الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة -1-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني على ضوء النظام المحاسبي المالي – دراسة حالة بنك جزائري-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ المناقشة: 2024/05/06

إعداد الطالبة:
يحي الشريف نبيلة

إشراف الأستاذ:
أ. د/ عامر عيساني

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/ طارق خاطر	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1-	رئيسا
أ.د/ عامر عيساني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة-1-	مشرفا ومقررا
أ.د/ سهيل زغدود	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة-1-	ممتحنا
أ.د/ محمد حامدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة-1-	ممتحنا
أ.د/ عبد الله غالم	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	ممتحنا
د/ سمية ناصري	أستاذ محاضر-أ-	المركز الجامعي- بريكة-	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

ما أجمل أن يجود المرء بأغلى ما لديه والأجمل أن يهدي الغالي للأغلى.

هي ذي ثمرة جهدي أجنيها اليوم هي هدية أهديها إلى:

إلى الوالدين الكريمين تاج رأسي أطال الله في عمريهما وأمدهما بالصحة والعافية

إلى زوجي الغالي سندي في هذه الحياة حفظه الله ورعاه

إلى أولادي قرة عيني: هبة الرحمن، دارين، يوسف

إلى كل أخوتي وأخواتي وجميع أفراد العائلة

إلى جميع الأصدقاء والأحباب

إلى كل من علمنا حرفا وعلمنا علما نافعا

إلى كل أساتذتي في كل أطوار تعليمي

إلى كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد

إلى من لم تسعني الذاكرة لذكرهم لكم مني ألف شكر

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي

يحي الشريف نبيلة

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وهبني التوفيق والسداد ومنحني الثبات وأعانني على إنجاز هذا العمل بعد جهد كبير ووقت طويل لنضع النقاط على الحروف ونكشف ما وراء ستار العلم والمعرفة

لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الجزيل وخالص التقدير والعرفان والامتنان للدكتور الفاضل أ/د: **عامر عيساني** على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى كل ما جاد به من توجيهات ونصائح هامة من خلال متابعته لهذا البحث متمنين له كل التوفيق والنجاح في مسيرته العلمية والعملية

كما أتقدم بالشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة

الشكر موصول إلى كل من مد لي يد المساعدة من قريب أو بعيد أو حتى بكلمة طيبة

لكم مني جميعا كل الشكر والامتنان لما قدمتموه لي لتحقيق هذا الحلم.

يحي الشريف نبيلة

فهـــرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال والجداول	
مقدمة	أ- ن
الفصل الأول: الائتمان المصرفي ومخاطر الائتمان التي تواجهها البنوك التجارية	
تمهيد الفصل الأول	02
المبحث الأول: ماهية الائتمان المصرفي	03
المطلب الأول: مفهوم ونشأة الائتمان	03
المطلب الثاني: أهمية ومبادئ منح الائتمان	05
المطلب الثالث: أنواع التسهيلات الائتمانية	08
المبحث الثاني: السياسة الائتمانية واتخاذ القرار الائتماني في البنوك	14
المطلب الأول: السياسة الائتمانية للبنوك التجارية	14
المطلب الثاني: قرار منح الائتمان المصرفي	20
المبحث الثالث: إدارة مخاطر الائتمان والتعثر الائتماني التي تواجهها البنوك التجارية	38
المطلب الأول: ماهية مخاطر الائتمان التي تواجهها البنوك	38
المطلب الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية	44
خلاصة الفصل الأول	50
الفصل الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي	
تمهيد الفصل الثاني	53
المبحث الأول: القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF	54
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي	54
المطلب الثاني: الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية	59
المبحث الثاني: عرض محتوى القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي	61
المطلب الأول: عرض محتوى قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج	62

المطلب الثاني: عرض محتوى قائمة جدول سيولة الخزينة	72
المطلب الثالث: عرض محتوى قائمتي التغيرات في الأموال الخاصة (قائمة التغير في حقوق الملكية) وملحق الكشوف المالية	77
المبحث الثالث: الإطار النظري لتحليل القوائم المالية	80
المطلب الأول: ماهية التحليل المالي للقوائم المالية	80
المطلب الثاني: منهجية ومصادر المعلومات ومستخدمو التحليل المالي	83
خلاصة الفصل الثاني	87
الفصل الثالث: مساهمة أساليب التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني والتنبؤ بالتعثر	
تمهيد الفصل الثالث	88
المبحث الأول: أساليب وأدوات التحليل المالي للقوائم المالية	89
المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام أسلوب النسب المالية	89
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام أسلوب المقارنات وبيان التغير والاتجاهات	106
المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن	107
المبحث الثاني: استخدام التحليل المالي للتنبؤ بمخاطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية	116
المطلب الأول: أهم النسب المالية المستخدمة في التنبؤ بتعثر القروض	116
المطلب الثاني: نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي في البنوك التجارية	118
المطلب الثالث: أساليب أخرى للتنبؤ بمخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية	124
خلاصة الفصل الثالث	130
الفصل الرابع: مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني دراسة حالة البنوك العمومية الجزائرية	
تمهيد الفصل الرابع	133
المبحث الأول: هيكلة الدراسة الميدانية	134
المطلب الأول: ميدان الدراسة	134
المطلب الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية	147
المبحث الثاني: عرض نتائج الإحصائيات الوصفية للدراسة ومناقشتها	155

المطلب الأول: دراسة وتحليل نتائج الإحصائيات الوصفية للبيانات الشخصية والوظيفية	156
المطلب الثاني: دراسة وتحليل نتائج الإحصائيات الوصفية لفقرات ومحاور الدراسة	162
المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية	172
المطلب الأول: اختبار الفرضيات باستخدام اختبار T للعينات المستقلة	173
المطلب الثاني: اختبار التباين ANOVA	176
خلاصة الفصل الرابع	191
الخاتمة	199
المراجع	210
الملاحق	224
ملخص باللغة العربية	284
ملخص باللغة الانجليزية	285

فهرس الأشكال والجداول

أولا- فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	وظيفة البنوك التجارية	05
02-01	أنواع الائتمان المصرفي	13
03-01	إجراءات منح الائتمان في البنوك	5
04-01	العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان	3
01-02	مستخدمو المعلومات التي يوفرها التحليل لمالي	87
01-03	الحالات الممكنة للخزينة الصافية	114
02-03	شروط التوازن المالي للميزانية الوظيفية	115
01-04	التحليل الوصفي لمتغير الجنس	155
02-04	التحليل لوصفي لمتغير المؤهل العلمي	156
03-04	التحليل الوصفي وفق متغير الخبرة المهنية	157
04-04	التحليل الوصفي للوظيفة	158
05-04	التحليل الوصفي لمتغير التخصص الأكاديمي	159
06-04	التحليل الوصفي لمتغير الدورات المتخصصة	160
07-04	نتائج اختبار البعدي لشوفيه (Sheffe) للمحور الثاني وفقا لمتغير	179
08-04	نتائج اختبار البعدي لشوفيه (Sheffe) للمحور الثاني وفقا لمتغير الوظيفة	183
09-04	نتائج اختبار البعدي لشوفيه لمحور مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي على الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار تبعا لمتغير التخصص الأكاديمي	188
10-01	نتائج اختبار شوفيه (Sheffé) لمحور مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي على الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار تبعا لمتغير تلقي الدورات	190

ثانيا- فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-02	الميزانية المقفلة بتاريخ 12/31/ن (الأصول)	67
02-02	الميزانية المقفلة بتاريخ 12/31/ن (الخصوم)	69
03-02	عرض قائمة حسابات النتائج حسب الطبيعة	72
04-02	عرض قائمة حسابات النتائج حسب الوظيفة	73
05-02	عرض التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة	76
06-02	عرض التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة	77
07-02	عرض جدول التغيرات في الأموال الخاصة (حقوق الملكية)	79
01-03	نسب السيولة	95
02-03	نسب النشاط ومعدلات الدوران	96
03-03	نسب المديونية	97
04-03	الطريقة الأولى لحساب قدرة التمويل الذاتي	100
05-03	الطريقة الثانية لحساب قدرة التمويل الذاتي	100
06-03	نسب الربحية المرتبطة بالمبيعات	102
07-03	نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات	103
08-03	نسب المردودية	104
09-03	نسب تقييم جودة الأرباح	105
10-03	نسب تقييم جودة السيولة	105
11-03	نسب تقييم سياسات التمويل	106
12-03	الميزانية الوظيفية	109
13-03	الميزانية الوظيفية انطلاقا من الميزانية المحاسبية	110
14-03	نسب قياس مخاطر التعثر المصرفي	116
15-03	تصنيف المؤسسات حسب نموذج (Altman)	120
16-03	تصنيف المؤسسات حسب نموذج (Altman &McGough)	121
17-03	أسباب فشل المؤسسات حسب ARGENTTI	122
18-03	تصنيف القروض حسب درجة مخاطرتها وفق نموذج Sherrod	123
01-04	سقوف مبالغ القروض حسب مستويات سلطة منح الائتمان	
02-04	توزيع استمارات الاستبيان	146

03-04	الصدق الداخلي لمحور مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني	150
04-04	الصدق الداخلي لمحور مساهمة أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني	150
05-04	الصدق البنائي لمحور مساهمة أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني.	151
06-04	الصدق الداخلي للمحور الثالث مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بمخاطر القروض المتعثرة	152
07-04	ثبات الاستبيان	153
08-04	درجة الاستجابة وفقا للمتوسط الحسابي	154
09-04	التحليل الوصفي لجنس المستجوب	155
10-04	التحليل الوصفي للمؤهل العلمي	156
11-04	التحليل الوصفي لسنوات الخبرة	157
12-04	التحليل الوصفي للوظيفة التحليل الوصفي وفق متغير الخبرة المهنية	158
13-04	التحليل الوصفي للتخصص الأكاديمي	159
14-04	التحليل الوصفي لمتغير الدورات المتخصصة في التحليل المالي	160
15-04	التحليل الوصفي لمحور مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني	161
16-04	التحليل الوصفي لبعد التحليل الرأسي	164
17-04	التحليل الوصفي لبعد التحليل الأفقي	166
18-04	التحليل الوصفي لبعد النسب المالية	168
19-04	التحليل الوصفي لمحور مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بالمخاطر القروض المتعثرة	169
20-04	نتائج اختبار (T Test) للفرضية الرئيسية الأولى	172
21-04	نتائج اختبار (T Test) للفرضية الرئيسية الثانية	173
22-04	نتائج اختبار (T Test) للفرضية الجزئية الأولى	173
23-04	نتائج اختبار (T Test) للفرضية الجزئية الثانية	174

24-04	نتائج اختبار (T Test) للفرضية الجزئية الثالثة	174
25-04	نتائج اختبار (T Test) للفرضية الرئيسية الثالثة	175
26-04	نتائج اختبارات ANOVA لمتغير الجنس	176
27-04	نتائج اختبارات ANOVA لمتغير المؤهل العلمي	177
28-04	نتائج اختبار ANOVA تبعا لمتغير المؤهل العلمي	178
29-04	نتائج اختبارات ANOVA لمتغير عدد سنوات الخبرة.	180
30-04	نتائج اختبارات ANOVA لمتغير الوظيفة	181
31-04	نتائج اختبار ANOVA تبعا لمتغير الوظيفة	182
32-04	نتائج اختبارات ANOVA لمتغير التخصص الأكاديمي	184
33-04	نتائج اختبار المقارنات بين المجموعات	186
34-04	نتائج اختبار شوفيه لمحور مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي على الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار تبعا لمتغير التخصص الأكاديمي	187
35-04	نتائج اختبارات ANOVA لمتغير تلقي دورات متخصصة في التحليل المالي	189

مقدمة عامة

تمهيد:

تشغل البنوك موقعا هاما وفاعلا في النظم الاقتصادية والمالية، إذ تعد إحدى دعامات الهيكل الاقتصادي وأحد أهم المحاور التي يتم الاعتماد عليها في تطوير وتنمية مختلف القطاعات على المستوى الوطني وإحدى أهم أدوات الاستثمار.

ويعتبر الائتمان المصرفي من أهم وأكثر الفعاليات التي تنشط فيها البنوك بل من أكثرها حساسية، حيث لا يتوقف تأثيرها على البنك فقط وإنما تتعداه إلى الاقتصاد الوطني. حيث أن البنوك خلال ممارستها لنشاطها الرئيسي الذي يتمثل في منح الائتمان تواجه ما يسمى بمخاطر الائتمان والتي يصعب التنبؤ بها بدقة، ففي الوقت الذي يكون فيه البنك ملزما بالوفاء بأموال المودعين والفوائد المتفق عليها عند حلول أجل هذه الودائع، يجد نفسه أمام مقترضين عاجزين عن الوفاء بقيمة قروضهم بطريقه نظامية بسبب أن الائتمان الممنوح قد تم توظيفه في أنشطة مختلفة. وبما أن تمويل الأنشطة يتم عن طريق القروض الممنوحة والتي تصاحبها في الغالب مخاطر واحتمالات للفشل، وبالتالي فإن عدم وجود إدارة سليمة للائتمان فإن ذلك قد يؤدي بالبنك إلى تحمل خسائر تؤثر على نشاطه وتمس بقدرته على الاستمرار في أداء أنشطته ووظائفه مستقبلا، أو قد تؤدي بانهياره في حال لم يتم التعامل مع هذه المخاطر بالجدية اللازمة.

وتجنبا لما قد يحيط بعمليات منح الائتمان والقرار الائتماني من مخاطر، كان لزاما على المسئولين أو متخذي القرار الائتماني، سواء في حالة استخدام الأموال أو في حالة الحصول عليها الاستعانة بأدوات التحليل المالي لأغراض اتخاذ القرار الائتماني. لذا فإنه يعد أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك بسبب القروض المتعثرة. حيث أن هذه الأخيرة تعتبر مشكلة خطيرة تواجه البنوك، والتي تؤدي في معظم الأحيان إلى تجميد جزء هام من أموال البنك نتيجة عدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على سداد أقساطها وفوائدها وخاصة إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسييلها عن طريق بيعها للحصول على ثمنها لسداد القرض المتعثر.

يقوم المحلل المالي لغرض منح الائتمان بالبنوك بالقيام بتحليل البيانات المالية للعملاء، وذلك عن طريق استخراج أهم المؤشرات والنسب من تلك القوائم، لتفسيرها وتقييم دلالاتها وتقييم حالة العميل طالب الائتمان بشكل دقيق من حيث ملاءته المالية وقدرته على السداد، مما يساعد على اتخاذ القرار الملائم بشأن منح الائتمان من عدمه.

ومن المعلوم أن تفعيل دور التحليل المالي يتم بالاعتماد بشكل رئيسي على مخرجات النظام المحاسبي المالي والمتمثل في الكشوف المالية، بالإضافة إلى مختلف البيانات المحاسبية والمالية المتعلقة بنشاط المؤسسة. فالكشوف المالية هي عبارة عن ملخص الوثائق وقواعد ومعايير محاسبية تقوم على تمثيل المعاملات الاقتصادية والمالية في إطار محاسبي يتيح قدرا من المعلومات والبيانات، حيث أن الاستعمال السطحي لهذه القوائم يؤدي بالضرورة إلى نتائج مضللة وسطحية لا تعبر عن حقيقة المركز المالي للعميل طالب الائتمان، وهذا ما يلزم المحلل المالي أن يولي الأهمية البالغة لهذه القوائم والتعامل معها بعناية

كبيرة، لتحديد مدى ترابطها وتحديد الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصرها، من خلال استعمال الأدوات والطرق التحليلية المناسبة التي تتيح فهما وإدراكا لوضع المؤسسة طالبة الائتمان المالي والتنبؤ بنجاحها أو فشلها مستقبلا مما يسهل اتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

والجزائر كباقي دول العالم تعاني من مشكلة القروض المعدومة خاصة في البنوك العمومية حيث بلغت نسبته 6.3 % عام 2021 مقابل 16.4% عام 2020 و30.8% عام 2019، فهي بذلك تجاوزت الحد الدولي المتعارف عليه والذي يتراوح ما بين 4% و5% [1]. ويرجع هذا إلى إتباع الجزائر سياسة ائتمانية متوسعة في السنوات الأخيرة، وذلك دون مراعاة الضوابط والشروط الصحيحة لمنح الائتمان خاصة فيما يتعلق ببرامج دعم تشغيل الشباب. كما يرجع ذلك لعدم مبالاة البنوك العمومية والممثلة في غالبية البنوك الجزائرية بحدوث التعثر، ففي النهاية تقوم الخزينة بإعادة رسملة هذه الخسائر. وهو ما يثقل كاهل الخزينة العمومية بأعباء وتكاليف باهظة، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الظاهرة وانعكاسها بالسلب على الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف التنمية.

وبناء على ذلك تأتي هذه الدراسة للوقوف على أهمية استخدام التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك العمومية الجزائرية، والتقليل من الخسائر التي تتعرض لها هذه البنوك نتيجة للقروض والتسهيلات الائتمانية المتعثرة.

إشكالية الدراسة:

يعد التحدي الأكبر الذي تواجهه البنوك هي مشكلة مخاطر الائتمان وخاصة مع زيادة شدة المنافسة فيما بين البنوك وما صاحبه من توسع في سياسات منح الائتمان لمختلف الفئات وقطاعات الاقتصاد داخل المجتمع. حيث تعمل هذه المخاطر عكس اتجاه تحقيق الأهداف التي تسعى إليها البنوك من منح التسهيلات والمحافظة على جودة المحافظ الائتمانية لديها، لهذا أصبحت الحاجة ملحة لترشيد القرار الائتماني في البنوك من خلال تطبيق الأساليب العملية اللازمة كالتحليل المالي للكشوف المالية الذي يساعد على التنبؤ بهذه المخاطر ويساهم إلى حد كبير في ترشيد قرار الائتماني والمحافظة على استقرار أوضاع البنك والتأمين على الودائع وحماية حملة الأسهم.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

"هل يساهم التحليل المالي للقوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرار الائتماني والتنبؤ بمخاطر القروض المتعثرة؟"

وللإلمام بمختلف جوانب إشكالية الدراسة فقد تم تجزئتها إلى مجموعة من التساؤلات تعتبر مدخلا لفرضيات الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

[1]- Rapport annuel de la Banque d'Algérie sur la stabilité de système bancaire algérienne 2021 ; P62

- هل تساهم القوائم المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في اعتماد البنك على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني؟
- هل تساهم أساليب التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني؟
- هل للتحليل المالي دور في التنبؤ بالقروض المتعثرة؟
- هل توجد فروق في تقييم الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني تعزى للمؤهلات الشخصية والوظيفة للمحلل المالي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية فقد تم افتراض ما يلي:

- **الفرضية الأولى:** تساهم القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي الماليSCF في اعتماد التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني.
- **الفرضية الثانية:** تساهم أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني.
- **الفرضية الثالثة:** يساهم التحليل المالي في التنبؤ بالقروض المتعثرة.
- **الفرضية الرابعة:** توجد فروق في تقييم الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني تعزى للمؤهلات الشخصية والوظيفية للمحلل المالي.

متغيرات الدراسة: لإثبات الفرضيات السابقة فقد تم تحديد متغيرات الدراسة كالتالي:

- **متغير مستقل:** التحليل المالي الذي يتناول الكشوف المالية التي تمثل الأساس الذي يقوم عليه التحليل المالي، وأدوات التحليل المالي المتمثلة في التحليل الرأسي، والتحليل الأفقي، والتحليل بالنسب المالي، وأيضا مخاطر القروض المتعثرة التي يهدف التحليل المالي إلى قياسها.
- **أما المتغير التابع:** فتناول القرار الائتماني الذي يتأثر بمخرجات عملية التحليل المالي.

أسباب اختيار الموضوع

تتمثل أهم الأسباب التي أدت إلى اختيار الموضوع فيما يلي:

- قلة الدراسات التي تناولت التحليل المالي وعلاقته باتخاذ القرار الائتماني في البنوك ومما يدل على هذا أن معظم الدراسات في الجزائر جاءت في الفترة الأخيرة خاصة من سنة 2017 إلى يومنا هذا مما يدل على أهمية التحليل المالي في البنوك؛
- الميل الشخصي للمواضيع ذات العلاقة بالتخصص كون أنها ترتبط بميدان التخصص والمتمثل في المحاسبة والمالية والبنوك ارتباطا وثيقا؛

– الدور الهام الذي يحتله تحليل القوائم المالية في مواضيع الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الائتمانية ومحاولة الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بتطبيق أساليب التحليل المالي في المؤسسات الجزائرية، بما فيا البنوك؛

– الدور الفعال الذي يؤديه البنك كدعامة أساسية في اقتصاديات الدول كون أن سلامة الجهاز المصرفي تعزز تحقيق أهداف التنمية، مما يوجب التطلع إلى دراسة مختلف الجوانب الضرورية لمساعدة البنوك في المحافظة على استمراريتها، وحماية أصحاب الحقوق وحملة الأسهم من المخاطر ذات العلاقة بنشاطاته.

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

– التعرف على أي مدى تعتمد البنوك الجزائرية على استخدام التحليل المالي عند اتخاذ القرارات الائتمانية؛

– التعرف على مدى مساهمة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF في تسهيل عملية التحليل المالي للعملاء طالبي التمويل واتخاذ القرارات منح الائتمان بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال مخرجات عملية التحليل المالي؛

– التعرف على قدرة التحليل المالي بمختلف أساليبه وخاصة أهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بتعثر القروض وكيفية قياس المخاطر المرتبطة بقرار منح الائتمان؛

– التعرف على دور التحليل المالي في تقييم حقيقة واقع المؤسسة والاستفادة من مخرجاته لمساعدة البنوك في اتخاذ القرارات الهامة ووضع السياسات الائتمانية الملائمة لتجسيد أهداف البنك؛

– تحديد القيمة المضافة الجديدة من خلال تحديد مدى مساهمة مخرجات النظام المحاسبي المالي في تزويد المحلل المالي في البنوك بالبيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة عند دراسة ملفات طلبات الإقراض لتحقيق أهداف البنك المتمثلة في تجنب مخاطر تعثر القروض نتيجة التوسع في منح الائتمان والمساهمة أيضا في تطوير أدوات التحليل المالي.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، حيث أن استخدام التحليل المالي للبيانات المالية للمؤسسة طالبة التمويل يعد من أهم الأدوات التي تقوم بتزويد البنوك بالمعلومات الصحيحة والمناسبة لمتخذي القرار فيقومون باستخدامها عند اتخاذهم القرار بمنح الائتمان، وذلك كون أن النشاط الاقراضي يعتبر أهم ما تمارسه البنوك من مجموع أنشطتها. مما يسهل أداء البنوك ويساعد في تطوير أدائها وتجنبها الوقوع في مخاطر التعثر المالي. كما يساهم في فتح آفاق جديدة نحو تطوير أداء البنوك والنظام المصرفي ككل وتوسيع نطاقه محليا ودوليا.

حدود الدراسة:

تم تناول الدراسة الميدانية ضمن الحدود التالية:

- **الحدود الزمنية:** ويتعلق الأمر بالفترة التي استغرقتها الدراسة وقد كانت بداية الدراسة النظرية للموضوع في 2015 وقد كانت فترة انتقاء الموضوع وضبطه نهائيا، والانطلاقة الفعلية للجزء النظري بداية من 2019 إلى أن تم إيداعها وتسليمها للمناقشة. أما الجانب الميداني فكان بداية من شهر ماي 2020 إلى غاية ماي 2023، بداية من الكتابة الأولية للاستمارة البحث إلى نهاية الدراسة وكتابة البحث وإخراجه.
- **الحدود المكانية:** شملت الدراسة مختلف البنوك العمومية الجزائرية والبالغ عدد ستة (06) بنوك.
- **الحدود البشرية:** ضمت الدراسة عينة من موظفي مصلحة القروض ومديري الوكالات التجارية ومديري مديريات الاستغلال بالبنوك التجارية العمومية ومن لهم علاقة بالقرار الائتماني على مستوى البنوك في ولايات مختلفة من التراب الوطني.

منهج الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات فقط تم الاعتماد على الأساليب التالية:

- **المنهج الوصفي:** وذلك من خلال رصد المعلومات اعتمادا على مختلف الكتب والدوريات والمقالات والدراسات والرسائل الجامعية المتعلقة بموضوع البحث لوضع الإطار النظري للبحث؛
- **الدراسة الميدانية:** وقد شملت جمع وتسجيل البيانات والمعلومات التي تم التوصل إليها عن طريق تفريغ بيانات الاستبيان الذي تم توزيعه على البنوك العمومية الجزائرية محل الدراسة؛
- **التحليل الإحصائي:** والذي سيتم فيه اختبار فرضيات الدراسة وتحليل مختلف البيانات والإجابة عن التساؤلات المختلفة وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS (21) وذلك بغرض الحصول على أدق المخرجات من خلال الأساليب الإحصائية المناسبة.

الصعوبات التي واجهت الدراسة:

هناك العديد من الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة من أهمها:

- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني للدراسة، بالإضافة إلى صعوبة التواصل مع المسئولين في البنوك للحصول على المعلومات مما اضطرنا إلى طلب المساعدة من المدرسة العليا المصرفية للمساعدة في تنظيم لقاءات مع البنوك المعنية لتسهيل المهمة؛
- الظرف الصحي الذي مرت به الجزائر على غرار باقي دول العالم المتعلق بكوفيد- 19 مما جعل كل السبل مغلقة لاستكمال العمل الميداني إلى غاية 2021.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة امتداد للدراسات السابقة، ولعل أهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث والتي أسهمت في إعداد التصور الأولي ووضع الخطة الأولية لهذه الدراسة وكذا بناء أداة الدراسة فقد تمثلت فيما يلي:

1-دراسة **خالد محمود الكحلوت، (2005)، مذكرة ماجستير** بعنوان:" **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني- دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة-"**

فقد قامت هذه الدراسة بهدف التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد القرارات الائتمانية. وللوصول لأهداف البحث فقد أجريت دراسة ميدانيه على (71) مسؤول في مصلحة القروض. وقد اشتملت عينة الدراسة على (15) بنكا بعدد (38) فرعا مسجلة لدى سلطة النقد في قطاع غزة حتى عام 2003، وقد اعتمدت الدراسة على تصميم استبيان خصيصا لخدمه هدف الدراسة شاملة كافة البيانات اللازمة لقياس درجة الاعتماد على التحليل المالي وما يؤثر عليه من عوامل. حيث تم الاعتماد على الخبرات السابقة والمقابلات الشخصية مع مدراء ومسؤولي التسهيلات، وتم تطبيق برنامج التحليل الإحصائي SPSS لمعالجة البيانات وإيجاد العلاقات بين مختلف المتغيرات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها:

- كل محللي الائتمان في البنوك العاملة في قطاع غزة يطلبون المعلومات المالية الخاصة بالشركات التي تتقدم بطلب الحصول على الائتمان، ولكن الغالبية العظمى منهم لا يستخدمون التحليل المالي، مما يعني أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان ضعيفة جدا. وتبين كذلك أنه مع استمرار تدريب موظفي الائتمان وعقد الدورات في التحليل المالي وزيادة التفويض، يزداد الرأي قوة نحو زيادة الاعتماد على تحليل المالي كأداة لترشيد القرارات الائتمانية.
- لا يوجد إدراك لدى غالبية محللي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة بأهمية ودور التحليل المالي باستخدام النسب المالية في عملية صنع قرار الائتمان وأنهم يستغنون عن إجراءاته في ظل وجود ضمانات كافية.

وفي ضوء نتائج الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- ضرورة إعطاء أهمية للتحليل المالي في البنوك كأداة لترشيد قرار منح الائتمان من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان والاستمرار في تدريبهم وتأهيلهم ومنحهم التفويض الكافي؛
- تشجيع محللي للائتمان على زيادة الاهتمام بالنسب المالية ذات العلاقة بترشيد قرار منح الائتمان؛
- ضرورة عدم التركيز على الضمانات العينية والنقدية في الدرجة الأولى وعدم إهمال التحليل المالي؛
- ضرورة إلزام الشركات بتقديم معلومات مالية موثوقة غير مضللة؛
- تشجيع الجامعات الفلسطينية على زيادة عدد الساعات المخصصة لمادة التحليل المالي؛

- ضرورة تنظيم مهنه المحاسبة بما يلزم مدققي الحسابات بأخلاقيات المهنة الأمر الذي يساهم في تقديم قوائم ماليه حقيقية تعكس الواقع الفعلي للشركات.

2-دراسة **صالح طاهر الزرقان (2010)** بعنوان: **"التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية – دراسة تطبيقيه على عينة من البنوك التجارية الأردنية –"**

حيث أن هذه الدراسة هدفت إلى تحديد مدى قدرة التحليل في تقليل مخاطر الائتمان، وذلك من خلال تحديد جودة البيانات التي تقدمها المؤسسات طالبة الائتمان. وقد ضم مجتمع الدراسة جميع موظفي مصلحة القروض بثلاث بنوك في الأردن، وقد تم اختيارها بشكل عشوائي حيث بلغ حجم العينة (80) موظف من قسم القروض الائتمانية، بحيث تم تصميم استبيان للوصول إلى أهداف الدراسة. وقد توصلت إلى ما يلي:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي وتقليل مخاطر الائتمان؛
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام المؤشرات المالية ومؤهلات رئيس قسم القروض؛
- يزيد التحليل المالي من قدرة البنوك على اختيار الائتمان الأقل خطورة.

أما توصيات الدراسة فقد تمثلت فيما يلي:

- ضرورة تطبيق بنوك الأردن التجارية للتحليل المالي في عملية منح الائتمان المصرفي لأن ذلك يقلل من نسب الخطر في البنك؛
- إلزامية استخدام البنوك التجارية للنسب المالية والإحصائية في تقييم الأداء المالي والإداري للبنوك لكي يحدد قدرتها على منح الائتمان المصرفي؛
- ضرورة الاستفادة من نتائج التحليل باستخدام أسلوب النسب المالية لاتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية.

3- دراسة **هديل أمين الشيخلي (2012)، مذكرة ماجستير** بعنوان: **"العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية"**

قامت الدراسة لهدف تحديد العوامل الرئيسية المحددة لقرار منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية وذلك من خلال تصميم استبيان مكون من 30 فقرة شملت أسئلة تغطي ثلاث محاور أساسية هي(عناصر الوضع المالي للعميل، العناصر المتعلقة بسمات العميل الشخصية، عناصر السياسة الائتمانية للبنك المقرض) وتأثيرها في اتخاذ القرار الائتماني وهو ما يخدم أهداف البحث. وقد تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المكونة من مديري وموظفي مصلحه القروض في دوائر الائتمان في البنوك التجارية الأردنية والعملاء طالبي الائتمان من البنوك التجارية الأردنية. هذا وبلغ عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 201 استبيان.

توصلت الدراسة إلى أن هناك دورا ذا أهمية لعوامل (الوضع المالي للعميل، والسمات الشخصية للعميل ونمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك الأردنية التجارية. وقد أجمع

أفراد عينة الدراسة بأن لهذه المتغيرات الثلاثة دورا هاما ذا دلالة إحصائية في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك محل الدراسة، هذا واتفق جميع أفراد العينة حول تصنيف كل من المتغيرات الثلاثة في هذا الإطار، حيث جاء المتغير الثالث نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض في المركز الأول يليه بعد ذلك المتغير الأول المؤشرات الوضع المالي للعميل في المركز الثاني في حين جاء المتغير الثاني السمات العميل الشخصية في المركز الأخير من حيث الترتيب.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها:

– ضرورة تركيز مديري وموظفي الائتمان في البنوك الأردنية التجارية على عناصر الوضع المالي للعميل؛

– زيادة الاهتمام بالتحليل بأسلوب بالنسب لمعرفة الوضع المالي للعميل ومقدرته على السداد لتقليل مخاطر الائتمان؛

– ضرورة الاهتمام بالعناصر المتعلقة بالسمات العميل الشخصية مثل (نوع وحجم نشاط العميل) ومدى التزام ذلك العميل بتسديد القروض وفوائدها في المواعيد المحددة من طرف مديري وموظفي الائتمان؛

– على البنوك التجارية الأردنية أن تلزم العملاء بتقديم الضمانات الكافية لضمان حقوقها والحصول على استحقاقاتها في الوقت المحدد.

4–دراسة **غرام طالب (2015)، مذكرة ماجستير** بعنوان: " **دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الإسلامية في سورية – دراسة ميدانية–** "

تم القيام بهذه الدراسة بهدف بيان دور أساليب التحليل المالي في توفير المعلومات المهمة عن طالب التمويل في المصارف الإسلامية التي تعتمد هذه الأدوات وذلك في واقع المصارف الإسلامية في سوريا وقد اشتملت الدراسة على عينه من المصارف الإسلامية العاملة في سوريا وتحليل النتائج الاستبيان واثبات فرضيات الدراسة. وقد تم توصلت الباحثة إلى أن:

– البنوك الإسلامية السورية تطبق على التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها التمويلية، من خلال استخدمها أسلوبي التحليل الرأسي والتحليل الأفقي وذلك لبنود محددة عند اتخاذ القرار التمويلي كما أنها تعتمد على النسب المالية بشكل أساسي؛

– كما تبين من خلال تحليل الاستبيانات الموزعة على الموظفين في المصارف الإسلامية في سوريا إحصائيا أن لاستخدام أدوات التحليل المالي دور هام في ترشيد قرارات التمويل في المصارف الإسلامية.

أما توصيات الدراسة فكانت أهمها:

– ضرورة الاعتماد بالدرجة الأولى على التحليل المالي عند اتخاذ القرار التمويلي وليس استخدامه كجزء مكمل ضمن مجموعة من إجراءات سياسة منح التمويل؛

– ضرورة زيادة تدريب الموظفين في المصارف الإسلامية على أساليب التحليل المالي وتوجيه التمويل للمشاريع التي تلبي أهداف التنمية الاقتصادية؛

– ضرورة زيادة الاعتماد على التحليل الرأسي والأفقي في اتخاذ القرار الائتماني وعدم التركيز على بنود محددة وللفقرات الرئيسية فقط.

5– دراسة **عريف عبد الرزاق (2017)، أطروحة دكتوراه** بعنوان: " **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة: عينة من المؤسسات الجزائرية**– "

حاولت الدراسة الإجابة على إشكالية انعكاسات النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الجزائرية، باعتباره مصدرا رئيسيا للبيانات التي يبني عليها المحلل المالي عمله سواء كان محلل مالي من داخل أو خارج المؤسسة.

وللوصول للإجابة على إشكالية الدراسة، فقد تم إجراء دراسة ميدانية للمؤسستين تمثلتا في كل من مؤسسة مجمع صيدال الأم ومؤسسة الإخوة عموري لصناعة الآجر وذلك لمعرفه كيفية انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية لهاتين المؤسستين.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الكشوف المالية (مخرجات النظام المحاسبي المالي المتوافقة مع المعايير الدولية للمحاسبة) كانت ملبية لاحتياجات المحلل المالي بشكل يختلف تماما عن مخرجات المخطط المحاسبي، كما أن هذه القوائم تتضمن معلومات سهلة القراءة وذات مصداقية وقابلة للمقارنة أكثر مما كانت عليه وبالتالي أصبحت تلبي احتياجات الأطراف المستعملة لها. أما بالنسبة للتوصيات فقد اقترحت الدراسة ما يلي:

– ضرورة تأهيل كوادر المؤسسات والقيام بدورات تدريبية لتعزيز معارفهم (المحاسبية) بصورة خاصة؛

– الاهتمام أكثر بالتحليل المالي إذ نجده يدرس كتخصص في الجامعات العربية، في حين ندرسه كمقياس في الجامعة الجزائرية؛

– يجب تنظيم الأسواق لتكتسي صفة نظاميه معيارية حتى تستطيع المؤسسات تقييم أصولها وفقا للقيمة العادلة؛

– الاهتمام أكثر بالمعايير الدولية المحاسبية IAS/IFRS.

6– دراسة **قرين لعروسي زهرة (2017)**، أطروحة دكتوراه بعنوان: " **دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية– دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية.**"

هدفت الدراسة إلى بيان دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية، وذلك من خلال التعرف على آليات تقييم المخاطر والتحكم فيها، وكذا إظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة مخاطر الائتمانية في الصناعة المصرفية.

بالإضافة إلى معرفة الإجراءات الواجب اتخاذها لتطوير منهج إدارة مخاطر الائتمان البنوك الجزائرية التجارية وفقا الإدارة المتقدمة للمخاطر المصرفية. وكذلك تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي تنتهجها البنوك الجزائرية التجارية والتي تهدف إلى اتخاذ قرارات رشيدة في البنوك.

لقد اشتملت ميدان الدراسة على إجراء دراسة لعينة تضم موظفي مختلف البنوك من خلال توزيع 310 استبيان. وقد توصل البحث إلى أن:

- من أوجه القصور التي تواجهها إدارة الائتمان في البنوك الجزائرية التجارية غياب معايير محددة قابلة للتطبيق يمكن من خلالها قياس مخاطر الائتمان بموضوعية؛
- تهتم البنوك الجزائرية عند تحليلها للملف الائتماني بالضمانات التي يقدمها العميل أولا وقبل كل شيء؛
- تقوم جل البنوك الجزائرية التجارية بإجراء البحوث اللازمة والتحليل الائتماني قيل اتخاذ القرار الائتماني لمنع أو تقليل من شدة المخاطر التي قد تواجهها؛
- لا تعطي البنوك الجزائرية اهتماما كبير لتدريب الكوادر المتخصصة في إدارة المخاطر الائتمانية.

عرضت الدراسة جملة من التوصيات تمثلت أهمها فيما يلي:

- إصدار التشريعات والقوانين والأنظمة المصرفية خاصة فيما يخص بالضمانات المقدمة (التسجيل، رهن الأراضي والمباني) وأن يكون القرار الائتماني للبنك مستندا على جدوى اقتصادية للنشاط الممول وعدم الاعتماد على الضمانات وحدها كمركز رئيسي للقرار الائتماني؛
- لذا من الضروري أن تأخذ البنوك بعين الاعتبار مبدأ الحذر والحيطة عند القيام بعملية الإقراض، وذلك حفاظا منها على الودائع وعلى سلامة الجهاز المصرفي، نظرا للبيئة التي تعمل فيها البنوك والتي تتميز بالمخاطر الشديدة خصوصا في الوقت الحالي؛
- إنشاء إدارات لتقييم الائتمان وتطوير مهاراتها، بحيث تكون مهمتها دراسة الملاءة الائتمانية للمقترضين بحيث يلزم طالب الإقراض الحصول على تقييم هذا الإدارات إذا زادت قيمة القرض؛
- ربط البنوك في بعضها البعض باستخدام تكنولوجيا المعلومات بهدف تبادل المعلومات؛
- وضع مركز معلومات ائتمانية يقوم بالعمل بشكل كامل وبترخيص من البنك المركزي يقوم بتزويد المؤسسات المالية كافة البيانات الائتمانية المتعلقة بالعملاء عن طريق جمع المعلومات ذات العلاقة. الأمر الذي يزيد كفاءة ودقة عملية اتخاذ القرار أكثر، مما يحول دون قيام العميل باقتراض مبالغ تفوق قدرتهم وتمنحه فرصة المحافظة على قروضه في وضع جيد؛
- التأكد من أن البنوك تطبق المعايير الائتمانية نفسها، وأن تمنح القروض استنادا إلى قوة المركز المالي للمقترض قبل أن يتم اتخاذ القرار بمنح القرض كما يدرس البنك حجم التدفقات النقدية ويقيس درجة المخاطر.

7- دراسة **هادفي خالد (2019)**، أطروحة دكتوراه بعنوان: " **مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة اقتصادية-"**

هدف البحث للتعرف على طبيعة العلاقة التكاملية القائمة بين الجانبين المحاسبي والمالي والتي اعتمد عليها النظام المحاسبي المالي لبيان مدى المساهمات التي قدمها في تطوير الطرق التقليدية والحديثة للتحليل المالي في مختلف مجالاته.

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة القواعد التي اعتمدها النظام المحاسبي المالي فيما يخص إدراج وترتيب البنود المالية وتقييمها وإعداد الكشوف المالية وبيان طرق عرضها وطبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها في هذه القوائم والتي تعتبر المخرج النهائي للنظام المحاسبي المالي.

إلى جانب ذلك تم إبراز أهم ما يتعلق بالجوانب المالية في النظام ذات العلاقة بالتحليل المالي من خلال دراسة وتفسير المعلومات الواردة في الكشوف المالية والتعرف على مختلف أساليب ومؤشرات المستخدمة في التحليل المالي لقياس وتقييم نتائج الأداء المالي وتقييم التوازنات المالية للمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة في المدى القصير والطويل مع بيان مساهمة النظام المحاسبي في تطبيق هذه الأساليب. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يساهم النظام المحاسبي المالي في تقديم كشوف مالية تتضمن معلومات تتميز بالخصائص النوعية الأساسية: كالملائمة، الموثوقية والموضوعية؛
- يعمل النظام المحاسبي المالي على خدمة أهداف التحليل المالي لبناء قاعدة بيانات محاسبية ومالية تساعد المحلل المالي على تطوير أساليب التحليل المالي بشكل مستمر في مختلف مجالات التحليل؛
- تجسيد كيفية تطوير النظام المحاسبي المالي عمليا لأساليب التحليل المالي من خلال إجراء دراسة تطبيقية لتحليل مختلف الجوانب المتعلقة بأداء مجمع صيدال الصناعي وتوازناته المالية.

8- دراسة **جعفر عبد النور (2020)، أطروحة دكتوراه** بعنوان: "**حدود استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر-**

قامت هذه الدراسة لغرض بيان حدود استخدام المؤسسة الاقتصادية أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، من خلال التطرق لمختلف أدوات التحليل المالي المتمثلة في الأساليب التقليدية منها والحديثة، من خلال استخدام أسلوب النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، الأمر الذي من شأنه توفير المعطيات المناسبة لاتخاذ القرارات المالية (قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح)، في المؤسسات. هذه الأخيرة تسعى لتحقيق الأرباح، النمو وتعظيم قيمتها، والاستمرار في أداء نشاطها. فيتم تشخيص وضعية المؤسسة المالية باستخدام أدوات التحليل المالي الذي تعتمد عليها لترشيد اتخاذ القرارات المالية، استنادا على البيانات الموضحة في قوائمها المالية والتي تعكس الأحداث الواقعة بالمؤسسات من

حصولها على الموارد التمويلية، وكيفية استخدامها، كما يسمح للمؤسسة بتحديد نقاط القوة والسعي لتعزيزها، واكتشاف مواطن الضعف ويعمل على تحسينها، وبالتالي اتخاذ القرارات المالية السليمة.

لتجسيد هذا الهدف تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، نظرا لملائمة طبيعة موضوع الدراسة وتم تطبيقه على مؤسسة أن. سي. رويبة للمصبرات، مع تطبيق الأدوات التقليدية للتحليل المالي لقياس الأداء للمؤسسة من خلال (السيولة، النشاط، ومؤشرات التوازن) لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، كما تم الاعتماد على الأساليب الحديثة للتحليل المالي (القيمة الاقتصادية المضافة، والقيمة السوقية المضافة)، وأساليب التنبؤ بالفشل المالي. وهذا لمعرفة حدود أدوات التحليل المالي لاتخاذ القرارات المالية. كما تم تطبيق التحليل المالي بالمركبات الأساسية لقياس النسب المالية التي تفسر كيفية أخذ القرارات المالية.

9-دراسة: Mukamwiza Berthilde et Claude Rusibana (2020): **Financial Statment Analysis and Investmant Decision Making in commercial Banks : A Case of Bank of Kigali ; Rwanda**, Journal of Financial Risk Management, 9, 355-376

هدفت الدراسة إلى التعرف على مساهمة القوائم المالية في اتخاذ القرار لدى البنوك في رواندا دراسة حالة بنك كيغالي. لتحقيق الهدف من الدراسة تم الاعتماد على الاستبيان والتحليل الوثائقي من خلال تحليل التقارير المالية للبنك من سنة 2014 إلى غاية 2018 وعليه يمكن القول أنه تم الاعتماد على التحليل النوعي هنا ثم تم الانتقال إلى التحليل الكمي من خلال تجميع بيانات من 96 مدير بالاعتماد على الاستبيان وتم توزيعه على العينة العشوائية ليتم الانتقال بعدها إلى تحليل البيانات المجمعة بالاعتماد على برنامج SPSS إصدار 22؛ توصلت الدراسة إلى أن بقاء المتغيرات المستقلة ثابتة سيعزز من ثبات التحليل الرأسي والأفقي؛

كما وخلصت الدراسة إلى أن فهم تحليل البيانات المالية يوفر أهمية كبيرة لأصحاب المؤسسات كأدوات للحد من المخاطر الكبيرة؛ الوضع المالي للبنك محل الدراسة يحتاج إلى تعزيز التدفق الجيد للودائع والمدخرات وترتيبات السداد لتمكينها من خدمة أعضائها مع تعزيزها قرارات الجودة لتحسين تقديم الخدمات وأيضا هناك حاجة للاستثمار في الأعمال التجارية والتكنولوجيا وتطوير المنتجات والتدريب وأنظمة إدارة المخاطر الفعالة التي يمكن تسهيلها من خلال قرارات جريئة؛ أوصت الدراسة بتخفيف المخاطر دائمًا مع تعزيز الابتكارات والتطوير.

10- دراسة Olubunmi Ikeolape OLAIFA (2018) , **The Effects of Financial Decisions on the Performance of Commercial Banks in Nigeria**, European Journal of Business and Management, Vol.10, No.8, 123-128

تهدف الدراسة إلى تحديد تأثير القرارات المالية على أداء البنوك التجارية في نيجيريا باستخدام أربعة مؤشرات أداء، لتحقيق الهدف من الدراسة تم استخدام كل من البيانات الأولية والثانوية، البيانات المسلمة من خلال وثائق 20 بنك تجاري عمل في الفترة 2000-2013 إطار العينة؛ أظهرت النتائج أن صافي القروض لإيداع قرار التمويل كان لها تأثير كبير على العائد على الأصول والعائد على رأس المال العامل وبالمثل نسبة العمالة الرأسمالية وكسب رأس المال إلى العمال العاملين، كان كلا القرارين الاستثماريين ذا أهمية إيجابية على العائد على الأصول، كما كان قرار توزيع أرباح السهم مهمًا فقط على الأرباح. ومع ذلك، لم يكن قرار السيولة هامة لأي من مؤشرات الأداء، وعلى هذه الخلفية جاءت هذه التوصيات ودعا البنوك إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لقرارات التمويل الأخرى مثل توزيعات الأرباح والسيولة من أجل تحقيق ذلك وإبقاء البنوك على مستوى عالٍ من الأداء وهو أمر بالغ الأهمية لاستدامتها.

11- دراسة Mohammad Ahmad Alqam et al (2021), **The Relative Importance of Financial Ratios in Making Investment and Credit Decisions in Jordan**, International Journal of Financial Research, Vol. 12, No. 2, 284-293

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأهمية النسبية للتحليل المالي باستخدام النسب لكل من المقرضين والمستثمرين في الأردن عند اتخاذ القرار؛ لتحقيق الهدف من الدراسة تضمنت الدراسة النسب المالية التي يمكن أن يعتمدها متخذو القرار في صناعة قرار الإقراض أو الاستثمار وتضمنت الدراسة فئة الوسطاء الماليين والثانية فئة المستثمرين في بورصة عمان وفئة موظفي الائتمان، اعتمد جمع بيانات الدراسة على مراجعة الأدبيات العلمية للموضوع، والدراسات السابقة، حيث تم إعداد استبيان على أساس الجانب النظري من أجل اختبار فرضيات الدراسة؛ وتوصلت الدراسة إلى أن النسب المالية يتم استخدامها من قبل مستخدمي البيانات عند إعدادها القرارات المتعلقة بالاستثمار والإقراض. كما كشفت نتائج الدراسة عن اهتمام المقرضين بالديون ونسب السيولة، بينما يتركز اهتمام المستثمرين على الربحية ونسب السوق.

هيكل الدراسة:

مما تقدم ستتناول هذه الدراسة مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني على ضوء النظام المحاسبي المالي مع دراسة حالة البنوك الجزائرية العمومية، وذلك من خلال تقسيم البحث أربعة فصول تناولت ما يلي:

- **الفصل الأول:** الائتمان المصرفي ومخاطر الائتمان التي تواجهها البنوك التجارية من خلال التعرف مختلف المفاهيم المتعلقة بالائتمان والسياسة الائتمانية في البنوك وكذا مختلف المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان وكيفية إدارتها؛

- **الفصل الثاني:** التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي حيث سيتم عرض لمختلف القوائم المالية التي فرض النظام المحاسبي على المؤسسات إعدادها وعرضها والمتطلبات الدنيا للمعلومات

التي يجب أن تدرج ضمن هذه القوائم، وتتمثل هذه الأخيرة في كل من قائمة الميزانية، حساب النتائج، قائمة التدفقات النقدية، جدول تغير الأموال الخاصة بالإضافة إلى ملحق الكشوف المالية. كما سيتم من خلال هذا الفصل التعرض لمختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بالتحليل المالي للقوائم المالية.

- **الفصل الثالث:** حيث سيتناول مساهمة أساليبالتحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني والتنبؤ بالتعثر، فمن خلاله سيتم التطرق أهم الأساليب التي يتم اعتمادها في عملية التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات طالبة التمويل، كما سيتم التطرق لأهم النماذج التي تعتمد على التحليل المالي للتنبؤ بمخاطر القروض المتعثرة؛

- **الفصل الرابع:** سيتناول الدراسة الميدانية من خلال ما تم تطبيقه على واقع البنوك العمومية الجزائرية محل الدراسة بالإضافة إلى دراسة وتحليل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة واختبار الفرضيات.

الفصل الأول

الائتمان المصرفي ومخاطر الائتمان التي تواجهها البنوك التجارية

مقدمة:

يعد الائتمان المصرفي من أهم النشاطات التي يقوم بها البنك وأكثر هذه النشاطات حساسية وخطورة، كون أن الأموال التي يتم منحها في شكل تسهيلات أو قروض ائتمانية ليست ملكا له بل هي أموال تعود للمودعين، كما أن التوسع في منح القروض دون تبني سياسة ائتمانية سليمة. يجعل هذه البنوك أكثر عرضة للمخاطر والتي على رأسها المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان ، و لذلك أصبح لزاما على البنوك وضع ضوابط وسياسات واضحة لمنح الائتمان، و التأكيد من الجدارة الائتمانية للعميل قبل منحه للتمويل كما أن ازدياد المخاطر التي تتعرض لها البنوك أدى بها إلى زيادة الاهتمام بإدارة هذه المخاطر عن طريق تخصيص قسم لإدارتها يقوم على دراسة مختلف المخاطر التي تعترض نشاط البنك وإيجاد التقنيات المناسبة لمواجهتها أو للتقليل من حدتها لتجنب إلحاق خسائر للبنك و تحقيقا لأهداف السياسة الائتمانية لديه. من خلال ما سبق سيتم في هذا الفصل التعرض إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بالائتمان المصرفي بالإضافة إلى التعرف على المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك، وكيفية إدارتها من خلال تقسيمه إلى المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول:** ماهية الائتمان المصرفي.
- ✓ **المبحث الثاني:** السياسة الائتمانية واتخاذ القرار الائتماني.
- ✓ **المبحث الثالث:** إدارة مخاطر الائتمان والتعثر المصرفي التي تواجهها البنوك التجارية

المبحث الأول: ماهية الائتمان المصرفي

يمثل الائتمان المصرفي أحد الجوانب الأكثر أهمية في مجموع الأنشطة التي تمارسها البنوك، كون أنه يعتبر المحور الأساسي لعملها، ذلك لأنها تهدف أساسا إلى تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال قيام هذه البنوك بالتوسط بين الوحدات ذات الفائض والوحدات ذات العجز بهدف تحصيل عائد ملائم ومقبول. ومما يزيد من أهمية الائتمان كونه يشكل أكثر من نصف موجودات البنك، ومن هنا تقع على عاتق إدارة البنك مسؤولية حسن إدارة الأموال لديه بشكل فعال، حيث أن عدم فعالية تسيير أموال البنك تؤثر سلبيا على مردودية الأنشطة الأخرى في البنك مما يؤدي إلى عدم القدرة على تحقيق العوائد المطلوبة من هذه الأنشطة.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الائتمان.

لقد أدى تطور الائتمان الذي صاحبه وتطور صور الوسطاء الماليين إلى ظهور البنوك بشتى أنواعها، مما أدى إلى تعدد أعمال هذه البنوك كنتيجة لاتساع حجم التعامل فيما بين الناس.

أولا- مفهوم الائتمان المصرفي:

تعددت التعريفات الخاصة بالائتمان المصرفي شأنه شأن الكثير من المفاهيم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وعلى العموم، فإنه ينظر إلى الائتمان من الناحية الاقتصادية على أنه القدرة على الإقراض. أما في الاصطلاح: فهو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة.

ويعرف الائتمان أيضا بأنه: "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعيا أو معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي، متفق عليه وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل على السداد"[1].

كما يعرف الائتمان بأنه: "عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر".[2]

---

[1]- منال خطيب ، **تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره، بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية**، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2004، ص 04.

[2]- حياة شحاتة ، **مخاطر الائتمان في المصارف التجارية – مع إشارة خاصة لمصر"**، مكتبة الانجلو-المصرية، القاهرة، مصر 1999، ص 104.

ويعرف الائتمان المصرفي كذلك على أنه: "قيام البنوك بمختلف تخصصاتها بتقديم سقوف تمويلية ومنح تسهيلات ائتمانية مختلفة (جاري مدين، قروض، خصم الكمبيالات، ... إلخ) للقطاعات التجارية والاقتصادية المختلفة"[1].

وفي تعريف آخر فإن الائتمان المصرفي عبارة عن "عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل ربح أو فائدة أو عمولة معينة، أن يمنح عميله بناءً على طلبه سواء حالا أو بعد وقت تسهيلات على صورة أموال نقدية أو صور أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة وتمكينه من مواصلة نشاطه، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون على شكل تعهد متمثل في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير"[2]

وبناء على ما تقدم من تعريفات يمكن القول بأن الائتمان المصرفي هو عبارة عن الثقة التي يوليها البنك في عملائه بمنحهم مبالغ مالية محددة لتغطية عجز سيولتهم وتسهيل استمرار نشاطاتهم مقابل فوائد وعمولات يتحملها العميل أثناء سداد المبلغ المقترض خلال فترة زمنية محددة، أو على أقساط.

ثانيا- نشأة الائتمان المصرفي:

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، بل أنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها.[3]

ومع تطور العمل المصرفي فقد لاحظ الصيارفة بأن هناك عدد كبير من المودعين لا يقومون بسحب ودائعهم لفترات طويلة وبالتالي تراكم تلك الودائع في خزائن البنوك، ففكروا في استخدام جزء من هذه الودائع مقابل فائدة، وبهذا أصبح المودع لا يدفع عمولة على إيداعه لهذه الأموال، بل يتلقى فائدة لقاء أمواله المودعة.

وهكذا توجه العمل المصرفي من مهمة قبول الودائع إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة وذلك بقبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية بأشكالها المختلفة من جهة أخرى.

حيث يعتبر البعض أن الوظيفة الرئيسية للمصرف كمؤسسة مالية متخصصة هي وظيفة الوساطة المالية[4]، والتي يقوم المصرف من خلالها بتعبئة المدخرات من الأفراد والقطاعات الاقتصادية التي تتوفر لديها فوائض نقدية، وتم توجيهها إلى

---

[1]- إبراهيم علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي: **تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 83، 2010، ص 06.

[2]- سليمان محمود إبراهيم: **الديون المتعثرة ومعالجتها في المصارف الخاصة السورية في ظل الأزمة**، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، 2017، ص 20.

[3]- مصطفى يوسف كافي: **ائتمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونماذج التنبؤ بالفشل المالي**، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة (1)، 2017، ص 54.

[4]- إيمان انجرو: **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجا)**، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، 2007، ص 19.

من يحتاجها من الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تحتاجها هذه الأخيرة لأغراض الإنتاجية والاستثمارية والشخصية المختلفة، وتتجلى هذه العلاقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01): وظيفة البنوك التجارية

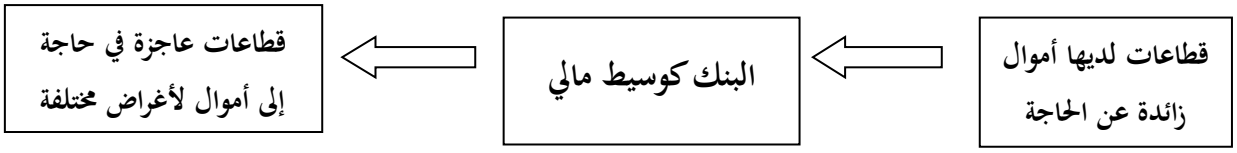

المصدر: من إعداد الباحثة

وبذلك ظهر مصطلح الائتمان المصرفي كشكل من أشكال التدفق بين القطاعات والذي يضمن تحقيق غايات أطرافه الثلاثة المتمثلة في:

- ✓ **المودعون:** وهم من يملكون أموال فائضة عن الاستخدام سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، والذين يسعون من خلال إيداع أموالهم لدى البنك إلى تحقيق عائد يتناسب مع حجم المخاطر التي قد يتعرضون لها نتيجة التنازل عن هذه الأموال بصفة مؤقتة، ويطلق على هذا العائد بالفائدة؛
- ✓ **المقترضون:** وهم الأشخاص الذين يتقدمون إلى البنوك بطلبات الحصول على الأموال اللازمة لتغطية احتياجاتهم سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، وذلك مقابل ما يسمى بالفوائد والعمولات التي يدفعونها للبنك والتي تكون متناسبة مع قيمة الدين والمخاطر المرتبطة به؛
- ✓ **البنك (الوسيط المالي):** وهو الجهة التي تقرب بين الطرفين السابقين فتأخذ الأموال الزائدة عن احتياجات الأشخاص أو المؤسسات وتقوم بإعادة توظيفها لمن لهم عجز في تمويل مشاريعهم مقابل فوائد وعمولات تستحق خلال الفترات الزمنية اللاحقة متفق عليها مسبقا.

المطلب الثاني: أهمية ومبادئ منح الائتمان.

أولا- أهمية الائتمان:

يمكن النظر إلى أهمية الائتمان المصرفي من زاويتين:[1]

1- **أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للبنك:** حيث يعتبر الائتمان النشاط الأكثر جاذبية له، ومن خلاله يستطيع البنك التجاري ضمان الاستمرارية والنمو وضمان القدرة على تحقيق الأهداف المرسومة، وذلك كون أن الائتمان يعتبر شكل من

[1]- عمر هاشم طه: **دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح – دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار**، مجلة جامعة كركوك، المجلد 3، العدد 2، 2013، ص 59.

أشكال الاستثمار المصرفي والجزء الأكبر تحقيقا لعوائد من موجودات البنك، حيث يستطيع من خلاله البنك أن يساهم في الاقتصاد الوطني هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر الائتمان أكثر نشاطات البنك تعرضا للمخاطر، والتي قد يؤدي في كثير من الأحيان المساس باستقرار البنك وبالتالي إلى انهياره، وذلك إذا تجاوزت تلك المخاطر المستويات المقبولة، أين يكون البنك غير قادر على إدارتها بطريقة سلمية وناجحة وفعالة وبالتالي عدم قدرته على السيطرة عليها.

2- **أهمية الائتمان على مستوى الاقتصاد:** إن للائتمان المصرفي دور بالغ الأهمية داخل الاقتصاد الوطني، فهو نشاط اقتصادي غاية في الأهمية وله تأثير متشابك على حركة الاقتصاد وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه والمتتبع لحركة الاقتصاد في مختلف دول العالم، سوف يتبين ذلك.

حيث يعتبر الائتمان مصدر رئيسي لإشباع الحاجات التمويلية للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة. وعليه كلما زادت عملية تنمية النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة للقروض والائتمان المصرفي ولهذا فإن الائتمان والقروض تحقق لعملية التنمية جملة من المهام تتمثل في:[1]

- بدون تقديم الائتمان تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة كما أن فوائض الوحدات المدخرة سوف تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.
- يستخدم الائتمان كأساس لتنظيم عملية الإصدار النقدي فالبنوك المركزية عندما تشرع في وضع سياسة للإصدار تضع في اعتبارها حجم القروض والائتمان المنتظر من المصارف التجارية.
- يؤدي سحب الائتمان من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي.
- يعتبر الائتمان أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.
- للائتمان المصرفي تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك.

ثانيا- مبادئ منح الائتمان:

وتعني مجموعة الأسس التي يعتمد عليها البنك في منحه للائتمان والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

1- محددات خاصة بالبنك: يمكن بيان هذه الأسس كما يلي[2]:

- **توفر الأمان لأموال البنك:** وذلك بأن يطمئن البنك للمنشأة التي يقوم بمنحها الائتمان وذلك كونها ستتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك؛

[1]- علي بطاهر: **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، رسالة دكتوراه، الجزائر، ص ص 231-232

[2]- مصطفى يوسف كامل: **مرجع سابق**، ص 55.

- **تحقيق الربح:** ويقصد به حصول البنك على فوائد من القروض التي يمنحها والتي بدورها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مختلف المصاريف وتحقيق عوائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية؛

- **السيولة:** يعني توفر البنك على قدر كاف من الأموال السائلة سواء النقدية أو الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما ببيعها أو بالاقتراض بضمان من البنك المركزي وذلك لمقابلة طلبات السحب دون تأخير.

2- محددات خاصة بالزبون: ويمكن توضيح أهم هذه المحددات فيما يلي[1]:

- **شخصية الزبون أو سمعته:** حيث أن السمعة التي يتمتع بها الزبون لها أثر كبير على قرار البنك بمنح أو رفض طلب الائتمان، حتى لو توفرت الضمانات الكافية لتغطية قيمة القرض.

- **القدرة على الدفع:** وتعني قدرة العميل على سداد أقساط القرض وفوائده وعملاته في الوقت المحدد وذلك من خلال توفر عدة عوامل:

- أهلية العميل وقدرته على الاقتراض.
- القدرة على السداد.
- القدرة على توليد الدخل.

- **رأس مال الزبون:** وذلك بأن يكون للعميل رأس مال كافي كضمان للقرض، وتعكس درجة ملكية الأصول كفاءة الشركة المقترضة وذلك بأن تستخدم هذه الأخيرة كضمان في حالة عدم كفاية الأرباح وبالتالي التقليل من درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك.

- **الضمان المقدم:** حيث تمثل هذه الأخيرة الوسائل التي يتخذها البنك لضمان استرداد حقوقه وحفظ أمواله من خطر إفلاس عميله، وبالتالي فهي تقوم على تحقيق هدف مشترك لكال الطرفين البنك والعميل، فبالنسبة للبنك تقلل من درجة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك عند منح القرض، حيث أنه كلما زادت المخاطر كلما تشدد البنك في طلب الضمانات لكي يقوم بالتنفيذ عليها لاسترجاع أصل القرض الممنوح وفوائده، أما بالنسبة للعملاء فهي تمكنهم من الحصول على التسهيل اللازم لتمويل مشاريعهم الاقتصادية مما يؤدي إلى تنشيط فعالياتهم التنموية بشكل عام.

[1]- زهرة قرين لعروسي: **دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية-**، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017 ، ص 28.

3- **محددات خاصة بالتسهيل الائتماني:** يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- الغرض من التسهيل وطبيعة النشاط الذي خصص الائتمان لأجله؛
- المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب الزبون بالحصول على الائتمان خلالها ومتى سيقوم بالسداد ومدى تناسبها فعلا مع إمكانيات الزبون؛
- مصدر السداد الذي سيقوم الزبون المقترض بسداد مبلغ القرض منه؛
- طريقة السداد المتبعة: أي تحديد فيما إذا كان سيتم تسديد مبلغ القرض على دفعة واحدة أو على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط الزبون ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته النقدية الداخلة.

المطلب الثالث: أنواع التسهيلات الائتمانية.

يأخذ الائتمان المصرفي والقروض المصرفية أشكالا متعددة، إلا أن التصنيف الشائع يصنف الائتمان المصرفي إلى[2]:

أولا: الائتمان المصرفي المباشر

والذي تقوم من خلاله إدارة الائتمان بمنح مبالغ نقدية لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة بعقد ائتمان ونوع الضمان المطلوب وأكثر أنواع الائتمان المصرفي المباشر هي:

1- **الحساب الجاري المدين:** هو عبارة عن اتفاق بين البنك والعميل يقوم البنك بموجبه بتحديد مبلغ معين أو سقف محدد لا يمكن للعميل تجاوزه في السحب، وعادة ما يمنح الجاري المدين لتمويل رأس المال العامل، وذلك خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة، قابلة للتجديد لفترة مماثلة بموافقة الطرفين[3].

2- **خصم الأوراق التجارية:** تتمثل في قيام البنك بشراء ورقة تجارية لحاملها قبل تاريخ الاستحقاق مقابل الحصول على فائدة تعرف بسعر الخصم، بمعنى أن يتم منح سيولة آنية لحامل الورقة التجارية قبل موعد الاستحقاق مقابل عمولة والتي تتمثل أساسا في: الكمبيالة، السند الأذنى، الشيك، أذونات الخزينة[4].

3- **القروض المصرفية:** تعتبر القروض أبسط صور الائتمان والأكثر شيوعا كما أنها تعتبر النشاط الأساسي لتحقيق الأرباح في البنوك التجارية، حيث أن الأرباح المتولدة من النشاط الإقراضي تحتل مركزا بارزا من حيث الأهمية النسبية فهي تساوي 50% من باقي التسهيلات الائتمانية الأخرى. وهي عبارة عن الخدمات التي يقدمها البنك والتي بمقتضاها

---

[1]- زهرة لعروسي قرين: **مرجع سابق**، ص 28.

[2]- ميرفت علي أبو كمال: **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل II**، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة ،2007، ص ص: 75- 76

[3]- عادل أحمد حشيش، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2004، ص. 147.

[4]- وفاء يحي أحمد حجازي: **المحاسبة عن القروض والائتمان**، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2009، ص. 12.

يزود الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتم التعهد بسداد هذه الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة.

ويتم تصنيف القروض اعتمادا على عدة معايير وذلك كما يلي[1]:

3-1- القروض المصرفية من حيث الغرض: وتنقسم إلى:

أ- الائتمان الاستثماري: هو ذلك الائتمان الذي تمنحه البنوك لتمويل شراء الأصول الثابتة ذات الطبيعة الاستثمارية كالأراضي والمباني والمعدات والآليات الثقيلة، ويتم تسديد القروض الممنوحة لهذا الغرض على المدى الطويل، حيث أن الإيرادات المتوقع الحصول عليها من هذا النوع من الأصول يمكن أن تتحقق بعد فترة زمنية طويلة.

ب- الائتمان التجاري: ويمنح هذا النوع أساسا لتمويل رأس مال العامل كشراء مواد خام، أو دفع رواتب أو سداد التزامات قصيرة الأجل، ويغطي عادة دورة الأعمال في التجارة وهي دورة قصيرة الأجل قد لا تتعدى شهور.

ت- الائتمان الاستهلاكي: يتعلق هذا النوع بتمويل احتياجات الأفراد ذات الطبيعة الاستهلاكية مثل: شراء ثلاجة أو غسالة، أو أجهزة حاسوب شخصية، ويقدم هذا النوع من حوافز معينة قصد تشجيع الأفراد للإقبال عليه.

3-2- القروض المصرفية من حيث المدة: وينقسم هذا النوع من القروض إلى[2]:

أ- ائتمان قصير الأجل: لا تزيد مدته عن السنة يستخدم عادة في مجال تمويل رأس المال العامل في منشآت الأعمال ومن أمثلته: السحب على المكشوف، الكمبيالات، ... إلخ

ب-ائتمان متوسط الأجل: تتراوح مدته ما بين عام إلى خمس سنوات وعادة ما يمنح لغايات تمويل رأس المال الثابت لدى المؤسسات مثل تمويل التوسعات أو زيادة الإنتاج أو تمويل جزء من رأس المال العامل الثابت.

ت-ائتمان طويل الأجل: تزيد مدته على خمس سنوات وقد يصل إلى 25 سنة ويستخدم لغايات تمويل رأس المال الثابت أي تمويل الاستثمارات الثابتة كالآلات والمعدات، والقروض السكنية، والاستثمارات العقارية.

3-3- القروض من حيث الجهة طالبة الائتمان: وهنا يفرق بين الائتمان الخاص والائتمان العام:

أ- الائتمان الموجه للقطاع الخاص: وهو الذي يتم منحه في العادة إلى الأفراد أو الشركات أو المؤسسات، أي أن الجهة طالبة الائتمان هي أحد أفراد القانون الخاص، سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا.

ب- **الائتمان الموجه للقطاع العام:** في العادة يمنح هذا النوع من الائتمان للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية الذين يصنفون ضمن أشخاص القانون العام.

---

[1]- زياد رمضان، محمود جودة: **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص ص 97-100.

[2]- محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص 28.

3-4- القروض المصرفية بحسب طبيعة الضمان: قروض مضمونة وقروض غير مضمونة:

أ- **القروض المضمونة:** وينقسم هذا النوع من الائتمان إلى ائتمان بضمان عيني ومادي ملموس وائتمان شخصي[1]:

- **قروض بضمان مادي وعيني:** تعتبر الضمانات العينية الملموسة وسائل تأمين للبنك ضد أي خطر في التسهيل الائتماني الممنوح للعميل، فهي تطلب عادة بقصد التأكد من سمعة العميل ومصادر دخله ومركزه المالي، وهي تساهم في تحصيل حق البنك في حالة تعثر العميل وعجزه عن السداد. وتنقسم بدورها إلى الأنواع التالية[2]:

- **قروض بضمان بضائع أو محاصيل زراعية:** سواء كانت هذه البضائع أو هذه المحاصيل الزراعية منتجة من طرف العميل أو مشتراة ويشترط فيها أن تكون أسعارها مستقرة وتكاليف تخزينها منخفضة وألا تكون معرضة للتلف بسرعة.
- **قروض بضمان أوراق مالية:** سواء كانت أسهم أو سندات ويشترط فيها أن تكون قابلة للتداول وسهلة التسييل وأن تكون صادرة عن مؤسسات وشركات كبيرة ذات تصنيف ائتماني جيد وذات استقرار من حيث الأسعار أو من حيث الأرباح.
- **قروض بضمان أوراق تجارية:** ويقصد بأن تمنح بضمان كمبيالات تفوق قيمة القرض، ويجدر التحقق من جودة الكمبيالات من حيث مراكز المسحوب عليهم وآجال استحقاقها.
- **قروض بضمان المرتبات:** وتقدم هذه الضمانات في حالة القروض الاستهلاكية بحيث يكون المرتب هو الضمان الوحيد لعملية الاقتراض ويشترط في هذا النوع الحصول على موافقة الجهة التي يعمل فيها المقترض على تحويل راتبه للبنك حتى يتمكن من خصم القسط المستحق عليه.
- **قروض بضمان عقارات:** ويجب التأكد في هذه الحالة من قانونية هذه العقارات وعدم وجود نزاعات تتعلق بملكيتها كما يجب تقييمها من حيث موقعها وأسعارها.
- **قروض بضمان ودائع:** قد تقرض البنوك عملائها بضمان ودائعهم أو ودائع الغير وذلك إذا كان من صالح العميل عدم تصفية الوديعة وخسارة العائد عليها خاصة إذا كانت الفائدة على الوديعة أعلى مما يدفعه المقترض كفوائد على القرض أو إذا كان أجل استحقاق الوديعة قد أوشك ومبلغ القرض أقل من مبلغ الوديعة.

---

[1]- رائد خالد أبو شيخة: **أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين**، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، رسالة ماجستير، 2016، ص 37.

[2]- ابتسام قويدر: **دور التحليل المالي في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري(BEA)** ، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2014، ص 14.

- **قروض بضمان شخصي:** في هذا النوع من الائتمان لا يطلب من العميل تقديم أية أموال ضمانا لتسديد الدين بل يكتفي بالوعد الذي يقدمه العميل ويلتزم فيه بتسديد الدين، وقد يتقوى الائتمان الشخصي بتعهد أكثر من شخص واحد بتسديد الدين عندما يكون هناك كفيل للدائن.

ب- **القروض غير المضمونة:** وهي التي لا يلتزم فيها العميل لا بتقديم ضمان عيني ولا ضمان شخصي وتمنح عادة في حالة إظهار التحليل المالي والائتماني للقوائم المالية للعميل طالب الائتمان متانة المركز المالي وتحقيق أرباح عالية وسيولة مناسبة، كما يظهر سجل معاملاتهم مع البنك سمعتهم الطيبة ومقدرتهم ورغبتهم في الوفاء.

ثانيا: الائتمان المصرفي غير المباشر:

يختلف هذا النوع من الائتمان عن الائتمان النقدي المباشر من حيث أنه لا يعطي للعميل طالب الائتمان الحق في استعمال النقد بشكل مباشر وأكثر أنواع الائتمان غير مباشر شيوعاً هي:

1- الكفالات المصرفية (خطابات الضمان): حيث يقوم البنك المصدر لها بدور الوسيط المؤتمن بين الأطراف المتعاملة ويساهم هذا النوع في تنشيط وتسهيل المعاملات المالية[1].

2- الاعتماد المستندي: يعد الاعتماد المستندي من أشهر الطرق المستعملة لتمويل التبادل التجاري الدولي، ويتمثل هذا الاعتماد في تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في تسديد وارداته إلى المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثل المورد، مقابل استلام كافة الوثائق والمستندات التي تدل على أن المصدر قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها.

3- التمويل التأجيري المصرفي: يعتبر التمويل بالإيجار عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى بثمن الإيجار.[2]

وحسب الأمر 09-96 المؤرخ في10 جانفي 1996 في المادة الثانية منه فإن الائتمان الإيجاري ينقسم إلى:

3-1- الائتمان الإيجاري التشغيلي: لا يتم فيه نقل كل الحقوق والالتزامات والمنافع والمساوئ المرتبطة بملكية الأصل المعني إلى المستأجر.

[1]- السيسي صلاح الدين: **قضايا مصرفية معاصرة، الائتمان المصرفي – الضمانات المصرفية –الاعتمادات المستندية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص 30.

[2]-لقد تم اعتماد طريقة التمويل بالإيجار في الجزائر وتم تقنينها بواسطة الأمر 96- 09 المؤرخ في 10 جانفي 1996.

3-2- الائتمان الإيجاري المالي: يتم فيه نقل كل الحقوق والالتزامات والمنافع والمساوئ المرتبطة بملكية الأصل المعني إلى المستأجر ويمكن نقل ملكيته حال الانتهاء من تسديد أقساط الإيجار، أو تسديد تلك الأقساط دفعة واحدة، ومهما كان نوع هذا التمويل (التمويل بالإيجار) فهو يتميز بمرونته على الرغم من تكاليفه المرتفعة مقارنة بالقرض العادي[1].

4- بطاقات الائتمان: تكون بطاقة الائتمان في العادة من البلاستيك، أو على شكل شريحة إلكترونية حيث تعطي لصاحبها الحصول على الائتمان الذي يريد بموجب السقف المحدد مسبقا أو متفق عليه من البنك المصدر لهذه البطاقة، وتعتبر شكلا متطورا من أشكال الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك لعملائها وهي تعطي كامل الفرصة بالسحب النقدي وفي التعامل مع المحلات التجارية والمرافق الخدماتية داخل البلد الذي يقيم فيه العميل وحتى خارجه، وفي حالة استخدام البطاقة في عمليات شراء السلع والخدمات فإن حاملها لا يدفع عمولات أو فوائد على ذلك[2].

والشكل التالي يلخص أهم أنواع الائتمان المصرفي:

[1]- Tairo Akim, Analyse et décisions Financières, mémoire master, Faculté de Sciences Economiques, Université Grenoble, France, 2005, P-132.

[2]- جميل أحمد، كهينة رشام: **بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد: 00، ديسمبر2009، ص 109

الشكل رقم (1-2): أنواع الائتمان المصرفي

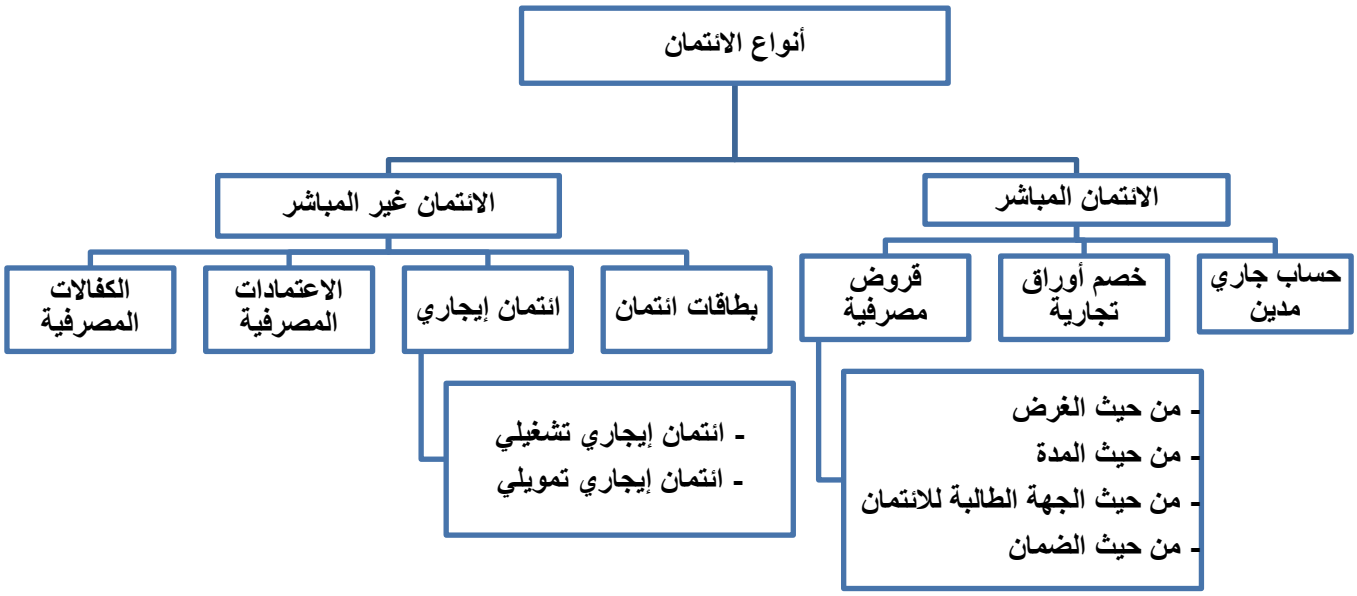

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ما تقدم

من خلال الشكل فقد تم تلخيص كل ما تم التعرض له من أنواع الائتمان وذلك لتسهيل الإحاطة بمختلف الأنواع.

المبحث الثاني: السياسة الائتمانية واتخاذ القرار الائتماني في البنوك

إن اتخاذ القرار الائتماني بالرفض أو القبول المشروط لطلبات القروض والتسهيلات الائتمانية التي يقدمها المقترضين من عملاء البنك، وذلك في ضوء العناصر الائتمانية التي تحكم النشاط الائتماني، يتطلب إجراء موازنة بين العائد المتوقع والمخاطر والتكلفة، كما أنه يتطلب كذلك الوقوف على مدى مطابقة الحالة الائتمانية للعميل طالب القرض للسياسة الائتمانية للبنك.

حيث أن الهدف الأساسي من وضع السياسات الائتمانية في البنوك التجارية، هو تحديد إطار عام وعوامل محددة يسترشد بها مسؤولي الائتمان عند اتخاذ القرارات الائتمانية، كما أن السياسة الائتمانية تعد أداة مهمة في يد إدارة البنك، والتي تساعدها في تحديد وتخطيط أهدافها والرقابة عليها. كما أنها تشكل ضمانا لوحدة العمل داخل البنك، وأن غيابها يؤدي إلى تضارب أسس اتخاذ القرار.

المطلب الأول: السياسة الائتمانية في البنوك التجارية

تعد السياسة الائتمانية الأساس الذي تعتمد عليه البنوك في تنفيذ الخطط الاستراتيجية فيما يتعلق بعمليات اتخاذ قرار منح الائتمان كما تعد الركيزة الأساسية في أداء وظيفة الرقابة على هذه العمليات.

أولا- مفهوم السياسة الائتمانية وأهدافها:

سيتم التعرف على السياسة الائتمانية من خلال ما يلي:

1-مفهوم السياسة الائتمانية: تعرف السياسة الائتمانية على أنها: "مجموعة القواعد والوسائل التي تنظم أسلوب دراسة ومنح وتنفيذ ومتابعة القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة، مما يضمن للبنك حسن استخدام الموارد المالية المتاحة لديه وتحقيق عائد مناسب"[1].

كما تعرف على أنها:" مجموعة الإجراءات والقواعد والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات الائتمان وتلك التي تحدد ضوابط منح الائتمان ومتابعته وتحصيله"[2].

[1]- عبد الحميد الشواربي: **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 82.

[2] - Chen, Xiaohong & Wang, Xiaoding & Wu, Desheng. **Credit risk measurement and early warning of SMEs: An empirical study of listed SMEs in China**, Decision Support Systems,Volume 49, Issue 3 2010; P 310.

وتعرف السياسة الائتمانية كذلك بأنها: "الإطار العام الذي يتضمن مجموعة من العوامل والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها إدارة البنك بشكل عام، وإدارة الائتمان بشكل خاص وتعتبر المنهج والمرجع الذي يستند إليه كافة العاملين في الائتمان المصرفي"[1].

أما آخر فيعرف السياسة الائتمانية على أنها: "مجموعة من المبادئ التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وأنواعها وآجال استحقاقها وشروطها الرئيسية، كما تحدد الخطوط العامة التي تحكم نشاط البنك في مجالات قرار منح التسهيلات الائتمانية ومتابعتها بما يكفل سلامة توظيف وحسن استخدام أمواله، بهدف تحقيق أفضل عائد واتخاذ ما قد يلزم من احتياطات إذا ما طرأت أي تطورات سلبية على أي عنصر من العناصر التي استند إليها البنك في قرار منح الائتمان، والذي يسعى من خلاله إلى تحقيق الأمان والربحية والسيولة وتوفير احتياجات المجتمع"[2].

ومن التعريفات السابقة نجد أن السياسة الائتمانية هي مجموعة من القواعد التي تحكم عملية منح الائتمان خلال مراحلها المختلفة. والتي تتعلق أساسا في تحديد معايير وشروط وضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها، وبالتالي يجب أن تكون واضحة تستند إليها جميع المستويات الإدارية المعنية بالنشاط الائتماني.

2- أهداف السياسة الائتمانية: تهدف السياسة الائتمانية إلى تحقيق الأهداف التالية[3]:

- توحيد الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه، من خلال منع التضارب في اتخاذ قرار الائتمان داخل البنك؛
- تحديد المجالات التي يمكن توظيف الائتمان الممنوح فيها والمجالات التي لا يمكن التوظيف فيها، وذلك لترشيد القرار الائتماني بالبنك، ومن ثم المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح؛
- التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح، ورفع مستوى الأمان، لضمان عائد مناسب للبنك؛
- تعزيز المركز الاستراتيجي والتنافسي للبنك في السوق المالي والمصرفي وتنمية نشاطه؛
- إحداث الانسجام بين البنك وبين الدولة من حيث تبني الأولويات التي حددتها الدولة في خط التنمية الاقتصادية وتوظيف جانب من موارده فيها، وذلك تحقيق التوافق مع الاتجاه العام لواضع السياسة الاقتصادية القومية؛

---

[1]- أحمد ظاهر، عبد الله العمرات، **العلاقة بين عوامل منح التسهيلات المصرفية وتعثرها في المصارف التجارية الأردنية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 33، العدد 2، 2006، ص 12.

[2]- جاسر محمد سعيد الخليل، **أثر سياسة المصارف التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004، ص: 41.

[3]- عبد الحميد عبد المطلب: **اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات المستحدثة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 146

– تحقيق التنسيق بين مختلف مكونات السياسة الائتمانية فسعر الفائدة مثلا يجب أن يتناسب مع نوع القرض وأجل استحقاقه؛

– تحقيق التنسيق بين السياسة الائتمانية والسياسات الأخرى للبنك كسياسة تنمية الودائع، سياسة الاستثمار المالي، سياسة التسويق المصرفي، سياسة العلاقات الخارجية، ... إلخ.

ثانيا– مكونات السياسة الائتمانية

باعتبار أن السياسة الائتمانية هي الأساس الذي يعتمد عليه البنك في إدارة النشاط الإقراضي فإنها تتكون من مجموعة من العناصر تمثل الحد الأدنى الواجب التقيد به عند رسم هذه السياسة وتتمثل بشكل عام فيما يلي:

1– تحديد الأقاليم الجغرافية التي يخدمها البنك:

إذ تعتبر نقطة مهمة في نشاط البنك الدائم، والتي تعد إحدى الاستراتيجيات في إدارة الائتمان، ويكون ذلك من خلال ضرورة تحديد المنطقة التي تتعامل معها إدارة الائتمان ائتمانيا، أي تحديد الحصة السوقية لها مقارنة مع البنوك المنافسة لها، ويجوز أن تتجاوز إدارة الائتمان الاقتراض من الحدود الإقليمية للدولة التي تعمل في ظلها، وتتوقف في حدود المنطقة التي تغطيها إدارة الائتمان عدة عوامل أهمها[1]:

– حجم الموارد المتاحة للائتمان.

– حجم المنافسة التي يلقاها البنك في المناطق المختلفة.

– طبيعة المنطقة التي تعمل فيها إدارة الائتمان من ناحية شكل وطبيعة الأنشطة الاقتصادية التي تمارس فيها وحاجة القطاعات للائتمان.

– مدى قدرة إدارة الائتمان في التحكم والرقابة على الائتمان الممنوح.

2– **تحديد السقوف الائتمانية:** ويقصد به تحديد إجمالي القروض التي يمكن أن يمنحها البنك لعملائه ككل أو إجمالي القروض التي يمكن منحها لعميل واحد، وعادة ما تتقيد البنوك في هذا المجال بالتعليمات والقواعد التي يضعها البنك المركزي.

3–تحديد أنواع القروض: حيث يجب على إدارة الائتمان أن تحدد القروض التي سيتم منحها، وغالبا ما تسعى البنوك من خلال سياستها الائتمانية إلى التنويع في القروض التي تمنحها وذلك لكون أن التنويع في القروض وتوزيع المخاطر يؤدي إلى تقليل نسبة المخاطر التي يتحملها البنك.

[1]– أنس هشام المملوك: **مخاطر الائتمان وأثرها على المحافظ الاستثمارية– دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سوريا**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2014، ص 52

فيتم تحديد القروض ضمن السياسة الائتمانية للبنك من خلال تحديد: العملة التي سيمنح بها القرض، الغرض من التسهيلات الممنوحة، آجال تسديد القروض أو آجال الاستحقاق، وكذلك طبيعة الضمانات التي سيتم قبولها.

ومن بين العوامل التي تؤثر في تحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك عند صياغة السياسة الائتمانية له[1]: حجم البنك، طبيعة نشاطه، ومصادر الأموال المتاحة للبنك وطبيعتها، وطبيعة الاقتصاد الذي يعمل فيه البنك.

ولذلك فإن تحديد السياسة الائتمانية لأنواع القروض التي يمنحها البنك يجب أن يخضع للمراجعة من وقت لآخر وذلك تبعا للتطورات في حجم البنك ومدى نمو نشاطه والتغيرات في المناخ الاقتصادي والتجاري الذي ينشط فيه البنك.

4- تحديد السلطات والمسؤوليات الائتمانية: حيث أن تحديد السلطات والصلاحيات المختصة المخولة بمنح الائتمان المصرفي تعد من بين الأركان الأساسية للسياسة الائتمانية، وذلك بمراعاة المستويات الإدارية المختلفة التي يتضمنها الهيكل التنظيمي للبنك، ولهذا يجب أن يكون هذا التحديد واضحا ومتضمنا لحدود هذه الصلاحيات الائتمانية. وتتخذ سلطات منح الائتمان في البنوك المستويات التالية[2]:

4-1- السلطة الفردية: وفيها تكون صلاحية منح الائتمان لشخص أو مسؤول واحد يكون عادة مدير الفرع أو الوحدة البنكية أو مدير مصلحة القروض في حدود مبلغ محدد وعند تجاوز هذا مبلغ القرض لصلاحياته فإنه يتم رفعه إلى السلطة المختصة الأعلى.

4-2-**الصلاحية الجماعية:** وفيها تخول سلطة منح الائتمان إلى أكثر من شخص أو مسؤول، بحيث تمنح لهم سلطة أو صلاحية اتخاذ قرار منح الائتمان حتى مبلغ محدد، وفي حالة تجاوز مبلغ القروض حدود السلطة الائتمانية المخولة لهم، يتم رفع الطلب إلى السلطة الائتمانية المختصة والأعلى مثل ما هو الحال في السلطة الفردية.

4-3-**لجنة الائتمان:** هي لجنة رسمية تعطى لها سلطة اتخاذ قرار منح الائتمان فتكون لجنة مركزية بالنسبة للمركز الرئيسي، أو لجان فرعية بالنسبة لفروع البنك أو لمنطقة جغرافية تضم عددا من فروع البنك، ويمكن أن تكون في صورة لجنة فرعية تختص في البنك بطلبات القروض والتسهيلات الخاصة بنوع معين، مثل لجنة قروض التجارة الخارجية مثلا ويعين للجنة الائتمان رئيس وأعضاء وسكرتير ويتم تحديد إجراءات التصويت والعدد الكافي لصحة انعقادها، وحدود سلطاتها الائتمانية في اتخاذ القرار الائتماني ضمن القرار الخاص بتكوينها.

---

[1]- أمجد عزت عبد المعزوز عيسى: **السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية، 2004، ص 60.

[2] - أمجد عزت عبد المعزوز عيسى: **المرجع نفسه**، ص 66

5- تحديد سعر الفائدة والمصاريف وآجال استحقاق القروض: فيقوم خلالها واضعي السياسة الائتمانية للبنك بتحديد سعر الفائدة على القروض وذلك بناء على معطيات السوق وأوضاع البنك، مع الأخذ بعين الاعتبار لسياسة البنك المركزي والتي تلجأ أحيانا للتدخل في سعر الفائدة، كونه أحد مؤشرات السياسة النقدية الرئيسية، كما يجب عليها تحديد النفقات والمصاريف الإدارية التي يتم تحصيلها على شكل عملات ورسوم، الأمر الذي يجب ضبطه بحيث يكون متوازنا ولا يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للبنك أو التأثير في ربحيته وقدرته على تعزيز رأس ماله ومستوى أدائه.

إلى جانب ذلك فإن تحديد سعر الفائدة على القروض الممنوحة وطبيعة الضمانات المأخوذة بمقابلها كل هذا يرتب أساسا بتواريخ الاستحقاق التي من الضروري أن يتم تحديدها مع الأخذ في الاعتبار كل العوامل المؤثرة (باستخدام معيار الملاءمة بين الاستخدامات والمصادر من حيث التكلفة والكفاية والأجل) في تحديد الحدود القصوى لآجال التسهيلات الائتمانية التي تقرها.

6- المجالات والأنشطة ذات الأولوية التي يرغب البنك في توجيه ائتمانية لها: ويتم تحديد الأولوية في الأنشطة تبعا للأرباح المتوقع تحقيقها نتيجة لتمويلها، أو من اهتمام الدولة بها ووضعها ضمن خطة التنمية الاقتصادية، أو من الطلب المتزايد عليها، أو من احتمالية تزايد الطلب عليها مستقبلا، وفي المقابل تحديد الأنشطة المحظور تقديم الائتمان لها والتي أثبتت الدراسة احتوائها على مستوى مخاطر مرتفع، وليس هناك طلب عليها.

7- تحديد شروط ومعايير وخطوات اتخاذ قرار منح الائتمان: وذلك بقيام البنك تحديد الشروط الواجب توفرها لقبول الحصول على القرض، وبذلك يتشكل أساس القبول المبدئي ومن ثم إجراءات التحدي والاستقصاء عن العميل من حيث السمعة والمركز المالي، وتقوم البنوك بذلك بتدوين كتب يتضمن دليل إجراءات العمل الخاص بمنح الائتمان، وذلك لتسهيل عملية تنفيذ هذه السياسة من طرف موظفي الائتمان والإدارات المختصة.[1]

8- الضمانات المقبولة من طرف البنك: وذلك بتحديد الضمانات المقبولة حسب كل نوع من القروض وأنواعها، وشروطها بالإضافة إلى إجراءات مراقبتها وذلك بغرض التحليل من المخاطر المرتبطة بها إلى أدنى مستوى ممكن.

وبعد التطرق إلى أهم أركان السياسة الائتمانية فتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد سياسة نمطية تتفق في تطبيقها كل البنوك التجارية فهي تختلف من بنك إلى آخر وذلك لاختلاف البنوك من حيث الأهداف، ومجال التخصص، والهيكل التنظيمي وحجم رأس المال، وطبيعة المنطقة التي ينشط فيها البنك، والحالة الاقتصادية، ... وغيرها من العوامل التي

[1]- مراد سالم الطلاع: **إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2010، ص 63.

تؤدي إلى التباين في السياسات الائتمانية للبنوك، وبالتالي فإن هذه الأركان تمثل أهم النقاط الذي يركز عليها واضعوا السياسة الائتمانية.

ثالثا- العوامل المؤثرة في رسم السياسة الائتمانية:

تتأثر السياسة الائتمانية بجملة من العوامل منها ما هو داخلي يرتبط بالبنك ومستوياته الإدارية والتنظيمية والتشغيلية المختلفة، ومنها ما هو خارجي يرتبط ببيئة العمل المصرفي وتتمثل فيما يلي[1]:

1- **العوامل الداخلية المرتبطة بالبنك ذاته:** حيث تتأثر السياسة الائتمانية بـ:

أ- **أغراض البنك والأهداف التي يسعى لتحقيقها:** فبينما تسعى بعض البنوك إلى خدمة مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، يركز البعض الآخر على مجالات وأنشطة محددة أو نوعية معينة من العملاء.

ب- **التنظيم الداخلي للبنك ومدى انتشار فروعه:** فهو يؤثر في تحديد أنواع القروض والتسهيلات الائتمانية المطلوبة في مختلف المناطق التي ينشط فيها البنك أو إحدى فروعه، وفي تحديد سلطة منح الائتمان للفروع وإدارات المركز الرئيسي، ومتابعة التسهيلات.

ت- **موارد البنك المالية ومصادرها:** ومدى مساهمة رأس المال والمبالغ المتحصل عليها من السوق المالي والودائع وكذلك حجم الموارد المتاحة للبنك لمنحها كتسهيلات ائتمانية للعملاء، وتكلفة هذه الأموال، ومدى ما تتسم به من استقرار نسبي، فكل هذه الأمور تؤثر في نوع هذه التسهيلات الائتمانية وآجالها وضماناتها.

ث- **الأرباح التي يهدف البنك إلى تحقيقها:** والمقرر توزيعه منها على المساهمين أخذا في الاعتبار ربحية الأنواع المختلفة من القروض الممنوحة.

2- **العوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية للبنك:** وتتمثل أهم هذه العوامل في:

أ- **الخطط العامة للدولة وأهدافها:** والتي يتم من خلالها تحديد الدور المسند إلى البنوك للمساهمة في تحقيقها وذلك بناء على ما سيحققه البنك في الفترات اللاحقة من عوائد بما يخدم أهدافه وأهداف الدولة.

ب- **السياسة العامة للائتمان التي يضعها البنك المركزي:** ولا سيما فيما يتعلق بالنسب التسليفية للقروض، وهيكل أسعار الفائدة المقررة، وحدود التوسع الائتماني التي يفرضها على البنوك، أو ما يعرف بالسقوف الائتمانية وكذلك الضمانات التي يعتد بها عند تكوين المخصصات وهامش الضمان المستبعد من كل نوع، ... إلخ

[1]- أحمد شعبان محمد علي: **موسوعة البنوك والائتمان، السياسة الائتمانية للبنوك (1)**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص ص 92، 93.

ت- الأوضاع المتعلقة بالاستثمار: ومدى ما تتضمنه القوانين والتشريعات، وخاصة في المجال الضريبي والجمركي من عوامل مشجعة أو معاكسة للمستثمرين لما لذلك من أثر على حجم الطلب على التسهيلات الائتمانية.

ث- الإطار العام لسياسة الاستيراد: والموازنة النقدية المخصصة لعمليات الاستيراد والتعليمات الخاصة بتدبير العملة الأجنبية، وما إلى ذلك.

ج- المنافسة التي يلقاها البنك من البنوك الأخرى في المناطق المختلفة واتجاهاتها

المطلب الثاني: قرار منح الائتمان المصرفي

يعد اختيار القرار الائتماني السليم خط الدفاع الأول للحفاظ على أموال المقرضين وحماية الدائنين من التعثر ورفع من أداء البنك وتحقيق الربحية، لذلك فهو يمر بعدة مراحل بالرجوع إلى سياسة البنك الائتمانية ليتمكن من اتخاذ قرار ائتماني صحيح، وناجع، وضابط للمخاطر المتوقعة.

أولا- إجراءات منح الائتمان:

عادة ما تضع البنوك إطارا مكتوبا توضح فيه خطوات منح الائتمان، وذلك منعا لحدوث أي خلل أو انحراف عند اتخاذ القرار بمنح الائتمان أو عدمه، وأهم الإجراءات التي تمر بها عملية منح الائتمان:

1- **مرحلة استقطاب العملاء:** وذلك من خلال قيام البنك بجذب العملاء، والبحث عن الفرص لتسويق القروض، فتقوم البنوك بعمل دعاية وإعلان لمنتجاتها داخل البنك وخارجه من خلال وسائل الإعلام المختلفة لتسويق قروضها، أو من خلال زيادة العملاء والمؤسسات العامة والخاصة لاستقطاب موفيها لمنحهم القروض[1].

2- **مرحلة تقديم طلبات القروض ودراستها:** حيث يتقدم العميل بطلب الحصول على التسهيل الائتماني وفقا للنموذج المعد من قبل المصرف، يحدد في هذا النموذج جميع البنود الأساسية التي تساعد على دقة عمليات التحليل واتخاذ القرار كالغرض من الائتمان، وفترته وجدول السداد، وقد يستدعي الأمر إجراء مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي يغطيها طلب الائتمان، أو حتى القيام بزيارة ميدانية إلى مقر العميل من أجل تكوين صورة نهائية عنه[2].

[1]- مراد سالم الطلاع، **مرجع سابق**، ص 78.

[2]- إيمان أنجرو: **مرجع سابق**، ص 29.

3- مرحلة الاستعلام عن العملاء:

يعرف الاستعلام المصرفي بأنه الخدمة التي تقوم على توفير معلومات هامة عن طالبي الائتمان المصرفي، حيث يقوم على إعداد تقرير عن عملاء البنوك والمؤسسات المالية أو عملاء مؤسسات الإقراض الشخص والاستهلاكي: مثل مؤسسات البيع بالتقسيط ومؤسسات الاتصال وغيرها، ويعرض السجل بيانات ديموغرافية شخصية عن العميل[1].

وبتقديم طلب الائتمان تبدأ مرحلة الاستعلام عن العميل، بحيث يتم فيها جمع المعلومات المطلوبة عن العميل والتي تختلف باختلاف نوع القرض.

فالقروض الموجهة للأفراد فإنها لا تحتاج لجهد كبير في جمع المعلومات كون أنها تمنح بضمانات الراتب أو بإضافة كفلاء رواتبهم محولة للبنك. أما القروض التجارية فتحتاج إلى مستندات ومعلومات شاملة عن العميل طالب الائتمان.

ويتم الحصول على المعلومات اللازمة عن العميل طالب الائتمان من عدة مصادر يمكن تقسيمها إلى[2]:

- المقابلة الشخصية للعميل.
- مصادر البنك الداخلية.
- مصادر البنك الخارجية.

3-1- المقابلة الشخصية مع العميل: تمكن المقابلة إدارة الائتمان من التعرف عن العميل عن قرب من حيث طريقة تفكيره، ومستوى إدارته وتنظيمه وبالتالي تكوين صورة أولية عن العميل وعدم مدى رغبته والتزامه في سداد القرض، ومن خلال هذه المقابلة يجب التركيز على جملة من النقاط تتمثل في: الغرض الذي يقوم من أجله العميل بالاقتراض ، مبلغ القرض الذي يحتاجه العميل لتمويل نشاطه، فترة السداد والسماح المطلوبة ومن خلال الإجابة على هذه النقاط يتمكن موظف الائتمان من تحديد رأي مبدئي ما إذا كان القرض يتلاءم مع سياسة البنك الائتمانية[3].

3-2- مصادر البنك الداخلية: ويمكن الحصول على المعلومات إذا كان طالب القرض أحد عملاء البنك القدامى أو الحاليين وبالتالي يمكن معرفة[4]:

- إحصائية عن الحسابات التي يتعامل فيها العميل مع البنك؛
- إحصائية الشيكات المرفوضة والمعادة إلى حسابات العملاء؛

1- الفاتح الشريف يوسف الطاهر ونور الهدى محمدين: **الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، العدد 14(01)،2013، ص62

2- شقيري نوري موسى وآخرين: **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، عمان، 2012، ص 91.

3- سوزان سمير ذيب وآخرون، **إدارة الائتمان**، ط 1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2012، ص ص 18- 20

4- شقيري نوري موسى وآخرين: **مرجع سابق**، ص 90.

– إحصائيات عن تعامل العميل مع البنك في مجال الاعتمادات والكفالات، وخطابات الضمان، وسداد أقساط القروض.

3-3- مصادر البنك الخارجية: يمكن للبنك الحصول على المعلومات من[1]:

أ- **مركز الأخطار (Centre de risque):** والذي يكون على مستوى البنك المركزي، والتي تمكن البنك من معرفة حجم القروض الممنوحة مع للعميل مع البنوك الأخرى ومدى التزامه بسداد هذه القروض.

– السجل التجاري للعميل.

– السجل العقاري.

– الموردون والمتعاملون مع العميل، وذلك لمعرفة مدى التزام العميل بتعهداته.

– المنافسون: وذلك بدراسة وضع السوق والقطاع الاقتصادي الذي ينشط فيه العميل وتحديد قدرته التنافسية.

– البنوك الأخرى: وذلك بعد موافقة العميل على ذلك لأن العمل المصرفي تحكمه تقاليد وأعراف (السر المهني).

4- دراسة طلبات القروض : بعد استلام طلب القرض والاستعلام على العميل تأتي مرحلة دراسة طلب القرض والتي تتم من خلال الاهتمام بعدة جوانب تتمثل كما يلي[2]:

– **الجانب الاقتصادي:** ويتمثل في تحليل المحيط الاقتصادي الذي ينشط فيه العميل بهدف التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية المستقبلية فيما يتعلق بالقطاع المعني بالقرض.

– **الجانب الاجتماعي:**

ويتمثل في دراسة العلاقات الاجتماعية التي تربط عمال المشروع أو المؤسسة المراد تمويلها وذلك للتأكد من عدم وجود نزاعات أو اضطرابات عمالية والتي من شأنها عرقلة نشاط هذه المؤسسة وبالتالي التأثير على قدرتها على سداد التزاماتها تجاه البنك.

– **الجانب الشخصي للعميل:**

والمتمثل في دراسة شخصية العميل وسمعته وذلك للتأكد من نزاهته والتزامه بتعهداته اتجاه الأطراف المتعاملة معه.

– **الجانب الفني:**

وذلك بدراسة الجوانب التقنية للمشروع من حيث طبيعة الآلات والتجهيزات المستخدمة وطاقتها الإنتاجية بالإضافة إلى نوعية التكنولوجيا المستخدمة.

– **الجانب المالي:**

[1]– شقيري نوري موسى وآخرين: **المرجع نفسه**، ص، 92

[2]- عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000، ص 41.

وذلك من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية المعتمدة من طرف العميل سواء الميزانيات أو قوائم الدخل أو قوائم الأرباح والخسائر أو حتى قوائم التدفقات النقدية وذلك لعدة فترات محاسبية للوقوف على الحالة والقدرة المالية للعميل من سيولة وأرباح وملاءة مالية[1].

- **دراسة السوق:**

إن دراسة السوق التي يقوم فيه العميل بتصريف منتجاته تستهدف التعرف على التغيرات التي تطرأ على الطلب على هذه المنتجات بالزيادة أو بالنقصان أو بالثبات كما تهدف بالتنبؤ بمستقبل الطلب عليها.

وبالتالي التعرف على القدرة التنافسية للعميل في السوق والحصة السوقية منه.

- **جانب الضمانات المقدمة:**

حيث يتم التأكد من الأوراق الثبوتية الخاصة بالضمانات المقدمة من طرف العميل من حيث إثبات الملكية والصلاحية والتأكد كذلك من كفاية الضمانات لتغطية قيمة القرض والفوائد وذلك حماية للبنك من المخاطر المحتملة من عجز العميل على السداد.

5- التفاوض مع العميل: بعد قيام مسؤولي الائتمان بإجراء تحليل متكامل للعناصر المحيطة بالقرض المطلوب وذلك بالاعتماد على المعلومات التي تم تجميعها، والتي تجعل الصورة أكثر وضوحا لمناقشة بنود اتفاقية القرض من مبلغ القرض، والغرض منه، وطريقة صرفه وسداده ومصادر السداد، والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة، بحيث يتم التفاوض في هذه البنود. ومن المعتاد أن يكون لدى البنك بعض البدائل التي يمكن طرحها أثناء عملية التفاوض، والتي يراعي فيها غالبا التوفيق بين مصلحة العميل ومصلحة البنك.[2]

6- اتخاذ قرار الائتمان : على ضوء ما تسفر عنه الدراسة المالية والاقتصادية لطلب العميل يتم إصدار قرار الموافقة أو الرفض لطلب الائتمان من الجهة ذات الاختصاص والصلاحية باتخاذ قرار منح الائتمان "لجنة القرض" والمحددة في إطار إقرار السياسة الائتمانية للبنك، وبذلك يتم فيها تحديد العناصر التالية :

- مبلغ القرض بما فيها العملة المستخدمة في تقييمه.
- معدل الفائدة على القرض الممنوح لتجنب حدوث نزاع حول هذا السعر عند تاريخ الاستحقاق.
- مدة القرض وذلك لمعرفة آجال استحقاقه ومن ثم تاريخ استرجاعه بالنسبة للبنك وتاريخ تسديده بالنسبة للعميل.

[1]- سيتم التطرق إلى دراسة مختلف المؤشرات والنسب المستخدمة في تحليل الوضع المالي للعميل بالتفصيل في الفصل الثالث.

[2]- وفاء يحي أحمد حجازي: **المحاسبة على القروض والائتمان**، جامعة بنها، مصر، 2009، ص 36.

– الغرض من القرض فيما إذا كان موجه لنشاط الاستغلال أو نشاط استثماري، وأن يتماشى مع إطار نشاط البنك وسياسته الائتمانية.

– تحديد طريقة تسديد القرض وإذا ما كان سيتم دفعة واحدة أو على دفعات وتواريخ استحقاق الدفعات ومبلغ الدفعة.

– تحديد مصدر سداد القرض إذ ينبغي أن يكون مصدر السداد هو ناتج العملية الاقتصادية التي يباشرها العميل.

– تحديد الفترة التي يتم إعفاء العميل فيها من دفع الفوائد وكذا الفترة التي يسمح فيها للمقترض بعدم سداد أقساط القرض.

– تعيين المحاكم المختصة للنظر في النزاع في حال وقوعه بالإضافة إلى تعيين الكفيل المؤهل للتبليغ.

– تحديد الضمانات المقدمة من طرف العميل وقيمتها وملكيتها.

وبعد تحديد كل العناصر الضرورية ضمن العقد وعند الاتفاق فإنهما يقومان بتوقيع العقد حيث يضمن كافة الشروط.

7- منح الائتمان ومتابعته:

بعد توقيع العقد بين الطرفين يقوم البنك بوضع قيمة الائتمان تحت تصرف الزبون، ويقوم أيضا بمتابعته عن طريق التأكد من استخدام الائتمان للغرض الذي منح من أجله، ومتابعة التطورات التي تؤثر على مدى قدرة الزبون على سداد الائتمان وفوائده، بالإضافة إلى متابعة الضمانات التي قدمها الزبون للبنك[1].

8- تحصيل الائتمان:

وفي هذه المرحلة يقوم البنك بتحصيل قيمة الائتمان وفوائده بالطرق المتفق عليها مسبقا، وفي مواعيد استحقاقها وذلك ما لم يتم تغيير بعض الشروط خلال فترة سداد هذا الائتمان[2].

ومن خلال الشكل الموالي يمكن إدراج أهم المراحل التي يمر بها الائتمان والمتمثلة فيما يلي:

[1]– أحمد محمد غنيم: **إدارة البنوك** ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007، ص 137

[2]– حسين بلعجوز: **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية**، دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 75.

الشكل رقم (01-03): إجراءات منح الائتمان في البنوك

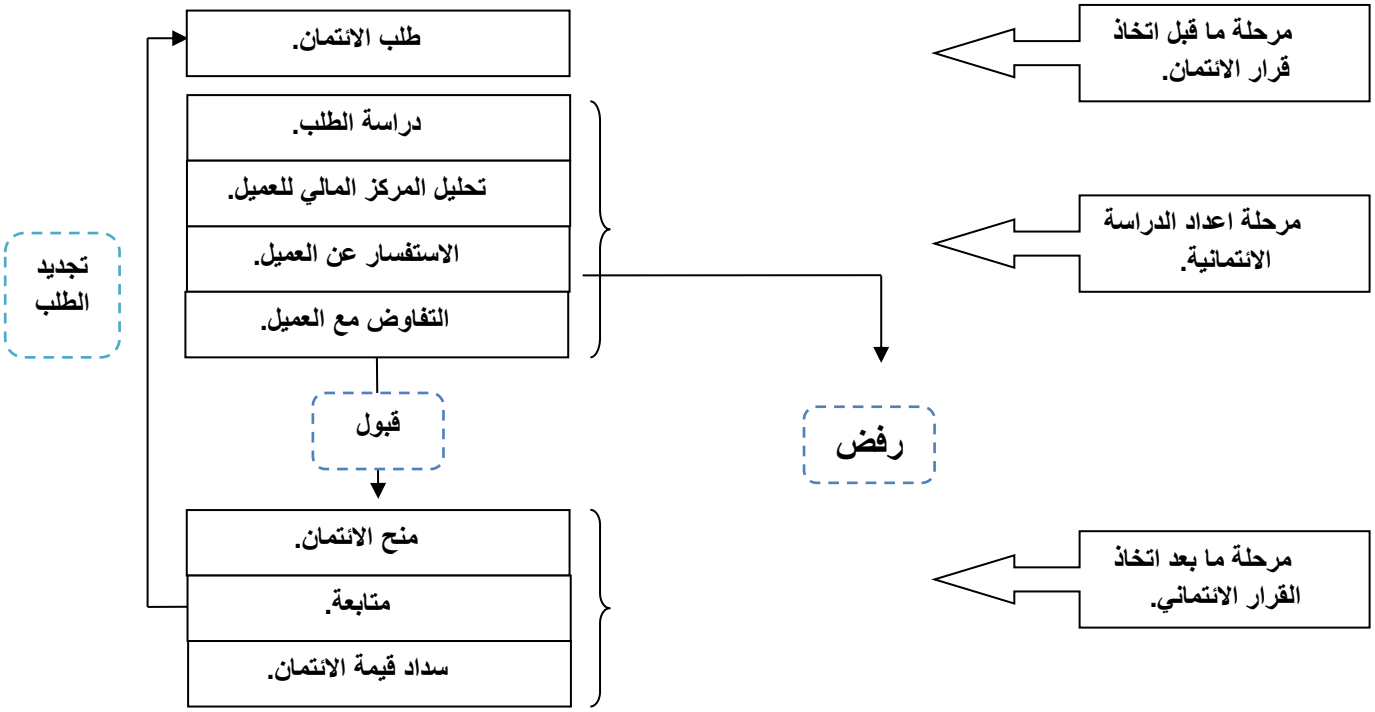

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال ما سبق وبناء على الإجراءات الموضحة في الشكل السابق يمكن تلخيص مراحل القرار الائتماني في ثلاث مراحل أساسية:

- **مرحلة ما قبل اتخاذ القرار الائتماني:** وتعد هذه المرحلة تمهيدية لصناعة القرار الائتماني وتتضمن مجموعة الإجراءات المتمثلة في تقديم طلب القرض، الفحص الأولي لهذا الطلب بالإضافة إلى الاستعلام عن العميل، ودراسة ملف القرض من جميع جوانبه الاقتصادية، والاجتماعية، والمالية والسوقية والإنتاجية، ... إلخ، ثم التفاوض مع العميل على مختلف العناصر والشروط المشكلة لعقد القرض.
- **مرحلة اتخاذ القرار الائتماني:** ومن خلال هذه المرحلة تتم الموافقة على منح القرض بناءً على النتائج التي توصلت إليها المرحلة الأولى، واعتماد السلطة المختصة لهذا القرار كما يتم خلالها إبرام عقد القرض بين البنك والعميل.

- **مرحلة ما بعد القرار الائتماني:** وهي المرحلة العملية التي تتضمن تنفيذ القرار الائتماني وذلك بوضع المبلغ تحت تصرف العميل بالإضافة إلى متابعته إلى غاية تحصيل قيمته مع الفوائد المترتبة عنه. ويؤدي نجاح البنك في هذه المرحلة إلى تجنب البنك التعرض لمخاطر التعثر وعدم قدرة العميل على الالتزام بالتسديد.

ثانيا- خصائص القرار الائتماني الجيد:

تتمحور أهم خصائص القرار الائتماني والتي إن توفرت فإن البنك يتجنب إلى حد كبير حدوث التعثر فيما يلي[1]:

1- توفر السيولة:

حيث أنتوفر السيولة الكافية لدى العميل طالب الائتمان تمكنه من سداد مبلغ القرض كاملا في التواريخ والشروط المتفق عليها، لذا يتعين على المحلل التحقق من ذلك، بالإضافة إلى التحقق من سلامة استخدام الائتمان في الغرض الممنوح من أجله والتأكد من توفر الموارد المالية اللازمة للسداد.

2- تحقيق الربحية:

إذا أن اتخاذ القرار بمنح الائتمان يتطلب الموازنة بين المخاطر المرتبطة بالقرض المراد منحه والربحية المتوقعة منه في إطار الأهداف التي وضعت لأجلها السياسة الائتمانية العامة للبنك، ولذا فإن الربحية المتوقعة توفر مؤشرا للأمان لأصحاب الحقوق من مساهمين وملاك في البنك. كما أن الربحية المتحققة عن منح الائتمان تمكن متخذي القرار على مستوى البنك من مقابلة جميع التكاليف التي يتحملها البنك من منحه هذه القروض، ولذلك يجب عدم الانسياق اتخاذ قرارات منح الائتمان لا تتوفر فيها الجودة اللازمة التي تمكن من تحقيق الأرقام المستهدفة

3- توفر الأمان:

بأن يتوفر للبنك تأكيد بأن القروض التي تم منحها سيتم سدادها في تواريخ الاستحقاق المحددة مسبقا، ويأتي هذا من الحرص على التأكد من توفر السيولة اللازمة، يجب التأكد بدقة من جدارة العميل الائتمانية[2].

4- التنويع في محفظة القروض:

وهو ما يجنب البنك التعرض لمخاطر التركز الائتماني، فهو يهدف إلى تقليل المخاطر المحتملة للتقلبات غير المتوقعة في محفظة القروض والذي يؤثر على المركز المالي للبنك وبالتالي فإن التنويع يلعب دورا مهما في توفير أكبر قدر ممكن من الأمان للمحافظة على ممتلكات البنك.

---

[1]- سمية أحمد ميلي: **دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية – دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية العاملة بولاية المسيلة–**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03 العدد 01، 2018، ص ص 249-271

[2]- عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي: **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،2002، ص ص 552-553

5- الضمان:

والذي يعتبر خط دفاع لدى البنك في حالة حدوث مخاطر غير متوقعة، ويضطر البنك في هذه الحالات إلى اللجوء إلى استخدام هذه الضمانات لتغطية الخسائر الناتجة عن تعثر القروض.

ثالثا- العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني:

هناك مجموعة مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني:

1- **العوامل الخاصة بالعميل:** بالنسبة للعميل تقوم عوامل: شخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها[1]، والتي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار الائتمان السليم[2].

2- **العوامل المتعلقة بالبنك:** وتشمل العوامل التالية:

2-1-درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها:

تعبر السيولة لدى البنوك قدرتها على مقابلة التزاماتها بشكل فوري وذلك من خلال الأرصدة النقدية السائلة وشبه السائلة التي تتوفر في خزينتها النقدية، حيث يتم تحويل أصل من الأصول إلى سيولة سريعة وبدون أية خسائر، واستخدام هذه الأخيرة في تلبية طلبات المودعين لسحب ودائعهم، بالإضافة إلى استخدامها في منح القروض لخدمة احتياجات الأفراد والمجتمع[3].

وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين نوعين من السيولة: [4]

- **السيولة الجاهزة أو الحالية:** والتي يعبر عنها بالأرصدة النقدية المتوفرة في خزينة البنك التجاري أو خزينة البنك المركزي، أو هي تلك النقدية المودعة لدى البنوك التجارية الأخرى، بالإضافة إلى الشيكات تحت التحصيل المقدمة من طرف العملاء بغرض تحصيلها وإضافة قيمها إلى حسابات هؤلاء العملاء بالبنك، والت تحدد البنوك نسبة منها لتدخل ضمن نطاق سيولتها.

---

[1]- سنتطرق إلى المخاطر الائتمانية بالتفصيل من خلال الفصل الثاني.

[2]- عبد العزيز الدغيم ، وماهر الأمين: **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 3، 2006، ص 86 ص 197

[3]. محمد مطر: **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، دار وائل، عمان، 2006، ص 353.

[4]- عبد الغفار حنفي: **إدارة المصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص ص 212-213.

- **السيولة شبه النقدية أو شبه سائلة:** والتي تضم مجموع الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وتشمل: سندات الخزينة، الحوالات المخصومة والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن إعادة خصمها لدى البنك المركزي بالإضافة إلى الأوراق المالية (الأسهم والسندات) أو ما يعرف الأصول الاستثمارية لخدمة السيولة.

2-2-نوع الاستراتيجية التي يتبناها البنك:

تؤثر الاستراتيجية التي يتبعها البنك على اتخاذ القرار الائتماني أي في استعداده لمنح الائتمان أو عدم منحه ويمكن أن نميز الأنواع التالية الاستراتيجيات التي يمكن أن يتبناها البنك[1]:

أ- استراتيجية إقراض هجومية:

ويتبع البنك هذا الأسلوب في حالة إذا كان لديه إدارة سليمة قادرة على استقراء وتحليل آفاق وتطلعات المستقبل لتمكن من إدارة الإقراض بطريقة سليمة تحقق الأهداف المسطرة، وكون أن هذا الأسلوب يعتمد على دقة التوقعات الخاصة باتجاه أسعار الفائدة وبالتالي كل ما كانت التوقعات صحيحة كلما أدى ذلك إلى زيادة الأرباح والفوائد والعكس.

ب- استراتيجية إقراض متحفظة:

وتتبعها بعض البنوك التي لا تتحمل أية مخاطر مالية نظرا لوجود خلل في مراكزها المالية بالإضافة إلى البنوك التي تستخدم الأساليب التقليدية في اتخاذ قراراتها الائتمانية.

ت- استراتيجية إقراض رشيدة:

ووفقا لهذه الاستراتيجية تقوم البنوك بالاستثمار المعتدل في الأصول المتداولة، ولا تقوم بمنح القروض التي تكون درجة مخاطرتها مرتفعة وعادة ما تتبعها البنوك صغيرة الحجم.

2-3-الهدف العام للبنك:

والذي يسعى إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة ويمكن تحديد أهم الأهداف التي تسعى البنوك إليها: هدف تحقيق الربحية، زيادة الحصة السوقية، هدف تحقيق السيولة، هدف الأمان والاستقرار، تحقيق أغراض التنمية الاقتصادية، والتي يقوم البنك بترجمتها إلى أهداف كمية وهنا يكون المصرف على استعداد أكبر لمنح قروض جديدة مما يؤدي إلى تحقيق انتشار في السوق.

---

[1]- صادق راشد الشمري: **القروض المتعثرة في المصارف، وتأثيرها على الأزمات المالية**، بحث مقدم في الملتقى العلمي الثالث، جامعة الإسراء الأهلية، الأردن، أفريل 2009، ص 14.

* فمن خلال الزيارة الميدانية التي قمنا بها على مستوى مجموعة من البنوك فقد تم تحديد هذه النقاط من طرف مسؤولي مصالح القروض وموظفيها.

2-4-القدرات التي يمتلكها المصرف:

وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان، وكذلك التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات إلكترونية حديثة يتطلبها العمل المصرفي لما تؤديه هذه الأخيرة من توفير للجهد والوقت وسهولة في سير العمل.

فيمكن تحديد المواصفات التي يجب أن تتوفر في موظفي الائتمان في العناصر التالية [*]:

- الشخصية المقبولة، واللباقة في الحديث؛
- القدرة والمعرفة في تحليل المعلومات الوصفية والكمية؛
- الخلفية الثقافية الجديدة، ومتابعة التطورات الاقتصادية وأوضاع السوق؛
- الإلمام بالجوانب القانونية؛
- أن يكون متعاونا مع رؤسائه، مرؤوسيه ولديه القدرة على الإقناع والحوار؛
- أن تكون لديه قاعدة عريضة للعلاقات والنشاط الفعلي في السوق.

2-5- الحصة السوقية للبنك وقدرته على المنافسة:

فكلما كانت قدرة البنك على الاختراق والتغلغل في السوق وجذب أكبر عدد من المودعين والمقترضين كلما كانت قابليته للإقراض كبيرة مع قدرتها على التحوط من المخاطر التي قد تواجهها نتيجة التوسع في تقديم خدمات الإقراض.

3- **العوامل المتعلقة بالقرض:** وتشمل هذه العوامل ما يلي[1]:

3-1- الغرض من الائتمان:

بحيث يجب أن يكون واضحا ومحددا ضمن الدراسة الائتمانية والذي يعكس الكيفية التي يتسم بها سداد الائتمان.

3-2- المدة الزمنية التي يستغرقها القرض:

وهي المدة التي يرغب العميل بالحصول على الائتمان خلالها، ومتى سيقوم بالسداد.

3-3-مصدر السداد:

من الضروري معرفة مصدر السداد لدى العميل للوقوف على إمكانيته في سداد القرض الممنوح من الموارد الناجمة عن نشاط العميل، وتقييم مدى انتظامها وكفاءتها لسداد كافة الالتزامات اللازمة على العميل.

[1]- عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي: مرجع سابق، ص 94.

فالقروض المصرفية يمكن أن تكون لها ثلاث مصادر للسداد[1]:

- التدفقات النقدية الناجمة عن نشاط العميل.
- الضمانات المقدمة.
- الكفالات من طرف ثالث.

3-4- نوع الائتمان المطلوب: وهل يتوافق مع السياسة العامة الائتمانية للبنك أم يتعارض معها، وكذلك هل يتوافق مع التشريعات التي تصنعها الدولة والبنك المركزي أم لا.

3-5- مبلغ القرض:

ولذلك أهمية خاصة حيث أنه كلما زاد المبلغ عن جد معين كان البنك حريصا على الدقة في الدراسة التي يجريها على طلب الائتمان خاصة فيما يتعلق بزيادة خطر عدم السداد لمبلغ القرض والتي تؤثر على المركز المالي للبنك وفي جميع الأحوال يجب ألا يتعدى مبلغ القرض السقف المحدد ضمن سياسة الائتمان مع مراعاة سلطة ومستويات اتخاذ القرار الائتماني داخل البنك.

4-العوامل المرتبطة بالسياسة النقدية العامة للبنك المركزي:

كما أنه هناك عوامل أخرى غير مباشرة تكون من صلاحيات البنك المركزي للتأثير بها على كمية ونوع الائتمان وهي:

4-1- سياسة عمليات السوق المفتوحة:

تعتبر هذه الأداة من أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على سياسة الائتمان لدى البنوك وبالتالي التأثير على قرار منح الائتمان ففي حالة ما إذا كان السوق يعاني من التضخم، ولغايات الحد من التضخم يتدخل البنك المركزي فيعرض الأوراق المالية الحكومية للبيع وبذلك سحب النقود من السوق ويحد من قدرة البنوك على منح الائتمان وهو ما يعرف بالسياسة الانكماشية.

أما في حالة ما إذا كان الاقتصاد يعاني من انكماش ولغايات ضخ السيولة يقوم البنك بشراء الأوراق المالية من المصارف وبالتالي زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان وزيادة المعروض النقدي، وهو ما يعرف بالسياسة التوسعية[2].

---

[1]- عدنان تايه النعيمي: **إدارة الائتمان**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 256.

[2]- مروج ريحان: **مدى ارتباط التشريعات الفلسطينية مع مبدأ أسبقية السياسة النقدية كإحدى المبادئ الأساسية لنظام اقتصاد السوق**، سلسلة أوراق بحثية حول قانون الاقتصاد، معهد الحقوق، جامعة برزيت 2018، ص 3.

4-2- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني:

وهو التزام البنوك التجارية بتجميد جزء من ودائعها كاحتياطيات نقدية سائلة تودع لدى البنك المركزي، ففي حالة لجوء البنك المركزي إلى نسبة الاحتياطي القانوني تنخفض قدرة البنك على منح القروض، وبالتالي التشدد في اتخاذ القرار الائتماني. أما إذا قام البنك المركزي بخفضه لنسبة الاحتياطي ففي هذه الحالة ترتفع قدرة البنك في منح القروض[1].

4-3- سياسة سعر الخصم (سياسة معدل الخصم):

وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية في حالة لجوء هذه البنوك لطلب الاقتراض القصير الأجل أو خصم الأوراق المالية في المدة القصيرة، ويعد بنك انجلترا أول من طور سعر الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة 1847، إذ كان يسمى آنذاك "سعر البنك"[2].

ففي حالة السياسة الانكماشية أو تخفيض حجم الائتمان المصرفي فإنه يقوم برفع هذا المعدل فترتفع الفائدة على القروض وبالتالي انخفاض الطلب عليها سواء بالنسبة للبنوك أو الأفراد وعليه ينخفض حجم الائتمان المصرفي، والعكس في حالة السياسة التوسعية فإنه يخفض معدل الخصم وبالتالي زيادة الطلب على الائتمان ومن ثم زيادة قدرة البنوك على منح القروض[3].

4-4- السقوف الائتمانية:

حيث تتجه الكثير من البنوك المركزية إلى استخدام هذا الأسلوب كأداة للرقابة على الائتمان وضبطه وتأخذ هذه السقوف الأشكال التالية:

أ- سقوف ائتمانية مطلقة: وهي الحد الذي لا يمكن أن يتعداه الائتمان في فترة زمنية معينة وقد تكون هذه السقوف محددة لقطاعات معينة.

ب- سقوف ائتمانية نسبية: وهنا يتم تحديد نسبة الائتمان إلى متغير مصرفي ما كإجمالي الودائع وإجمالي رقم الميزانية.

هذا وقد يلجأ البنك المركزي في البلاد إلى التدخل المباشر[4]، كأن يلزم البنوك بسعر فائدة معين على كل ودائع العملات والقروض الممنوحة من طرف البنوك، أو قد يتعمد فرض حد أدنى من السيولة على الأصول التي تتملكها

---

[1]- سوسن أبركاني: **أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني لبعض البنوك العاملة في الجزائر، دراسة تطبيقية خلال الفترة (2008-2015)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 01، العدد 05، 2018، ص 167.

[2]- بن علال بلقاسم: **مطبوعة متعلقة بالنظام المالي والأسواق المالية**، المركز الجامعي نور البشير، البيض، 2016، ص 54.

[3]- سامر جلدة: **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**: دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص، 83.

[4]- حسين كامل فهمي: **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006، ص 18.

البنوك في شكل نسبة يشترط عدم تجاوزها. وتتغير هذه النسبة حسب نوع الأصول وآجال كل منها، وحسب الظروف الاقتصادية للبلاد وبالتالي قدرة البنوك المركزية على فرض الرقابة على قرارات منح الائتمان.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على البنوك أن تأخذ هذه العوامل مترابطة بعين الاعتبار إذا ما أرادت اتخاذ قرارات ائتمانية صائبة والتقليل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه البنوك.

وفيما يلي يمكن إدراج الشكل الموالي الذي يوضح العوامل المؤثرة على القرار الائتماني:

الشكل رقم (01-04): العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان

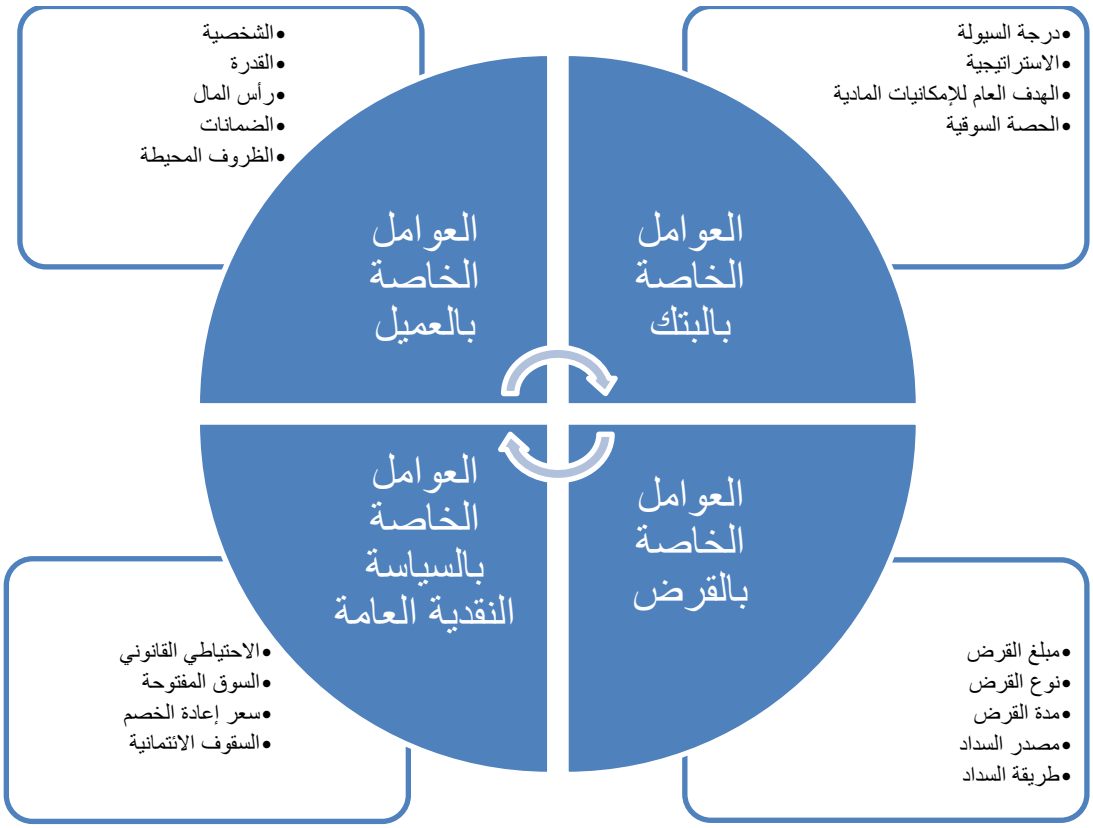

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق

من خلال الشكل يمكن تمييز أهم العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني التي تخص كل من البنك، القرض، العميل وأخيرا السياسة النقدية العامة للدولة.

رابعا- المعايير المتبعة في عملية منح الائتمان المصرفي:

إن اتخاذ قرار خاطئ بمنح الائتمان يؤدي إلى حدوث خسائر ضياع الأموال المقرضة لذا يجب الاعتماد على عدة معايير تشكل الأساس الذي يقوم عليه اتخاذ القرار الائتماني، وعلى هذا الأساس يوجد عدة نماذج لهذه العناصر والتي يتم

استخدامها من قبل معظم محللي الائتمان وهذه النماذج وان اختلفت مسمياتها إلا أن بينها الكثير من القواسم المشتركة ويمكن إدراج عناصر هذه النماذج كما يلي:

1- نموذج المعايير الائتمانية المعروفة 5C's:

حيث يعتبر هذا النموذج من أشهر وأبرز المنظومات الائتمانية التي يعتمدها محللو الائتمان ويأخذ هذا النموذج الحروف الأولى من المعايير المكونة له والمتمثلة في[1]:

1-1- الشخصية:(character)

يقصد بها سمعة العميل الائتمانية أي مدى التزام العميل ورغبته ونيته لسداد الأموال المقترضة، ويعتمد محللو الائتمان في الكشف عن جوانب شخصية العميل على تاريخه الائتماني، من حيث قيامه بسداد التزاماته السابقة نحو البنك، أو البنوك الأخرى التي سبق له الاقتراض منها، وتستعين المصارف العالمية بنظم المخابرات التسويقية لتجميع وتخزين التاريخ الائتماني لمختلف العملاء.

في الجزائر فإنه يتم الاعتماد على ما يعرف بمركزية المخاطر التي سخرها البنك المركزي لمختلف البنوك للاستعلام عن التاريخ الائتماني للعملاء. كما يتم الاعتماد كذلك على تقييم شخصية العميل من خلال معرفة نمط تعاملاته في الائتمان التجاري من خلال حساب الفترات التي مضت منذ قيام العميل بالشراء لأجل للبضائع من الموردين الذين يتعامل معهم حتى تاريخ سداده لقيمتها لهم، بفرض إن تعاملاته التجارية ستنعكس أيضا على الائتمان المصرفي.

1-2- القدرة الإقراضية(Capacity) :

أي تقدير قدرة العميل على توليد الدخل اللازم لتغطية الالتزامات، ويتم ذلك بدراسة مجموعة من المؤشرات التي يتم الحصول عليها من القوائم المالية المقارنة المقدمة من طرف العميل طالب الائتمان مثل (السيولة والربحية) لعدة سنوات، وكذلك معرفة حجم الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة في الوقت المناسب.[2]

[1]- Yong Wooi Keong, **To lend or not to lend, that is the question – Economic considerations for Malaysian Bankers**. UUM. university 2nd Annual Summit on Business and Entrepreneurial Studies (2nd ASBES 2012) Proceeding 15th - 16th October 2012. Hilton Hotel, KUCHING, SARAWAK, MALAYSIA, P86

[2] - Kyle Peterdy, **The 5C's of credit**. Corporate finance institute 2019. https://corporatefinanceinstitute.com/resources/commercial-lending/5-cs-of-credit/ le15/08/2020 01 :25pm

1-3- رأس المال (capital):

يعتبر رأس المال للعميل طالب الائتمان أهم أسس القرار الائتماني وعنصر أساسي من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية، فهو يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق الملكية لديه على تغطية القرض الممنوح له، فهو يمثل أحسن ضمان إضافي في حالة تعثر العميل في سداد التزاماته. فكلما كان رأس مال العميل المقترض كبير انخفضت المخاطر. وعادة ما يشمل رأس المال كل من مصادر التمويل الذاتية أو الداخلية أي رأس المال المستثمر، والاحتياطيات المكونة له والأرباح المحتجزة. إذ يجب أن تتناسب ومصادر التمويل الخارجية. حتى يمكن الحكم على ملاءة رأس المال للعميل طالب الائتمان.

1-4- الضمانات (Collaterals):

إن الفكر الائتماني قد أعطى رؤية واسعة وأشمل لمفهوم الضمانات، حيث يعتبرها خط دفاع ثاني في حالة عجز العميل عن السداد ليتمكن البنك من استرداد حقوقه تجاه العميل طالب الائتمان، كما أنها تشعر المقترض أن العبء الأكبر لعملية التمويل يتحمله بنفسه وتشعره بجدية مساهمته. وتكون الضمانات المقدمة من طرف العميل إما في صورة مالية وما في حكمها كأن يكون عقارا أو بضائع أو نقدا، أو أوراقا مالية أو أصولا حقيقية كالسيارات والمعدات وغيرها...الخ، إلا أن البنك يفضل الضمانات التي يسهل تحويلها إلى نقدية وبدون تحمل خسائر تذكر، كما أنه يجب أن يراعي فيها مجموعة من العناصر تتمثل فيا يلي[1]:

- عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير؛
- أن تكون درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك؛
- أن تكون ملكية العميل ملكية تامة وليس محل للنزاع؛
- كفاية الضمانات لتغطية قيمة القرض والفوائد والعمولات.

1-5- الظروف العامة (conditions):

والتي يقصد بها مختلف العوامل الخارجية والمتمثلة في الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية والاجتماعية السائدة ومدى تأثيرها على قدرة العميل على السداد. كون أن لها تأثير على حجم التدفقات النقدية المحصلة لتغطية الالتزامات. فمثلا في حالة الانتعاش الاقتصادي فإن البنك يتوسع في منح الائتمان في حين أنه في حالة الركود يكون هناك سياسات مشددة في منح الائتمان.

[1]- شقيري نوري موسى وآخرون: **مرجع سابق**، ص 99

ونستخلص مما سبق أن إدارة الائتمان عند قيامها بتحليل هذه المعايير بشكل دقيق فقد تتجنب كثيرا من المخاطر. إلا أنها الى جانب هذا التحليل تقوم كذلك بتصنيف الائتمان تبعا لدرجة مخاطره، ومن أشهر أشكال الدرجات تلك التي تعتمد على ثلاث عناصر من نموذج 5C's المتمثلة في: الشخصية، القدرة، رأس المال فيمكن من خلال دمج هذه المعايير للحصول على درجات المخاطر لنوع الائتمان بالشكل التالي[1]:

- الشخصية + القدرة + رأس المال = مخاطر ائتمانية منخفضة جدا.
- الشخصية + القدرة – رأس المال = مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة.
- الشخصية + رأس المال + قدرة غير كافية = مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة.
- القدرة + رأس المال – شخصية ضعيفة = مخاطر ائتمانية متوسطة.
- القدرة + رأس المال – الشخصية = مخاطر ائتمانية عالية.
- الشخصية + رأس المال – القدرة = مخاطر ائتمانية عالية جدا.
- رأس المال – الشخصية – القدرة = مخاطر ائتمانية عالية جدا.
- القدرة – الشخصية – رأس المال = عميل مخادع.

وبناء على نتائج هذه الدرجات مع العميل يتم اتخاذ القرار المناسب لمنح الائتمان من عدمه.

2- نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5P's:

وهو أسلوب آخر لتحليل معايير الائتمان، إذ يركز هذا الأسلوب على القرض والغرض منه، ويشمل هذا النموذج الأحرف الأولى من العناصر المكونة له والمتمثلة في[2]:

2-1- تقييم الأشخاص:(PEOPLE)

يقصد بذلك أن الركيزة الأساسية الأولى لتحليل الائتمان تتمثل في تكوين صورة عامة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وكذا أخلاقياته من حيث الاستقامة والمصداقية...الخ.

2-2- تقييم الغرض من الائتمان:(Purpose)

وهي معرفة الهدف من الائتمان المطلوب كأن يستخدمه في تمويل أصوله الرأسمالية، أو في تمويل رأس المال العامل، وذلك لمعرفة مدى تناسب حجم ومبلغ التسهيل ونوعه مع الغرض المطلوب من أجله.

[1]- شقيري نوري موسى وآخرون: **المرجع نفسه**، ص 101.

[2] -https://www.fintechfutures.com/2021/01/the-five-ps-of-banking/ le 15/08/2020 22:25

2-3- تقييم قدرة العميل على السداد: (Payment)

أي دراسة احتمالات إمكانية العميل في تسديد القرض وفوائده، بما فيها مصادر الأموال اللازمة للتسديد وكذلك توقيت هذا التسديد.

2-4- الحماية:(Protection):

ويتم ذلك من خلال تقويم الضمانات والكفالات التي سيقدمهاالعميل وذلك سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته بتسديد أصل القرض وفوائده وعمولاته، وكل ذلك لاكتشاف احتمالات توفر الحماية للأموال المستثمرة في القرض.

2-5- التوقعات (النظرة المستقبلية) Perspective:

وذلك من خلال نظرة متفحصة على المستقبل، واستكشاف أبعاد حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل القرض. أي تقدير الظروف النسبية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء الداخلية أو الخارجية منها، وتأثير هذه الظروف على مصير القرض أو التسهيلات وتقييم المخاطر التي ستنشأ عن ذلك من احتمال خسارة القرض أو تعثر الائتمان.

3- نموذج معايير التقييم على أساس منهج: PRISM

ويعبر على النظرة الحديثة لمكونات التحليل الائتماني من وجهة نظر المصرف المانح للائتمان وتتمثل عناصره فيما يلي[1] :

3-1- التصور الواضح (التوقع)Perspective:

ويقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان، والهدف من ذلك معرفة وضع العميل ومخاطر منحه الائتمان وكذلك التعرف على إستراتيجية التمويل لدى العميل.

3-2- القدرة على السداد (repayment):

وذلك لمعرفة مدى قدرة العميل طالب الائتمان من تسديد القرض وفوائده خلال الفترة المتفق عليها من خلال المصادر الداخلية التي تساعد العميل على تسديد التزاماته.

3-3- الغاية من الائتمان (purpose/Intention):

أي معرفة الهدف من الحصول على الائتمان والمجال الذي سيموله هذا الائتمان الممنوح، وذلك لدراسة مدى ملاءمة الائتمان الممنوح لسياسة البنك الائتمانية، والتعرف على مدى تناسب حجم ومبلغ الائتمان الممنوح مع غرض التمويل.

3-4- الضمانات (Safeguards):

[2]- زياد رمضان، محفوظ جودة:**إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية للتوريدات القاهرة، مصر،2008، ص 227

وتعتبر خط الدفاع الثاني والأساسي لضمان البنك لحقوقه وأمواله في حالة تعثر طالب الائتمان في سداد التزاماته، وبالتالي يجب تحديد نوعية وجودة وإمكانية تسييل هذه الضمانات، وكذا مدى قانونية هذه الضمانات سواء العينية منها أو التي تعتمد على المركز المالي للعميل[1].

3-5- الإدارة (Management):

ويتم ذلك من خلال تحليل النشاط الإداري للعميل، ويتم ذلك بالتعرف على أسلوب العميل في إدارة أعماله وكذلك أسلوبه في إدارة الائتمان، بالإضافة إلى مدى تنوع منتجاته، ويتم أيضا بالوقوف على الهيكل التنظيمي للعميل والسيرة الذاتية لمدراء الأقسام. فمن خلال الوقوف على مختلف الجوانب المتعلقة بنشاط العميل يمكن معرفة قدرة الإدارة على تنظيم العمل والسير به نحو النجاح والنمو.[2]

4- نموذج معايير التقييم المعروفة (LAAP):

يهدف هذا النموذج لتقييم الملاءة المالية للمقترض من خلال المعايير التالية[3]:

4-1- السيولة (Liquidity):

حيث أن سيولة المؤسسة تقيس مدى قدرتها على سداد التزاماتها المالية قصيرة الأجل في تواريخ الاستحقاق.

4-2- النشاط (Activity) :

دراسة نشاط المؤسسة وحجمه يمكن إدارة الائتمان من معرفة حجم ومبلغ القرض الذي يمكن أن تمنحه للمؤسسة بما يتوافق والسياسة الائتمانية المتبعة.

4-3- الربحية (profitability):

دراسة الأرباح المتوقعة من استثمار القرض في تمويل نشاطات المؤسسة على توليد الأرباح من الائتمان الممنوح وتسديد التزاماتها في الوقت المحدد.

4-4- الإمكانيات (Potentials) :

---

[1]-مصطفى أحمد، حمد يوسف التوم شهاب الدين: **أثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي السوداني**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية العدد الأول 2012، ص3.

[2]- السنوسي محمد الزوام، مختار محمد إبراهيم، **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة، الأردن،2009، ص16.

[3]- رقية شرون، **إدارة المخاطر في البنوك التجارية ومؤشرات قياسها**، الملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق والتحديات جامعة حسيبة بن بوعلي، 25-26 نوفمبر 2008 ص08,

فحص هيكل الإدارة، الموارد البشرية والموارد المالية أي المصادر الداخلية والخارجية التي تعتمد عليها المؤسسة في التمويل وكذا كفاءة الإدارة والموارد البشرية في توظيف تلك الموارد لتحقيق الأغراض والأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها.

مما سبق نجد أن النماذج أو المعايير السابقة تختلف في مسميات عناصرها إلا أنها تتفق جميعا في المضمون والنتيجة، والتي يصل من خلالها المحلل الائتماني إلى تحديد وضعية المؤسسة المقترضة وملائمتها لمنح الائتمان وقدرتها على خدمة الدين المطلوب وكذلك تحديد المخاطر الناتجة عن اتخاذ القرار الائتماني.

المبحث الثالث: إدارة مخاطر الائتمان والتعثر الائتماني التي تواجهها البنوك التجارية

تعد مخاطر الائتمان والقروض المتعثرة من أكبر القضـــايا التي تواجه الاقتصـــاديات والحكومات، حيث أن تعرض البنوك لمشاكل حقيقية ترتبط أساسا بنشاطه الرئيسي المتمثل في منح الائتمان المصرفي من شأنه زعزعة الثقة بالقطاع المصـــرفي، إذ يتأثر أداء وأعمال البنوك بصـــورة مباشـــرة عند ارتفاع نســـبة القروض المتعثرة أو ارتفاع حدة المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة وذلك لأســـباب متعلقة بتغيرات البيئة الخارجية المحيطة، مما يؤدي إلى الحد من قدرة الإقراض للبنوك وممارسة دورها في عملية التنمية، والذي ينعكس سلبا على الاقتصاد ككل.

وفي هذا الصدد فقد ظهرت أهمية إدارة هذه المخاطر من خلال إتباع أساليب وقواعد محكمة لمحاولة تجنبها أو حتى التخفيف من حدتها، حتى تتمكن البنوك بأداء الدور المنوط بها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية مخاطر الائتمان:

أولا- مفهوم المخاطر الائتمانية:

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها: "الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات في الموعد المحدد".[1]

كما تعرف أيضا: "بأنه المتغير الأساسي المؤثر في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناجمة عن عدم السداد أو تأجيل السداد ".[2]

كما تعرف كذلك بأنها: " مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع، أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين".[3]

---

[1]- نبيل حشاد: **دليلك إلى المخاطر المصرفية**: موسوعة بازل **II**، الجزء الثاني، 2005، ص22.

[2]- محمد داوود عثمان، **مرجع سابق**، ص218.

[3]- مهند حنا نقولا عيسى: **إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن ،2010، ص77.

كما يمكن تعريفها على أنها: " أنها الخسارة المالية للبنك الناتجة عن عدم قدرة العملاء أو الأطراف الأخرى على الوفاء بالتزاماتها المالية ".[1]

من التعاريف السابقة يمكن التوصل إلى أن مخاطر الائتمان المصرفي على اختلاف تعاريفها تتفق على عجز العميل طالب الائتمان أو فشله، أو عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية أو تأخره عن السداد وبالتالي تتحمل إدارة البنك الخسائر المالية إما جزئية أو كلية لقيمة المبلغ المقترض.

ثانيا- تصنيف المخاطر الائتمانية:

يمكن حصر المخاطر التي تتعرض إليها البنوك إلى ما يلي:

1- **المخاطر الائتمانية حسب طبيعتها:** تتمثل فيما يلي:[2]

1-1- مخاطر العجز عن السداد: وهي احتمالية حدوث عجز عن السداد، بأن لا يلتزم العميل طالب الائتمان بالوفاء بالتزاماته المالية تجاه البنك والدخول في إجراء قانوني، وتقاس احتمالية العجز عن السداد أثناء فترة زمنية معينة من الإحصائيات التاريخية لحالات العجز عن السداد، ويمكن استخدام معدل العجز عن السداد (معدل التعثر) كبديل تاريخي لاحتمالية العجز عن السداد إلا أنه لا يعكس احتمالات العجز عن السداد المتوقعة.

1-2- مخاطر التحصيل: إن إمكانية استرجاع القرض في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها، كونها تتوقف على نوعية العجز وعوامل أخرى مثلا الضمانات المستلمة من المقترض، ونوعيتها (بأن تكون ضمانات عينية أو شخصية)، ولذلك نجد أنه في حالة منح قروض قصيرة الأجل فإنه يتحقق عامل الأمان وتنخفض مخاطر عدم السداد إلى مستوياتها الدنيا.[3]

1-3- مخاطر التركزات الائتمانية: تنشأ مخاطر التركز الائتماني نتيجة لعدم تنوع المحافظ الائتمانية بشكل كاف سواء على مستوى البنك بشكل عام، أو على مستوى الصناعة (القطاعات)، أو على مستوى المناطق الجغرافية، مما يعرض البنك لمخاطر الإفلاس في حال حدوث تعثرات كبيرة على مستوى المحفظة الائتمانية للبتك وبالتالي حدوث خسائر كبيرة.

---

[1]- Dan Chelly Stéphane Sébéloué, **Les métiers du risque et du contrôle dans la banque**, Optiminde Winter. Paris. France 2014, P 18.

[2]- أنس المملوك: **مخاطر الائتمان وأثرها على المحافظ الاستثمارية-دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سوريا-** أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا،2014 ص71.

3- Paul. M Healy, Victor.L Bernard, Krishna G, Palepu, Business analyses and valuation using financial statement; Cengage learning Australia; 3rd edition; 2010.P 557.

كما أن التركز في محفظة القروض لا يعني بالضرورة كل قروض المحفظة مهددة بالتعثر، إنما يدل على الترابط الموجود بين هذه القروض والذي يؤدي إلى زيادة مخاطر المحفظة في حالة زيادة المخاطر المرتبطة بأحد هذه القروض المشكلة للمحفظة.

1-4- خطر معدلات الفائدة: يتعرض البنك إلى هذا النوع من المخاطر في حالة اضطراره إلى استعمال المكشوف لدى البنك المركزي بغرض سد احتياجاته من السيولة بمبالغ تفوق الحد الأدنى لإعادة الخصم، أو في حالة لجوءه إلى سوق النقد لإعادة التمويل بمعدلات فائدة أعلى من معدل إعادة الخصم، وفي هاتين الحالتين ترتفع أعباء الاستغلال وتنخفض مردودية البنك، كما قد ينتج هذا الخطر نتيجة المنافسة، كون أن العملاء يفضلون التعامل مع البنوك التي تقترح أسعار فائدة منخفضة مقارنة بمثيلاتها المنافسة لها.[1]

2- تصنيف المخاطر الائتمانية وفقا لمصادرها:

تتعدد مصادر المخاطر التي تحيط بالعملية الائتمانية وتتمحور فيما يلي:[2]

2-1- المخاطر المتعلقة بالمقترض: وتشمل هذه المخاطر:

أ- أهلية المقترض ومدى صلاحيته للحصول على القرض: ويتم التأكد من أهليته من خلال وثائق الإثبات الشخصية.

ب- السمعة الائتمانية للمقترض: ويتم الحصول على معلومات حول سمعة المقترض عن طريق مصادر داخلية أو خارجية.

ت- الوضع والسلوك الاجتماعي للمقترض: يقصد بها طريقة معيشته وعلاقته بالغير وأسلوبه في الإنفاق، فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاط المقترض، وقد تسبب له بعض الصعوبات المالية.

ث- المركز المالي للمقترض: ويتم التعرف عليه من خلال دراسة القوائم المالية، ثم استخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة ومدى اعتمادها على الاقتراض وسيولة أصولها وتطور نشاطها وحجم أعمالها ومعدلات الأرباح المحققة ومدى تماشيها مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل.

---

[1]- نجار حياة: **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية** -أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 2013 /2014 ص 54.

[2]- شقيري نورى موسى وآخرون: **مرجع سابق**، ص93.

ج- مقدرة المقترض وإمكانية تعزيزها وتطويرها بالمستقبل :حيث يتم الحكم عليها من مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة، والأساليب المنتهجة في الإنتاج وكذا خبرة العاملين فيها ومدى جودة الإنتاج في الشركة، وتقبل السوق له، وانتظام العملاء في السداد، وخطط الإنتاج والتوسع في النشاط في المستقبل.[1]

2-2- المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي يعمل فيه المقترض: يتعلق هذا النوع من المخاطر بطبيعة النشاط الاقتصادي، ويكون نتيجة للظروف الإنتاجية والتسويقية المتفاوتة بين مختلف المؤسسات في نفس القطاع أو في قطاعات مختلفة، وهنا يواجه المقترض صعوبة في تقدير المخاطر التي ترتبط بأذواق المستهلكين وعاداتهم الاستهلاكية، وتنوع الأسواق والتطورات التكنولوجية والصناعية وغيرها.

2-3- المخاطر المرتبطة بالعملية المطلوب تمويلها: تتعدد وتتنوع هذه المخاطر من عملية إلى أخرى وذلك في ظل المعطيات والظروف المحيطة بالائتمان المطلوب وكذا الضمانات المقدمة، والتطورات المستقبلية فنجد مثلا أن مخاطر الائتمان بضمان أوراق تجارية تختلف عن مخاطر الائتمان بضمان رهن عقاري، كما أن الضمانات المقدمة للبنك كالعقارات قد تكون محل نزاع أو الكمبيالات...الخ.[2]

2-4- المخاطر المرتبطة بالظروف العامة المحيطة بالمقترض: وترتبط هذه المخاطر عادة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية، فتزداد حدة هذه المخاطر مثلا في حالة الكساد وتنخفض في ظل الرواج والازدهار كما أن هذه المخاطر ترتفع عند الاضطرابات السياسية في حين تتناقص عند الاستقرار السياسي.

2-5- المخاطر المتصلة بأخطاء البنك: ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك على متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيامه بالإجراءات المطلوبة، ومن الأخطاء التي يقع فيها البنك والتي تؤدي إلى زيادة المخاطر كأن لا يقوم البنك بالحجز على ودائع العميل المقدمة كضمان الائتمان الممنوح أو أن يقوم البنك بتسليم مستندات الشحن للعميل قبل استلامه لقيمة المستندات وغيرها من الأخطاء.[3]

---

[1]- شريف مصباح أبوكرش: **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، فلسطين8-9 ماي 2005، ص ص 07-08

[2]- عمر هاشم طه: **دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح**، دراسة ميدانية مصرف الشمال للتنمية والاستثمار، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 3، العدد 2، جامعة كركوك، العراق، 2013، ص 68.

[3]- عفاف بشيري: **مدى مساهمة النماذج الرياضية في إدارة مخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية- دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية-** أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص 98.

2-6- المخاطر المتصلة بالغير: وتحدث هذه الأخيرة نتيجة تعرض المقترض إلى بعض الأخطار بسبب الغير، والتي تؤثر على قدرته في الوفاء بالتزاماته، كإفلاس أحد كبار مديني العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل تمس بمركزه وسمعته.

ثالثا- أساليب مواجهة المخاطر الائتمانية:

تعد المخاطر الائتمانية جزءا طبيعيا من القرار الائتماني لذا يصعب إلى درجة الاستحالة وجود قرار ائتماني خالي من المخاطر، والقرار الائتماني يتخذ أساسا لمحاولة السيطرة على المخاطر والنزول بها إلى أدنى مستوى ممكن. فبعد القيام بعملية تقدير نوع وطبيعة المخاطر التي قد تترتب عن عملية الإقراض تأتي مرحلة أخرى تقوم على اقتراح بعض الإجراءات الوقائية لكيفية التعامل مع هذه المخاطر ومواجهتها، وذلك بغرض التقليل من حدتها وآثارها السلبية غير المتوقعة على نتائج القرار الائتماني وفيما يلي بعض هذه الإجراءات[1] :

1- الاستعلام المصرفي: حيث يلجا البنك إلى الاستعلام والتحري عن كل ما يتعلق بالعميل طالب الائتمان، خاصة فيما يتعلق بشخصيته ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وذلك قبل اتخاذ القرار بمنح العميل الائتمان المطلوب.

ويمكن للبنك في هذا الإطار الاعتماد على مصادر المعلومات التي تم التطرق لها في العناصر السابقة ضمن إجراءات القرار الائتماني.

2- طلب الضمانات الملائمة: كون أنها تشكل خط الدفاع الثاني، والتي يمكن أن تجنب البنك المخاطر المحتملة الناتجة عن عملية منح الائتمان، كما أنها تعتبر من أفضل وأنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد، فيقوم البنك في هذا الصدد بتقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد من فوائد وعملات يتم تحديد الضمان المناسب، ويمكن أن نميز بين نوعين من الضمانات:

2-1- الضمانات الشخصية: وهي تعهد والتزام شخصي من المقترض تكفل سداد قيمة القرض والفوائد وبذلك فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم:[2]

أ- الكفالات: وهو عقد يقوم على أساسه الكفيل للدائن بالتعهد بالوفاء بالتزامات الدائن في حالة عجزه على الوفاء بالدين.

---

[1]- أنس المملوك: **مرجع سابق** ص72.

[2]- أنس المملوك:**المرجع نفسه**، ص ص 73-74.

ب-الضمان الاحتياطي: وهو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد ورقة تجارية أو جزء منها في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد وتتمثل في: السفتجة، السند والشيكات.

ت-تأمين الاعتماد: هو شكل من أشكال الضمانات الشخصية، يقوم على ضمان تقدمه شركة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم القدرة على السداد ومنها: صناديق ضمان القروض للمؤسسات.

2-2- الضمانات العينية: تتمثل في السلع والتجهيزات والعقارات، وتقدم على أساس الرهن وليس على سبيل تحويل ملكيتها وهي تقدم لضمان استرداد القرض وتأخذ شكل: الرهن الحيازي، الرهن العقاري، الامتياز...إلخ

وغالبا عند تحديد نوع الضمان يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

ألا تكون قيمة الضمان ذات تقلبات كبيرة خلال فترة الائتمان.

كفاية قيمة هذه الضمانات لتغطية أصل الدين مع الفوائد والعمولات.

3- الحد من التركز الائتماني:

حيث أن توجيه الائتمان إلى عدد محدد من العملاء في نشاط واحد أو في منطقة جغرافية واحدة تظهر التركزات الائتمانية، وبالتالي قد تشكل هذه خطرا ملحوظا لإيرادات البنك ورأس ماله والتقليل منها يكون من خلال:

3-1- فرض حدود للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد:

ففي بعض الدول يتراوح الائتمان الممنوح لعميل واحد ما بين 10%إلى25% من رأس المال الموضوع، كما يتعين الاهتمام بأي تركز في المخاطر الائتمانية لأي نشاط اقتصادي أو منطقة جغرافية وذلك عن طريق المتابعات الدورية.

3-2- كفاية رأس المال البنوك: كون أنه النظام الوقائي المتفق عليه دوليا -لجنة بازل للملاءة المالية- والذي يتطلب أن يسبقه حساب سليم وكاف للمخصصات بما يكفل جودة الأصول القائمة من أجل تحديده بدقة.

4- الكفاءة في إعداد السياسات الائتمانية: حتى تتمكن السياسة الائتمانية من تحقيق الأهداف المرجوة منها في الحد من مخاطر التعثر الائتماني، يجب على البنك في هذا الشأن تكثيف التدريب للكوادر الائتمانية باستمرار وذلك لرفع مستواهم وكفاءتهم وهو ما يساعدهم على بناء سياسات ائتمانية سليمة.

5- تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني:

حيث يلجأ البنك إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته من العملاء عن طريق تنظيم آلية منح الائتمان، ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة وفي ظروف مناسبة، ويتم الاعتماد في تنظيم هذه الوظيفة على:

- إعداد برامج تكشف حالات عدم الدفع المالية المستقبلية.

- الاستمرار في متابعة الائتمان ومعالجته.
- وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكنة من المستحقات.

6- تبني أنظمة الحزمة (Expert systems) في مجال اتخاذ القرار:

والتي تعتبر من الوسائل التقنية الحديثة جدا في اتخاذ القرار على أي مستوى من المستويات في المؤسسة، وهي مصممة لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المالية ومن أمثلتها في المجال المالي ما يعرف باسم: Toxadvisor ، fines،Event فالأول مطبق في مجال المراجعة المحاسبية أما الثاني فموجه للمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتحليل المالي[1].

7- التأمين على القرض: لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد الخاصة هو التأمين على القروض الممنوحة للمتعاملين، حيث يلزم البنك عملاءه بالتأمين، حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر.[2]

8- تكوين العنصر البشري المتخصص في النشاط المصرفي: وذلك من خلال التنبؤ بالأحوال الاقتصادية والنقدية والمحلية والدولية الذي يمكن أن يجنب المصرف مخاطر بتكلفة اقتصادية.[3]

المطلب الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية

تشغل المخاطر الائتمانية حيزا مهما من إجمالي المخاطر الكلية التي يتعرض لها البنك، والتي تؤدي في اغلب الأحيان إلى إفلاس البنك نتيجة عدم القدرة على التحكم فيها، ولهذا تركز معظم البنوك اهتمامها لتخصيص إدارة خاصة بالمخاطر الائتمانية، تكون مهمتها الرئيسية التنبؤ أو التدخل السريع لمواجهة المخاطر الائتمانية.

أولا- ماهية إدارة مخاطر الائتمان:

1- مفهوم وأهداف إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر الائتمانية بأنها: "ذلك النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم في المخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك. وتعني إدارة المخاطر

---

[1]- حسين يحيوش: **تسيير مخاطر القرض (حالة القرض الشعبي الوطني)** مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي العلمي السابع حول إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 17-19 أفريل 2007 ص5.

[2]- حسين يحيوش: **مرجع نفسه**، ص12 .

[3]- سليمان بن بوزيد: **استخدام مخرجات التحليل للقوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي** –دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015) -جامعة المسيلة 2016 /2017 ص 60.

الائتمانية بعملية قياس وتقييم المخاطر، وتطوير الاستراتيجيات لإدارتها، وتتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها، وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل من تبعاتها".[1]

وتعرف إدارة المخاطر الائتمانية بأنها: " تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة البنك للمخاطر"[2].

ومن التعاريف السابقة يمكن القول بأن إدارة المخاطر الائتمانية هي عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات التي تساهم في المحافظة على الأصول الموجودة وحماية مصالح المودعين، وذلك عن طريق إحكام الرقابة والسيطرة عن المخاطر في الأعمال والأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بها: كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية، ويتم ذلك من خلال تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر على جميع مستوياتها والعمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى مستوياتها. وذلك لمساعدتها في تحقيق أهدافها التي يمكن ذكرها كالآتي[3]:

- تهدف إدارة مخاطر الائتمان إلى تقليل المخاطر الائتمانية بحيث يجب أن تتناسب مع طاقة البنك وقدرته على تحقيق الأرباح؛
- التنبؤ بالمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك قبل حدوثها؛
- التنويع في المحافظ الائتمانية تجنبا لمخاطر تركز الائتمان؛
- التقيد التام بكافة التعليمات والقوانين الخاصة بقياس المخاطر والاحتراز منها؛

2- مهام إدارة مخاطر الائتمان في البنوك:

تعددت مهام إدارة مخاطر الائتمان إلا أنه يمكن إيجازها في النقاط التالية:[4]

- التركيز على إدارة المخاطر بوضع استراتيجية وإعداد السياسة وهيكلة المخاطر لوحدات العمل؛
- التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص المخاطر؛

---

[1]- سهام حرفوش، صحراوي إيمان: **دور الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية**، الملتقى العلمي حول: الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20 -21 أكتوبر 2009، ص 6

[2]- بوشندة رفيق، وسمرد نوال: **أساليب إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية–دراسة نظرية–**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد (31)، ديسمبر2014، سوريا، ص56

[3]- نورة زبيري: **فعالية استخدام أسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الائتمان–دراسة مجموعة من البنوك التجارية** الجزائرية– ، أطروحة دكتوراه علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018 ،ص33.

[4]- علي بن معمر: **إدارة مخاطر زبائن البنوك من خلال مقارنة أصحاب المصالح**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3،2022، ص31

- الاهتمام بالوعي الثقافي داخل المؤسسة من خلال التعليم الملائم والتنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر؛
- إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح؛
- التنبؤ بالمخاطر الخاصة بكل نشاط؛
- تحليل كل خطر واحتمال حدوثه وتقدير حجم الخسائر.
- اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من المخاطر الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة.

3- مبادئ إدارة مخاطر الائتمان في البنوك:

تنبع أهمية إدارة مخاطر الائتمان سواء للحد من هذه المخاطر أو حتى التخفيف من حدتها من كون أن التوسع في منح الائتمان من طرف البنوك يتطلب منها توخي الحذر المطلوب والانتباه للجدارة الائتمانية للمقترضين قبل منحهم الائتمان، إذ يؤدي انخفاض الجدارة الائتمانية لديهم إلى عدم قدرتهم على السداد ومن ثم فشلهم في الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك. وهو ما ركزت عليه لجنة بازل في إطار مقترحاتها من خلال المبادئ التي وضعتها في هذا المجال المتمثلة في:[1]

3-1- إنشاء بيئة مناسبة لمخاطر الائتمان:

يتوقف هذا على مجلس الإدارة في البنك واستعراض استراتيجية مخاطر الائتمان، وسياسة الإقراض المطبقة والتنبؤ بأهم المخاطر المتربصة بالبنك، حيث تعكس هذه الاستراتيجية مستوى الخطر المسموح به مقارنة مع مستوى الربحية المتوقع تحقيقه جراء تكبد المخاطر، كما يجب التأكد من أن إدارة مخاطر المنتجات والأنشطة الجديدة تخضع لإجراءات وضوابط كافية، قبل الاضطلاع بها والموافقة المسبقة من مجلس الإدارة.

3-2-إرساء أسس الإدارة السليمة لمخاطر الائتمان:

تقوم الإدارة السليمة لمخاطر الائتمان على مجموعة من الأسس تتمثل أساسا في:

- تقييم سياسات البنك وإجراءات منح الائتمان والرقابة عليه.
- تقييم جودة الأصول وكفاية المخصصات والاحتياطيات لتغطية الخسائر المترتبة عن عدم السداد.
- منع تركز المخاطر والتعرض لها على نطاق واسع.
- وجوب رقابة فعالة على القروض الموجهة للفئات ذات الصلة.
- توفير الاحتياطيات اللازمة لمواجهة مخاطر الدول ومخاطر التحويل.

[1]- نجار حياة: **مرجع سابق**، ص ص 138-139

3-3- ضمان الرقابة الكافية على مخاطر القروض:

يتطلب ذلك من البنوك تأسيس نظام مستقل، وإجراءات متطورة لإدارة المخاطر الائتمانية وبالتالي يجب توصيل النتائج المتوصل إليها إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا، كما يجب على البنوك أن تتأكد من أن عملية منح الائتمان تتم وفقا للضوابط الداخلية ومستويات ثابتة من الحذر، فضلا على ضرورة اتخاذ الإجراءات العلاجية في الوقت المناسب.

3-4- تفعيل دور المشرفين:

ويتم ذلك من خلال قيام المشرفين بما يلي[1]:

- تقييم أنظمة البنوك في تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر وذلك بتقييم أدوات القياس المستعملة؛
- تقييم عمليات منح الائتمان، ومهام إدارة الائتمان، ونوعية المحفظة الائتمانية، وكفاية المخصصات والاحتياطيات؛
- مراقبة اتجاهات المحفظة الائتمانية، ومناقشة أي تدهور ملحوظ مع الإدارة العامة مثل: ضعف في نظام إدارة المخاطر، التركزات الائتمانية، تصنيف الائتمان؛
- تقييم كفاية رأس المالي واحتياطاته في تغطية مواجهة المخاطر المحتملة المتلازمة مع الأنشطة الائتمانية المختلفة المدرجة داخل وخارج الميزانية؛
- وضع الحدود الوقائية التي تتضمن تقنية تعرضات البنك للمخاطر الناجمة عن المقترضين الأفراد أو مجموعة من الأطراف ذات الصلة المالية، على أن يعمم تطبيق هذه الحدود على جميع البنوك بهدف النظر إلى نوعية إدارة مخاطر الائتمان الخاصة بهم.

ثانيا- مراحل إدارة مخاطر الائتمان في البنوك:

تقوم البنوك بمجموعة من التدابير والإجراءات لأجل التحوط ضد المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها وذلك من خلال الخطوات التالية:

1- تحديد الأهداف والغايات لإدارة المخاطر في البنوك التجارية:

حيث يقوم من خلالها البنك بتحديد الأهداف المرجوة من برنامج إدارة المخاطر الخاصة به، وذلك بغرض تجنيب البنك الخسائر المرتبطة بالمخاطر التي يتعرض لها، والتي تهدد وجوده واستمراريته في السوق.

ويجب أن يتسم تحديد الأهداف والغايات بالمرونة وسرعة التكييف حتى يضمن البنك كفاءة برنامج إدارة المخاطر الخاص به.[2]

---

[1]- نورة زيبري: **مرجع سابق**، ص 40.

[2]-طارق عبد العال حماد: **إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ص58.

2- التعرف على المخاطر وتحديدها:

تعتبر هذه الخطوة أهم مرحلة لإدارة المخاطر وذلك من خلال قيام البنك باكتشاف المخاطر وتصنيفها ووضعها في مجموعة مخاطر ملائمة مما يسهل تقييمها والسيطرة عليها لاحقا.

ويتضمن تحديد المخاطر الأبعاد التالية:

- تشخيص طبيعة المخاطر من خلال تحديد كل أنواع المخاطر وأهميتها للبنك؛
- تحديد مصادر هذه المخاطر وحالة عدم التأكد المرتبط بها، وتأثيرها على البنك؛
- تحديد كيفيات ارتباط المخاطر مع بعضها وكيفية تصنيفها بغرض تقييمها.

ولتحقيق أهداف هذه المرحلة يمكن الاعتماد على التقنيات التالية:[1]

- **استقصاءات تحليل المخاطر** وتحديد درجة الأهمية لكل من شدة المخاطر ومدى تكرارها، وكذا تحديد المخاطر لتي تهدد أهداف البنك التنظيمية [2]؛
- **خرائط تدفق العمليات:** حيث أن البنك يعتبر كوحدة تتدفق منها وإليه المعلومات من مختلف المستويات والوحدات التابعة لها، ولذا يمكن إعداد خرائط التدفق للعمليات وتحليلها لاكتشاف المخاطر؛
- **تحليل القوائم المالية:** حيث يساعد تحليلها على اكتشاف حالات التعرض للمخاطر، ويفضل التعمق في التحليل والرجوع إلى السجلات والبيانات الأصلية لتكون عملية التحليل دقيقة وموضوعية؛
- **السجلات والوثائق الأخرى:** تعتمد البنوك على عدة وثائق تتسم بالدقة وسهولة التداول مثل: السجلات الداخلية، وقوائم المراجعة، والعقود ومحاضر الاجتماعات وغيرها من الوثائق التي تمكن من اكتشاف المخاطر؛
- **استخدام المعاملات الشخصية ومعاينة معاملات البنك:** وذلك بإجراء مقابلات مع الأطراف ذات العلاقة أو اللجوء إلى أطراف أخرى خارجية ذات خبرة وكفاءة عالية لاكتشاف المخاطر الممكنة الحدوث.

3- تحليل المخاطر:

ويتم من خلال هذه المرحلة القيام بتجزئة المخاطر بغرض فهمها وقياسها وتقديم معلومات لتسهيل عملية تقييمها، وذلك من خلال معايير احتمال محددة مسبقا، ويتضمن كذلك وصفا دقيقا لمصادر المخاطر ودرجة المجازفة الموجودة.

[1]- حسن عبد الله حسن التميمي، **أساسيات إدارة المخاطر**، دار العلم للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، دبي، دون سنة نشر ص ص 46-47

[2]-تتمثل هذه المخاطر في المخاطر التي تمس كل من: الربحية، الاستمرارية، الاستقرار الإيرادات، النمو، الجانب الإنساني.

4- تقييم المخاطر في البنوك التجارية:

وذلك بتحديد نقاط القوة والضعف لدى البنك من خلال القيام بقياس الحجم المحتمل للخسارة وتصنيفها حسب المخاطر المتوقعة.

5- دراسة البدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر:

بعد عملية التقييم يقوم البنك بدراسة البدائل الممكنة لمعالجة المخاطر التي يتعرض لها، واختيار التقنيات المناسبة لمواجهة هذه المخاطر.

6- تنفيذ القرار ومعالجة المخاطر:

بعد اختيار التقنيات المناسبة لمعالجة كل نوع من المخاطر تأتي هذه المرحلة، وبالتالي يتم اتخاذ القرار إما بالاحتفاظ بالمخاطر في ظل وجود تمويل كافي لتغطية الخسائر المحتملة، وإما اتخاذ القرار بمنع هذه الخسائر ورفض المخاطرة، أو اتخاذ قرار بتحويل هذه المخاطر وذلك باختيار الطرف الذي سيتم تحويل المخاطر إليه والتفاوض معه.

7- التقييم والمراجعة:

ويتم ذلك من خلال مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط وتحقيق الأهداف والغايات الموضوعة سابقا، من ثم تصحيح الانحرافات إن وجدت، مع إمكانية اكتشاف مخاطر جديدة ناتجة عن التغيرات الحاصلة في بيئة العمل. كما تمكن عملية التقييم والمراجعة من اكتشاف تعثر العميل وبالتالي تقوم بالإجراءات المناسبة للتعامل مع المخاطر المرتبطة بهذا التعثر.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في الفصل الأول فقد تم التعرف على مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالائتمان المصرفي والمخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك وكيفية إدارتها، كما يمكن تفصيل أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

– يكتسي الائتمان المصرفي أهمية بالغة ضمن النظام المصرفي لأي بلد، كون أنه يمثل النشاط الأكثر حساسية من بين الأنشطة التي تمارسها البنوك وكون أنه يلعب دورا مهما في النمو الاقتصادي لما له من تأثير متشابك على حركة الاقتصاد، حيث يمثل المصدر الأساسي لإشباع الحاجات التمويلية للأفراد والقطاعات، وبالتالي كلما زادت الحاجة للتوسع في النشاط الاقتصادي، فإنه يؤدي بالضرورة إلى زيادة الحاجة للقروض المصرفية لتغطية الاحتياجات اللازمة للتوسع؛

– تسعى البنوك أثناء ممارسة نشاطها الأساسي المتمثل في منح الائتمان المصرفي إلى ترشيد قراراتها بمنح الائتمان، وذلك من خلال قيام إدارة البنك بوضع سياسات ائتمانية هدفها الأساسي تحديد إطار عام وعوامل محددة تتوافق وأهداف البنك يستدل بها مسؤولي الائتمان عند اتخاذ القرار الائتماني. كما تعتبر هذه السياسات أحد الأدوات المهمة التي تعتمد عليها الإدارة، والتي تساهم في تحديد وتخطيط الأهداف والرقابة عليها تجنبا لما قد تواجهه البنوك من مخاطر عدم قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه البنوك والتي قد تؤدي إلى تحملها لخسائر مالية تهدد استقرارها المالي؛

– تعد المخاطر الائتمانية أهم ما يواجه البنوك أثناء ممارستها لنشاطها الإقراضي، والتي تنشأ نتيجة عم قدرة العملاء على الالتزام بسداد أصل الدين والفوائد والعمولات المرتبطة به في أجال استحقاقها؛

– تسعى البنوك عند اتخاذ القرار الائتماني إلى محاولة السيطرة على المخاطر وتخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن، وذلك من خلال وضع الإجراءات الوقائية اللازمة لكيفية التعامل مع هذه المخاطر ومواجهتها، بهدف التقليل من أثارها السلبية على نتائج القرار الائتماني؛

– تركز مختلف البنوك التجارية على التحكم في المخاطر من خلال تخصيص إدارة خاصة مهمتها الأساسية التنبؤ والتدخل لمواجهة مختلف المخاطر التي تتعرض لها هذه البنوك، بالإضافة إلى قيامها بقياس وتقييم لهذه المخاطر بهدف تطوير مختلف الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها والتقليل من حدتها؛

– تؤدي سياسة البنك التوسعية في منح الائتمان إلى ارتفاع المخاطر المصاحبة لها، مما يتطلب من البنك توخي الحذر المطلوب والاهتمام بقياس الجدارة الائتمانية للمقترضين قبل اتخاذ القرار الائتماني، حيث أنه من بين أهم المعايير التي يتم الاعتماد عليها لقياس الجدارة الائتمانية ما جاءت به النماذج:**5C's**، **5P's**، **PRSIM**،**LAAP** ، إذ أن الاعتماد عليها يشكل الأساس الذي يرشد قرار منح الائتمان؛

– ركزت لجنة بازل في إطار مقترحات وضعتها في مجال إدارة المخاطر المصرفية على جملة من المبادئ يساهم تطبيقها في الحد من الآثار السلبية لهذه المخاطر والمحافظة على الاستقرار المالي للبنوك وللنظام المصرفي ككل وحمايته من الأزمات التي تعصف بالقطاع.

الفصل الثاني:

التحليل المالي للقوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي

تمهيد:

تقوم المؤسسات أثناء قيامها بممارسة نشاطها من إنتاج كم كبير من المعلومات المحاسبية والبيانات المالية ، والتي يتم جمعها وتصنيفها لتشكل أهم مخرجات النظام المحاسبي وذلك في شكل قوائم مالية، والتي حددها النظام المحاسبي المالي وتتمثل أساسا في: الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في الأموال الخاصة والملاحق، حيث تصبح هذه الأخيرة مصدرا رئيسيا للمعلومات التي يعتمد عليها التحليل المالي.

إذ يعد التحليل المالي أداة مهمة تقوم على التعامل مع البيانات الواردة في القوائم المالية من خلال استخراج مجموعة من المؤشرات التي تقيس أداء المؤسسة خلال فترات زمنية متتالية، وعرضها على الجهات المستفيدة من تلك القوائم لغرض الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات، كما يتم استخدامها لقياس كفاءة التنفيذ ومتابعة الخطط ومراقبتها وتقييمها وتحديد المشاكل وتحفيز الإدارة على معالجتها.

وقد ازداد الاهتمام بالتحليل المالي نتيجة لزيادة التقدم الصناعي واتساع حجم المشاريع، فبالرغم من التوسع الكبير في عمليات الإنتاج واتساع الأسواق، إلا أنه جعل أعمال الرقابة والإشراف صعبة، مما استدعى توفير الحجم الكافي من البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية، والقيام بتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تلبية حاجة أصحاب المصالح ذات الاهتمام بالوضع المالي للمؤسسات.

وفي هذا السياق سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم ما جاء به النظام المحاسبي فيما يتعلق بالقوائم المالية، بالإضافة إلى التطرق إلى الإطار النظري للتحليل المالي من خلال ما يلي:

- ✓ **المبحث الأول:** ماهية القوائم المالية المطلوبة للتحليل المالي
- ✓ **المبحث الثاني:** عرض محتوى القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي
- ✓ **المبحث الثالث:** الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية المطلوبة للتحليل المالي

تعد القوائم المالية من أهم المصادر التي يعتمد عليها متخذو القرارات الاقتصادية سواء كانت استثمارية أو ائتمانية، كون أنها تمثل المنتج الأخير لنظام المحاسبي في المؤسسات، فهي تعبر عن نتائج ما قامت به المؤسسات من عمليات اقتصادية خلال الفترة المالية، بحيث أنها تعكس صورة حقيقية صادقة لمستخدميها عن الوضع المالي للمؤسسة، كما أنها تبين قدرة المؤسسة على توليد الأرباح خلال الفترة المالية وتقيس مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في الفترات المالية اللاحقة.

المطلب الأول: تقديم القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي

أولا- مفهوم القوائم المالية

بقيام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 (عرض القوائم المالية)، والذي يحدد من خلاله مجموعة القوائم المالية وعناصرها التي تتعلق بصورة مباشرة بقياس الأداء والحالة المالية للشركة. ونظرا لأهمية هذه الأخيرة في تقديم المعلومات اللازمة لمتخذي القرار فقد تعددت تعريفاتها، حيث عرفت القوائم المالية على أنها: "مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تقدم صورة عادلة عن الوضعية المالية، والأداء والخزينة للمؤسسة أو الشركة في نهاية الدورة وتشمل هذه الوثائق كل من الميزانية، جدول حسابات النتيجة، قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستخدمة كما يوفر معلومات مكملة للميزانية وجدول حسابات النتائج ".[1]

كما عرفت القوائم المالية بأنها: "وسيلة الإدارة الأساسية للاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة فمن خلالها يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما تحققه من نتائج، وهي عبارة عن المخرج النهائي للعملية المحاسبية والتي تقوم بوصف العمليات المالية للمؤسسة. وتتعلق كل قائمة بتاريخ معين أو تغطي فترة معينة من نشاط المؤسسة "[2].

---

[1]- عبد القادر روتال: **القوائم المالية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية المالية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3 ،2017 /2018، ص20.

[2]- محمد فيصل مايده: **تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة** : دراسة حالة عينة من المؤسسات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة بسكرة، 2016 /2017 ، ص 61.

وعرفت أيضا على أنها: "مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن الميزانية، وقائمة حساب النتيجة، وقائمة تدفقات الخزينة، وقائمة نغير الأموال الخاصة والملاحق، والتي تهدف في مجملها إلى تقديم معلومات عن الوضعية والأداء المالي من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية "[1].

كما تم تعريف القوائم المالية: " بأنها في مجملها تتضمن معلومات مالية تخدم احتياجات مستخدميها، قابلة للمقارنة، بإضافة إلى أنها تقدم صورة صادقة عن المركز المالي للمؤسسة ويجب أن تكون محايدة وان تعكس الجانب الاقتصادي للأحداث وليس فقط الجانب القانوني، كما يجب أن يتم إعدادها تبعا لغرض استمرارية المؤسسة، وعلى أساس محاسبة الالتزامات أو ما يسمى بمحاسبة الاستحقاق"[2].

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف القوائم المالية على أنها مجموعة من المعطيات والمعلومات المحاسبية للشركة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة تهدف أساسا الى تقديم صورة صادقة على المركز المالي والأداء والتغيرات التي تحدث على الوضعية المالية للشركة بغرض مساعدة الأطراف ذات المصالح مع الشركة في اتخاذ القرارات المناسبة، كما يجب أن يتم إعدادها وفق المعايير المتفق عليها وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبة المطبقة.

وتتضمن القوائم المالية:

1- الميزانية (المركز المالي)؛

2- جدول حسابات النتائج بحسب الطبيعة أو بحسب الوظيفة؛

3- قائمة التدفقات النقدية؛

4- قائمة التغير في حقوق الملكية؛

5- الملاحق.

[1]- جمال معتوق: تحليل **القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي :SCF دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 48، ديسمبر 2017، ص ص 75-96 .

[2]- ايمان صحراوي ، فريد بيالة: **جودة القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ودراسة حالة مجمع أوراسي الجزائر الفترة (2017/ 2018)**، مجلة إضافات اقتصادية المجلد04، العدد01، (2020)، ص169.

ثانيا- الفرضيات والخصائص النوعية ومستخدمي القوائم المالية:

يقوم إعداد القوائم المالية على مجموعة من الفروض والخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المالية المنشورة فيها، كون أنها تخدم العديد من أصحاب المصالح وذلك وفقا لما يلي:

1- الفروض التي يقوم عليها إعداد القوائم المالية:

يقوم إعداد القوائم المالية أساسا على فرضيتين رئيسيتين هما [1]:

1-1- فرضية استمرارية الاستغلال: حيث يجب على المؤسسة إعداد قوائمها المالية بفرض أنها مستمرة في نشاطها لأجل غير محدد مستقبلا، وفي حالة وجود نية لدى إدارة المؤسسة بتصفية نشاطها أو تقليص أعمالها ففي هذه الحالة لا يتم إعداد القوائم المالية على أنها مستمرة بل على أساس أخر مثل: الاستمرارية.

1-2- فرضية أساس الاستحقاق: يتم إعداد القوائم المالية وفقا لهذا الفرض بالاعتراف بالمصروفات المالية التي تخص الفترة سواء تم دفعها ام لم يتم وعلى العكس يتم الاعتراف بالإيرادات المحققة سواء تم تحصيلها او لم يتم. ويؤدي تطبيق هذا الأساس إلى تحقيق الهدف الأساسي للقوائم المالية المتمثل في تقديم معلومات صادقة حول المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها خلال فترة زمنية معينة.

2- الخصائص النوعية التي يجب توفرها في القوائم المالية:

تصبح المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية ذات أهمية لمستخدميها إذا توفرت فيها الخصائص التالية:[2]

2-1- الملائمة: تكون المعلومات ضمن القوائم المالية مفيدة إذا كان لها تأثير على صانع القرار حيث تساهم في مساعدة متخذي القرار على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية والتنبؤ بالنتائج المتوقعة المتعلقة بمستقبل المؤسسة.

2-2- الموثوقية (المصداقية): وتكون المعلومات المعروضة ضمن القوائم المالية ذات مصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز، كما أنها تعبر بصدق على الظواهر والأحداث الاقتصادية، وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الهامة.

---

[1]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات: معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2014، ص ص 12- 13.

[2]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: تحليل **القوائم المالية – مدخل نظري وتطبيقي** – دار المسيرة للنشر، عمان، ط 3، 2011، ص18-19.

2-3- القابلية للمقارنة: وذلك بأن تكون هناك إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة زمنية معينة لنفس المؤسسة أملا في رصد التغيرات وتفسيرها، وكذلك مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع غيرها في القطاع الواحد لتقييم أدائها والتعرف على نقاط القوة والضعف فيها.

2-4- الثبات: ويقصد بهذه الخاصية بأن يكون هناك ثبات في تطبيق نفس الطرق المحاسبية للمؤسسة لفترات زمنية متعددة وبالتالي فإن هذه الخاصية ترتبط أساسا بخاصية القابلية للمقارنة حيث ان الثبات في تطبيق السياسات والطرق المحاسبة يؤدي إلى مكانية مقارنة المعلومات المتوفرة ضمن القوائم المالية لهذه المؤسسة والمؤسسات المشابهة لها.

2-5- الوضوح: حيث أن من أهم الخصائص الأساسية للمعلومات المتضمنة في القوائم المالية ان تكون قابلة للفهم المباشر من قبل مستخدمي هذه القوائم، وبالتالي يجب أن يتمتع مستخدمي تلك المعلومات بقدر كاف من المعرفة في مجال الأعمال المحاسبة والمالية.

3- مستخدمي القوائم المالية:

تلبي المعلومات المحاسبية ضمن القوائم المالية احتياجات عدة مستخدمين سواء من داخل الشركة أو خارجها، وتتعدد احتياجات هؤلاء المستخدمين حسب الهدف من الاستخدام والذي يستلزم مجموعة من المعلومات التي يجب ان تتوفر في القوائم المالية ولهذا تعمل المؤسسات على توفير هذه القوائم تلبية لاحتياجات مختلف الأطراف ذات العلاقة، وعموما يمكن حصر الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية في:[1]

3-1- المستثمرون الحاليون والمتوقعون:

يعطي المستثمرون أهمية كبيرة لتحليل العائد والمخاطرة بعملية اتخاذ قرارات الاستثمار، لذلك يحتاج المساهمون الحاليون والمرتقبون الى المعلومات بصفة مستمرة تمكنهم من تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ قرارات حاسمة مرتبطة بتوظيف مواردهم بشكل رشيد، وتكون قراراتهم إما بالحفاظ على الاستثمار في المؤسسة أو تخفيضه أو تحويله إلى مؤسسة أخرى.

3-2- المقرضون) المودعون)[2] :

[1]- حمزة بن خليفة: **دور القوائم في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية (2011-2015)**، **أطروحة دكتوراه**، جامعة بسكرة 2017/ 2018، ص.ص 18- 19.

[2]- عثمان مداحي: **أهداف القوائم المالية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، سبتمبر 2012، ص.ص46-47

يهتم المقرضون بالقوائم المالية وذلك لأنها تمكنهم من الحصول على معلومات تضمن لهم تسديد قروضهم مع الفوائد، مثل: معرفة القيمة السوقية للأصول المرهونة كما تهتم هذه الفئة بتحليل التدفقات النقدية المستقبلية ومدى استقرارها والاعتماد عليها، كما تهتم بمدى قدرة الشركة على تحقيق الربحية وعدم تعسرها المالي في المستقبل.

3-3- إدارة المؤسسة:

تعتبر إدارة المشروع من المستخدمين الداخليين وهم عمال الشركة بمختلف شرائحهم (مدير، إطار، عون، حارس...) حيث يستفيد هؤلاء العمال من القوائم المالية في معرفة مدى توافر الاستقرار في الشركة، الذي يضمن لهم الاستمرار في وظائفهم وتوافر فرص العمل، كما تمكنهم من تقييم الأداء المالي للشركة وقدرتها على تحقيق أرباح. بالإضافة إلى قدرة الشركة على دفع المكافآت ومنافع التقاعد[1].

3-4- الموردون والزبائن:

حيث يمثل الموردون مصدر تمويل الشركة بالسلع والمواد والخدمات، ويهتم هؤلاء بالمعلومات المتعلقة بقدرة المؤسسة على السداد، وحجم نشاطها وربحيتها، للتأكد من مدى إمكانية استمرارها واستمرار التعامل معها في حين يشكل الزبائن المصدر الأساسي لإيراد المؤسسة بحيث تستفيد هذه الفئة من قدرة المؤسسة على الاستمرار بتزويدهم بالسلع والخدمات.

3-5- الهيئات الحكومية:

تتمثل الهيئات الحكومية في الدولة ومؤسساتها والتي تحتاج إلى المعلومات المحاسبية للتأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين الخاضعة لها كقانون الشركات، كما تمكنها من تقدير الضرائب المختلفة على المؤسسة، بالإضافة إلى التمكن من معرفة مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني، كما تقدم القوائم المالية معلومات في حالة المنازعات القضائية وتصفية المؤسسات في حالة الإفلاس.

3-6- المحللون الماليون والوسطاء الماليون:

تكمن حاجة المحللين الماليين للقوائم المالية لغرض إجراء التحليلات المالية وتقييم المخاطر المحتملة والعوائد المرتبطة بنشاط المؤسسة، وبهذا تمكنها من تقديم تقارير تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية اللازمة[2].

---

[1]- محمد عبد الحميد، محمد عطية: موسوعة **معايير المحاسبة الدولية (معايير إعداد وعرض القوائم المالية)**، دار التعليم الجامعي، الجزء الأول، الإسكندرية، مصر، 2014، ص.ص 77-80.

[2]- عبد الحكيم سليماني: **دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد – دراسة حالة مؤسسة اقتصادية الجزائر–** أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2020/2019، ص148.

3-7- الجمهور:

تساعد المعلومات المحاسبية ضمن القوائم المالية للتعرف على اتجاه نمو المؤسسة وقدرتها على توفير مناصب الشغل، كما تمد بمعلومات حول الدور التنموي الاجتماعي الذي تقوم به المؤسسة: كالمساعدات التي تقدمها إلى المجتمع المدني، بالإضافة إلى معرفة اتجاهات الشركة في المحافظة على البيئة المحيطة بها.

3-8- أطراف أخرى:

بالإضافة إلى ما سبق من مستخدمي المعلومات المحاسبية، هناك أطراف أخرى تستخدم هذه المعلومات لأغراض مختلفة كالمؤسسات المنافسة، الصحفيين ووسائل الإعلام، الباحثين...الخ.

ثالثا- أهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية ذات الغرض العام إلى توفير المعلومات حول الوضع المالي للمؤسسة وأدائها، بالإضافة إلى كشف التدفقات النقدية وكل ذلك يتطلب أن يكون مفيدا ونافعا لطبقة واسعة من المستخدمين لاتخاذ القرارات المناسبة [1]، وحتى تحقق القوائم المالية هذا الهدف يجب ان تقدم هذه القوائم المعلومات اللازمة التي من شأنها أن تعكس:

- الأصول؛
- الالتزامات؛
- حقوق الملاك؛
- الأرباح والخسائر؛
- التغيرات الأخرى في حقوق الملكية؛
- التدفقات النقدية.

وبذلك تكون المعلومات المقدمة أعلاه مع المعلومات المقدمة في الملاحظات والهوامش مساعدة لمستعملي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات المالية المستقبلية ودرجة المخاطر المرتبطة بها.

المطلب الثاني: الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية

لقد نص المعيار الدولي 1 " عرض القوائم المالية" على مجموعة من الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية تتمثل أساسا في:

[1]- مصطفى عقاري: **المعيار الدولي رقم (1): عرض القوائم المالية، مجلة** أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 01، 2007، ص 13.

أولا- العرض العادل والامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

حيث يجب أن تعرض القوائم المالية كل من المركز المالي والأداء المالي بصورة عادلة بعيدة عن التحيز. ويقتضي العرض العادل أن تعكس القوائم المالية صورة صادقة وحقيقية أثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى وذلك وفقا لما جاء به إطار مجلس المحاسبة الدولية، والخاصة بمعايير الاعتراف بالأصول والالتزامات والدخل والمصاريف، بحيث يؤدي تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع الإفصاح الإضافي عند الحاجة إلى بيانات مالية تحقق العرض العادل.[1]

وفي حالات نادرة جدا قد لا تتمكن الإدارة أن تمتثل لمتطلبات أحد المعايير حيث أن تطبيقه سوف يكون مضللا، وبالتالي تجد أنه من الضروري مخالفة هذا المتطلب حتى تستطيع أن تحقق إفصاحا عادلا، وفي هذه الحالة يجب على المؤسسة الإفصاح كما عما يلي:[2]

- أن الإدارة قد توصلت إلى أن القوائم المالية تعرض بشكل عادل المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية؛

- أن الإدارة قد طبقت في كافة النواحي المادية المعايير المحاسبية الدولية فيما عدا أنها خرجت عن معيار معين من أجل تحقيق إفصاح عادل؛

- تحديد المعيار الذي خالفته المنشأة وطبيعة هذه المخالفة بما في ذلك المعاملة التي يتطلبها ذلك المعيار مع ذكر السبب الذي يجعل هذه المعاملة مضللة؛

- الأثر المالي لهذه المخالفة على صافي أرباح أو خسارة المؤسسة أو على الأصول والخصوم أو حقوق المساهمين والتدفقات النقدية لكل فترة معروضة.

ثانيا- الأهمية النسبية ومستوى التجميع:

حيث يتطلب هذا الاعتبار أن تعرض عناصر القوائم المالية غير المتشابهة والتي تكون لها أهمية مادية في بنود منفصلة. إلا أنه يمكن دمج البنود غير المتشابهة ذات الطبيعة أو الوظيفة المشابهة في بند واحد وذلك في حالة كون قيمة البند لا تمثل أهمية نسبية عالية.

حيث أن الأهمية النسبية لبند ما تعني أن تكون قيمة ذلك البند مهمة إذا ما نسبت إلى بنود أخرى. كما وينظر إلى الأهمية النسبية من حيث المعالجة المحاسبية، كأن يتم اعتبار تكلفة أصل له قيمة منخفضة نسبة إلى إجمالي

---

[1]- محمد رمزي جودي: **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية –المعيار المحاسبي الدولي1عرض القوائم المالية–** دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 82

[2]- زوينة بن فرج: **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 63.

الأصول كمصروف إيرادي ولا يتم رسملته كأصل وذلك تطبيقاً لقيد التكلفة والمنفعة، إذ أن عدم رسملة ذلك الأصل لن يؤثر على نتائج الأعمال أو المركز المالي للمنشأة ولا يبرر احتساب مصروف اهتلاك له بشكل دوري.

وعملية تحديد أن البند ذو أهمية نسبية (مادية) أو غير مادي هي عملية اجتهادية، ولا يوجد مقياس محدد أو مطلق للأهمية النسبية.

ثالثا- الاتساق في العرض

حيث يتوجب على المؤسسات الثبات في عرض وتصنيف بنود القوائم المالية خلال الفترات المالية المتتالية. إلا أنه يمكن الخروج عن الاتساق في أحد الحالات التالية:[1]

- تغيير في أحد معايير المحاسبة الدولية، مما يتطلب ضرورة التغيير في عرض أو تصنيف بند معين.
- حدوث تغيير في الظروف الخاصة بالمنشأة، مما يتطلب ضرورة تغيير في تصنيف أو عرض البند المعني.
- إذا كان هذا التغيير سيؤدي إلى عرض وتقديم بيانات أكثر موثوقية وملائمة لمستخدمي القوائم المالية.

رابعا- المقاصة

حيث أنه وفقا للمعيار الدولي 1 ' عرض القوائم المالية" فإنه لا يمكن إجراء مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم من جهة، وبين الإيرادات والمصاريف من جهة أخرى، إلا إذا كانت مسموحا بها من طرف معيار أو تفسير محاسبي أخر.[2]

المبحث الثاني: عرض لمحتوى القوائم المالي وفق النظام المحاسبي الماليSCF

تُعِد المؤسسات وفقا للنظام المحاسبي المالي مجموعة من الكشوف المالية اعتمادا على المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 الذي يتناول عرض وتقديم القوائم المالية، التي من شأنها تزويد مستعملي هذه القوائم بالمعلومات اللازمة بصورة أفضل وعلى هذا الأساس فقد ألزم القانون الجزائري في المادة 26 من القانون 07/ 11 بأن تعرض القوام المالية الآتي[3] :

- الوضعية المالية للمؤسسة وكل تغير طرأ عليها؛
- يجب أن تعكس مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات المؤسسة وآثار الأحداث المتعلقة بنشاط المؤسسة؛

[1] - https://almerja.com/reading.php?idm=97611 le 06/10/2022 à 16 :35

[2] -Robert Obert, **Pratique des normes IFRS**,3 éd, Dunod, Paris, 2006 ; P60.

[3]- القانون 11/07، المادة 19 من المرسوم التنفيذي 08-156

- توفير المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنة مع السنة السابقة؛
- إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية وتغيرها.

وبذلك توفر القوائم المالية معلومات مهمة تسهل اتخاذ القرارات الهامة لمستعمليها، وقد ألزم المشرع الجزائري في هذا الصدد إعداد القوائم المالية التالية:[1]

- الميزانية؛
- حسابات ونتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج

والتي سنتطرق إليها بشيء من التفصيل.

المطلب الأول: عرض محتوى قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج:

من خلال هذا الجزء سنتطرق إلى مفهوم الميزانية وأهميتها وأهم المعلومات الواجب توفرها وفق النظام المحاسبي المالي، وأخيرا عرض الميزانية

أولا- عرض محتوى قائمة الميزانية

1- **مفهوم الميزانية:** هناك عدة تعريفات للميزانية نذكر منها:

تعرف الميزانية على أنها: "وثيقة مالية ختامية تقوم على أساس عرض صافي ذمة المؤسسة، أي مالها من أصول وما عليها من ديون، بما يسمح بمعرفة صافي مركزها المالي، أي صافي الفوائد التي ترجع إلى أصحاب المؤسسة ومساهميها، وهو ما يجعل هذه القائمة بامتياز أكثر القوائم أهمية بالنسبة للمستثمرين".[2]

كما تعرف على أنها: " قائمة تلخيصية تعكس الوضع المالي للمؤسسة فهي بمثابة مرآة عاكسة تبين ما لها موجودات (الأصول) وما عليها من مطلوبات (الخصوم) من قبل الملاك والغير ولهذا تسمى قائمة المركز المالي".[3]

[1]- المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 08- 156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11

[2]- محمد فيصل مايده: **مرجع سابق**، ص 190.

[3]- حنيفة بن ربيع: **الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير المحاسبية الدولية**، منشورات كليك، الجزائر، ج 02، ط 01، 2013، ص425

وقد عرفها النظام المحاسبي المالي في المادة 1220 من القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 جويلية 2008 على أنها: " الكشف الإجمالي للأصول والخصوم (الخارجية = الديون) ورؤوس الأموال الخاصة عند تاريخ إقفال الحسابات".[1]

2- أهمية الميزانية:

اعتمد النظام المحاسبي المالي في إعداد وعرض قائمة الميزانية على المقاربة المالية بدلا من المقاربة المحاسبية، وهو ما ظهر جليا من خلال التصنيف والتبويب الجديد لعناصر الميزانية، وبناء على ذلك يمكن إبراز أهمية الميزانية من خلال النقاط التالية:[2]

- بيان المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية حيث يتضمن مالها من حقوق وما عليها من التزامات؛
- تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة (أي قدرتها على تسديد التزاماتها والقروض الممنوحة لها)؛
- التعرف على مدى اعتمادها على التمويل الذاتي أو التمويل الخارجي؛
- التعرف على اتجاه النمو والذي يبين قدرتها على القيام بواجباتها ووظائفها ويتم ذلك من خلال قياس إجمالي الأصول أو حقوق الملكية؛
- تمكين المحللين الماليين من تحليل مستوى الاستدانة، والهيكل المالي، التداول، ...إلخ؛
- بيان مدى التزام المؤسسة بتطبيق القوانين المحلية ومعايير المحاسبة المالية؛
- التنبؤ بقدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها في الفترات الزمنية المستقبلية، أو أن ميزانيتها أعدت على أساس التصفية؛
- التعرف على توجه المؤسسة نحو الاستثمارات المالية.

[1]- الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق لـ: 08 أفريل 2009 ، ص 82

[2]- خالد جمال الجعارات: **معايير التقارير المالية الدولية IFRS 2007 /IAS**، دار الثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 113.

3- عناصر الميزانية: تنقسم الميزانية إلى قسمين:

3-1- القسم الأول- الأصول: " تتشكل الأصول من الموارد ذات القيمة المملوكة، والتي تضمن تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية محتملة، والتي يتم الحصول عليها نتيجة لأحداث سابقة"[1].

وحسب النظام المحاسبي المالي فتشمل عناصر الأصول الاتي:[2]

أ- الأصول غير الجارية: أو الأصول المعنوية والتي تحتفظ بها المؤسسة إما من أجل استخدامها في الإنتاج أو في شكل لوازم أو سلع أو خدمات، وإما من أجل إيجارها للغير، أو لاحتياجاتها الإدارية، وهي التي يتم استعمالها لأكثر من دورة محاسبية واحدة (مثل الأراضي، المباني، المعدات،... الخ)، وكذا الأصول المالية والتي تعتبر من العناصر الهامة في الميزانية (المساهمات، الأصول المالية،...الخ)

ب-الأصول الجارية: ويتم تصنيفها على أنها أصول جارية إذا توفرت فيها الشروط التالية[3]:

- يتوقع استهلاكها أو بيعها خلال دور التشغيل العادية للمنشأة، والتي تبدأ من تاريخ امتلاك المواد الخام إلى تاريخ بيعها، أو تحويها إلى نقدية أو أي أصل آخر قابل للتحويل إلى نقدية بسهولة، وفي حالة عدم التمكن من تحديد دورة التشغيل فيتم احتسابها على أساس اثني عشرة (12) شهرا؛
- إذا تم اقتناؤها لأغراض المتاجرة؛
- إذا توقع تحقيقها خلال اثنتي عشرة (12) شهرا بعد تاريخ الميزانية.

3-2- القسم الثاني- الخصوم: تشمل الخصوم التزامات حالية تمثل حقوقا للغير، ناتجة عن أحداث اقتصادية سابقة، ويتم الوفاء بها مقابل النقصان في الموارد، وينتظر الحصول منها على منافع اقتصادية[4].

ويمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

---

[1]- عبد الكريم شناي: **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة عينة من المؤسسات–**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ص 50.

[2]- محمد الحافظ عيشوش: **دور التشخيص المالي والاقتصادي في اتخاذ القرارات الاستثمارية – دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الأدوية صيدال–** أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016، ص 239.

[3]- محمد فيصل مايدة، **مرجع سابق**، ص 108.

[4]- عبد الرزاق عريف: **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية–** أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016، ص57

أ- **الخصوم الجارية:** وهي الالتزامات التي سيتم تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو أن يتم تسديدها خلال لاثنتي عشرة (12) شهرا المالية لتاريخ إقفال السنة المالية.

ب- **الخصوم غير الجارية:** هي الالتزامات ذات المدى البعيد والتي ينتج عنها فوائد، كما أن استحقاقها الأصلي يكون لأكثر من أثني عشرة شهرا من تاريخ إقفال السنة المالية، أو أن المؤسسة لها نية إعادة تمويل الالتزام على المدى الطويل، أو إعادة جدولة للمدفوعات النهائية قبل تاريخ إقفال الحسابات[1]. وتتضمن كل من: القروض والديون المالية، الديون المرتبطة بالمساهمات، مؤونات الأعباء، إعانات التجهيز والاستثمار، الضرائب المؤجلة للخصوم.

3-3- حقوق الملكية: تمثل حقوق الملكية (حقوق المساهمين) قيمة ما يمتلكه أصحاب المشروع من أصول الشركة، وهي تبين صافي النتائج التراكمية الناجمة عن عمليات وأحداث سابقة، وتشمل العناصر التالية[2]:

- رأس مال الأسهم؛
- الأرباح المحتجزة؛
- الاحتياطي الإجباري؛
- أسهم الخزينة؛

بعض بنود الدخل الإجمالي التي تظهر ضمن حقوق الملكية مثل: (صافي التغير في القيمة العادلة لحفظة الاستثمارات المالية المعدة للبيع)، الأرباح أو الخسائر غي المتحققة عند ترجمة القوائم المالية للمنشأة الأجنبية المعدة بالعملة الأجنبية وحقوق الأقلية.

4- عرض قائمة الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF:

لقد أوضح النظام المحاسبي المالي بأن الميزانية تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم حيث يجب أن تبرز على الأقل الفصول التالية[3]:

---

[1]- عبد الحكيم سليماني: **مرجع سابق**، ص137

[2]- محمد فيصل مايدة: **مرجع سابق**، ص 109

[3]- قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008، **يحدد قواعد التسيير والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها** الجريدة الرسمية رقم 19، ص ص 23- 24.

4-1- في جانب الأصول:

- التثبيتات المعنوية؛
- التثبيتات العينية؛
- الاهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- الأصول الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن، أو المدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال الايجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية؛

وفيما يلي الشكل الذي يوضح محتوى فصول الميزانية وفقا النظام المحاسبي المالي جانب الأصول:

الجدول رقم (02-01) الميزانية المقفلة بتاريخ 12/31/ن (الأصول)

الأصول	ملاحظة	القيمة الاجمالية N	الاهتلاكات وتدني القيمةN	القيمة المحاسبية الصافية N	الدورة السابقة N-1
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء- المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراض					
مبان					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009، ص28

من خلال الجدول يتبين أن النظام المحاسبي المالي أوجب حدا أدنى للبنود الواجب عرضها ضمن قائمة الميزانية المقفلة بتاريخ 12/31/ ن في جانب الأصول.

4-2- في جانب الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ إقفال الحسابات، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة الشركات) والنتيجة والاحتياطيات، والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛

- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛
- الموردون والدائنون الآخرون؛
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- المرصودات للأعباء والخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة؛
- أما في حالة الميزانية المدمجة والمتكونة من ميزانيات الفروع حيث يتم الإدماج عن طريق جمع الحسابات في ميزانية المؤسسة الأم، وبذلك يجب أن يدرج في هذه الميزانية بالإضافة إلى ما سبق ما يلي:[1]
- المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة؛
- القواعد ذات الأقلية.

وفيما يلي الشكل الذي يوضح محتوى فصول الميزانية وفقا النظام المحاسبي المالي في جانب الخصوم:

[1]- عبد الحكيم سليماني: **مرجع سابق**، ص 137.

الجدول رقم (02-02) الميزانية المقفلة بتاريخ 12/31/ن (الخصوم)

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصدارة			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطيات- احتياطيات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)			
رؤوس أموال خاصة أخرى /ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009، ص29

يتبين من خلال الجدول مختلف البنود الواجب توفرها ضمن الميزانية في جانب الخصوم .

ثانيا- عرض محتوى جدول حسابات النتائج

سيتم التعرف على قائمة جدول حسابات النتائج وفقا لما يلي:

1- **مفهوم جدول حسابات النتائج:** يشار إلى هذه القائمة على أنها ملخص للأعباء والإرادات المحققة خلال السنة المالية، حيث أنه لا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز للتمييز النتيجة الصافية لسنة

المالية (ربحا أو خسارة)[1] .كما أنها تمكن المهتمين بالقوائم المالية من معرفة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة والقدرة التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل [2].

2- **أهمية جدول حسابات النتائج:** يمكن إظهار أهمية قائمة حسابات النتائج باعتبارها أداة[3]:

- تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد على التنبؤ ومقارنة وتقييم القوة الإيرادية للمشروع؛
- تقديم معلومات مفيد في الحكم على قدرة المؤسسة في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من أجل تحقيق أعلى عائد خلال فترات زمنية معينة؛
- توفير المعلومات التفسيرية بالنسبة للعمليات التشغيلية والأحداث الاقتصادية الأخرى التي تفيد في التنبؤ بالقوة الكسبية للمؤسسة؛
- التقرير (الإعلام) عن نشاط المؤسسة الذي يؤثر على المجتمع؛
- تحديد مقدار الضريبة المستحقة على المؤسسة؛
- معرفة الملاك لنتائج استثماراتهم المحققة في المؤسسة.

3- **العناصر المكونة لجدول حساب النتائج:** يتكون جدول حسابات النتائج بشكل أساسي من عنصرين أساسيين حددهما النظام المحاسبي المالي هما[4]:

3-1- المنتجات: تتمثل المنتجات في تزايد المنافع الاقتصادية التي تم تحقيقها خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم، كما تمثل استعادة خسارة في القيمة والاحتياطيات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

3-2- الأعباء: وتتمثل الأعباء في انخفاض أو تناقص المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض من الأصول أو في شكل ظهور خصوم. كما تشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطيات أو خسائر القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

3-3- النتيجة الصافية: والتي تحسب على أساس الفرق بين المنتوجات والأعباء المحققة خلال السنة المالية، وتكون النتيجة ربحا في حالة وجود فائض في المنتوجات عن الأعباء، وتكون خسارة في حالة العكس.

- جريدة الرسمية عدد 19: **مرجع سابق** ص 24.[2]

[2]- دونالد كييسو: **المحاسبة المتوسطة**، دار المريخ، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2005، ص 168

[3]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **مرجع سابق**، ص 47

[4]- المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 **المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية عدد 27، ص 13

4- عرض قائمة حسابات النتائج وفقا للنظام المحاسبي المالي:

- لقد ألزم النظام المحاسبي المالي المعلومات الدنيا التي يجب توفرها في صلب قائمة حسابات النتائج والمتمثلة في:

- تحليل الأعباء حسب طبيعته، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- منتوجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- مخصصات الاهتلاك وخسائر القيم التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- مخصصات الاهتلاك وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية،
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة؛
- أما في حالة الحسابات المدمجة وزيادة على ما سبق فيجب إدراج:
- حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريق المعادلة
- حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية

كما أن هناك معلومات أخرى يجب تقديمها إما في قائمة حسابات النتائج أو في الملحق المكمل لحسابات النتائج المتمثلة في:

- تحليل منتجات الأنشطة العادية؛
- مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة، والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة لشركات المساهمة.

وفي الغالب ووفقا للنظام المحاسبي المالي فإنه يتم عرض الأعباء والإيرادات ضمن جدول حسابات النتائج وفقا لطريقتين:

4-1- الطريقة الأولى: طريقة التصنيف حسب الطبيعة:

يتم تقديم جدول حسابات النتائج تبعا لهذه الطريقة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-03) عرض قائمة حسابات النتائج حسب الطبيعة

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
إنتاج السنة المالية 1			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
استهلاك السنة المالية 2			
القيمة المضافة للاستغلال (3) = (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
الفائض الإجمالي للاستغلال (4)			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
النتيجة العملياتية (5)			
النتيجة العادية قبل الضرائب (7) = (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)			
العناصر غير العادية- المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية -الأعباء (يطلب بيانها)			
النتيجة غير العادية (9)			
النتيجة الصافية للسنة المالية (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009، ص30

يبين الجدول السابق عرض قائمة حسابات النتائج حسب الطبيعة. ويتم ذلك عن طريق عرض مختلف أعباء المؤسسة حسب طبيعتها (سلع، بضائع، مواد أولية، نفقات المستخدمين، ...) والتي تعتبر الطريقة الأفضل اتباعها.

4-2- الطريقة الثانية: طريقة التصنيف حسب الوظيفة

وفيما يلي الشكل الذي يوضح عرض قائمة حسابات النتائج حسب الوظيفة:

الجدول رقم (02-04) عرض قائمة حسابات النتائج حسب الوظيفة

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقدير تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009، ص31

يوضح الجدول السابق البنود الواجب عرضها ضمن قائمة حسابات النتائج وفقا لطريقة التصنيف حسب الوظيفة ويتم ذلك عن طريق تصنيف الأعباء وفقا لوظيفتها مثل: تكاليف التصنيع، تكاليف التوزيع، تكاليف الانتاج، تكاليف إدارية، ...).

المطلب الثاني: عرض لمحتوى قائمة جدول سيولة الخزينة:

أولا- مفهوم جدول سيولة الخزينة: تعرف قائمة سيولة الخزينة على أنها قائمة تبين الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال السنة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر الذي يكون إما في شكل تدفقات نقدية داخلة أو خارجة منها خلال هذه الفترة، كما أنها تبين طريقة الحصول على الأموال وطريقة استخدامها.

وقد عرفها **النظام المحاسبي المالي SCF:**" على أنها جدول مالي يهدف لإعطاء مستخدمي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها، وكذا المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة النقدية"[1].

كما تعرف قائمة جدول سيولة الخزينة على أنها: " قائمة تضم كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية، والتي يتم تصنيفها ضمن ثلاث أنشطة هي: التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية، وهدفها تسهيل عملية القراءة والتحليل والاستنتاج"[2].

ثانيا- تصنيف التدفقات النقدية: لقد صنف المعيار الدولي 07 IASالتدفقات النقدية إلى ثلاث مجموعات من الأنشطة وتتمثل فيما يلي:[3]

1- الأنشطة التشغيلية: هي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيراد في المؤسسة، والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وتتمثل في:

- المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة عن بيع وشراء السلع وتقديم الخدمات؛
- المقبوضات والمدفوعات النقدية من العمولات والإيرادات الأخرى؛
- المدفوعات النقدية للموظفين والعاملين؛
- المدفوعات النقدية من الفوائد والضرائب؛

2- **الأنشطة الاستثمارية:** هي الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بموارد وممتلكات المؤسسة غير المتداولة ونذكر منها:

- المدفوعات النقدية لشراء الأصول الثابتة المادية والمعنوية والأصول طويلة الأجل الأخرى؛
- المدفوعات النقدية في شكل سلف وقروض وتلك المدفوعة لامتلاك القروض؛
- المقبوضات النقدية الناشئة عن بيع الأصول الثابتة المادية والمعنوية والأصول طويلة الأجل الأخرى؛
- المقبوضات النقدية الناتجة عن بيع الاستثمارات وتحصيل القروض والسلف.

3-الأنشطة التمويلية: وهي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض والتسديد للقروض التي تقوم بها المؤسسة وتتمثل في:

- المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم وأدوات حقوق الملكية الأخرى؛

---

[1]- الجريدة الرسمية عدد 19: **مرجع سابق**، ص26 .

[2]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: **مرجع سابق**، ص 196

[3]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات: مرجع سابق ص ص 97-98

- المتحصلات النقدية من إصدار السندات والقروض، وأوراق الدفع والرهونات العقارية، وغيره من القروض القصيرة وطويلة الأجل؛
- المدفوعات النقدية نتيجة شراء أو استرجاع أسهم المؤسسة المصدرة؛
- المدفوعات النقدية لتسديد القروض؛
- المدفوعات النقدية من قبل المستأجر بعقد إيجار تمويلي لتخفيض الالتزام القائم بعقد التأجير التمويلي.

ثالثا- أهمية قائمة سيولة الخزينة (جدول التدفقات النقدية):

انطلاقا من تحليل قائمة التدفقات النقدية يمكن للمهتمين بالقوائم المالية للمؤسسة الحصول على المعلومات التالية[1]:

- بيان قدرة المؤسسة على سداد المطلوبات المستحقة بناء على السيولة المتاحة؛
- بيان التدفقات النقدية المتأتية عن الأنشطة المختلفة المتمثلة في: الأنشطة التشغيلية، التمويلية والاستثمارية؛
- التعرف على النقدية والنقدية المعادلة* المقيدة وغير المتاحة للاستخدام في المؤسسة؛
- المقارنة بين المراكز النقدية للمؤسسات المختلفة، وفي المؤسسة ذاتها بين الفترات المالية المختلف؛
- التعرف على سياسة المؤسسة فيما يتعلق بالأصول غير الجارية واستبداله، وكذا سياستها النقدية فيما يتعلق بأسهم الخزينة والقروض كمانحة وكمقترضة؛
- إعطاء صورة واضحة لهيكل التمويل للمؤسسة بما في ذلك السيولة والعسر المالي؛
- تعزيز الموثوقية في المعلومات المنشورة لأغراض تقييم التغيرات في الأصول والمطلوبات وحقوق الملكية.

رابعا- طرق إعداد قائمة سيولة الخزينة وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF

يتم تقديم قائمة سيولة الخزينة (جدول التدفقات النقدية) وفق الطريقتين التاليتين:

1- **الطريقة المباشرة:** ويتم عرض هذه الطريقة وفقا للشكل التالي:

[1]- خالد جمال الجعارات: **مطبوعة مختصر معايير المحاسبة الدولية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص 53

* النقدية المعادلة هي الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة المرتفعة القابلة للتحويل إلى سيولة نقدية خلال فترة قصيرة لا تتجاوز الثلاثة أشهر وغير خاضعة للتغير في القيمة نتيجة التغير في سعر الفائدة

جدول رقم (02-05): عرض التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة

البيان	ملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات اموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة تغير أموال الخزينة في الفترة (أ) + (ب) + (جـ)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009، ص35

يبين لجدول السابق كيفية تقديم الفصول الرئيسية دخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب، الخ) قصد إبراز التدفقات المالية الصافية، الذي يتم تقريبه إلى النتيجة قبل الضريبة للفترة المقصودة، وذلك طبقا للطريقة المباشرة

2- **الطريقة غير المباشرة:** يتم من خلالها تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ في الحسبان[1]:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (إهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين، ...الخ)؛
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)

[1]- الجريدة الرسمية رقم 19: **مرجع سابق**، ص 26

– التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة الاستثمار و/ أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة)، وهذه التدفقات تقدم كلا على حدة. ويتم عرض هذه الطريقة وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (02-06) : عرض التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة

البيان	ملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: -الاهتلاكات والأرصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات -تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين و الديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ +ب +جـ) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة			
الرصيد في 31ديسمبر N -2			
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية			
الرصيد في 31ديسمبر N -1			
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية			
الرصيد في 31ديسمبر N			

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009، ص36

المطلب الثالث: عرض محتوى قائمتي التغيرات في الأموال الخاصة (قائمة التغير في حقوق الملكية) وملحق الكشوف المالية

سيتم من خلال هذا الجزء التعرف على كل من قائمتي التغيرات في الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية وفقا لما يلي:

أولا- عرض محتوى قائمة التغيرات في الأموال الخاصة (قائمة التغير في حقوق الملكية)

تعد قائمة التغيرات في أموال الخاصة من أهم القوائم التي أوجب النظام المحاسبي المالي عرضها ضمن القوائم المالية للمؤسسة:

1- **مفهوم جدول التغير في الأموال الخاصة:** لقد أوجب النظام المحاسبي المالي إعداد قائمة التغير في الأموال الخاصة كوثيقة مستقلة ضمن القوائم المالية والتي تبين تسوية حقوق الملكية بين آخر المدة وأول المدة، إضافة إلى عناصر الأرباح والخسائر التي تعتبر كجزء من رؤوس الأموال الخاصة ولا تظهر في قائمة حسابات النتائج.

وتعرف وفقا للنظام المحاسبي المالي[1]، على أنها:" جدول يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية".

وتعرض أيضا: " بأنها قائمة توضح مقدار الزيادة أو النقصان الذي يطرأ على رصيد حقوق الملكية والتي يكون مصدرها صافي دخل المؤسسة المحقق خلال السنة المالية، وأيضا تنتج من أي استثمارات إضافية لزيادة رأس المال من قبل الملاك، وأما النقص فيكون مصدره صافي الخسائر التي قد تحدث خلال السنة المالية، وكذا المسحوبات خلال نفس الفترة"[2].

2- العناصر المكونة لقائمة التغير في الأموال الخاصة

لقد تضمن النظام المحاسبي المالي المعلومات الدنيا الواجب تقديمها ضمن هذه القائمة والتي تخص الحركات المرتبطة بـ:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغييرات السياسة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد،...)؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

---

[1]- القرار المؤرخ في 2008/07/26، **مرجع سابق**، المادة 36، ص 15

[2]- أحمد صلاح عطية : **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 39.

3- **أهمية قائمة التغير في حقوق الملكية:** تنبع أهمية قائم التغير في حقوق الملكية من ربطها لقائمة الميزانية (المركز المالي) وقائمة حسابات النتائج (التدفقات النقدية)، فتفصح عن التغير الناجم عن قائم حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر السنة المالية، وما ينجم عنها من تغير في الأرباح المحتجزة وصولا إلى حقوق الملكية في نهاية السنة المالية، لذلك تعتبر هذه الأخيرة نوع من قوائم التدفقات[1]. والجدول التالي يبين أهم ما أورده النظام المحاسبي المالي ضمن قائمة التغير في الأموال الخاصة:

الجدول رقم (02-07) عرض جدول التغيرات في الأموال الخاصة (حقوق الملكية)

البيان	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطيات والنتيجة
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المالي صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المالي صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009، ص37

[1] Lambert. R ; Leuz. C &Verrecchia .R : **Accounting information disclosure and the cost of capital** ; Journal of accounting research ; (2007) ; 45 (2) ; PP 385-420

ثانيا- عرض لمحتوى ملحق الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي

يعد ملحق الكشوف المالية الوثيقة المكملة للعديد من المعلومات التي تفيد لفهم ما هو وارد في الكشوف المالية سالفة الذكر[1].

1- مفهوم ملحق الكشوف المالية

يعرفه النظام المحاسبي المالي بأنه:" وثيقة ملخصة توفر التفسيرات الضرورية لفهم الميزانية وقائمة حسابات النتائج فهما أفضل، ويتم كلما اقتضت الحاجة من المعلومات المفيدة لقارئي القوائم المالية[2] ".

2- **مكونات ملحق الكشوف المالية:** من بين ما تتضمنه الملاحق ما يلي[3]:

- طرق تقييم عناصر القوائم المالية؛
- طرق حساب الاهتلاك؛
- السياسات المحاسبية المستعملة في إعداد وعرض القوائم المالية؛
- المعلومات المطلوبة من معايير التقارير المالية الدولية وغير الظاهرة ضمن القوائم المالية؛
- الأحداث اللاحقة للميزانية والمتمثلة في الأحداث التي تظهر بعد تاريخ إعداد القوائم المالية، وتاريخ عرض القوائم المالية، التي أغفلها المخطط المحاسبي الوطني.

أما في ظل النظام المحاسبي المالي فقد أوجب هذا النظام أن يتضمن ملحق الكشوف المالية النقاط التالية[4]:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة مفسرة ومبررة)؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحسابات النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيريها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.
- ويتم تحديد المعلومات المطلوبة في الملحق وفقا لمعياريين أساسيين يتمثلان في
- الطابع الملائم للإعلام؛

---

[1]- عاشور كتوش: **المحاسبة العامة الأصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي الماليSCF**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2013، ص 58.

[2]- القرار المؤرخ في 2008/07/26، **المتضمن تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية ومدونة الحسابات وقواعد سيرها**، مرجع سابق، ص 39

[3] - جودي محمد رمزي: **مرجع سابق**، ص 160.

[4]- الجريدة الرسمية العدد 19: **مرجع سابق**، ص 38

- الأهمية النسبية.

ولهذا فإن الملحق يجب أن يظهر فقط المعلومات الكفيلة بالتأثير على القرار الذي ستتخذه الجهات المستخدمة للمعلومات المتضمنة في القوائم المالية.

فبناء على ما سبق وبعد تطبيق المؤسسات النظام المحاسبي المالي، أصبح بالإمكان إجراء المقارنة بين القوائم المالية مباشرة، كما أن عملية التحليل المالي لهذه القوائم تتم بشكل مباشر بالاعتماد على القوائم المالية الختامية، وذلك بعد أن كان من الضروري إجراء بعض التعديلات الضرورية لتحويلها إلى معلومات مالية، وذلك بالانتقال من الميزانية المحاسبية (والتي كانت تعتمد بالدرجة الأولى على التكلفة التاريخية والتي لا تساير مشكلة التضخم) إلى الميزانية المالية، لكن مع تبني هذا النظام أصبحت القوائم المالية مقبولة ويمكن للمحلل المالي استخدمها دون الضرورة لإجراء تعديلات عليها[1].

المبحث الثالث: الإطار النظري العام للتحليل القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي

يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية من أهم الأدوات في إدارة المشاريع، حيث يقوم التحليل المالي بالمساهمة في تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية حول أداء المؤسسة وسلامة مركزها المالي، فهو يقوم على اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة الاقتصادي بالاعتماد على مخرجات النظام المحاسبي المالي المتمثلة أساسا في القوائم المالية، بحيث تساعد هذه المؤشرات على تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية ومن ثم تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

أولا- مفهوم ونشأة التحليل المالي

يعد التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذي القرار بهدف تقييم الأداء المالي للمؤسسات والتعرف على الفرص والتهديدات ومراكز القوة والضعف في المركز المالي، واستخلاص المعلومات اللازمة التي تساعد في ترشيد القرارات.

1- **مفهوم التحليل المالي:** هناك عدة تعريفات للتحليل المالي نذكر منها ما يلي:

يعرف التحليل المالي على أنه: " وسيلة لتدوين الحقيقة الاقتصادية للمؤسسة بمفاهيم موحدة بغية أساليب متابعة نشاطها"[2].

[1]- شعيب شنوف: **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2002، الجزء الاول، ص ص 180-181

[2]-George Legros, **Mini manuel de finance de l'entreprise**, Dunod, Paris, France, 2010,P 2

كما يعرف التحليل المالي على انه:" عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخصائص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرار"[1].

ويعرف كذلك بأنه: " أداة تستخدم في عملية التشخيص واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأداء المتدني ورفع مستواه، ويتم ذلك بمقارنة أداء المؤسسة الحالي بأدائها في السنوات السابقة أو بأداء القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المؤسسة أو حتى أداء مؤسسات مماثلة"[2].

كما يعرف كذلك بأنه: " مجموعة الأسئلة المتتابعة التي تهدف لتشخيص الصحة المالية للمؤسسة قيد الدراسة "[3].

من التعاريف السابقة يمكن تعريف التحليل المالي بأنه العملية أو الأداة التي تقوم بدراسة القوائم المالية بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها، والتغيرات الطارئة التي قد تحدث على هذه العناصر، وحجم وأثر هذه التغيرات، ويتم ذلك عن طريق اشتقاق مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية، من أجل استخدامها في تشخيص وضعية المؤسسة قيد الدراسة واتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع مستوى أدائها.

2- التطور التاريخي للتحليل المالي

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي مع بداية القرن الماضي، وذلك مع ازدياد انتشار شركات المساهمة بما فرضته من فصل للملكية عن الإدارة[4]، حيث كان الاهتمام مرتكزا على قائمه المركز المالي (الميزانية) باعتبارها القائمة الأهم، وكان جل الاهتمام منصبا على مصادر التمويل طويلة الأجل.

كما شهدت تلك الفترة انهيار العديد من الشركات مما استدعى ضرورة دراسة محتويات القوائم المالية للشركات بشكل علمي، حتى يتسنى للجهات المهتمة بالبيانات المالية من الحكم على أدائها الفعل والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي[5].

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي، وذلك نتيجة التوسع في منح الائتمان المصرفي، فقد أظهر المصرفيون والمقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم، وقد تكونت في فرنسا عام

---

[2]- محمد مطر: **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006 ص 3.

[2]- أسعد حميد العلي: **الإدارة المالية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص 75

[3]- Jaque Nefussi, **Introduction à l'analyse financière** , institut national argonomique, Grignon-Paris ; 2006, P 21

[4]- منير شاكر محمد وآخرون: **التحليل المالي مدخل صناعه القرار، مرجع سابق**، ص10

[5]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: **مرجع سابق**، ص 71

1967[1]، لجنة عمليات البورصات، التي هدفت إلى تأمين الاختيار الجيد وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات التي تحتاج إلى مساهمة الادخار العمومي.

ومع مرور الوقت زاد الاعتماد على نتائج التحليل المالي وتوسعت مجالات استخدامه مما أدى إلى زيادة الاهتمام بتطوير أساليبه وأدواته إلى غاية الوقت الحالي.

ثانيا- أهمية التحليل المالي

تكمن أهمية التحليل المالي في قدرته على[2]:

- قياس القدرة الائتمانية للمؤسسة؛
- تحديد القدرة الإرادية للمؤسسة وتحديد مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به المؤسسة؛
- تحديد الهيكل التمويلي الأمثل والتحقيق المالي للمؤسسة والتحرير التشغيلي؛
- تحديد قيمة المؤسسة الصافية ومؤشر المركز المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- تحديد هيكل تكاليف المؤسسة تقييم أداء الإدارة العليا؛
- المساعدة في وضع السياسات والبرامج المستقبلية للمؤسسة وتوفير أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات.

ثالثا- مقومات التحليل المالي:

حتى تحقق عملية التحليل المالي الأهداف المرجوة منها ينبغي توفر مؤشرات حقيقية توضح الأداء والوضع المالي للمؤسسة، ولابد من توفر المقومات التالية:[3]

- أن يكون الهدف من التحليل المالي إبراز الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها؛
- أن يكون المحلل على معرفه بطبيعة النظام المحاسبي لنشاط المؤسسة مجال الدراسة والظروف المحيطة بها؛
- أن تكون المعلومات التي تستخدم في التحليل المالي على قدر كبير من المصداقية والموضوعية والملائمة لأهداف التحليل المالي؛

---

[1]- غرام طالب: دور **أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الإسلامية في سوريا (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا 2015، ص 77.

[2]- حازم أحمد فراونة: **أثر اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية**، مجله دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، عدد 03، سبتمبر 2018، ص 482.

[3]- موسى دفع الله إبراهيم قسم الله: **الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف بالتطبيق على بنك أم درمان الوطني**، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان، السودان،2018، ص 46.

– لا يتوقف دور المحلل على الكشف عن نقاط القوة والضعف وإنما ينبغي إعطاء رأيه في نتائج التحليل بموضوعية ودقة موضحا الأسباب والمؤشرات فضلا عن إعطاء التوصيات والمقترحات؛

– مدى تطور الأساليب والأدوات للتحليل المالي مع التقدم العلمي والتكنولوجي والاتصالات التي يشهدها العالم في عصر العولمة الجديد.

كما أنه من المقومات أيضا:

– أن تكون النتائج المتوصل إليها في سياق التحليل مستندة إلى القوائم المالية التي تتضمن حقائق مرت بها المؤسسة خلال فتره زمنيه معينه، يتم تحويلها إلى مؤشرات مالية عن طريق العلاقات القائمة بين البيانات الواردة في تلك القوائم، وذلك باستخدام جملة من الأساليب والأدوات التي من شأنها أن تقدم تصورا واضحا عما ستكون عليه الشركة مستقبلا؛

– أن تكون البيانات المالية المقدمة لعملية التحليل (أو ما يعرف بمدخلات العملية التحليلية) تتسم بالدقة والمصداقية، كون أنها المادة الأولية لعملية التحليل والتي تؤدي إلى تحقيق الغايات من التحليل بدقة ومصداقية؛

– يعد التأهيل العلمي والعملي المناسب للمحلل المالي ذو أهمية بالغه في تحقيق غايات التحليل المالي وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل، إذ يلزم أن يكون قادرا على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل، كما يجب أن يكون على قدر كاف من المعرفة بظروف الشركة قبل قيامه بتحليل بياناتها المالية، كما يجب عليه أن يتسم بالموضوعية وذلك بتركيزه على فهم دوره المحصور في كشف الحقائق؛

– تحديد الغرض من عمليه التحليل وذلك عن طريق تحديد الأهمية النسبية للبيانات المراد تحليلها حتى لا يضيع وقتا في استقراء وتحليل البيانات التي لا تفيد الغرض من التحليل.

وبذلك يمكن القول أن مقومات التحليل المالي تستند إلى مرونة وشمولية التحليل المالي ومدى كونه اقتصاديا في التكلفة والجهد، واستجابته لقياس التنبؤ في المستقبل لمؤسسات الأعمال.

المطلب الثاني: منهجية ومصادر ومستخدمو التحليل المالي

يتم إجراء التحليل المالي وفقا لمجموعة من الإجراءات يتم من خلالها تحقيق أهداف عملية التحليل، ويتم الحصول على البيانات اللازمة لعملية التحليل بالاعتماد على مجموعة من المصادر الداخلية والخارجية من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة. والتي تساعد في الأخير في توفير المعلومات المفيدة لمستخدمي القوائم المالية لاعتمادها في اتخاذ قراراتهم التمويلية المرتبطة بالمؤسسة موضوع التحليل.

أولا- منهجية التحليل المالي:

تستوجب عمليه انجاز التحليل المالي من المحلل المالي المرور بمراحل وخطوات أساسية ومتعددة، والتي تختلف من تحليل إلى آخر بحيث قد يتم تجاوز بعضها أو دمج البعض الآخر إلا أنها تعتمد في الأخير على الهدف من عملية التحليل ويمكن إيجازها في المراحل التالية[1]:

- مرحلة الإعداد والتحضير؛
- مرحلة التحليل
- مرحلة الاستنتاجات والتوصيات وكتابة التقرير

1- **مرحلة الإعداد والتحضير:** تبدأ هذه المرحلة من استلام المحلل المالي لمهمته سواء كان ذلك من الأطراف الداخلية أو الخارجية، ويتم من خلالها:

- تحديد الهدف من التحليل والذي يختلف حسب الفئات المستفيدة من عملية التحليل؛
- تحديد مدى ونطاق عملية التحليل إذا كان سيشمل المؤسسة فقط أم سيتعداها إلى مؤسسات أخرى وكذا السنوات المعنية بالتحليل، وغيرها من النقاط التي تؤثر على المعلومات والبيانات التي يجب جمعها للقيام بعملية التحليل؛
- تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة لعملية التحليل والتي يجب أن تكون كافيه وملائمة تحقق الأهداف المرجوة من عملية التحليل كما انه يشترط أن تغطي الفترة أو الفترات التي سيغطيها التحليل.

2- **مرحلة التحليل:** خلال هذه المرحلة يقوم المحلل بمعالجة المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من خلال المرحلة السابقة وذلك عن طريق:

- إعادة تبويب وتصنيف المعلومات وذلك لتسهيل إمكانية المقارنة بين هذه البيانات، سواء على مستوى المؤسسة الواحدة أو مقارنه هذه البيانات مع بيانات المؤسسات الأخرى في نفس قطاع النشاط، أو المقارنة لأكثر من فتره زمنية. وهو ما يتطلب إصدار نماذج موحدة للقوائم المالية؛
- اختيار الأداة المناسبة للتحليل، حيث يولي المحلل المالي لعملية اختيار أداة أو أسلوب التحليل عناية خاصة، لما لها من أثر هام على نجاح عملية التحليل، ولذا يجب أن تتفق الأداة المختارة في التحليل مع الأهداف المرجوة للتحليل المالي من جهة، وبين الأداة والمعلومات المتوفرة للتحليل من جهة أخرى؛
- تحديد الانحرافات وأسبابها نتيجة مقارنة الأرقام والمؤشرات أو النسب الخاصة بالمؤسسة لأعوام مختلفة أو مقارنتها مع المؤسسات المنافسة لها في نفس القطاع. وبالتالي رصد هذه الانحرافات يمكن المحلل المالي من التعرف على أداء المؤسسة، كما يمكنه كذلك من بحث الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات ودراسة العوامل المرتبطة بها، حتى يتمكن في الأخير من اقتراح الحلول المناسبة لتجنب الانحرافات السلبية

[1]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: **مرجع سابق**، ص ص 76-82

3- مرحلة الاستنتاجات والتوصيات وكتابه التقرير: وهي أخر مراحل التحليل المالي يتم خلال هذه المرحلة قيام المحلل المالي بإعداد تقارير خاصة بعملية التحليل بعد المرور على المراحل السابقة يلخص فيه النتائج المتوصل إليها. ويجب أن يتسم التقرير بالخصائص التالية:

- البساطة والوضوح؛
- أن يعرض الحقائق والنتائج المتوصل إليها من خلال عملية التحليل؛
- الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف عملية التحليل المالي؛
- اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة.

ثانيا- مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي:

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة لعملية التحليل من نوعين من المصادر الرئيسة، والمتمثلة في:[1]

- مصادر معلومات داخلية؛
- مصادر معلومات خارجية.

وعلى العموم يمكن حصر أهم مصادر المعلومات لكلا النوعين فيما يلي:

1- **مصادر المعلومات الداخلية:** وتتمثل أساسا في كافة البيانات المحاسبية والإحصائية التي يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة قيد الدراسة ونذكر منها:

- القوائم المالية الأساسية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي ومدخلات لعملية التحليل المالي، والتي تكون معد وفقا للمعايير المتعارف عليها. تشمل كل من: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول التغير في الأموال الخاصة، الملاحق والإيضاحات.
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض التوقعات والتنبؤات المالية.
- تقارير مجلس الإدارة وتقارير محافظ الحسابات الختامية.

2- **مصادر المعلومات الخارجية:**

- وهي المعلومات التي يتم الحصول عليها من خارج المؤسسة وتتمثل في:
- المعلومات الصادرة عن أسواق رأس المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة؛
- المعلومات الصادرة من المؤسسات المنافسة في نفس قطاع النشاط؛
- المعلومات الصادرة عن الجهات الرقابية ومؤسسات الدولة مثل: مصالح الضرائب...إلخ
- المجلات والصحف المتخصصة الصادرة عن مراكز البحث للهيئات والمنشئات.

[1]- محمد مطر: **مرجع سابق**، ص 05

وبالتالي يمكن القول بأن الاعتماد على إحدى هذه المصادر في جمع المعلومات لإجراء عملية التحليل المالي يتوقف على طبيعة وأغراض والأهداف المحددة لعملية التحلي، وكذا حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف سواء كانت كمية أو نوعية.

ثالثا- مستخدمو المعلومات التي يوفرها التحليل المالي:

تتعدد الأطراف المستفيدة من نتائج عملية التحليل المالي كما تتنوع استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك تبعا للعلاقة التي تربطهم بالمؤسسة من جهة، وكذلك تبعا لتنوع القرارات المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى. ويمكن تحديد الفئات المستخدمة لمعلومات التحليل المالي فيما يلي:

- المستثمرون الحاليون والمتوقعون؛
- المقرضون؛
- العملاء والموردون؛
- الجهات والمؤسسات العمومية؛
- إدارة المؤسسة؛
- المساهمين والمالكين؛
- هيئات الأوراق المالية؛
- الغرف التجارية والصناعية؛
- مصالح الضرائب؛

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن المستفيدين من المعلومات التي تنتجها عملية التحليل المالي هم نفسهم مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة موضوع الدراسة. وفيما يلي الشكل الذي يوضح مستخدمو المعلومات للتحليل المالي:

الشكل رقم (02-01) مستخدمو المعلومات التي يوفرها التحليل لمالي

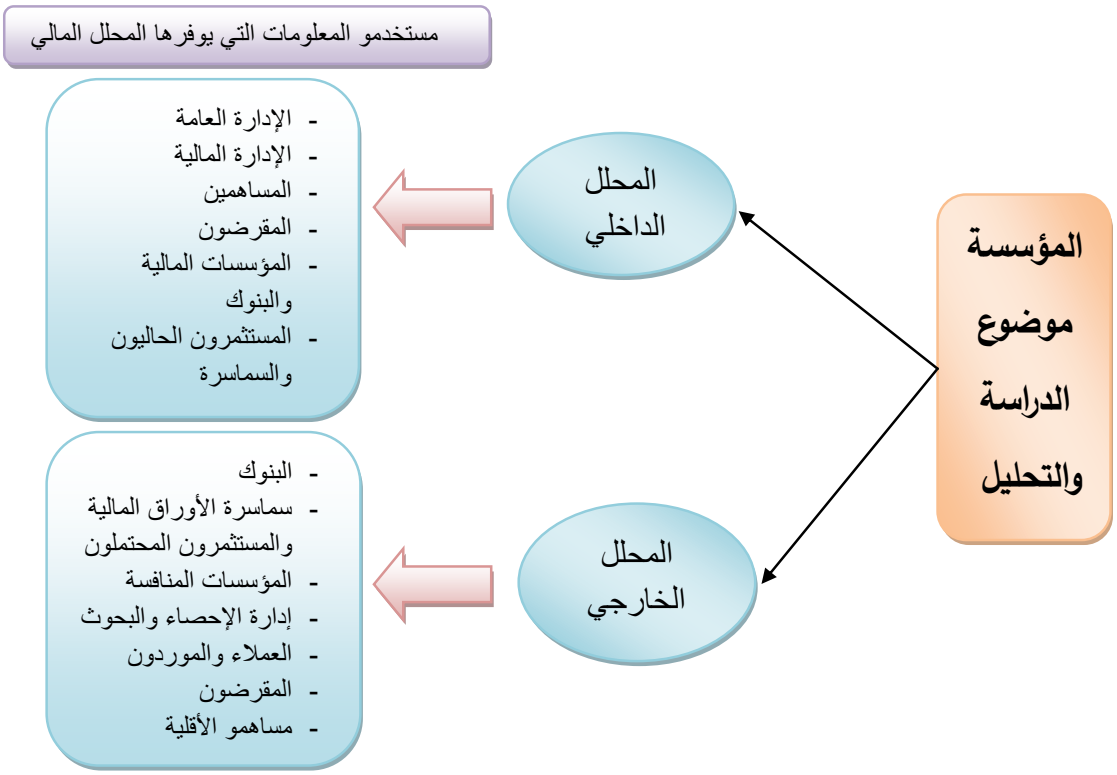

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مجموعة من المراجع في التحليل المالي

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم عرضه من خلال هذا الفصل المتعلق بالتحليل المالي للقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن تفصيلها فيما يلي:

- يعد التحليل المالي أهم الأدوات التي تهدف إلى تقديم معلومات مفيدة لمتخذي القرارات حول أداء المؤسسة وذلك عن طريق استخراج جملة من المؤشرات المالية، التي تظهر وضعية المؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك بالرجوع إلى المعلومات المتضمنة من خلال القوائم المالية لديها؛
- يمثل النظام المحاسبي المالي الأساس الذي تتولد عنه المعلومات المحاسبية والمالية والتي تستخدم بدورها كمدخلات لعملية التحليل المالي؛
- لقد اهتم النظام المحاسبي المالي بتقديم القوائم المالية على مستوى عال من الشفافية حيث حدد الأسلوب المناسب لعرضها والإفصاح عن كل المعلومات المالية الهامة الملائمة والتي تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة والتي تؤثر على قرارات مستخدمي الكشوف المالية؛
- يشترط النظام المحاسبي المالي في المعلومات المالية الواردة ضمن القوائم أن تشتمل على مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات كالملائمة والموثوقية، كون أنها تعتبر المادة الأولية وقاعدة البيانات التي يمكن الانطلاق منها للقيام بعملية التحليل المالي؛
- يساهم تقديم الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي في رصد اتجاه تطور الوضع المالي للمؤسسة والذي يتم مقارنتها مع المؤسسات الأخرى، وذلك بغرض تقييم السيولة والملاءة المالية والتعرف على بنية الهيكل المالي وتقييم جدارتها الائتمانية وقدرتها على سداد التزاماتها في الأجل الطويل والقصير؛
- يؤدي تقديم قائمة حسابات النتائج حسب الطبيعة إلى تصنيف المصاريف التي تتحملها المؤسسة حسب طبيعتها، وذلك من أجل تحديد النتيجة الصافية بشكل متسلسل وتحديد مكونات الأنشطة التي أدت إلى تحقيقها؛
- إعداد حساب النتائج حسب الوظيفة يكون بإعادة تصنيف الأعباء حسب وظيفتها، مما يسمح بالحصول على نتائج محاسبية وتحليلية تمّكن من تقديم معلومات ذات موثوقية حول وظائف ونتائج المؤسسة؛
- يقوم النظام المحاسبي المالي بعرض جدول حسابات النتيجة حسب الوظيفية من خلال إعادة تبويب الأعباء تبعا لوظائفها، الأمر الذي يسهل الحصول على نتائج محاسبية وتحليلية توفر معلومات أكثر تفصيلا عن الأداء المالي المؤسسة؛

- يمثل جدول سيولة الخزينة مادة أساسية في التحليل المالي حيث أن المعلومات الواردة في هذا الجدول تفيد بشكل كبير في تحديد مصادر التدفقات النقدية واستخداماتها وتغيراتها، وتعتبر أداة فعالة في تشخيص المركز النقدي للمؤسسة من خلال تحليل مالي أكثر دقة لمكونات وتغيرات العناصر المكونة له؛

- يمثل بيان تغيرات الأموال الخاصة حلقة الوصل بين الميزانية وحسابات النتائج، الذي يتيح تحليل التغيرات في العوامل والمكونات المؤثرة في الأموال الخاصة خلال الدورة المالية، مما يؤدي إلى تحسين المعلومات المالية للمستخدمين وخاصة المستثمرون، مما سهل عليهم اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار والائتمان؛

- يعد ملحق الكشوف المالية جزء مكمل للقوائم المالية، إذ يقدم التفاصيل المكملة التي لم ترد في هذه القوائم، والتي تفيد في تسهيل فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، وجدول التغير في الأموال الخاصة وجدول سيولة الخزينة وتقديم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية، لذلك نجده غالبا ما يحتوي على المعلومات الضرورية الكافية للتأثير على الحكم الذي قد تصدره الجهات المعنية التي ترسل إليها المستندات المتعلقة بممتلكات المؤسسة ووضعها المالي وأدائها خلال فترة زمنية معينة.

الفصل الثالث:

مساهمة أساليب التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني والتنبؤ بالتعثر

تمهيد:

رغم تعدد مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك إلا أن مخاطر التعثر وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات من طرف العملاء تبقى أهم المخاطر التي تعترض القرار الائتماني، لذا فإن تحديد هذه المخاطر والتنبؤ بها يتطلب تحديدها بدقة، بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد احتمالات حدوثها. مما يساعد إدارة الائتمان على التحوط منها لتجنب أثارها السلبية، كون أنه من غير الممكن القضاء على هذه المخاطر كلية لأن الخطر غالبا ما يرافق جمعي الأنشطة التي تمارسها البنوك. الشيء الذي يتطلب من البنوك اتخاذ الإجراءات اللازمة لقياس وتحليل هذه المخاطر بالاعتماد على الأساليب المناسبة، وذلك حتى تتمكن من مواجهة النتائج المحتملة عن حدوث هذه الأخيرة.

وقد أثبتت الدراسات والأبحاث أن لاستخدام أساليب التحليل المالي دورا مهما في التنبؤ بالتعثر المصرفي خاصة في يتعلق بأسلوب النسب، المالية كون أنه يشكل الأداة التي ساهمت في تطوير التحليل المالي من خلال استخدامه في بناء نماذج للتنبؤ بمخاطر الائتمان والتي تعتبر الأكثر تقدما في هذا المجال. حيث يمكن اختيار المؤشرات المناسبة في عملية التحليل من تحقيق نتائج جيدة، حيث تقلل الجهد والوقت المستغرق في الوصول إل نتائج ذات مستوى عالي من الدقة وتحقق الأهداف المرجوة من عملية التحليل.

وبناء على ما سبق فسيتم تناول هذا الفصل وفقا لما يلي:

- ✓ **المبحث الأول:** أساليب وأدوات التحليل المالي للقوائم المالية
- ✓ **المبحث الثاني:** مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بمخاطر التعثر للائتمان المصرفي

المبحث الأول: أساليب وأدوات التحليل المالي للقوائم المالي

تقوم عملية التحليل المالي للقوائم المالية بتحقيق جملة من الأهداف والتي تخدم احتياجات مستخدمي البيانات والمعلومات والأطراف ذات المصالح مع المؤسسة، حيث تسعى إما لتشخص الوضع المالي للمؤسسة محل التحليل، أو لتقييم أداء المؤسسة خلال الفترات السابقة، أو دراسة حالة المؤسسة أو التنبؤ بمستقبلها. وحتى يحقق التحليل الأهداف المرجوة فإن المحلل المالي عند قيامه بعملية التحليل تكون أمامه مجموعة من الأدوات والأساليب، فيقوم بالمفاضلة بين مختلف الأساليب بحيث ينتقي منها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسة أو التحليل القائم به. وتتمثل أهم الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها عند التحليل في كل من التحليل باستخدام أسلوب النسب المالية وكذا المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات والتحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي التي تم إسقاطها على الجانب الميداني من الدراسة حتى تحقق الغرض من الدراسة.

المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام أسلوب النسب المالية

تعد النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، كما أنها من أقدم الأدوات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر (19)، أين استخدمها أصحاب الصلة ومستخدمي المعلومات في ترشيد قراراتهم الاقتصادية، ونظرا لسهولة استخدامها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء فقد توسع استخدامها من طرف المحللين، حيث أصبحت تعد من أهم الوسائل والأدوات المعتمدة في الرقابة وتقويم أداء المشاريع الاقتصادية.

أولا- ماهية النسب المالية:

1- **مفهوم النسب المالية:** يمكن تعريف النسب المالية على أنها:" دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام، أي دراسة العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) بعنصر آخر (أو عدة عناصر) أخرى"[1].

كما يمكن تعريفها بأنها: " تلك العلاقة بين قيمتين ماليتين أو أكثر، واحدة على الأقل من هذه القيم تستخرج من القوائم المالية للمؤسسة في نهاية سنة مالية معينة، مع الأخذ في الاعتبار أن جميع القيم الداخلة في حساب تلك النسبة المالية تنتمي إلى سنة مالية واحدة"[2].

كما تعرف كذلك بأنها:" النسب التي تهتم بتحويل البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى معلومات تكون أكثر فائدة في عملية اتخاذ القرار"[3].

وبذلك يمكن أن نستنتج أن النسب المالية تعمل على تسهيل عمل المحلل المالي في الحكم على الوضع المالي للمؤسسة وذلك من خلال دراسة العلاقة بين مختلف القيم المالية المتضمنة في تلك القوائم، وترجمة تلك العلاقة إلى معلومات أكثر دقة يستخدمها المحلل المالي أثناء العملية التحليلية للوصول إلى النتائج والأهداف المطلوبة من عملية التحليل.

---

[1]- منير شاكر وآخرون: **مرجع سابق**، ص 52

[2]- مصطفى كمال السيد طايل: **البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 148

[3]- زياد رمضان، محفوظ جودة: **إدارة المخاطر الائتمانية**، المؤسسة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص 171.

2- المعايير المرجعية في تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية: حتى تكون النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية ذات دلالة للمحلل المالي أو للمستفيد منها لابد أن من اعتماد معايير مرجعية يتم مقارنتها مع نتائج النسب المالية للمؤسسة. ومن بين أهم هذه المعايير الشائعة الاستخدام ما يلي:

2-1- المعايير المطلقة (النمطية): تأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها النسبة ذات العالقة بالمؤسسة، مثل: نسبة التداول، نسبة السيولة.[1]

2-2- المعايير التاريخية: تعتمد هذه المعايير على مقارنة النتائج التي حققتها الوحدة الاقتصادية خلال فترة أو فترات زمنيه ماضية (تاريخية)، ويقوم المحلل من خلالها بمقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها عن الفترة المالية المعنية مع المحققة خلال الفترات الزمنية السابقة. وتهدف هذه المقارنة لتفسير النتائج المتحصل عليها بغرض قياس مدى التطور أو التراجع الذي حدث في نشاط المؤسسة، كما أنها تفيد في رقابة الأداء من قبل الإدارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.[2]

2-3- المعايير القطاعية (الصناعية): تقوم هذه المعايير على مقارنة النتائج المحققة للوحدة الاقتصادية المعنية مع النتائج التي حققتها الوحدات الاقتصادية المشابهة، والتي تعمل ضمن نفس القطاع (صناعيا كان أو تجاريا أو ماليا أو زراعيا)، وبالتالي يفضل أن تتم المقارنة ضمن نفس القطاع حتى يتمكن المحلل من الحكم على أداء المؤسسة الاقتصادية.[3]

2-4- المعايير المستهدفة: وهي المعايير التي تضعها المؤسسة ضمن خططها التي تسعى للوصول إليها في ضوء الإمكانيات المتاحة، سواء كانت مادية أو بشرية. وتتطلب هذه المعايير سلامة ودقة في تخطيطها حتى تسهل عملية المقارنة مع النتائج المتوصل إليها. ومن أمثلتها أساليب الموازنات والتكاليف المعيارية.

حتى تكون المعايير مقبولة يجب أن تتصف بخصائص معينة تتمثل فيما يلي:[4]

- أن يتصف المعيار بالواقعية أي بإمكانية تنفيذه، لا أن يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه؛
- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الضرورة لذلك؛
- أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وألا يحتمل أكثر منه معنى.

---

[1]- أسعد حميد العلي: **مرجع سابق**، ص 78

[2]- مصطفى كمال السيد طايل: **المرجع السابق**، ص166

[3]- **المرجع نفسه**، ص 165

[4]- معتصم أيمن محمود الحلو: **مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية – دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص 43

وبذلك تعطي هذه المعايير للنسبة أو الرقم المطلق معنى أو مغزى يمكن تفسيرها في ضوءه، كما أنها تعتبر كأداة مقارنة مع النسب الفعلية مما يؤدي إلى إظهار الانحرافات التي تدفع المحلل المالي إلى البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات.

3- أهمية النسب المالية ومحددات استخدامها

3-1- أهمية النسب المالية:

نظرا لأهمية استخدام النسب المالية والتي تنبع من كونها قادرة على إعطاء مقارنة مفيدة بين متغيرين، فإنها لا تكاد تخلو أي مؤسسة إلا وتستخدم النسب المالية في تحليل قوائمها، بالإضافة إلى ذلك فإنها تقوم بتفسير العلاقة بين البنود المختلفة للقوائم المالية، وذلك بأسلوب يعمل على توفير معلومات مفهومة وسهلة الاستخدام ويمكن تلخيص أهمية النسب المالية في التحليل المالي في النقاط التالية [1]:

إمكانية التنبؤ باحتمال فشل المؤسسة في الوفاء بما عليها من التزامات وذلك من خلال حساب النسب المالية التي تقيس احتمال الفشل وهي: التدفق النقدي إلى مجموع التمويل (الائتمان)، وصافي الربح بعد الضريبة إلى مجموع الأصول، ومجموع عمليات التمويل (الائتمان) إلى مجموع الأصول؛

احتمال تعرض المؤسسة للإفلاس وذلك من خلال تحليل عدد من النسب أهمها: مجموع عملية التمويل إلى مجموع الأصول، مجموع الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول، وصافي رأس المال العامل إلى مجموع الأصول، بالإضافة إلى النسب الثلاثة السابقة.

تحليل المخاطر التي تحيط بعملية التمويل لعمليات المؤسسة ومن النسب المستخدمة في ذلك: صافي رأس المال العامل إلى مجموع الأصول، الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول، صافي الربح قبل العائد والضرائب إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى مجموع عملية التمويل والمبيعات إلى مجموع الأصول.

كما تكمن أهمية النسب المالية في مساعدة إدارة المؤسسة في عملية التنبؤ بالمستقبل ويتضمن هذا التنبؤ بالمبيعات، التنبؤ بالمصروفات المختلفة لكل قسم أو لكل نشاط داخل المؤسسة.

يتم الاعتماد على النسب المالية بشكل كبير في بناء نماذج التنبؤ وذلك بتشكيل نماذج تتشكل من عدة نسب مالية تمثل في الغالب أهم النسب التي تقيس مخاطر التعثر الائتماني وتطبيقها على مجموعة كبير من المؤسسات والمقارنة بين النتائج المتوصل إليه بقصد التعرف على مستقبل المؤسسة والتنبؤ بالمخاطر المحيطة بها.

3-2- محددات استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية

هناك بعض المحددات التي يجب مراعاتها وأخذها بعين الاعتبار عند التحليل باستخدام النسب المالية وهي:[2]

[1]- مصطفى كمال السيد طايل: مرجع سابق

[2] -https://www.iasj.net/iasj/download/2b3f8d194aba1f37// (14/09/2019 10:30) ; P253 :

- عدم إمكانية الاعتماد على نسبة مالية للحكم على أداء المؤسسة، كون أنها لا تعطي منفردة معلومات فعالة عن وضعية المؤسسة، بل يجب استخدام مجموعة من النسب، أما في حالة كون التحليل المالي يتعلق بجزء معين أو ناحية معينة، في هذه الحالة فإن نسبة واحدة أو اثنين تكون كافية لإعطاء صورة عن الوضع المطلوب؛
- يجب أن تكون القوائم المالية المستخدمة في التحليل تغطي فترة واحدة أو فترات متشابهة وإلا فإن المقارنة قد تؤدي إلى نتائج مضللة وبالتالي اتخاذ قرارات خاطئة؛
- يجب أن تكون القوائم المالية موضوع التحليل مدققة كون أن عدم تطبيقها قد لا يعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة؛
- يجب أن تكون النسب المالية موضوع المقارنة بين المؤسسات لنفس الفترة الزمنية حتى لا يكون هناك تأثير للتضخم الاقتصادي على النتائج.

كما أنه من جمله ما يعاب على التحليل باستخدام أسلوب النسب المالية ما يلي:[1]

- إهمال النسب لأثر التغيرات في المستوى العام للأسعار؛
- صعوبة عمل المقارنة بسبب انفراد المؤسسات بأساليب متعددة في حساب النسب المالية وسياساتها المحاسبية، مثل ما هو حال في طرق حساب الاهتلاكات.

ثانيا – تحليل القوائم المالية باستخدام أسلوب النسب المالية

إن المادة الأساسية التي تقوم عليها نتائج التحليل المالي هي القوائم المالية للمؤسسات والمتمثلة في كل من: الميزانية وحسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية، وذلك لاستخراج مجموعة من المؤشرات حول المركز المالي وقياس الأداء خلال الفترة الزمنية الواحدة أو عدة فترات زمنية.

فتحليل الميزانية يمكن من استخراج مجموعة من المؤشرات تساهم في الحكم على: السيولة، الملائمة والنشاط والهيكل التمويلي للمؤسسة، في حين يسمح تحليل حسابات النتائج بالحكم على قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على الأموال المستثمرة، وكذا التنبؤ بهذه القدرة مستقبلا. أما فيما يخص تحليل قائمه التدفقات النقدية، فهو يساعد على توضيح المشاكل والسياسات المالية والاستثمارية للمؤسسة كما انه يوفر معلومات حول قدرة المؤسسة على توليد الخزينة ومعادلات الخزينة.

وفيما يلي أهم النسب التي يمكن استخراجها من صلب كل قائمة مالية على حدة.

1- النسب المالية المستخرجة من قائمة الميزانية

يمكن تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية من الحصول على معلومات كافية حول سيولة المؤسسة وكذا قدرتها على الدفع ومدى فعاليتها في إدارة أصولها، كما تشير السيولة إلى إمكانية تلبية الالتزامات طويلة الأجل، كما أن فعالية أدارة الأصول المؤسسة تعطي فهما حول قدرة مديري المؤسسة على استخدام أصولها بصورة فعالة مما يؤدي إلى توليد

[1]- عاطف وليم أندراوس: **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 118

عائد مناسب لملاك المؤسسة ودائنيها، وبالتالي فإن أهم النسب المالية التي يمكن استخراجها من قائمة الميزانية تتمثل في ما يلي:

1-1- **نسب السيولة:** تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة والذي يعبر عادة على مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل[1]، ويمكن استخراج هذه النسب وفقا للجدول التالي:

جدول رقم(03-01) : نسب السيولة

النسبة	طريقة الحساب	تفسير النسبة
نسبة التداول	الأصول المتداولة(الجارية) / الإلتزامات المتداولة(الجارية)	يتم من خلالها الربط بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة (نسبة التغطية
نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة – المخزون – المدفوعات مقدما / الإلتزامات المتداولة	وهي النسبة التي تربط بين الأصول الجارية شديدة السيولة والالتزامات الجارية
نسبة النقدية	النقدية + الاستثمار في الأوراق االمالية / الإلتزامات المتداولة	تدرس هذه النسبة مقدار ما هو متوفر من النقدية وما يماثلها لسداد الالتزامات الجارية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص132،130.

بالنسبة للجانب الائتماني فإن اللجوء إلى قياس هذه النسب يعطي قدرا من الاطمئنان على قدرة المقترض من تسديد فوائد الديون المترتبة على القروض الممنوحة له وبالتالي يمكن أصحاب الديون طويلة الأجل من الحصول على أجوبة للأسئلة التي تخص:

- قدرة المقترض على سداد الديون الممنوحة له في الأجل القصير؛
- قدره المفترض على سداد الفوائد المترتبة عن هذه القروض؛
- الوضع المالي للمؤسسة موضوع القرض؛
- قدرة الإدارة على استغلال رأس المال بشكل فعال.

[1]- محمد مطر: **مرجع سابق**، ص 34.

1-1- نسب النشاط ومعدلات الدوران: تقيس هذه النسب قدرة المؤسسة على تحويل أو تدوير الموجودات إلى مبيعات[1]، كما تقيس مدى قدرة المؤسسة على استخدام الموارد المتاحة بشكل امثل، وذلك حتى تتمكن من تحقيق حجم أكبر من المبيعات وكذا أكبر ربح ممكن وأهم هذه النسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (03-02) نسب النشاط ومعدلات الدوران

النسبة	طريقة الحساب	تفسير النسبة
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال خارج الرسم / إجمالي الأصول	تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في إدارة واستخدام أصولها
معدل دوران الأصول غير الجارية	رقم الأعمال خارج الرسم / الأصول غير الجارية	تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة في توليد رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الأعمال / أصول الجارية	يشير إلى قدرة المؤسسة على استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال
معدل دوران المخزون	رقم الأعمال خارج الرسم / متوسط المخزون	تقيس هذه النسبة متوسط عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى سيولة خلال السنة
فترة التخزين	**365** يوم / معدل دوران المخزون	يقيس هذا المؤشر عدد الأيام المطلوبة لتحويل المخزون إلى سيولة
معدل دوران الذمم	رقم الأعمال / رصيد الذمم	وهي النسبة التي تفيد كل من عمليتي منح الائتمان والتحصيل حيث أنه كلما زاد هذا المعدل دل ذلك على كفاءة الإدارة والعكس.
فترة التحصيل	**365** يوم / معدل دوران الذمم	فكلما كانت فترة التحصيل قصيرة كلما دل ذلك على درجة عالية من السيولة لمواجهة الالتزامات.

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على كل من: محمد مطر، مؤيد راضي خنفر، هادفي خالد

من خلال الجدول فإن أهم النسب التي يتم حسابها والمتعلقة بنسب النشاط والدوران والمتمثلة في كل من معدل دوران إجمالي الأصول، معدل دوران الأصول غير الجارية،... إلخ، والتي تقيس قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أكبر العوائد من المبيعات.

2-1- نسب المديونية (نسب الهيكل المالي):

يقوم المحلل المالي بقياس النسب السابقة ذات العلاقة بتحليل السيولة في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فيقوم المحلل المالي بالبحث على النسب ذات الدلالة المناسبة أخذا في الحسبان احتياجات مستخدمي القوائم المالية، هناك العديد من النسب الشائعة الاستخدام من بينها ما يوضحه الجدول التالي:

:

[1]- خالد هادفي: **مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة،2019/2018، ص 177

جدول رقم (03- 03): نسب المديونية

النسبة	طريقة الحساب	تفسير النسبة
نسبة التمويل الخارجي للأصول	الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية / إجمالي الأصول	تعبر هذه النسبة على مدى تمويل أصول المؤسسة من أموال الغير
نسبة التمويل الداخلي للأصول	الأموال الخاصة / إجمالي الأصول	تستخدم هذه النسبة في قياس مدى سلامة واستقرار المركز المالي من المنظور طويل الأجل.
نسبة المديونية الكاملة	إجمالي الديون / حقوق الملكية	تقيس هذه النسبة كمؤشر مدى استقلالية المؤسسة المالية، فبانخفاضها تعتبر مؤشر إيجابي للمؤسسة ويعطي المقرضين هامش من الأمان والعكس.
نسبة المديونية قصيرة الأجل	الأصول قصيرة الأجل / حقوق الملكية	كلما كانت هذه النسبة منخفضة زاد ذلك من أمان المقرضين.
نسبة المديونية طويلة الأجل	ديون طويلة الأجل / حقوق الملكية	يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد المؤسسة على تمويل أصولها على المصادر الخارجية وبالتالي كلما تكون هذه النسبة منخفضة كان أفضل للمؤسسة.
نسبة مضاعف الرفع المالي	إجمالي الأصول أو الموجودات / لإجمالي حقوق الملكية	تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل موجوداتها على الديون ويؤدي ارتفاعها إلى زيادة المخاطر المرتبطة بالائتمان بالنسبة للمؤسسة[1].

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منير شاكر وآخرون: مرجع سابق، ص ص 55-59

من خلال الجدول يتضح أن هذه النسب تقوم بتحليل قدرة المؤسسات على سداد ديونها في الأجل الطويل. وتهتم الأطراف التي تقوم بمنح القروض طويلة الأجل (مثل: أصحاب السندات والمؤسسات المالية والبنوك) بمقدار الرافعة المالية للمؤسسة نتيجة المخاطر المرافقة لها، والتي يمكن أن تواجه المؤسسة في الوفاء بتكاليف الدين (الفائدة وأقساط القرض)، كون أن المؤسسة التي تعتمد بشكل كبير على المديونية في تمويل موجوداتها تقدم للمقرضين مستوى منخفض من الحماية في حاله الإفلاس.[2]

ولذلك تعتبر نسب المديونية كأداة لتقييم التوازن المالي للمؤسسة فهي تقيس قدرتها على الوفاء بالالتزامات في الأجل القصير والطويل، كما أنها تستخدم لتقييم مختلف أنواع التمويل المستخدمة من قبل المؤسسة وكذا الرسوم المالية التي تؤثر على الملاءة المالية طويلة الأجل.

[1]- محمد مطر: **مرجع سابق**، ص 62

[2]- جعفر عبد النور: **حدود استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر–** أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 2020/2019، ص29.

كما تسمى هذه النسب بنسب الملاءة المالية، حيث تمكن المدير المالي من التعرف على الالتزامات التي على عاتق المؤسسة ومدى قدرة هذه الأخيرة على توليد المبالغ الكافية لمواجهه هذه الالتزامات.[1]

أما في مجال التحليل الائتماني فهناك مجموعة من النسب يعتمد عليها لمعرفة قدرة المقترض على أداء التزاماته في الأجل الطويل وتضم هذه النسب ما يلي[2]:

- **نسبة القروض إلى حقوق الملكية:** ويطلق عليها كذلك نسبة الملكية والتي تمكن من التعرف على مصادر التمويل في المؤسسة، ومقدار ما تشكله الالتزامات وحقوق الملكية من مجموع هذه المصادر. وتحسب بالصيغة التالية:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\sum \text{الالتزامات (القروض)}}{\sum \text{حقوق الملكية}}$$

وارتفاع هذه النسبة يعني أن المؤسسة تعتمد بدرجة عالية على مصادر التمويل الخارجية أكثر من اعتمادها على مصادر التمويل الداخلية وهو ما يقلق أصحاب الديون والمقرضين باعتباره مؤشر على زيادة درجة المخاطرة لدى المؤسسة، وبالتالي يزيد من احتمالات التعثر في سداد الديون، وهذا ما يجعل المقرضين يفرضون شروط وضمانات كثيرة على المؤسسة.

- **نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول:**

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الديون في تمويل امتلاك الأصول، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{إجمالي الديون إلى إجمالي الاصول} = \frac{\sum \text{الديون (القروض)}}{\sum \text{الأصول}}$$

فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة توصل المحلل إلى أن الوضع المالي لهذه المؤسسة غير جيد، وأن قدرتها على سداد الديون في الأجل الطويل ضعيفة، وهو ما يجعل مانحي الائتمان يحجمون عن منح القروض.

- **نسبه تغطيه الفوائد:** تعتبر كذلك من أهم النسب التي تمكن المحلل من معرفه قدرة المؤسسة على تسديد ديونها طويلة الأجل، وتحسب بعدد مرات تغطية الفوائد وذلك وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفائدة والضريبة}}{\text{مصروف الفائدة}}$$

[1] - Thomas R. Robinson &Others, **International Financial statement analysis**, First edition, CFA institute, New Jersey, 2009, P 277.

[2]- مؤيد راضي خنفر: مرجع سابق، ص ص 134- 138

وتفيد هذه النسبة في توفير هامش الأمان لأصحاب القروض للحصول على فوائد قروضهم، حيث أن ارتفاع هذا المؤشر يبين قدرة المؤسسة العالية على تسديد فوائد القروض السنوية دون أية مخاطرة.

2- النسب المالية المستخرجة قائمة حسابات النتائج:

حتى يمكن قياس أداء المؤسسة يقوم المحلل المالي إلى جانب تحليل الميزانية بدراسة وتحليل جدول حسابات النتائج بالاعتماد على جملة من النسب والمؤشرات أهمها: قدرة التمويل الذاتي، نسب الربحية، الرافعة المالية، حيث سيتم تناول كل نسبة من هذه النسب وفقا للأتي:

2-1-قدرة التمويل الذاتي: يعد التمويل الذاتي من المصادر الداخلية للمؤسسة، والذي يعبر عن الفائض من الأموال التي تحققها المؤسسة بنفسها والذي يمكن أن تستخدمه المؤسسة في أي وقت. كما أنه يعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل تطورها وديمومتها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، ويعتبر من أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها عند تقييم الوضعية المالية، حيث كل ما زاد التمويل الذاتي في المؤسسة زادت كفاءة المؤسسة وهذا ما ينقص تبعيتها للغير وتصبح أكثر استقلالية ماليا.[1]

تعتبر قدرة التمويل الذاتي مقياس لكل من مردودية وملاءة المؤسسة، حيث أنه يقيس المردودية لكونه ينجم عن النتيجة المتولدة من النشاط، ويقيس الملاءة لكونه يمثل أحسن ضمان للمقرضين[2].

تقاس قدرة التمويل الذاتي وفقا للعلاقة التالية:

قدرة التمويل الذاتي= مجموع المقبوضات- مجموع المدفوعات

كما أنه هناك طريقتين لحساب قدرة التمويل الذاتي تتمثلان في:

- **الطريقة الأولى (الطرح):** يتم حساب القدرة على التمويل وفقا لهذه الطريقة وفقا الجدول التالي:

[1]- ليديا فلاحي: **استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية والتنبؤ بفشلها المالي**، أطروحة دكتوراه، جامعة برج بوعريريج، 2021/2020 ، ص 27

[2] - Nacer Eddine Saadi, **analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales**. le harmattan, paris, France, 2009, P 118

جدول رقم (03-04): الطريقة الأولى لحساب قدرة التمويل الذاتي

	الفائض الخام للاستغلال	
+	المنتجات العملياتية الأخرى	**75(ماعدا 752)**
-	الأعباء العملياتية الأخرى	**65 (ماعدا 652)**
+	المنتجات المالية	**76**
-	الأعباء المالية	**66**
+	المنتجات غير العادية	**77**
-	الأعباء غير العادية	**67**
-	الضريبة على الأرباح	**695**
	قدرة التمويل الذاتي(CAF)	

Source : Chantal Buissart M.Benkaci, **Analyse financière**. BERTI Edition, Alger, Algérie, 2011, p 47

من خلال الجدول يتم حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الخام للاستغلال بإضافة كل النواتج المقبوضة والأعباء المدفوعة المتعلقة بأنشطة الاستغلال.

- **الطريقة الثانية (الجمع):** وفقا لهذه الطريقة وذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم (03-05): الطريقة الثانية لحساب قدرة التمويل الذاتي

	النتيجة الصافية	
+	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	68
-	الإسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	78
+	نواقص القيم عن خروج أصول ثابتة غير مالية	652
-	فوائض القيمة عن مخزونات الأصول الثابتة غير المالية	752
-	أقساط إعانات الاستثمار المحولة لنتيجة السنة المالية	754
	قدرة التمويل الذاتي	

Source: Chantal Buissart M.Benkaci, OP.Cit., p 48.

من خلال الجدول يتم حساب قدره التمويل الذاتي بتعديل النتيجة الصافية عن طريق العناصر غير العادية التي ساهمت في تحديدها.

ويقوم المحلل بتقييم قدره التمويل بحساب النسبتين التاليتين:[1]

- **نسبه قدرة سداد الديون:** وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{قدرة سداد الديون} = \frac{\text{الديون المالية}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}}$$

فيجب أن لا تتجاوز مستوى المديونية ثلاثة أو أربعة أضعاف قدرة التمويل الذاتي

- **نسبه التمويل الذاتي إلى القيمة المضافة:**

تهدف هذه النسبة إلى إعطاء أهمية للتمويل الذاتي داخل المؤسسة، وذلك من خلال توزيع القيمة المضافة[2]، حيث أن زيادة هذه النسبة تدل على استقلالية المؤسسة ماليا، كما أنه يبين دور القيمة المضافة في تكوين التمويل الذاتي. وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{التمويل الذاتي}}{\text{القيمة المضافة}}$$

ويمثل التمويل الذاتي الثروة الصافية التي حققتها المؤسسة وذلك بعد مكافأة المساهمين (علاوات الأسهم)، والذي تستخدمه في تمويل الاستثمارات (تجديد أو توسيع) وتغطية نمو احتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى تدعيم سيولتها.[3] ويتم حسابه بالطريقة التالية:

التمويل الذاتي= قدرة التمويل الذاتي- علاوات الأسهم

2-2- نسب الربحية

إن من بين الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها أو ما يعرف بسبب قيام المؤسسة هو تحقيق أكبر عائد أو ربح ممكن خلال نشاطها، وذلك ضمانا لاستمراريتها وبالتالي فان تحليل الربحية يعتبر من أهم أشكال التحليل المالي، فيتم اللجوء إليه لما له من أثر مباشر على تحليل باقي أوجه نشاط المؤسسات، كما أن تحليل الربحية يمكن مستخدمي القوائم المالية والمهتمين بنشاط المؤسسة من الإجابة على عدة تساؤلات هامة من بينها: هل تحقق المؤسسة ربحا كافيا؟ ما هي المعدلات المتحققة من مختلف أنشطة المؤسسة؟ كيف يتم توزيع الأرباح المحققة على المساهمين؟ هل لإدارة المؤسسة القدرة على تشغيل موجوداتها بكفاءة لتحقيق الأرباح؟ وغيرها من الأسئلة التي توضح توجهات المؤسسة وسياساتها في إدارة أرباحها.

---

[1] -Béatrice et Francis GrandGuillot : **Analyse financière** ;15 ème édition, 2020/2021 ; Gualino, France, P65

[2] - George Legros : **Mini manuel finance de l'entreprise**, Dunod,2014 ; Paris, France P 24

[3] - Nacereddine Saadi : OP.Cit,P 120

أما فيما يخص المقرضين فإن تحليل الربحية يمكنهم من قياس قدرة المؤسسة المقترضة على سداد ديونها وكفاءة الأداء فيها.

ولذلك فان نسب الربحية تقسم إلى ما يلي [1]:

أ-**نسب ربحية مرتبطة بالمبيعات** وتضم هذه النسب ما يلي:

الجدول رقم (03-06) نسب الربحية المرتبطة بالمبيعات

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
نسبة هامش الربح الإجمالي	رقم الأعمال – تكلفة البضاعة / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من مجمل الأرباح.
نسبة هامش القيمة المضافة	القيمة المضافة / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة.
نسبة هامش الفائض الخام للاستغلال	الفائض الخام للاستغلال / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من الفائض الخام للاستغلال.
نسبة هامش نتيجة الاستغلال	نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة الاستغلال.
نسبة هامش صافي الربح	نتيجة الصافية / رقم الأعمال	تبين مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من صافي الربح

Source : Christophe Thibierge : **Analyse financière**, Vuibert,2ème édition, Paris, France, 2007, P67

من خلال الجدول يتبين أن هذه النسب تقيس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات المحققة، والتي تستخدم في تغطيه مصاريف التشغيل وفوائد القروض وبالتالي انخفاض الأرباح سيؤدي إلى عدم القدرة على تسديد هذه المصاريف

ب- **نسب ربحية مرتبطة بالاستثمارات:** ويطلق عليها نسب العائد على الاستثمارات وهي نسب مختلطة يتم الحصول عليها من قائمتي حسابات النتائج والميزانية وتتمثل في:[2]

[1]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: **مرجع سابق**، ص139

[2]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: المرجع نفسه، ص 143.

الجدول رقم (03-07) نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
نسبة صافي إلى الأصول العائد على الأصول	صافي الربح / إجمالي الاصول	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة توليد الأرباح من الأصول
العائد على حقوق الملكية **	الصافي الربح / ***حقوق الملكية/ متوسط حقوق الملكية**	تقيس هذه النسبة مدى نجاح المؤسسة في استخدام مصادر التمويل الداخلية في تحقيق الأرباح
العائد على رأس المال المستثمر	**صافي الربح / رأس المال المستثمر**	تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استغلال كل الأموال المتوفرة في المؤسسة سواء أصحاب المؤسسة أو المقرضين.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة: **مرجع سابق** ص ص143-146

من خلال الجدول يتبين أن هذه النسب تقيس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من الأصول كما تقيس قدرة المؤسسة على استغلال مصادر تمويلها الداخلية في توليد الأرباح.

ث- نسب المردودية: تعبر المردودية على قدرة المؤسسة على الاستمرارية في تحقيق العوائد والأرباح في إطار نشاطها، ويتم قياسها عن طريق مجموعة من النسب يتم الحصول عليها كذلك من كل من قائمتي حسابات النتائج والميزانية، ومن أهم هذه النسب نذكر ما يلي:

جدول رقم (03-08) نسب المردودية

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
المردودية الاقتصادية الصافية	**نتيجة الاستغلال / ***الأصول الاقتصادية**	تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على توليد العوائد من الأموال المستثمرة من نشاطها الاستغلالي.
المردودية المالية	**النتيجة الصافية / الأموال الخاصة**	تعبر هذه النسبة على مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأموال من تلك الأموال.

Source : Christophe Thibierge, **Analyse financière,** : OP.Cit, P 72.

*متوسط حقوق الملكية = (حقوق الملكية أول المدة + حقوق الملكية أخر المدة) /2

** في حالة أن تتضمن حقوق الملكية في المؤسسة أسهما ممتازة فإن العائد على حقوق الملكية يحسب بالصيغة التالية:

العائد على **حقوق الملكية** = **صافي الربح – توزيعات الأسهم الممتازة** / **حقوق الملكية أو متوسط حقوق الملكية** حيث أن أصحاب الاسهم الممتازة لا يتعرضون لنفس المخاطر التي يتعرض لها أصحاب الأسهم العادية، وتعطى لهم الأولوية في الحصول على الأرباح قبل غيرهم.

*** الأصول الاقتصادية: عبارة عن مجموع كل من التثبيتات الإجمالي الصافي واحتياج رأس المال العامل

كما أن بعض المحللين من يستخدمون نسب أخرى أكثر تفصيلا[1] والتي تقوم على تحليل أعمق بين الأنشطة المالية والاستغلالية للمؤسسة، والتي يمكن تفصيلها فيما يلي:

- **المردودية الاقتصادية الصناعية:** والتي تعطى وفق العلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية الصناعية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{مجموع التثبيتات الصافية (ما عدا التثبيتات المالية)+ الاحتياج لرأس المال العامل}}$$

بحيث أن هذه النسبة تقيس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد من نشاطها الاستغلالي باستخدام مجموعه الأصول الاقتصادية ما عدا التثبيتات المالية.

المردودية الاقتصادية للأصول المالية: والتي تحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية للأصول المالية} = \frac{\text{الإيرادات المالية}}{\text{التثبيتات المالية الصافية + الموجودات المالية وما يماثلها}}$$

وباحتساب هذه النسبة يمكن قياس نسبة عائد المؤسسة من مواردها المالية إلى مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المالية.

- **المردودية الاقتصادية الموسعة:** وتحسب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية:

$$\frac{\textbf{نتيجة الاستغلال+ الإيرادات المالية}}{\textbf{التثبيتات الجمالية الصافية + الاحتياج لرأس المال العامل + الموجودات وما يماثلها}}$$

وتقيس هذه النسبة عائد المؤسسة من نشاطها الاستغلالي إلى مجموع الأموال المستثمرة.

2-3- الرافعة المالية: إن مبدأ الرافعة المالية يقوم عندما تقوم المؤسسة بالاستدانة واستثمار الأموال المقترضة في نشاطها وذلك حتى تحقق من خلالها نتيجة اقتصادية تكون اعلي من تكاليف الاقتراض. حيث تحقق المؤسسة فائض يتمثل في الفرق بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الأموال المقترضة، والذي سيعود إلى المساهمين ويرفع من مردودية الأموال الخاصة.[2] تقيس نسب الرفع المالي مجموعة العلاقات التي ترتبط بهيكل رأس المال والأعباء المرتبطة بالفوائد واجبة الدفع عن رأس المال المقترض والمخاطر المرتبطة بها. وأهم هذه النسب:[3]

[1] -Christophe Thibierge, **Analyse financière** : OP.Cit, p 77.

[2]- محمد بوشوشة: **تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص 168.

[3]- منير شاكر محمد وآخرون: **التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات**، دار وائل، الطبعة الثانية، 2005، ص ص 255-256.

أ- **نسبة الرافعة المالية:** يتم حساب هذه النسبة انطلاقا من العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{إجمالي الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وتقيس النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها عن طريق الأموال المقترضة، ويعد ارتفاع هذه النسبة مؤشرا سلبيا أما انخفاضها فيوضح قدرة المؤسسة في تمويل استثماراتها والوفاء بالتزاماتها.

ب- **نسبة الديون إلى حقوق الملكية: (أو** نسبة الديون إلى الأموال الخاصة**)** تقيس هذه النسبة مدى قدرة أموال المؤسسة على تغطية الفوائد الناتجة عن عملية الاقتراض من الخارج، قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل. ويتم حسابها وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الديون غلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$$

ويعتبر انخفاض هذه النسبة مؤشرا ايجابيا على قدرة حقوق الملكية الممثلة برأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة على تغطية الديون الخارجية المترتبة على المؤسسة، كما أن ارتفاعها يؤدي إلى مخاطر عدم قدرة المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها من مصادرها الخاصة.

3- التحليل المالي لجدول تدفقات الخزينة وفقا لأسلوب النسب المالية:

تأتي أهمية قائمة التدفقات النقدية من أنها تمكن المحلل المالي من الحكم على مدى ملائمة التدفقات النقدية وكفايتها لاحتياجات المؤسسة، بالإضافة إلى ما يوفره هذا التحليل من معلومات حول مصادر التدفقات النقدية في المؤسسة. ويمكن الاستفادة من المعلومات ضمن التدفقات النقدية للمؤسسة طالبة الائتمان في اشتقاق مجموعة من النسب المالية، التي يمكن الاسترشاد بها في فهم أوجه النشاط المختلفة التي تقوم بها المؤسسة باستخدام أموالها المتاحة، ومن أمثلة هذه النسب والمجالات التي تخدمها ما يلي:

3-1- نسب تقييم جودة ونوعية أرباح المؤسسة:

يتضمن قياس جودة ونوعية الأرباح باستخدام مجموعة من النسب مستخرجة من قائمة التدفقات النقدية والمتمثلة في النسب التالية:

جدول رقم (03-09): نسب تقييم جودة الأرباح

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	**التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية**	توضح هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية المولدة من الأنشطة التشغيلية على تغطية الاحتياجات النقدية الأساسية.
نسبة النقدية التشغيلية	**صافي التدفقات النقدية التشغيلية / النتيجة الصافية**	توضح هذه النسبة قدرة الأرباح على توليد تدفق نقدي تشغيلي.
مؤشر النشاط التشغيلي	**صافي التدفق النقدي التشغيلي / ربح التشغيل قبل الفوائد والضريبة**	توضح هذه النسبة مقدرة الأنشطة التشغيلية في الشركة على توليد التدفق النقدي.
العائد على الأصول من الأنشطة التشغيلية	**صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول**	توضح هذه النسبة قدرة الأصول على توليد نقد تشغيلي.
نسبة التدفق النقدي التشغيلي	**إجمالي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات**	تعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على محمد الصيرفي: **التحليل المالي من وجهة نظر إدارية محاسبية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 195-197

يتبين من الجدول السابق أن المؤسسة تقوم بتقييم جودة الأرباح من خلال مجموعة من النسب الموضحة في الجدول أعلاه والتي تفيد المؤسسة في قياس قدرة التدفقات النقدية المولدة من الأنشطة التشغيلية على تغطية الاحتياجات النقدية الأساسية، كما تقيس قدرة الأصول على توليد نقد تشغيلي كما تقيس كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية.

3-2- نسب تقييم جودة السيولة: من أهم النسب التي تقيس جودة السيولة ما يلي:

الجدول رقم (03-10) نسب تقييم جودة السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
نسبة تغطية النقدية	**مجموع التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مجموع التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية**	تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على توليد نقدية كافية لمواجهة الالتزامات التمويلية والاستثمارية.
نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون	**فوائد الديون / صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية**	يؤدي ارتفاع هذه النسبة إلى التنبؤ بمواجهة الشركة لمشاكل في السيولة اللازمة لدفع الفوائد.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على منير شاكر وآخرون: **مرجع سابق**، ص ص 165-166

من خلال الجدول يتبين أن هذه النسب تقيس قدرة المؤسسة على توليد نقدية كافية لمواجهة الالتزامات التمويلية والاستثمارية كما أن ارتفاع نسبة المدفوعات اللازمة لسداد فوائد الدين تنبأ بأن المؤسسة تواجه مشاكل في السيواة اللازمة لدفع الفوائد.

3-3- نسب تقييم سياسات التمويل:

وتتمثل أهم النسب المستخدمة في تقييم سياسات التمويل فيما يلي:

جدول رقم (03-11) نسب تقييم سياسات التمويل

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
نسبة التوزيعات النقدية	**التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية**	توضح هذه النسبة السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة، كما أن مقلوب هذه النسبة يعتبر مؤشرا على قدرتها على توزيع أرباح نقدية.
نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة	**المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية**	تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.
نسبة الإنفاق الرأسمالي	**الإنفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات**	توضح هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الوصول الإنتاجية الثابتة، وهي تخدم فئتي المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشر لهم عن كيفية استخدام أموالهم.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على سوزان عطا الله درغم: العلاقة **بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي رقم 07- دراسة تطبيقيه على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزه، 2008 ص ص 55-56

من خلال الجدول أعلاه نجد أنه يمكن الاعتماد على ثلاث نسب مالية لقياس وتقييم السياسة التمويلية للمؤسسة تتمثل في كل من: نسبة التوزيعات النقدية، نسبة الفوائد والتوزيعات ونسبة الإنفاق الرأسمالي حيث أنها تقيس قدرة المؤسسة التحكم في مواردها أو إمكانية تحقيقها لعوائد نقدية على استثماراتها وقدرتها كذلك على تحقيق الأرباح وتوزيعها.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام أسلوب المقارنات وبيان التغير والاتجاهات

إضافة إلى التحليل بواسطة النسب المالية يمكن للمحلل المالي إجراء تحليل للقوائم المالية باستخدام هذا الأسلوب، حيث تتم عملية التحليل بإجراء مقارنه بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنيه سواء كانت مع مؤسسة مماثلة أو للقوائم المالية لنفس المؤسسة، وينقسم أسلوب المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات إلى ما يلي:

أولا- التحليل العمودي:

ويعرف أيضا بالتحليل الرأسي ويتم من خلاله تحليل كل قائمة من القوائم المالية على انفراد ويتم غالبا لسنة واحدة. ويقوم هذا النوع من التحليل على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسب مئوية.[1] وبذلك يتم دراسة عناصر القائمة المالية الواحدة من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من عناصرها تبعا لمجموع القائمة المالية (سواء ميزانية، جدول حسابات النتائج أو قائمة التدفقات النقدية)، ويتم ذلك وفقا للقوائم المالية كالتالي:

[1]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: **مرجع سابق**، ص 93.

- **بالنسبة للميزانية:** يتم إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي تنتمي إليها[1].

يمكن هذا التحليل من التعرف على التركيب الداخلي للميزانية من خلال التركيز على عنصرين هما مصادر الأموال وكيفية توزيعها على مختلف المصادر من القروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل والأموال الخاصة، وكذا كيفية توزيعها بين مختلف الاستخدامات من الأصول الجارية وغير الجارية.[2]

- **بالنسبة لقائمة حسابات النتائج:** فتنسب كل العناصر جدول حسابات النتائج إلى رقم الأعمال في نفس القائمة[3] أو إلى مجموع الأصول (خاصة في حالة المؤسسات المالية)[4].

كما يتم استخدام التحليل الراسي لقائمة التدفقات النقدية بالتعبير عن كل بند من بنود القائمة كنسبة مئوية من مجموع التدفقات الداخلة والخارجة أو كنسبه مئوية من رقم الأعمال.[5]

أما ما يميز هذا النوع من التحليل ضعف دلالته لأنه يعتبر تحليلا ساكنا ولا يصبح هذا التحليل ذو دلالة إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات دلالة.

ثانيا- التحليل الأفقي:

يتضمن التحليل الأفقي قيام المحلل المالي بتتبع سلوك كل بند من بنود القوائم المالية بمرور الزمن، أي تتبع حركته زيادة أو نقصانا خلال مدة زمنية تقدر عادة بثلاث سنوات. فيتم صياغة كل عنصر من العناصر المالية المراد تحليلها أفقيا بشكل نسبة مئوية من قيمة العنصر في سنة الأساس، ويساعد هذا التحليل في اكتشاف التغيرات التي حصلت على كل عنصر من عناصر القوائم المالية وتقييم انجازات المؤسسة ونشاطها في ضوء هذه التغيرات. وكذا معرفة مدى النمو والثبات أو التراجع الذي تحققه نتيجة التغيرات التي تحدث على بنود القوائم المالية محل التحليل.[6]

أما في مجال الائتمان فإن هذا الأسلوب يقوم على دراسة العلاقات المالية للمؤسسة المقترضة كما يوضحها مجموعة القوائم المالية خلال فترات زمنية متتابعة، وذلك بغرض التعرف على حجم ونوع التغيير الذي طرأ على عنصر أو مجموعة معينة من العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه. وبذلك قياس الزيادة أو النقص الذي حدث في بنود هذه القوائم خلال الأزمنة المختلفة للتعرف على التغيرات التي حدثت وأسبابها ومن خلالها اتخاذ القرارات المناسبة للائتمان.[7]

---

[1]- منير شاكر وآخرون: مرجع سابق، ص39.

[2]- عبد الحليم كراجة: وآخرون: **الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 162

[3]- منير شاكر وآخرون: **مرجع سابق**: ص، ص 39.

[4]-Thomas R Robinson and others ,OP. Cit, p 271.

[5] -Ibid, p247.

[6]- خلدون إبراهيم شريفات: **إدارة التحليل المالي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001، ص119.

[7]- دريد كامل آل شيب: **إدارة البنوك المعاصرة**، دار الميسرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص ص 103- 104

كما أن التحليل الأفقي يرتكز على دراسة الماضي بغرض تشخيص الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، وذلك بتتبع التغيرات التي تطرأ على بنود القوائم المالية لفترات محاسبية سابقة (من ثلاث إلى خمس سنوات غالبا) في حالة توفر المعلومات[1]، وذلك على اعتبار أحد سنوات التحليل أساسا للمقارنة، وبالتالي فهو يسهل على المحلل دراسة وتحليل طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم خلال هذه الفترات، كما أن هذا النوع من التحليل يمكن من الحكم على ارتفاع النسب وانخفاضها أو استقرارها مما يساعد على الخروج باستنتاجات ومؤشرات مهمة عن واقع حالة المؤسسة وعن اتجاهاتها المستقبلية.

ويعتبر اختيار سنه الأساس في هذا النوع من التحليل مهم جدا لصحة ودقة دراسة اتجاهات التطور، ولذلك يجب مراعاة الاعتبارات التالية عند اختيارها[2]:

- الابتعاد عن التحيز الشخصي أي لا تخضع عملية اختيار سنة الأساس للاختيار الشخصي؛
- يجب أن تتصف سنة بأنها طبيعية بحيث لم يمر خلال هذه السنة أية ظروف استثنائية سواء ايجابية أو سلبية؛
- ألا تكون سنة الأساس متقادمة أو بعيدة خاصة وأن العالم يتميز بالسرعة في التغير والتطور في الظروف الاقتصادية أو طرق الإنتاج أو الأذواق.

ويمكن تجاوز هذه المشكلات إن وجدت بجعل سنة الأساس مكونة من متوسط بيانات عده سنوات. إلا أن ما يعاب على هذا الأسلوب ما يلي:[3]

- اختلاف ظروف المؤسسة من سنة إلى أخرى من حيث: الحجم، خطوط الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة والنظم المحاسبية المتبعة؛
- تظهر آثار التضخم والكساد واضحة على هذا النوع من التحليل، فالأرقام التي تظهر في القوائم المالية من سنة لأخرى تتأثر بالحالة الاقتصادية السائدة.

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن.

تنطلق دراسة التوازن المالي للمؤسسة من قيام المحلل المالي بالتحليل الوظيفي وذلك عن طريق تقسيم النشاط الأساسي إلى وظائف أساسية فيقوم المحلل على هذا الأساس بإعداد ما يعرف بالميزانية الوظيفية وذلك انطلاقا من الميزانية المحاسبية وبعدها يتم استخراج مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في كل من رأس مال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة الصافية ويتم خلال هذا الأسلوب القيام بما يلي:

[1]-Nacer Eddine Sadi, OP. Cit., p90

[2]- منير محمد شاكر وآخرون: مرجع سابق، ص 42.

[3]- منير إبراهيم هندي: **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء (مدخل حوكمة الشركات)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص222-223

أولا – إعداد الميزانية الوظيفية

نظرا للقصور الموجود في الميزانية المحاسبية، وحتى يتمكن المحلل المالي من الوصول إلى النتائج المتوخاة من تحليل الميزانية ينبغي إعداد كل من الميزانية المالية والميزانية الوظيفية وذلك انطلاقا من الميزانية المحاسبية وبعدها يتم تحليل الميزانية باستخدام كل من مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة الصافية).

فالميزانية الوظيفية لا تأخذ في الاعتبار مبدأ السيولة للأصول والاستحقاق للخصوم في ترتيب عناصرها [1]، فهي تقدم صورة مالية توضح رؤية المحلل المالي من منظور وظيفي، وبذلك تعيد بناء المحاسبية المالية من خلال إعادة ترتيب

بنود الميزانية إلى كتل حسب مستوى ديمومتها، وعقد علاقة تواصلية بين الموارد الدائمة والاستخدامات الدائمة وذلك بإظهارها لما يلي[2] :

-**كتلتين من الأصول:** الاستخدامات الثابتة (أعلى الميزانية) والاستخدامات المتداولة (أسفل الميزانية).

-**كتلتين من الخصوم:** الموارد الثابتة (أعلى الميزانية) والموارد المتداولة (أسفل الميزانية).

-**الخزينة (موجبة أو سالبة):** كنتيجة لمقارنة الكتل الأربعة الأخرى للميزانية.

والشكل التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم:(03-12) الميزانية الوظيفية

دورة الاستثمار	الاستخدامات الثابتة	الموارد الثابتة	دورة التمويل
دورة الاستغلال	الأصول المتداولة للاستغلال	الخصوم المتداولة للاستغلال	دورة الاستغلال
	الأصول المتداولة خارج الاستغلال	الخصوم المتداولة خارج الاستغلال	
	الخزينة الموجبة	الخزينة السالبة	

Source : Alain Marion, **Analyse financière concepts et méthodes**. DUNOD. 3Edition. Paris France 2004. P38

والجدول التالي يوضح كيفية إعداد الميزانية الوظيفية بالاعتماد على الميزانية المحاسبية:

[1]- خالد هادفي: **مرجع سابق**، ص 230.

[2]- Hubert de la Bruslerie **; Analyse Financière Information financière**, **évaluation et diagnostic** ; Dunod, 5ème Edition, Paris, France,2014. P 94

جدول رقم (03-13) الميزانية الوظيفية انطلاقا من الميزانية المحاسبية

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات المستقرة Es (بقيم إجمالية) الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة	الموارد الدائمة Rd الأموال الجماعية الديون المتوسطة الطويلة الأجل مجموع الاستهلاكات والمؤونات
استخدامات الاستغلالEex (بقيم إجمالية) المخزونات الإجمالية حقوق العملاء وملحقاتها	موارد الاستغلال مستحقات الموارد وملحقاته
استخدامات خارج الاستغلال Ehex (بقيم إجمالية) حقوق أخرى	موارد خارج الاستغلال Rhex
استخدامات الخزينة Et المتاحات	موارد الخزينة Rr الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)
مجموع الاستخدامات E (بقيمة اجمالية)	**∑الموارد R (بقيمة أجمالية)**

المصدر: إلياس بن ساسي. يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2006، ص 81.

ثانيا- مؤشرات التوازن المالي:

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملاءة والخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، وذلك بقيام المحلل باستخراج جملة من المؤشرات من خلال الاعتماد على كل من الميزانية والميزانية الوظيفية تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي[1] :

1- رأس المال العامل الصافي:

1-1- المفهوم وطريقة الحساب:

يعرف على أنه: "ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة (الأموال الدائمة) المخصص لتمويل الأصول المتداولة، أو أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة ".[2]

ويتم حساب ذلك وفقا للعلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRng) =الموارد الدائمة (Rd) – الاستخدامات الثابتة (Es)

[1]- Nacer Eddine Sadi, OP.Cit., P120

[2]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: **مرجع سابق**، ص103.

ويعتبر رأس المال الوظيفي مؤشرا هاما للتوازن المالي طويل المدى وذلك حسب حالاته التي نذكرها كما يلي [1] :

أ- رأس مال عامل صافي إجمالي موجب: FRng>0

يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل وذلك لقدرتها على تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى، وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

ب-رأس مال عامل صافي إجمالي معدوم FRng=0 :

ويعطى دلالة على أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل لكن دون تحقيق فائض وذلك كون أن المؤسسة تمكنت فقط من تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.

ج- رأس مال عامل صافي إجمالي سالب FRng<0 :

يعني هذا المؤشر على أن المؤسسة قد عجزت عن تغطية احتياجاتها طويلة المدى (استثماراتها) وباقي احتياجاتها المالية الثابتة وبالتالي فإنها ستلجأ إلى مصادر تمويل إضافية أو إنها بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة المتاحة.

1-2- أصناف رأس المال العامل:

يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع:[2]

أ-**رأس المال العامل الإجمالي:** يقصد بهذا النوع من رأس المال العامل عن الأصول المتداولة، فهو يعبر عن حجم النشاط الاستغلالي، كما انه يبين نوع نشاط المؤسسة فيكون منخفض في حالة المؤسسات الإنتاجية ومرتفع في المؤسسات التجارية كما أنه المسؤول المباشر عن توليد الأرباح ويتم حسابه وفقا للعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = ∑ الأصول الجارية = قيم الاستغلال+ القيم القابلة للتحقق+ قيم جاهزة

ب-**رأس المال العامل الصافي أو الدائم:** وهو الجزء من الأموال الدائمة الموجهة لتمويل جزء من الأصول الجارية وهو الأكثر استخداما في عملية التحليل ويعطى بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي أو الدائم = الأموال الدائمة –الأموال غير الجارية

[1]- سعاد جغام ، مسعودة بوقرة: **دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص 20.

[2]- فاطمة ساجي: **مطبوعة التحليل المالي**، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، 2017/2016، ص23

أو

رأس المال العامل الصافي أو الدائم = الأصول الجارية – ديون قصيرة الأجل

ح-رأس المال العامل الخاص: يقوم على أساس استخدام جزء من رؤوس الأموال الجماعية في تمويل الأصول الجارية بعد تمويل الأصول غير الجارية[1]. ويتم احتسابه بتطبيق إحدى المعادلات التالية:

رأس المال العامل الخاص= رؤوس الأموال الجماعية – الأصول غير الجارية

أو[2]:

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم – الديون طويلة الأجل

د-رأس المال العامل الأجنبي: يمثل الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقات التالية:[3]

رأس المال العامل الأجنبي= الديون قصيرة الأجل + الديون طويلة الأجل

أو

رأس المال العامل الأجنبي= رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص

أو

راس المال العامل الأجنبي= ∑ الخصوم – رؤوس الأموال الجماعية

2-الاحتياج لرأس المال العامل:

2-1- مفهوم احتياج من رأس المال العامل:

يتطلب النشاط الاستغلالي لأي مؤسسة من المؤسسات إلى توفير مجموعة من العناصر، مما يتطلب منها البحث على الجزء المكمل لما تحتاجه لتلبية احتياجات دورتها الاستغلالية وهو ما يطلق عليه احتياجات رأس المال العامل[4]، كما يعتبر احتياج رأس المال العامل بمثابة المحدد لرأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، وذلك كونه يعبر عن الحجم من الأموال الدائمة الواجب توفرها لتمويل الموجودات المتداولة، الذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة.

---

[1]- مليكة زغيب ، ميلود شنقير: **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 50.

[2]- شعيب شنوف: **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي الدولية IFRS**، دار زاهر للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2015، ص 128

[3]- شعيب شنوف:**المرجع نفسه**، ص 129.

[4]- سعاد شعابنية: **مطبوعة التحليل المالي، جامعة 8 ماي 1945**، قالمة، 2021-2022، ص 40.

وتنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى: [1]

أ-**احتياجات رأس المال العامل للاستغلال:** يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة لدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية[2]. ويحسب بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال= الأصول المتداولة للاستغلال- الخصوم المتداولة للاستغلال

ب- **احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال:** يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن الأنشطة غير الرئيسية التي تتميز بالطابع الاستثنائي. ويحسب بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال= الأصول المتداولة خارج الاستغلال- الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

ج-**احتياج رأس المال العامل الإجمالي:** وهو عبارة عن مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي احتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها. ويحسب بالعلاقة التالية:

2-2- تغيرات الاحتياج من رأس المال العامل:

التفسير المالي لتغيرات احتياج رأس المال العامل يمكن أن تأخذ ثلاث حالات[3]:

أ- **الحالة الأولى: احتياج رأس المال العامل موجب $BFR_{ng}>0$**: تدل هذه الحالة على حاجة المؤسسة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن (1) سنة وذلك لتغطيه احتياجات الدورة، وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياج من رأس المال بما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب.

ب- **الحالة الثانية: احتياج رأس المال عامل معدوم $BFR_{ng}=0$:** تدل هذه الحالة على أن موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة وهنا يتحقق توازن الاستغلال الأمثل للموارد.

ج-**الحالة الثالثة: الاحتياج من رأس المال العامل اصغر $BFR_{ng}<0$:** تدل هذه الحالة على كفاءة المؤسسة لتغطية احتياجات دورتها وأنها لا تحتاج إلى موارد إضافية، أي أن وضع المؤسسة المالي جيد.

وفي هذا الصدد ننصح المؤسسة بعدم الاحتفاظ بهامش كبير من الديون قصيرة الأجل حتى لا تقع في مشكل تجميد الأموال فمن الأفضل لها توظيفها.

[1]- عبد الحفيظ الأرقم: مطبوعة **التحليل المالي**، الجزء الأول، جامعة قسنطينة، ص ص 17-18

[2]- شعيب شنوف: **مرجع سابق**، ص 129.

[3]- فاطمة ساجي: **مرجع سابق**، ص 26.

3- الخزينة الصافية:

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في الإدارة المالية، كون أنه يمكن المحلل المالي من التوفيق بين السيولة والاستحقاق، وهو ما يجعل المؤسسة قادرة على توليد الربحية التي تغذي الخزينة.

3-1- مفهوم الخزينة الصافية: تعرف الخزينة على أنها إجمالي النقدية الموجودة باستثناء السلفيات المصرفية.[1]

كما تعرف على أنها: "مجموع الأموال التي توجد تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي".[2]

وتحسب عن طريق العلاقة التالية:

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

أو عن طريق العلاقة التالية:

الخزينة الصافية= رأس المال العامل- احتياج لرأس المال العامل

3-2- تغيرات الخزينة: من خلال تطبيق العلاقات السابقة ومقارنة رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل فإنه يمكن تمييز ثلاث حالات للخزينة:[3]

أ- **الحالة الأولى: الخزينة الصفرية $T_{ng}=0$:** وهي الحالة المثلى للخزينة حيث تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل تغطية الاحتياجات المستقبلية.

ب- **الحالة الثانية: حالة الخزينة الموجبة $T_{ng} \leq 0$:** وفي هذه الحالة تكون هناك فائض في رأس المال العامل، فيظهر هذا الفائض في شكل سيولة يمكن المؤسسة من تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

ح- **الحالة الثالثة: الخزينة السالبة $T_{ng} \geq 0$:** وهي الحالة التي تكون فيها المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة لدورة الاستغلال من أجل استمرار نشاطها، وذلك كون أن رأس المال العامل كان أقل من احتياجات رأس المال العامل.

---

[1]- شعيب شنوف: مرجع سابق، ص 129

[2]- مليكة زغيب ، ميلود بوشنقير: **مرجع سابق**، ص 54

[3]- اليمين سعادة : **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها** – دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة العلمة، سطيف- رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص ص 66-67

الشكل رقم(03-01) يوضح الحالات الممكنة للخزينة الصافية

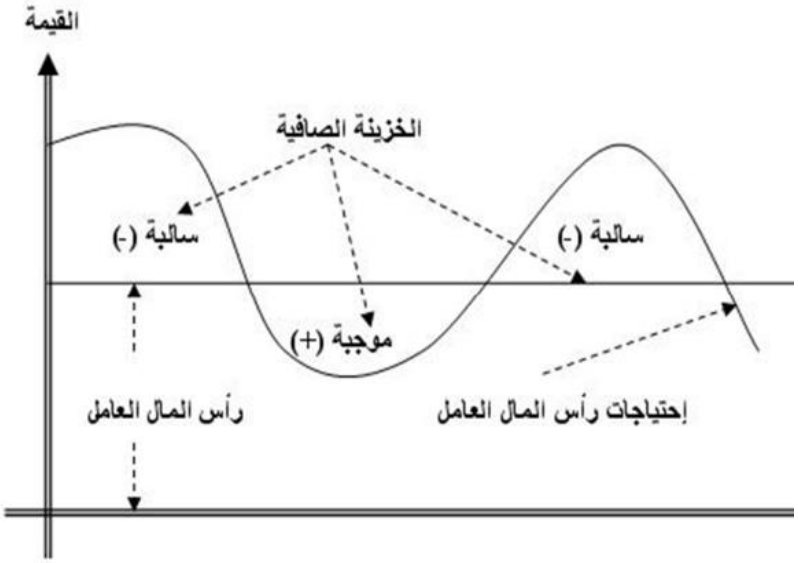

Source : Nacer Eddine Saadi, OP :Cit ; P138

ثالثا – شروط التوازن المالي:

حتى يتحقق التوازن المالي وفقا لهذا الأسلوب فيجب أن يتحقق ما يلي:[1]

1- **الشرط الأول:** أن يكون رأس المال العامل موجب ويتحقق هذا الشرط إذا استطاعت المؤسسة تمويل استخداماتها المستقرة بالاعتماد على مواردها الدائمة، أي تمويل أصولها الثالثة باللجوء إلى الموارد الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل المتمثلة في الأموال الجماعية والديون متوسطة والطويلة الأجل وغيرها.

2- **الشرط الثاني:** أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي إذ لا يكفي أن يكون رأس المال العامل موجب بل يجب أن يكون هناك هامش كافي لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

3- **الشرط الثالث:** أن تكون الخزينة موجبة ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وبهذا تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

والشكل التالي يوضح التوازن المالي من المنظور الوظيفي.

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص 106.

الشكل رقم(03-02) شروط التوازن المالي للميزانية الوظيفية

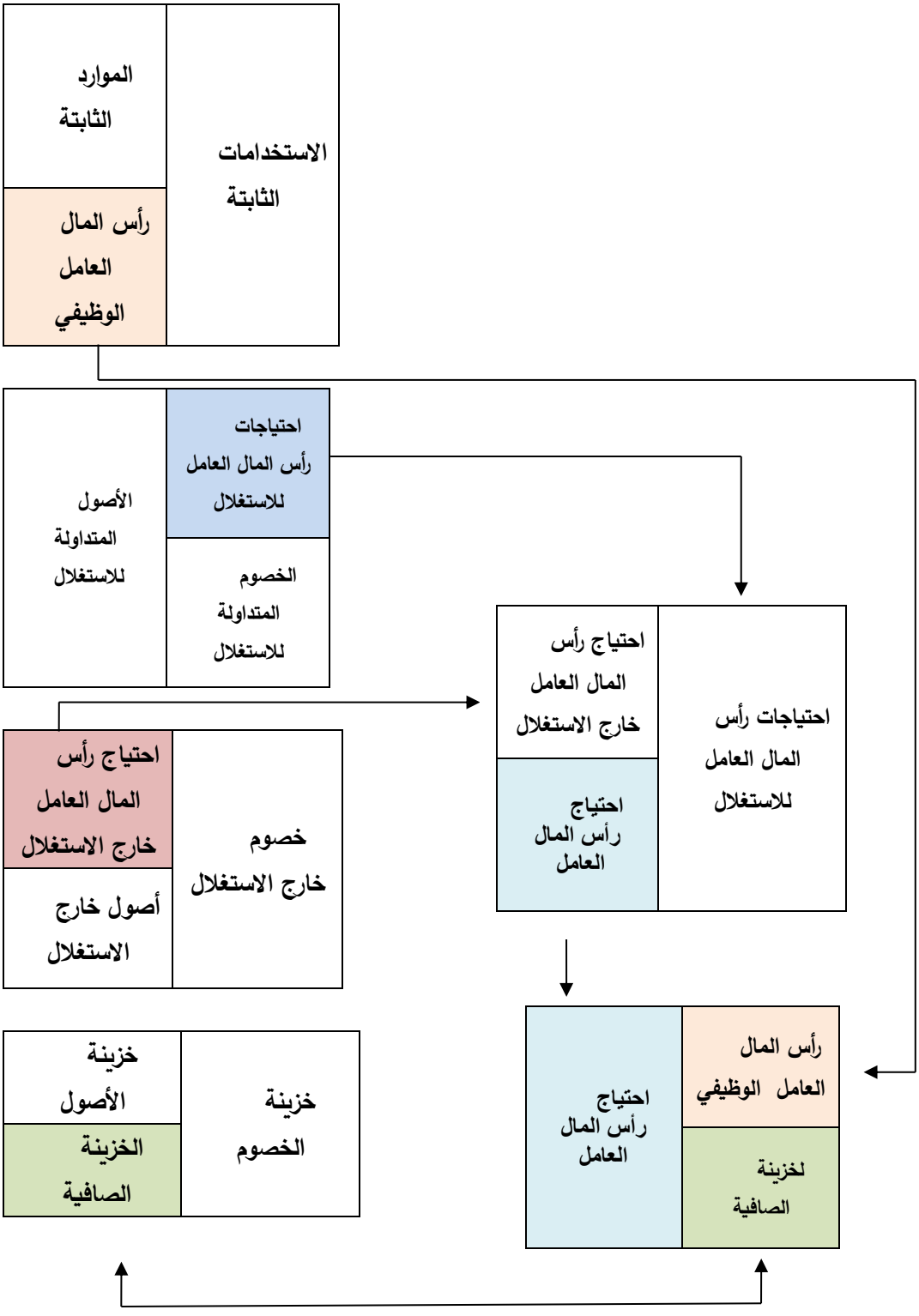

Source : Hubert de la Bruslerie ; OP, Cit. P243

المبحث الثاني: مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بمخاطر التعثر للائتمان المصرفي

تزايدت أهمية التحليل المالي في المجال المصرفي باعتباره أداة مهمة في تدنية الخسائر التي تتكبدها البنوك بسبب تعثر القروض، التي تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنوك نتيجة عدم قدرة الزبائن الحاصلين عليها الوفاء بالتزاماتهم. كما ازدادت أهمية التحليل المالي نتيجة اعتماد المحللين الماليين على مخرجات عملية التحليل وخاصة النسب المالية في الاكتشاف المبكر للتعثر المصرفي، حيث بدأ اهتمام الباحثين بتحليل الأوضاع المالية للمؤسسات بداية الستينيات في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال بناء نماذج تقوم على النسب المالية المركبة تستخدم كإنذار مبكر للفشل المالي قبل حدوثه بفترة زمنية وكانت أول دراسة قام بها(W. Beaver) سنة 1966، ثم تبعه في ذلك (Altman) عام 1968 ليقدم نموذج (Z. Score)، لتليه دراسات أخرى عديدة تهتم بالموضوع في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: النسب المالية المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المصرفي

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات التي يستخدمها المحلل المالي للتعرف على المخاطر التي تتربص بالقروض الممنوحة، قصد التخفيف منها ومعالجتها. وفي دراسة قام بها (Peter Rose) سنة 2002، فقد توصل إلى مجموعة من النسب المالية لقياس مخاطر التعثر المصرفي والمتمثلة في:

جدول رقم (03-14) نسب قياس مخاطر التعثر المصرفي

النسبة	القيمة المعيارية	المدلول
التسهيلات الائتمانية / إجمالي التسهيلات الائتمانية	**أقل من 1.5%**	تقيس هذه النسبة كفاءة الأصول وقياس التعثر المصرفي كنسبة مئوية من إجمالي محفظة القروض وبالتالي يؤدي ارتفاعها إلى ارتفاع المخاطرة المرتبطة بالقروض الممنوحة.
مخصص خسارة التسهيلات الائتمانية / إجمالي التسهيلات الائتمانية	**محصورة بين 0.6% الى 1%**	تقيس هذه النسبة القروض التي تحتجز كمخصص لخسائر القروض المحتملة الناتجة عن عدم السداد ويؤدي ارتفاعها إلى ارتفاع تحوط البنك لمواجهة خسائر القروض وانخفاض المخاطر المرتبطة بها.
صافي الديون المعدومة / متوسط التسهيلات الائتمانية		تقيس هذه النسبة المخاطر القديمة المصاحبة لقروض البنك وتدل على نسبة القروض الخطرة في المحفظة بناء على الماضي.
التسهيلات الائتمانية غير المستحقة / التسهيلات الائتمانية	**يجب أن تكون أقل من 1%**	وهي القروض التي انخفضت دفعاتها بشكل واضح لذلك توقف البنك عن احتساب فوائدها وهذه النسبة تقيس معدل الخسارة المستقبلية المحتملة للقروض.
مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية / حقوق الملكية		تقيس هذه النسبة درجة الحماية التي توفرها حقوق الملكية لمواجهة القروض المحتملة لأن رأس مال البنك يمثل خط دفاع أمام الخسائر المحتملة عند عدم السداد.
صافي الديون المعدومة / التسهيلات الائتمانية الكلية	**يجب أن يكون أقل من 0.99%**	يمثل صافي الديون المعدومة الفرق بين الديون المعدومة ومخصص الديون المعدومة، حيث تزداد خطورة المحفظة كلما ارتفعت قيمة البسط عن المقام.
احتياطي خسارة التسهيلات الائتمانية / إجمالي صافي المحفظة الائتماني		تدل هذه النسبة على مستوى الحماية الذي يأخذه البنك لتغطية الشك أو المشاكل في القروض إذا كانت هذه النسبة أكبر من 3% لمحفظة قروض مما يدل على أن إدارة البنك متحفظة أو أن هناك ضعف في محفظة القروض (غير المنتجة).

احتياطي خسارة التسهيلات الائتمانية **التسهيلات الائتمانية التي تم هيكلتها**		تستخدم هذه النسبة للتنبؤ بالمستقبل فتقيس كم يحتفظ البنك الاحتياطيات في مواجهة القروض المستحقة والمعاد هيكلتها وتقاس الاحتياطيات كنسبة من هذه القروض.
التسهيلات الائتمانية **الأصول**	**يجب أن تكون محصورة بين 60% و80%**	يطلق على هذه النسبة نسبة الرافعة المالية وأن ارتفاعها يعكس الخطورة التي تتعرض لها إدارة الائتمان.
إجمالي التسهيلات الائتمانية **إجمالي الودائع**	**يجب أتكون أقل من 1**	تدل هذه النسبة على كمية الودائع التي تم استثمارها في قروض من قبل البنك. وزيادة هذه النسبة تؤدي إلى زيادة المخاطر فكلما كانت هناك زيادة في إجمالي القروض يجب أن تكون هناك زيادة في إجمالي الودائع وذلك من اجل ترك هامش للسيولة.
مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية **متوسط التسهيلات الائتمانية**	**محصورة بين 0.6% و1%**	لأن مخصص الخسارة هو نفقة ويعكس التغيرات في نوعية محفظة القروض بالإضافة إلى حجم المحفظة. (متوسط القروض = قروض (السنة 1+ السنة 2) / 2
الأصول غير العاملة **إجمالي التسهيلات الائتمانية**		الأصول غير المنتجة هي الأصول التي لا تولد عوائد أو تولد عوائد أقل، وتضم القروض غير المستحقة والمجدولة أن أي زيادة في الأصول غير العاملة يعني أن البنك سيواجه مشاكل ويمكن أن يكون مؤشرا سلبيا بالنسبة لأرباح السنة القادمة.
احتياطي خسارة التسهيلات الائتمانية **متوسط التسهيلات الائتمانية**		تدل هذه النسبة على درجة الحماية التي قررها البنك في تغطيه الديون المشكوك فيها، إذا كانت درجة الحماية تصل إلى أكثر من 4% من محفظة فإن المحلل يدرك احتمالين: إما أن إدارة البنك متحفظة جدا أو أن المحفظة تتكون من قروض غير منتجه أو لديها نسبه عالية من المخاطر.
التسهيلات الائتمانية الهالكة **إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية**	**أقل من 0.5%**	الديون المعدومة هي عبارة عن الديون التي يصعب فيها الحصول على الفائدة وأصل القرض وليس لها نسبة معينه.
التسهيلات الائتمانية الهالكة **صافي الفوائد**		صافي فوائد هو الفرق بين الفوائد المدينة والدائنة، وتدل هذه النسبة على مقدار تغطية صافي الفوائد ضد الديون المعدومة، ليس لها قيمة معينة وإنما تقارن مع النسب التي تحققها البنوك المثيلة.
احتياطي خسائر التسهيلات الائتمانية **التسهيلات الائتمانية غير العاملة**	**أكبر من 1%**	التسهيلات غير العاملة هي الديون التي استحقت ولم تدفع فوائد لمدة 90 يوما أو أكثر يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد حتى يتجاوز احتياطي خسائر القرض التسهيلات غير العاملة بهامش كبير.

المصدر: حياة نجار: **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل–دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر،2014/2013، ص ص 148–149

ولذلك يعتبر أسلوب النسب المالية من أهم وأقدم الأدوات المستخدمة في تحليل المركز المالي للمقترض وتقييم مستوى جدارته الائتمانية، مما يضمن حماية البنك من المخاطر المترتبة عن عملية منح الائتمان. فهي إذن بمثابة مؤشر إنذار تلجأ إليه إدارة البنك لتقييم سياسة الإقراض ومدى نجاعة محفظة القروض، ومن ثم توقع المخاطر من عدمها.

المطلب الثاني: نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي

ظهرت عدة نماذج للتنبؤ بالفشل المالي والمظاهر المرتبطة به، وذلك في محاولة للوصول إلى نموذج متكامل يمكن من الوصول إلى مؤشرات كمية تمكن المحلل المالي من تقييم الوضع المالي وسيتم تناول أبرز تلك النماذج وأكثرها شهرة والمتمثلة في:

أولا- نموذج (W. Beaver)

تعتبر الدراسة التي قام بها Beaverعام 1966 من أهم الدراسات المختصة في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات، حيث قام بدراسة عينة تتكون من 79 شركة متعثرة خلال الفترة (1954 1964)، بالمقابل دراسة عينة 79 شركة ناجحة ومماثلة للشركات الفاشلة من حيث حجم الأصول ونوع الصناعة، باعتبار أن معيار الفشل إما إفلاس الشركة أو عدم قدرتها على تسديد ديونها أو تخلفها عن دفع أرباح أسهمها الممتازة. ومن خلال هذه الدراسة قام Beaver باحتساب 30 نسبة مالية صنفها في ست مجموعات رئيسية مستخدما في ذلك أسلوب التحليل الأحادي، وذلك بتحليل كل نسبة على حدة لمدة خمس سنوات متتالية، ومن ثم فحص هذه النسب للحصول على أدق النسب وأكثرها تعبيرا على صدق الوضعية الحقيقية للشركة إما ناجحة أو فاشلة. حيث توصل من خلال هذه الدراسة إلى النسب المالية الأكثر قدرة على التنبؤ بتعثر الشركات والمتمثلة في: [1]

1- التدفق النقدي/ مجموع الأصول(A_1).
2- صافي الربح قبل الفائدة الضريبة/ مجموع الأصول(A_2).
3- مجموع الديون/ مجموع الأصول(A_3) .
4- صافي رأس المال العامل/ مجموع الأصول(A_4).
5- الأصول المتداولة/ الديون قصيرة الأجل(A_5).
6- نسبة الأصول السريعة/ مجموع الأصول(A_6).

وباستخدام نموذج الانحدار البسيط خلص Beaver إلى أن النموذج التالي الذي يتكون من ثلاث نسب فقط يمكن من التنبؤ بفشل المؤسسات قبل حدوثه بخمس (5) سنوات وذلك وفقا للاتي:[2]

$$Z= 1.3\ A_1+2.4\ A_2- 0.980\ A_3 -6.787$$

حيث:

Z: المؤشر الكلي أو مؤشر الاستمرارية، أما A1، A2، A3، فتمثل النسب المذكورة سابقا.

[1]- ليديا فلاحي: مرجع سابق، ص 73

[2]- محمد الصغير عوني: **إسهامات أساليب التحليل المالي الحديث في التنبؤ بالفشل المالي لمجمعات الشركات- دراسة عينة المجمع الصناعي صيدال(2016-2020)**، أطروحة دكتوراه، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2022/2021 ص 43.

فاستطاع من خلال النسب المنتقاة بعد هذه الدراسة التوصل إلى التنبؤ بفشل الشركات قبل خمس سنوات من حدوثه، كما أنه وجد أنه كلما تم احتساب النسب في سنة أقرب إلى سنة الفشل كلما كان التنبؤ أصدق وأكثر دقة.

وقد وجهت انتقادات لنموذج Beaver، حيث يشكل اعتماد النسب المالية لوحده في تقدير الضعف الكبير لهذا النموذج، فالمعلومات المالية مرتبطة فيما بينها ومن ثم فإن أخذ متغير ما بمفرده له قدرة ضئيلة على التقدير الحقيقي وفي الواقع، ويمكن أن تحقق مؤسسة ما مؤقتا نسبا رديئة في السيولة ولا يعني هذا بالضرورة انقياد المؤسسة نحو الإفلاس. ولحل هذه الإشكالية نلجأ إلى المقاربة المتعددة.[1]

ثانيا- نموذج (Altman)1968:

تعتبر دراسة Altman من الدراسات الهامة التي اهتمت بالتنبؤ بالتعثر المالي، وقد قام من خلالها بتحليل 22 نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية للمؤسسات للسنة التي تسبق الإفلاس. وقد تمت الدراسة على عينة تضم 33 مؤسسة فاشلة خلال الفترة الممتدة من 1936 إلى 1965 وبالمقابل 33 مؤسسة ناجحة مماثلة من حيث الصناعة وحجم الأصول لتلك العينة من المؤسسات الفاسدة. وقد اعتمد في دراسته على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات، ويقوم هذا الأسلوب باشتقاق معادلة خطية تميزية مكونة من المتغيرات المستقلة والتي تعتبر الأفضل في التمييز بين المجموعات، وتظهر أهمية كل متغير من هذه المتغيرات في التمييز بين المجموعتين من خلال المعاملات التميزية، وقد أطلق على هذا النموذج باسم (Z-Score)[2].

ويقوم النموذج الذي توصل إليه Altman على خمس متغيرات مستقلة يمثل كل منها نسبة مالية من النسب المتعارف عليها ومتغير التابع (Z) وفقا للعلاقة التالية:[3]

$$Z= 1.2X_1+1.4X_2+3.3X_3+0.6X_4+1.0X_5$$

حيث:

Z : مؤشر الاستمرارية الكلي، كما يسمى القيمة التميزية.

X_1 : رأس المال العامل الصافي / مجموع الأصول

X_2 : الأرباح المحتجزة /مجموع الأصول

X_3 : الأرباح قبل الفوائد والضريبة/ مجموع الأصول

X_4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين/ مجموع الديون

X_5 : المبيعات /مجموع الديون

[1]- جعفر عبد النور: **مرجع سابق**، ص 52.

[2]- محمد الصغير عوني: **مرجع سابق**، ص 49.

[3]- شعيب شنوف: مرجع سابق مرجع سابق، ص 269.

وبموجب هذا النموذج فقد صنف Altmanالمؤسسات محل الدراسة إلى ثلاث فئات وفقا لقدراتها على الاستمرار تبعا للجدول التالي:

الجدول رقم (03-15) تصنيف المؤسسات حسب نموذج (Altman)

الفئات	القدرة على الاستمرار	دليل الاستمرار
الفئة الأولى	المؤسسات الناجحة أو القادرة على الاستمرار	**Z>2.99**
الفئة الثانية	المؤسسة الفاشلة والمحتمل إفلاسها	**Z<1.81**
الفئة الثالثة	صعوبة التنبؤ بوضعها وتحتاج دراسة أكثر تفصيلا.	**2.99≥Z≥ 1.81**

المصدر: حسين سمير عشيش: **التحليل المالي ودوره في ترشيد عمليات الإقراض**، المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 84.

ويعد نموذج Altman أحد النماذج التي تلجا إليها إدارة الائتمان للتنبؤ بحالة العميل في الفترات اللاحقة، وفيما كان يتمتع بملاءة تمكنه من الانتماء إلى فئة العملاء الناجحين أو فئة العملاء الذين يتسمون بأداء منخفض، وبالتالي ارتفاع حدة المخاطر المرتبطة به.[1]

ومن بين أهم المزايا التي تميز بها نموذج Altman هي تناوله لأهم الأبعاد الواجب الإحاطة بها والمتمثلة في: السيولة، الربحية، الرفع المالي والنشاط. وقد تمكن من خلال إجراء اختبار للنموذج على عينة من الشركات لمدة خمس (5) سنوات قبل الإفلاس، فكان النموذج قادرا على التنبؤ بفشل الشركة بدقة بلغت 95 في السنة الأولى التي تسبق الفشل، إلا أنها انخفضت بشكل ملحوظ كلما زاد عدد السنوات السابقة للإفلاس، حيث بلغت 72% و 48% و 36% و29% من السنة الثانية إلى الخامسة على التوالي.[2]

[1]- فهمي مصطفى الشيخ: **التحليل المالي** ، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008، ص 85

[2]- حسين بلعجوز: **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، بحث مقدم في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة- منافسة – مخاطر- تقنيات- جامعة جيجل، 7/6 جوان 2005.ص 14.

ثالثا- نموذج (Altman &Mc Gough)

يقوم هذا النموذج على ما يعرف بتحليل الانحدار المتصل وقد توصل الباحثان إلى صياغة هذا النموذج وفقا للمعادلة الرياضية التالية: [1]

$$Z= 0.012\ X_1+0.014\ X_2+0.033\ X_3+0.006\ X_4+0.010\ X_5$$

حيث يمثل:

Z : دليل أو مؤشر الإستراتيجية

X_1 : رأس المال العامل/ مجموع الأصول سنة النشاط

X_2 : الأرباح المحتجزة/ مجموع الأصول

X_3 : الفائض الإجمالي للاستغلال/ مجموع الأصول (نسبة ربحية)

X_4 : القيمة السوقية للأسهم/ مجموع الخصوم

X_5 : المبيعات / مجموع الأصول

حيث تصنف المؤسسات وفقا لهذا النموذج إلى ثلاث فئات وذلك حسب قدراتها على الاستمرارية اعتمادا على نقطة القطع (Z) المقدر قيمتها بـ: 2.6875 كما يلي:

الجدول رقم (03-16) تصنيف المؤسسات حسب نموذج (Altman &Mc Gough)

الفئات	القدرة على الاستمرار	دليل الاستمرار
الفئة الأولى	المؤسسات الناجحة أو القادرة على الاستمرار	**Z>2.6875**
الفئة الثانية	المؤسسات الفاشلة التي يصعب تحديد وضعيتها	**2.6875≥Z≥ 1.81**
الفئة الثالثة	مؤسسات فاشلة.	**Z<1.81**

وقد اثبت هذا النموذج قدرته على التنبؤ بحوادث الإفلاس بنسبة 82% قبل سنة من إفلاس ونسبة 85% قبل سنتين[2].

[1]- نوال بلبواب: **اتجاهات إدارة المخاطر الائتماني في التمويل بالبنك**، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر3 ، 2016، ص 74.

[2]- حياة نجار: **مرجع سابق**، ص 145.

رابعا- نموذج (ARGENTTI 1976) A-Score

اعتمد ARGENTTI في صياغة هذا النموذج على التحليل الوصفي لتحديد الفشل، حيث جمع بين أسلوب التحليل المالي وأسلوب تحليل المخاطر، ويعتمد معايير مختلفة للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة المقترضة تجمع بين المؤشرات المالية والمؤشرات النوعية أو الوصفية، كما أن هذا النموذج يعطي أهمية بالغة للقرارات الإدارية ونواحي القصور والضعف في نظام الرقابة الداخلية والنظم المحاسبية المستخدمة، وبالتالي فإن المعرفة الوثيقة بمركز صنع القرار في الشركة هي أهم ما يحتاجه هذا النموذج بحيث يركز هذا النموذج على ظروف المؤسسة المقترضة فقط. وبناء على معطيات هذا النموذج فان المؤسس الفاشلة تمر بالمراحل التالية:[1]

- **حدوث العيوب تقود إلى ⟵ حدوث أخطاء يترتب عليها ظهور⟵ أعراض الفشل المالي والتي باستفحالها تؤدي إلى ⟵ الفشل الفعلي ممثلا بالتصفية أو بالإفلاس.**

وقد أرجع **ARGENTTI** أسباب الفشل المالي إلى الأسباب التالية والممثلة في الجدول التالي:

جدول رقم (03-17) أسباب فشل المؤسسات حسب ARGENTTI

الادارة	إدارة المعلومات، الاستجابة للتغيير، التوسع في العمل، المحاسبة الابداعية.
الادارة	إدارة الشخص الفرد التي تجمع رئاسة المجلس والمدير العام
	الإدارة التي تشل قدرة مجلس الإدارة على المشاركة الفعلية
	الإدارة غير المتوازنة والتي تعمل لصالح الاداريين أو الفنين
	الإدارة المفتقدة للعمل
	الإدارة المالية الضعيفة
إدارة المعلومات	ضعف النظام المحاسبي، الرقابة المالية، التدفقات النقدية، محاسبة التكاليف، بالإضافة إلى ضعف المعلومات عما يحدث في السوق وعن المنافسين.
الاستجابة للتغيير	عدم الاستجابة للتغيير مع المستجدات والمنافسة والظروف الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والفنية يؤدي إلى الفشل.
التوسع في العمل	التوسع إلى حد أكبر من الإمكانيات يؤثر على الربحية والتدفقات النقدية، وارتفاع العمل.
المحاسبة الإبداعية	العمل على زيادة الدخل وتخفيض التكاليف محاسبيا.

المصدر: هاني الشينور: تحليل مخاطر الائتمان المصرفي، دورات تدريبية في الائتمان المصرفي معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2005/2004، ص32.

[1]- محمد مطر: **مرجع سابق**، ص371.

خامسا- نموذج (Sherrod) 1987:

تتمثل أهمية هذا النموذج في أن استخدامه يحقق للمؤسسة نوعين من الأهداف تتمثل في:

الهدف الأول: تحليل نوعية مخاطر الائتمان: فهو يقيم القروض حسب درجة مخاطرتها وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (03-18): تصنيف القروض حسب درجة مخاطرتها وفق نموذج Sherrod

الفئات	نوعية القرض	المؤشر
الأولى	قروض ممتازة عديمة المخاطر	**أقل من 25**
الثانية	قروض قليلة المخاطر	**ما بين 25 و20**
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	**ما بين 5 و20**
الرابعة	المؤسسة معرضة للمخاطر	**ما بين -5 و5**
الخامسة	المؤسسة مفلسة	**أقل من -5**

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ: **مرجع سابق**، ص 102.

فمن خلال الجدول فيتم استخدام هذا النموذج من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح الائتمان للمؤسسات والمشاريع الاقتصادية، حيث تصنف القروض إلى خمس فئات متباينة بين قروض ممتازة عديمة المخاطر إلى مؤسسة مفلسة.

الهدف الثاني: التنبؤ بالفشل المالي

أضافه لاعتباره كأداة لتقييم المخاطر الائتمانية يعتبر هذا النموذج أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي ويعتمدها على ستة مؤشرات مالية مستقلة بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات التمييز التي أعطيت لهذه المتغيرات وذلك وفقا للصيغة التالية: [1]

$$Z= 17\ X_1+9\ X_2+3.5\ X_3+20\ X_4+1.5\ X_5+\ 0.1X_6$$

حيث:

Z: مؤشر الاستمرارية

X_1: رأس المال العامل الصافي / مجموع الأصول

X_2: الأصول النقدية / مجموع الأصول

X_3: حقوق المساهمين / مجموع الأصول

X_4: صافي الأرباح قبل الضريبة/ مجموع الأصول

X_5: مجموع الأصول/ مجموع الديون

[1]- محمد الصغير عوني: **مرجع سابق**، ص 50.

X_6: حقوق المساهمين/ الأصول الثابتة

وبالتالي فقد اعتمد هذا النموذج إعطاء وزن نسبي أكبر لنسب التي تختبر مدى قدرة العميل على السداد والمتمثلة في نسب السيولة: والملاءة أو الرفع المالي، في حين لم يشمل النموذج إلا على نسبة واحدة من نسب الربحية، وهو أمر منطقي كون أن الهدف الأساسي لهذا نموذج هو تقييم المركز الائتماني للعميل من جهة قدرته على السداد، كما أن مؤشر جودة القروض (Z) يسير باتجاه عكسي لاتجاه المخاطر، فكلما ارتفعت قيمة المؤشر انخفضت درجة المخاطر المرتبطة بالقرض و العكس بالعكس .

المطلب الثالث: طرق أخرى لقياس المخاطر الائتمانية والتنبؤ بالتعثر المالي:

بعد أحداث الأزمة العالمية الأخيرة سنة 2008 فقد أصبح موضوع قياس المخاطر التي تتعرض لها البنوك محط الاهتمام من طرف السلطات الرقابية، وبالتالي قيامها بتطوير أدوات تمكنها من التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها. حيث انه من بين أهم الطرق التي تم استحداثها في مجال الرقابة على مخاطر الائتمان ما يلي:[1]

أولا- نماذج التنبؤ بكفاية رأس المال:

ويتم استخدام هذه النماذج لتوقع نسب كفاية رأس المالي والسيولة وتحديثها كل ثلاث سنوات على سبيل المثال، وبالتالي تقوم هذه النماذج باختبار المتغيرات التي تؤثر على هذه النسب خلال قترة زمنية معينة، وذلك بالاعتماد على السلاسل الزمنية أو السلاسل المقطعية **(Panel Data or time Series)** ومن ثم التنبؤ بهذه النسب.

ويقوم هذا الأسلوب على تطبيق النموذج التالي:

$$\mathbf{LCR}= \beta_0+\beta_1\mathbf{LCR}\ (-4)+\beta_2\mathbf{CAP}\ (-4)+\ \beta_3\ \mathbf{NIM}(-4)+\ \beta_4\mathbf{CIR}(-4)+\ \beta_5\mathbf{NPL}(-4)+ \beta_6\mathbf{LTD}\ (-4)+\ \beta_7\mathbf{GDP}(-4)+\beta_8\mathbf{INF}(-4)+\ \beta_9\mathbf{INTER}(-4)+\ \beta_{10}\mathbf{SCD}(-4)+\mathbf{E}$$

حيث:

LCR : نسبة تغطية السيولة

CAP : حقوق المساهمين إلى الموجودات

NIM : هامش سعر الفائدة

CIR : نسبة المصاريف إلى إجمالي الدخل

NPL : نسبة الديون غير العاملة

LTD : نسبة القروض إلى التسهيلات

GDP : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

[1]- رامي يوسف عبيد: **تجارب أنظمة الإنذار المبكر لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (التنبؤ بالأزمات المالية)**، صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص ص 18-20

INF : معدل التضخم

INTER : سعر الفائدة الإقراض بين البنوك

SCD: الودائع المستقرة (المضمونة من قبل مؤسسات ضمان الودائع)

ثانيا- اختبار الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)

تعد هذه الأخيرة من أهم أدوات إدارة المخاطر، والتي تقيس قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية والمخاطر المرتفعة. وقد زاد الاهتمام بهذه الاختبارات بعد الأزمة العالمية. ويتم استخدامها من طرف البنوك المركزية لقياس قدرتها على تحمل الصدمات والمخاطر المالية المرتفعة التي يمكن أن تتعرض لها البنوك.

تهدف اختبارات التحمل إلى تقييم أوضاع البنوك المالية وذلك من خلال اختبار تحملها لمجموعة من السيناريوهات الصعبة الممكنة الحدوث، وبالتالي يتم استخدام نتائجها في الحكم على مستويات رأس المال والسيولة الواجب الاحتفاظ بها من قبل البنوك وذلك لتعزيز قدرة التحمل لديها تجاه الصدمات، كما أن هذه الاختبارات تساعد في التنبؤ بمستقبل البنوك وقت الأزمة من خلال استخدام نماذج إحصائية مبنية على معلومات تاريخية لأحداث مرت بها هذه البنوك.

وقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 2009[1]وبعد الأزمة العالمية، بإصدار مبادئ رئيسية للجوانب المتعلقة باختبارات الأوضاع الضاغطة وكيفية الرقابة عليها، كما قامت في سنة 2012[2] بإصدار ورقة عمل تطرقت إلى نتائج مراجعة السلطات الرقابية فيما يخص هذه المبادئ، أما في عام 2018[3] فقد أصدرت اللجنة ورقة محدثة حول مبادئ هذه الاختبارات.

وتنقسم اختبارات الضغط التي تطبقها البنوك إلى نوعين من الاختبارات:

1- تحليل الحساسية: (Sensitivity Analysis)

ويقيس هذا النوع أثر الصدمات المالية على متانة البنك، مثل ارتفاع نسبة الديون غير العاملة (أو مخاطر الائتمان)، تغير أسعار الفائدة، تغير أسعار الصرف، تغير أسعار الأسهم.

2- اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية: (Macros-stress Testing)

وتقوم على بناء نموذج إحصائي لتوقع قسمة الديون غير العاملة، وذلك بالاعتماد على نسبة الديون غير العاملة للسنة السابقة، ومتغيرات تخص البنك نفسه، ومتغيرات اقتصادية قد يكون لها تأثير بالزيادة / النقصان على نسبة التعثر.

[1] -http://www.bis.org/publ/bcbs155.pdf le 22/10/2020 à 15 :40

[2] -http://www.bis.org/publ/bcbs218.pdf le 22/10/2020 à 18 :00

[3]- http://www.bis.org/publ/bcbs155.pdf le 22/10/2020 à 14 :30

ويتم استخدام نتائج الاختبار لقياس الأثر على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك، وذلك عن طريق النموذج التالي:

$$NPL = F[NPL(-1), GDP, RIR, UNEMPL, OILP, D1]$$

حيث:

NPL (−1) : نسبة الديون غير العاملة للسنة السابقة؛

GDP : نمو الناتج المحلي الإجمالي؛

RIR : الفائدة الحقيقية؛

UNEMPL : البطالة؛

OILP : نسبة التغير في سعر البرميل من النفط؛

D1 : متغير وهمي تقيس أثر الأزمة المالية العالمية.

وبعد إجراء هذه الاختبارات وبالاعتماد على نتائجها، تتخذ السلطات الرقابية الإجراءات اللازمة والمتمثلة:

- مطالبة البنك برفع رأسماله فوق الحد الأدنى المقرر لضمان أن يحتفظ البنك بالحد الأدنى من رأس المال حتى في حالة الأزمة؛
- كما يمكن للسلطات الرقابية تحديد أوجه القصور في سيولة البنك مما يتطلب التأكد من قيام البنك باتخاذ المتطلبات اللازمة لرفع قيمة السيولة كأن: يقوم برفع هامش السيولة، أو أن يقوم بخفض مخاطر السيولة، أو أن يقوم بتعزيز خطط التمويل الطارئ لدى البنوك.

ثالثا- نظام التصنيف الائتماني بالتدريج:

يقوم البنك من خلال هذا النظام بتطبيق نموذج إحصائي يقوم على التنبؤ باحتمالية عدم قدرة العميل أو المؤسسات الصغيرة على تسديد التزاماتها أو دفعات القرض لمدة تصل إلى 90 يوما فأكثر، فهو يتنبأ برغبة العميل في سداد الدفعات والالتزامات من خلال تحديد مجموعة من المعايير عند تقديم طلبات الائتمان، والتي تمثل النقاط التي يعتقد البنك بأن لها ارتباط عالي مع مخاطر الائتمان العالية.[1]

تتمثل أهم المعايير التي يستند عليها نظام التصنيف بالتدريج عند تقييم طلبات الائتمان في: العمر، الجنس، الحالة الاجتماعية، مكان الإقامة، مهنة طالب الائتمان، ومدى استقراره وظيفيا، وملكيته أو استئجاره للمنزل الذي يعيش فيه، ودرجة التصنيف الائتماني للمقترض، المدة التي قضاها المقترض في عنوانه الحالي، وعدد الأشخاص الذين يعيلهم ، مدى احتفاظ العميل بأرصدة دائنة، ومقدار التزاماته، والتجارب السابقة مع المقترض، والدخل المتاح له.[2] ويتم استخدام

[1]- محمد داود عثمان: **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك – دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q** -، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن،2008، ص 77.

[2]- محمد داود عثمان: **المرجع نفسه**، ص 78

هذا النظام لدراسة طلبات القروض المقدمة خاصة من طرف: الأشخاص، القروض لشراء سيارات، وقروض الحصول على سكنات، قروض الأعمال، وبطاقات الائتمان.

يقوم نظام التدريج الائتماني على إيجاد مجموعة من المؤشرات والعوامل حيث يعطي لكل منها وزن معين والذي يساهم في تقييم طلبات القروض المقدمة من طرف العملاء. ويتم مقارنة هذه الأوزان مع المعايير والشروط الموضوعة وبالتالي الحكم على جدارة العميل الائتمانية ومنه اتخاذ القرار بمنح الائتمان من عدمه.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل حيث تم التطرق إلى مختلف الأساليب المعتمدة في التحليل المالي للقوائم المالية والمتمثلة في كل من: التحليل بالنسب المالية والتحليل الأفقي والعمودي، بالإضافة إلى التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي. كما قد تم التعرف على كيفية الاعتماد على أساليب التحليل المالي خاصة فيما بتعلق بأسلوب النسب المالية، وهو ما قام به كل من، **W.Beaver**، **Altman**، **Altman &McGough**، وغيرهم في بناء نماذج للتنبؤ بالمخاطر الائتمانية والتعثر المصرفي التي تواجهها البنوك. ليتم في الأخير عرض لعدة طرق يتم استخدامها لقياس المخاطر الائتمانية والتنبؤ بالتعثر وقد تم التوصل إلى ما يلي:

– يمكن التحليل المالي لقائمة الميزانية باستخدام أسلوب النسب المالية من الحصول على عدة مؤشرات تساعد في الحكم على السيولة، الملاءة والنشاط، بالإضافة إلى الهيكل التمويلي للمؤسسة. كما أنها تقيس كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها، وقياس قدرة المؤسسة في تلبية التزاماتها طويلة الأجل. أما في الجانب الائتماني فإن تحليل الميزانية يوفر معلومات هامة حول قدرة المقترض على تسديد التزاماته من القروض التي يمنحها له البنك في الأجل الطويل والقصير؛

– يساهم تحليل جدول حسابات النتائج في قياس قدرة المؤسسة على توليد العوائد من الأموال المستثمرة والتنبؤ بها مستقبلا. كما تساهم المؤشرات المستخرجة من صلب هذه القائمة ف تقييم قدرة المؤسسة على تمويل استمراريتها دون اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية؛

– يساهم تحليل قائمة التدفقات النقدية من تحديد وتقدير أهم المشاكل التي تحدث بسبب السياسات المالية المطبقة، كما يساهم في تحديد قدرة المؤسسة على توليد الخزينة ومعادلات الخزينة. بالإضافة إلى أنها تمكن من التأكد من كفاية وملائمة التدفقات النقدية المتولدة لاحتياجات المؤسسة؛

– يتيح تحليل الميزانية الوظيفية التعرف على تخصيص الموارد والاستخدامات وتحليل التوازنات المالية حسب الدورات الوظيفية للمؤسسة (تمويل، استثمار، استغلال)؛

– يمكن التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن بتقييم الجدارة المالية والمخاطر المرتبطة بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، بحيث يتحقق بثلاث شروط تتمثل في: تحقيق رأس مال عامل موجب، بالإضافة إلى تحقيق هامش إضافي من رأس المال العامل الصافي الإجمالي يغطي الاحتياج لرأس المال العامل الإجمالي، أما الشرط الثالث فيتمثل في تحقيق خزينة موجبة؛

– تعد دراسة (W.Beaver) من أهم الدراسات في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات، وقد توصل من خلالها إلى وضع أهم المؤشرات الأكثر قدرة على التنبؤ بتعثر الشركات؛

– يعتبر نموذج (Altman) أحد النماذج التي تستخدم للتنبؤ بوضع العميل في الفترات اللاحقة، والذي يمكن من خلاله التنبؤ بفشل الشركات خمس سنوات قبل حدوثه؛

– يهدف نموذج (Sherrod) إلى تحقيق نوعين من الأهداف يتمثل الأول في تحليل نوعية مخاطر الائتمان أما الهدف الثاني فيتمثل في التنبؤ بالفشل المالي. كما أنه يسعى من خلال تطبيقه إلى تقييم المركز الائتماني للعميل طالب الائتمان من جهة قدرته على الوفاء بالتزاماته؛

– تقيس اختبارات الضغط قدرة المؤسسات على تحمل مجموعة من السيناريوهات الصعبة الممكنة الحدوث، وبناءا على نتائجها تتحدد مستويات رأس المال والسيولة الواجب الاحتفاظ بها من قبل البنوك وذلك لتعزيز قدرة التحمل لديها تجاه الصدمات، كما أن هذه الاختبارات تساعد في التنبؤ بمستقبل البنوك وقت الأزمة من خلال استخدام نماذج إحصائية مبنية على معلومات تاريخية لأحداث مرت بها هذه البنوك.

الفصل الرابع

مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك العمومية الجزائرية

تمهيد:

من خلال الدراسة النظرية للموضوع فقد تبين أن عملية منح الائتمان تمثل الوظيفة الرئيسية لنشاط البنوك التجارية، وممارسة هذا النشاط في الغالب تصاحبه مخاطر واحتمالات للفشل، وكل هذا مرتبط بالقرار الائتماني الذي يتم اتخاذه على مستوى هذه البنوك. لذا فلا بد قبل اتخاذ أية قرارات ائتمانية أن تقوم البنوك بالدراسة الائتمانية للمركز المالي للعميل، دراسة تستلزم استخدام مختلف الأساليب التحليلية اللازمة ذات العلاقة بالائتمان ومخاطره، والتي تساهم في ترشد القرار الائتماني.

وقد تبين كذلك من الدراسة النظرية أن التحليل المالي يعد أهم الأدوات التي تعتمد عليها البنوك، كون أنه عبارة عن نظام معلومات يعتمد بشكل أساسي في مدخلاته على البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية المستمدة من النظام المحاسبي المالي المتمثلة أساسا في القوائم المالية، فيتم معالجتها باستخدام الأساليب والتقنيات التحليلية بهدف تشخيص الوضع المالي للمؤسسات وتحديد نقاط القوة والضعف والحكم على ملاءتها المالية ومدى تحقيقها للتوازن المالي.

كما قد اتضح من الدراسة النظرية لمختلف أساليب التحليل المالي أنه قد تم اعتمادها في بناء نماذج للتنبؤ بمخاطر الائتمان وللتعثر المصرفي خاصة فيما يتعلق بأسلوب النسب المالية، مما يؤكد قابلية التحليل المالي للتطور والتحديث، بالإضافة إلى أن أكثر ما يميز التحليل المالي هي مرونته، وذلك لقدرته على تطبيق العديد من الطرق التقنية (الكمية منها والنوعية)، والتي تستجيب للظروف المالية والاقتصادية للمؤسسة مما يساهم في إمكانية القيام بعملية تحليل مالي شامل ومتكامل يحقق الأهداف المرجوة منه.

وبناء على ما سبق ونظرا للدور الذي أثبته التحليل المالي في ترشيد القرارات والتنبؤ بالمخاطر والتعثر المالي للمؤسسات فسيتم من خلال هذه الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى البنوك الجزائرية وذلك من خلال استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على مستوى مختلف الوكالات والمديريات الجهوية لكل من البنوك العمومية الجزائرية والتي يشمل عددها ستة **(06)** بنوك موزعة على مختلف ولايات القطر الجزائري، بحيث شملت عينة الدراسة موظفي مصلحة القروض في الوكالات البنكية في كل من ولاية: **(تندوف، بشار، البيض، ورقلة، باتنة، سطيف، الجزائر العاصمة)**. وذلك للوقوف على مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني والتنبؤ بمخاطر الائتمان والتعثر المصرفي، وقد تناول الموضوع وفقا لما يلي:

- ✓ **المبحث الأول:** هيكلة الدراسة الميدانية
- ✓ **المبحث الثاني:** عرض نتائج الإحصائيات الوصفية للدراسة ومناقشتها
- ✓ **المبحث الثالث:** اختبار الفرضيات الدراسة الميداني

المبحث الأول: هيكلة الدراسة الميدانية

تماشيا مع طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته والمتعلق بمساهمة التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني على ضوء النظام المحاسبي المالي واستنادا لمتطلبات المعالجة الميدانية لموضوعنا، ارتأينا الاعتماد على جملة من الأدوات للوقوف على الجوانب التي تكفل أفضل معالجة للموضوع، بغية الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها.

المطلب الأول: ميدان الدراسة

سيتم في هذا الجزء التعرف على ميدان الدراسة بالتعرف على البنوك محل الدراسة من خلال نشأتها ووظائفها، وهيكلتها، وكذا التعرف على إجراءات اتخاذ القرار الائتماني فيها. وتتمثل هذه الأخيرة في ستة بنوك عمومية جزائرية نذكرها فيما يلي:

- بنك الجزائر الخارجي (BEA)،
- البنك الوطني الجزائري (BNA)،
- بنك التنمية المحلية (BDL)،
- صندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك CNEP-BANK،
- القرض الشعبي الجزائري(CPA) ،
- بنك التنمية الريفية (BADR)

أولا- التعريف بالبنوك محل الدراسة

مع نهاية 2021، عرفت مؤشرات الوساطة المالية المصرفية والعمق المالي، والصلابة ومردودية قطاع المصرفي تطورا حسنا بالعموم باستثناء القروض إلى الاقتصاد.

ويأتي هذا التطور الايجابي نتيجة لتضافر المجهودات من السلطات العمومية والسلطات النقدية الموظفة خلال عام 2021، لاحتواء أثار الأزمة الصحية كوفيد 19، وكذا استئناف معظم الأنشطة الاقتصادية عقب رفع القيود المفروضة في عام 2020.

فقد وصل عدد المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر نهاية ديسمبر 2021 إلى **(27)** مصرفا ومؤسسة مالية مقرهم الاجتماعي بالجزائر العاصمة. تتوزع المصارف والمؤسسات المالية حسب طبيعة نشاطها على النحو التالي: ستة **(06)** بنوك عموميه، ثلاثة عشر **(13)** بنكا خاصا برؤوس أموال أجنبيه منها بنك ذو رأس مال مختلط، مؤسستان **(02)** ماليتان عموميتان، خمس **(05)** مؤسسات متخصصة في

الإيجار، تعاضدية واحدة (01) للتأمين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية.

وقد ضمت في نهاية 2021 شبكة المصارف في الجزائر **(1603)** وكالة، منها **(1202)** وكالة تابعة للمصارف العمومية و**(401)** وكالة تابعة للمصارف الخاصة، أما بالنسبة للمؤسسات المالية فقد بلغ عدد وكالاتها **(97)**[1].

وفي هذا الجزء من البحث سنحاول تقديم البنوك العمومية الجزائرية محل الدراسة الميدانية:

1- بنك الجزائر الخارجي (BEA)

1-1- نشاه بنك الجزائر الخارجي

تأسس بنك الجزائر الخارجي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 67- 204 بتاريخ 01 أكتوبر 1967، ليصبح ثالث بنك يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي، برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري [2]. وغرضه التكفل بكل العلاقات الاقتصادية للدولة الجزائرية مع دول العالم. وقد تم إنشاء هذا البنك ليحل محل خمس بنوك أجنبية كانت تعمل بالجزائر آنذاك[3]، حيث لم يكتمل هيكله النهائي إلا بتاريخ 1 جوان 1998. وقد تولى البنك ابتداء من 1970 مهمة الإشراف على حسابات الشركات الصناعية الكبرى والمختصة في مجال المحروقات (سوناطراك، نفطال)، البتروكيمياء، التعدين، النقل البحري ومواد البناء. ونتيجة للتغير الذي مس البنية الهيكلية للمؤسسات الصناعية فقد قام البنك بتاريخ 5 فيفري 1989 بتغيير هيكله ليصبح مؤسسة تجارية ذات أسهم وذلك بموجب القانون رقم واحد 88 المؤرخ 12 جانفي 1988 المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية. وبهذا فقد انتعش رأس مال البنك ليصبح واحد **(01)** مليار دينار في نهاية سنه 1988، ومن ثم **(76)** مليار دينار نهاية سنة 2011 وبعدها **(100)** مليار دينار سنه 2015 إلى غاية 2019 حيث وصل رأس مال بنك إلى (230) مليار دينار.[4]

---

[1]- تقرير بنك الجزائر لسنة 2021، ص 49.

[2] -https://www.bea.dz/images/slides/Rapport.pdf consulté le 13/09/2022 à 12 :18

[3]- تمثلت تلك البنوك في (القرض الليوني 1967/01/01، الشركة العامة 1967/12/31 ، بنك باركلي في 1968/04/30، ثم قرض الشمال والبنك الصناعي المتوسطي 1968/05/31)

[4] -https://www.bea.dz/images/slides/Rapport.pdf consulté le 13/09/2022 à 12 :18

2-1- وظائف البنك الخارجي الجزائري:

يقوم البنك خارج الجزائري بعدة مهام ووظائف تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني والمتمثلة في النقاط التالية: [1]

- ترقية وتمويل عمليات التجارة الخارجية وتطوير العلاقات الاقتصادية للجزائر مع دول العالم؛
- التفاوض حول الاتفاقيات القروض مع المراسلات الأجنبية وخطوط القروض والاعتمادات المستندية من أجل عمليات التصدير والاقتراض؛
- تسيير المديونية الخارجية لزبائن البنك؛
- معالجة جميع عمليات الصرف سواء الصرف الجاري أو لأجل؛
- منح ضمانات لصالح الجزائريين لتسهيل عملية التصدير (تأمين- اعتماد) وذلك من خلال الاتفاقيات التي يعقدها مع البنوك الأجنبية.

إلا أنه مع صدور قانون النقد والقرض الذي منح استقلالية أكبر للبنوك ونص على إلغاء مبدأ تخصصها، وسع بنك الجزائر الخارجي أفقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي، حيث أصبح كغيره من بنوك الودائع يؤدي الأنشطة التالية:

- تلقي الودائع تحت الطلب والودائع لأجل؛
- منح القروض تحت أشكال متعددة خاصة لصالح المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة؛
- مسك حسابات الشركات الكبرى في ميدان المحروقات والكيمياء؛
- تعبئه الادخار الوطني؛
- القيام بعمليات تسيير وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف العملاء من شبكه جارية وأوراق مستحقة الدفع إلى غير ذلك.
- اكتتاب، شراء، تسيير، حفظ وبيع الأوراق المالية وكل منتج مالي.

3-1- الهيكل التنظيمي للبنك

يشرف بنك الجزائر الخارجي حاليا على تسيير (28) مديرية مركزية عبر الوطن، تضم في مجملها (105) وكالة موزعة عبر مختلف ولايات الوطن، بعد أن كانت تتركز جلها في المناطق الصناعية الكبرى.

[1]- حياة نجار: مرجع سابق، ص 244

2- البنك الوطني الجزائري BNA

2-1- نشأة البنك الوطني الجزائري

أنشئ البنك الوطني الجزائري سنة 1966بموجب المرسوم رقم178-66المؤرخفي13جوان 1966. حيث مارس كافة نشاطات البنك الشاملة بما فيها تمويل القطاع الزراعي، وقد تمت إعادة هيكلته وإنشاء البنك المتخصص في هذا المجال BADR سنة 1982. يتمتع البنك الوطني الجزائري بشبكة استغلال واسعة وهامة موزعة عبر كامل أرجاء الوطن حيث يتولى معالجة كل العمليات البنكية (صندوق، قرض، صرف، تسيير أدوات الدفع، الرقابة، ... الخ).

يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده بعد مداولات مجلس النقد والقرض بتاريخ 5 سبتمبر 1995، وقد تم في شهر جوان 2009 رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري من 14.500 مليار دينار إلى 41.600 مليار دينار، وبعدها تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري في شهر جوان 2018 من 41,600 مليار دينار جزائري إلى 150,000 مليار دينار جزائري. أما في سنة 2020 فقد تم إطلاق أول شباك لنشاط الصيرفة الإسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري.

2-2- وظائف البنك الوطني الجزائري:

يقوم البنك الوطني الجزائري بالوظائف الأساسية التالية:[1]

- تلقي الودائع من الجمهور بمختلف أنواعها؛
- إصدار سندات في إطار سد احتياجات نشاطه؛
- القيام بكل أنواع الدفع سواء على شكل سيولة أو على شكل شيك، تحويل، توطين، رسائل القرض، ومختلف عمليات البنك؛
- منح القروض بمختلف أنواعها لزبائنه (قرض، تسبيق بضمان أو بدون ضمان)؛
- القيام بكل عمليات القرض لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة؛
- تمويل عمليات التجارة الخارجية؛
- استقبال كودائع كل السندات والقيم؛
- تأجير الصناديق الحديدية للزبائن؛
- يلعب دور الوساطة فيما يتعلق بشراء أو بيع القيم المنقولة وكذا بعض المعادن الثمينة؛
- معالجة عمليات الصرف.

[1]- حياة نجار: **مرجع سابق**، ص 246.

2-3- الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:

يقوم البنك الوطني الجزائري بممارسة نشاطه من خلال 21 مديرية جهوية موزعة على مختلف ولايات الوطن بمجموع 235 وكالة بنكية وهي الأخيرة تضم ما يزيد عن 5000 موظف لمختلف نشاطات ووظائف البنك.

3- بنك التنمية المحلية: BDL

3-1- إنشاء بنك التنمية المحلية:

تأسس بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم رقم 85 /85 المؤرخ في 30 ابريل 1985، حيث يعتبر أخر بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحله إصلاح النظام المصرفي، وذلك على إثر إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري، وهو بنك عمومي رأس ماله يصل إلى 36.800 مليار دينار جزائري. حيث يعتبر أول مؤسسة مالية متخصصة في منح قروض على الرهن وهو النشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية ويميزه عن باقي البنوك. ويقوم بنك التنمية المحلية بجمع الودائع كما يقوم بمنح الائتمان لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية، ويطلق على بنك التنمية المحلية بنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبنك التجارة في أوسع معانيها، ثم بنك المهن الحرة والأفراد والعائلات.

3-2- وظائف بنك التنمية المحلية

كأي بنك أخر، يلعب بنك التنمية المحلية دورا أساسيا في الوساطة المالية للمساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني تحقيقا لأهداف التنمية حيث يقوم بمجموعة من الوظائف أهمها:

- منح الهيئات المحلية على المستوى البلديات والولايات؛
- منح القروض القصيرة والمتوسطة الأجل لتمويل عمليه استيراد التصدير؛
- منح القروض المتوسطة وقصيرة الأجل إلى القطاع الخاص وتسيير حسابات المؤسسات الاقتصادية
- منح القروض لصالح الجماعات والهيئات المحلية وذلك عن طريق تسيير الحسابات المؤسسات الاقتصادية العمومية

3-3- هيكلة بنك التنمية المحلية

يحسب لبنك التنمية المحلية شبكة متكونة من 18 مديرية جهوية للاستغلال، تضم هذه الأخيرة 164 وكالة منتشرة بأحكام على مستوى التراب الوطني منها 33 وكالة مكلفة بالصيرفة الإسلامية.

4- صندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك CNEP-BANK

4-1- نشأة الوطني للتوفير والاحتياط:

منذ إنشائه بتاريخ 13 أوت 1964، بموجب القانون رقم 227/64 واصل بنك CNEP تأكيد نفسه في السوق المالية ليس فقط كبنك لتمويل الإسكان، ولكن أيضًا كبنك عالمي ومدني وحديث وقريب إلى الجزائريين، حيث أنه خلال نصف قرن من وجوده، تمكن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط من التكيف مع مختلف التغييرات وإعادة الهيكلة التي شهدها الاقتصاد الجزائري ومع متطلبات التحديث وتحرير القطاع البنكي.

فقد مر الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بعدة مراحل ليصل إلى ما هو عليه الآن تمثلت فيما يلي:

- في سنة 1997 تم تغيير هيكله من صندوق الإسكان ليصبح بنك شامل باسم بنك التوفير والاحتياط؛
- أما في سنة 1998 فقد توسع في نشاطه ليشمل منح القروض الاستهلاكية؛
- في سنة 2005، فقد توجه صندوق الوطني للتوفير والاحتياط- بنك لتمويل المجال العقاري؛
- أما في 2008 فقد تم إطلاق خدمات التامين المصرفي لبنك الوطني للتوفير والاحتياط؛
- وبإعادة هيكلته في سنة 2011 فقد رخص له بتمويل الشركات؛
- أما في سنة 2016 قد تم إضفاء الطابع المادي على حساب التوفير وإطلاق بطاقة التوفير ليليها في 2015 إطلاق حساب التوفير بدون فائدة (رسمالي)، ثم في 2016 افتتاح أول وكالة آلية (خطابي) وكان مركزها في الجزائر العاصمة، وفي سنة 2018 تم رفع رأس مال البنك من 14 مليار إلى 46 مليار دينار جزائري.

4-2- وظائف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:

يتولى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك تنفيذ العمليات التالية:

- مركزية الادخار المجمع باسم الصندوق من طرف مصالح البريد؛
- تسيير أشكال الادخار المخصصة للسكن؛
- التدخل لتسهيل عمليه تمويل بناء السكنات لاسيما في إطار برنامج السكنات الريفية المنفذة أو تحت رعاية الجماعات المحلية؛
- تشجيع القروض الرهنية والقروض الموجهة للسكنات منح التسبيقات والقيام بكل عمليات القرض المضمونة بضمانات رهنية؛

وقد حددت الجمعية العامة العادية المتعلقة بالتمركز الاستراتيجي للبنك سنه 2008، القروض الممنوحة للأفراد أو تمويل الترقية العقارية والمؤسسات وفق التالي:

- القروض الرهنية المحددة في النصوص التشريعية المطبقة داخل البنك باستثناء القروض الممنوحة لشراء، بناء، توسيع وتهيئة المحلات ذات الاستعمال التجاري أو المهني؛
- تمويل الترقية العقارية يسمح للبنك بتمويل البرامج العقارية المخصصة للبيع أو الإيجار، بما فيها المحلات التجارية المهنية وكذلك تمويل عمليات اقتناء أو تهيئة الأراضي المخصصة لتحقيق أو إقامة السكنات؛
- تمويل المؤسسات: وهنا حددت اللجنة أساليب التمويل التالية:
- تمويل عمليات الاقتناء توسيع أو تعزيز وسائل التنفيذ أو التجهيزات لصالح مؤسسات إنتاج مواد البناء أو المؤسسات التنفيذية التي تعمل في قطاع البناء؛
- تمويل المشاريع الاستثمارية في القطاع الطاقة، الماء والبتروكيمياء.

4-2- الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:

يقوم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بتسويق خدماته عن طريق 15 مديرية للشبكات التجارية، تضم ما يقارب 219 وكالة بنكية بطاقة 4147 موظف، بالإضافة إلى 47 شباك إسلامي لممارسة الصيرفة الإسلامية، وكذلك 16 وكالة آلية.

5- القرض الشعبي الجزائري: CPA

5-2- نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري:

يعد القرض الشعبي الجزائري من الهيئات الرسمية النظام المصرفي، مقره الرئيسي بالعاصمة. وقد تم تأسيسه بموجب الأمر رقم 66/366 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري، وهو ثاني بنك تم إنشائه في الجزائر بعد البنك الوطني الجزائري وذلك من خلال استفادته من الذمة المالية لمجموعة من البنوك التي تم حلها في 31 ديسمبر 1966 وتتمثل في كل من البنوك الشعبية التجارية والصناعية التابعة لكل من الجزائر العاصمة، وهران ،عنابة، والصندوق المركزي الجزائري، بالإضافة إلى ذلك اندمجت فيه ثلاث بنوك أجنبية وهي كل من شركة مرسيليا للقرض، المؤسسة الفرنسية للقرض والبنك المختلط الجزائري المصري، تقوم مهمة هذا البنك في تمويل القطاع العمومي خاصة قطاع السياحة، الأشغال العمومية والبناء، الري والصيد البحري بالإضافة إلى دوره لترقية مجال الصناعة الحرفية.

بعد إصدار القانون المتعلق بالاستقلالية عام 1988 أصبحت CPAمؤسسة عمومية ذات أسهم تملكها الدولة كليا وطبقا لأحكام هذا ا القانون فان مهمة CPA تكمن في المساهمة في ترقيه قطاع البناء والأشغال

العمومية، قطاع الصحة، صناعة الأدوية، التجارة والتوزيع، السياحة وسائل الإعلام والصناعات المتوسطة والصغيرة، بالإضافة إلى الصناعات التقليدية. وفي عام 1997 أصبح القرض الشعبي الجزائري ثاني بنك معتمد في الجزائر وذلك بموافقة مجلس النقد والقرض 90/ 10.[1]

5-2- وظائف بنك القرض الشعبي الجزائري: يقوم القرض الشعبي الجزائري بعدة وظائف تدخل ضمن نشاطه المصرفي، كون أنه عبارة عن بنك تجاري يكون وسيطا بين المدخرين والمودعين بهدف تنشيط الاقتصاد وتحقيق التنمية وتتمثل أهم الوظائف التي يقوم بها فيما يلي:

- يتلقى الودائع بشتى أنواعها، من مختلف الأعوان الاقتصاديين سواء من مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو الأفراد، والتي تكون إما بالعملة المحلية أو بالعملة الصعبة، وتكون هذه الودائع في الصور التالية: ودائع العمال، ودائع المؤسسات، ودائع بالعملة الصعبة، ودائع متنوعة.

- منح القروض وذلك نتيجة للتحول الذي مس هيكل البنك الذي أصبح عبارة عن مؤسسة اقتصادية مالية مستقلة تسعى إلى تحقيق أرباح، ولهذا فقد تم توسيع نشاطاته لتشمل منح القروض للمحتاجين إليها قصد تنويع محفظة القروض عكس ما كان سائد قبل الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي، أين كان التركيز مقتصرا على نوع معين من القروض.

- تقديم القروض والسلفيات لقاء سندات عامة إلى إدارات محلية مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية.

- تمويل عمليات التجارة الخارجية من خلال تميل عمليات الاستيراد والتصدير لبعض السلع والتجهيزات، الأدوية، بالإضافة إلى تحويل العملات الأجنبية للعملاء لخدمة عمليات الإنتاج؛

- يساهم البنك في رؤوس أموال عدة مؤسسات وبنوك أخرى، وذلك بهدف تحقيق إيرادات أخرى خارج نشاطه.

- تمويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن البرنامج الوطني المسطر للقضاء على البطالة.

5-3- الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري:

يقدر رأس مال البنك حاليا بـ 48 مليار دينار جزائري، حيث يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري بتسيير ما مجموعه (15) مجموعة استغلال وكذلك (160) وكالة بنكية موزعة على كامل التراب الوطني بالإضافة إلى (96 شباكا للصيرفة الإسلامية ضمن الوكالات.

[1]- نورة زيبري: **مرجع سابق**، ص 147

6- بنك الفلاحة والتنمية الريفية: (BADR)

6-1- نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بموجب مرسوم رقم 82/ 106 المؤرخ في 13 مارس 1982، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيتها كاملة للدولة. يهدف هذا البنك إلى تطوير قطاع الفلاحة وترقية العالم الريفي، كما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية قد تأسس في تلك الفترة لسببين رئيسين هما:[1]

- الرغبة في دعم المشاريع الفلاحية قصد رفع مردوديتها وبذلك يتم تحقيق الأمن الغذائي للبلاد ورفع المستوى المعيشي لسكان الأرياف وتحسين ظروف حياتهم؛
- رفع حصة المنتجات الزراعية في مجال الإنتاج الوطني وتنمية الرعي ببناء السدود وزيادة المساحات الصالحة للزراعة واستصلاح أراضي جديدة.

وقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري والصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

في إطار الإصلاحات الاقتصادية سنة 1988 تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري مقسم إلى 2200 سهم بقيمة مليون دينار جزائري (1.000.000 دج) للسهم، وبعد صدور قانون النقد والقرض في 14/04/ 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصص وأصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها ، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 63 مليار دينار جزائري موزع على 3600 سهم بقيمه مليون (1.000.000) دينار لكل مكتتبة كلها من طرف الدولة.

6-2- وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يقوم البنك بعدة وظائف مهمة كغيره من البنوك التجارية الأخرى والتي تساهم في دفع عجلة التنمية تتمثل أهمها فيما يلي:

- فتح مختلف أنواع الحسابات (سند الصندوق، دفتر توفير الشباب، دفتر التوفير بدر بفوائد أو بدون فوائد، إيداع لأجل بالدينار وبالعملة الصعبة)؛

[1]- هواري خيثر: **واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر من منظور تطوير وسائل الدفع الإلكتروني – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية** –، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد05، العدد (01)، 2021، ص 211-224.

- منح مختلف أنواع القروض بعد تقديم ملف طلبات القروض (منها القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل)؛
- عمليات السحب النقدي من آلات التوزيع الأوتوماتيكي عن طريق بطاقة ما بين البنوك؛
- تمويل مختلف القطاعات الأخرى كالصناعات الغذائية وتقديم التسهيلات الفلاحية؛
- الاكتتاب وإصدار الأسهم والسندات وعرضها للعام والخاص.

6-3- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

من أجل تحقيق أهداف البنك الفلاحة والتنمية الريفية يجند أكثر من 7000 موظف مع فريق يتكون 1200 مكلف بالزبائن عبر 321 وكالة و39 مجمع استغلالي موزعة عبر التراب الوطني بالإضافة إلى نظام معلومات جديد لمزيد من الأمان، السهولة، الفعالية والسرعة.

ثانيا- إجراءات منح الائتمان في البنوك التجارية العمومية الجزائرية محل الدراسة

إن قرار منح الائتمان من عدمه في البنوك محل الدراسة لا تتم مباشرة بل تسبقه العديد من المراحل والخطوات، والتي يتم من خلالها دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالقرض وتقييم مستوى المخاطر المرتبطة بمنحه. وفيما يلي أهم المراحل التي تمر بها عملية منح الائتمان حسب بنك القرض الشعبي الجزائري:

1- الدراسة الأولية لطلب القرض:

يتم خلال هذه المرحلة فحص ملف طلب القرض المقدم من طرف العميل للتأكد من احتوائه على جميع الوثائق المطلوبة من البنك، كما تتميز هذه المرحلة بتلخيص المعلومات عن هذا العميل، وكذا دراسة العميل دراسة قانونيه واقتصادية.

1-1- **الفحص الأولي لملف القرض:** ويتم خلالها من التأكد من احتواء الملف على كل الوثائق اللازمة وكذا التأكد من مطابقته للشروط المطبقة في البنك. حيث تتمثل أهم الملفات أو الوثائق المطلوبة وفقا للبنك فيما يلي:

أ- **الوثائق الإدارية والقانونية:** تتمثل فيما يلي:

- طلب خطي ممضي من طرف العميل أو ممثل المؤسسة؛
- نسخه من القانون الأساسي مصادق عليها من طرف الهيئات المختصة؛
- نسخه مصادقه عليها من السجل التجاري؛
- نسخه مصادقه عليها من عقود الملكية وعقود الإيجار؛
- نسخه مصادقه عليها من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية؛

ب- **الوثائق الجبائية وشبه الجبائية:** وتتمثل في الوثائق التي تثبت وضعية العميل اتجاه مصالح الضرائب وصندوق الضمان الاجتماعي، والتي لا تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر.

ج- **الوثائق المحاسبية والمالية:** وتختلف هذه الوثائق حسب نوع القرض المطلوب، وتتمثل فيما يلي:

- **بالنسبة للقروض الاستغلال:** تتمثل الوثائق المطلوبة فيما يلي:
- الميزانيات الختامية للسنوات الثلاث الأخيرة ممضية من طرف مدير المؤسسة؛
- الميزانية التقديرية للسنة (n+1)؛
- جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث الأخيرة؛
- جدول حسابات النتائج التقديرية للسنة (n+1)؛
- مخطط الخزينة التقديري(n+1).
- **بالنسبة لقروض الاستثمار:** تتمثل الوثائق المحاسبية والمالية فيما يلي:
- الميزانيات الختامية للسنوات الثلاث الأخيرة ممضيه من طرف مدير المؤسسة؛
- الميزانيات التقديرية لخمس سنوات لاحقة؛
- جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات الأخيرة؛
- جدول حسابات النتائج لخمس سنوات لاحقة؛
- مخطط التمويل.

هذا ويضاف إلى هذه الوثائق وثائق أخرى تتمثل في:

- دراسة تقنو- اقتصادية للمشروع المطلوب تمويله؛
- برنامج إنجاز المشروع.
- الفواتير والعقود الخاصة بحيازة التجهيزات بالإضافة إلى رخصة ومخطط بناء المشروع.

1-2- الدراسة القانونية لملف القرض: بعد الفحص الأولي للملف القرض يقوم البنك بدراسة ملف القرض قانونيا من حيث: الشكل القانوني للمؤسسة، ونوعها، وتاريخ إنشائها، وقيمة رأس مالها وعدد المساهمين فيها، ونسب المساهمة ومجلس إدارة المؤسسة، وعدد والمسيرين فيها، ومؤهلاتهم العلمية ووظيفة كل مسير فيها.

1-3- الدراسة الاقتصادية لملف القرض: يقوم البنك في هذه المرحلة بدراسة المؤسسة من حيث نوع النشاط ورقم الأعمال وأهم العملاء والموردين الذين يتعامل معهم وطريقة التسديد، بالإضافة إلى حصتها السوقية ومركزها التنافسي. كما يهتم البنك عند دراسة هذا الجانب بأدوات ووسائل الاستغلال في المؤسسة

من: أراضي، مباني، معدات، وآلات وعقارات ...الخ. كما يهتم كذلك بخطوط توزيع المبيعات للمؤسسة ونسبتها إلى رقم الأعمال، بالإضافة إلى هيكل الموارد البشرية التي تحوزه المؤسسة من إطارات وعمال.

1-4- التحقق من معاملات المؤسسة مع البنوك الأخرى:

بحيث يتم جمع المعلومات حول التعاملات العميل طالب الائتمان مع البنوك الأخرى حيث يهتم بجمع معلومات حول حجم ونوع وسلامة هذه المعاملات وذلك من خلال مركزية المحافظ ومركزية عوارض الدفع:

أ- **مركزية المخاطر:** تعد مركزية المخاطر هيئه رقابية مصرفية تم إنشاؤها للتقليل من مخاطر القروض المتعثرة، وتشكل هذه الهيئة قاعدة معلومات تهتم بتجميع أسماء العملاء المستفيدين من القروض حسب نوع كل قرض وسقوفها والمبالغ المسحوبة والضمانة في مقدمة لكل قرض. لذلك فإن إجبارية انخراط البنوك في مركزية المخاطر لدى بنك الجزائر، الواردة في مشروع القانون النقدي والمصرفي، هي حماية للذمة المالية للبنوك وحماية رأس مالها، من خلال مراقبة بنك الجزائر للقروض الممنوحة ولعملية تسديد المقترضين لديونهم من عدمها، بما يوفر الاستقرار المالي للبنوك ويسمح لهم بدفع قروض ذات الجدوى وقابلة للتسديد وغير المتعددة.

وللإشارة فإن جميع البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بالانخراط في مركزية المخاطر واحترام قواعد عملها وإبلاغها بجميع القروض المشكوك فيها، والمتنازع بشأنها. كما يمنع عليها منح القروض دون الحصول على المعلومات من مركزية المخاطر عن العميل طالب الائتمان. فيتم الاستعلام عن العميل في مركزية المخاطر قبل أي إجراءات متعلقة بمنح الائتمان.

ب-مركزية عوارض الدفع: فقد تم إنشاؤها بموجب النظام رقم 02-92 المؤرخ في 22 مارس 1992 والتي تلتزم كل مؤسسات الوساطة المالية بالانضمام إليها، وتقوم هذه الأخيرة بتنظيم المعلومات المرتبطة بالحوادث التي تظهر عند استرجاع مبالغ القروض هذا من جهة، وكذا تعتبر بمثابة وسيلة احتياط ضد وقوع المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة، التي قد تواجه الهيئات المالية.

ج-جهاز مكافحة إصدار شيكات بدون رصيد: فقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992، وغرضه الأساسي هو تطهير النظام البنكي من الغش وتطوير استعمال الشيك الذي يعتبر أهم وسائل الدفع في الاقتصاديات المعاصرة، وبالتالي خلق قواعد للتعامل المالي تقوم على أساس الثقة وضبط القواعد العمل بالشيكات.

وبالتالي تقوم المؤسسات المالية في هذا الصدد بالتبليغ عن حالات عوارض الدفع التي حصلت عندهم ضمن قوائم، وهذا حتى يتم استغلالها كمصادر للاستعلام عن العملاء عند عمليات منح القروض للعملاء.

وبموجب هذا القانون يمنع على البنوك والمؤسسات المالية أن تسلم دفتر الشيكات لكل عميل ورد اسمه في قائمة مركزية المخاطر.

1-5- **دراسة طبيعة القرض:** يقوم البنك بدراسة القرض المطلوب من حيث قيمته ونوعه والغرض منه وطريقه استعماله.

1-6- **دراسة الضمانات:** حيث يتم من خلال هذه المرحلة دراسة الضمانات المقدمة من طرف المؤسسة طالبه الائتمان، من حيث: طبيعتها ونوعها وقيمتها، ولذلك يلزم على العميل أن تكون القيمة السوقية لهذه الضمانات أكبر من قيمة القرض المطلوب وذلك حتى يكون للبنك هامش أمان في حالة تدهور القيمة السوقية لهذه الضمانات.

ونميز هنا بين عدة أنواع من الضمانات والمتمثلة فيما يلي:

أ- الائتمان الضمانات **العينية:** والتي تشمل مختلف الأصول العينية الملموسة والتي تقدم على سبيل الرهن وتتكون من نوعين:

- **الرهن الحيازي** ويتمثل في المنقولات من معدات وتجهيزات وبضائع ووسائل نقل وأوراق مالية.
- **الرهن العقاري:** ويتمثل في العقارات من مباني أراضي ومحلات وغيرها.

ب- **الضمانات الشخصية:** وتتمثل في تعهد شخص أخر سواء كان طبيعيا أو معنويا بتسديد قيمة الائتمان المطلوب في حالة عدم قدرة العميل عن السداد وتتعدد أشكال هذه الضمانات إلى ما يلي:

- **الكفالة:** وهي عبارة عن عقد محرر من شخص أخر يسمى الكفيل يتعهد فيه هذا الأخير بالتكفل بمبلغ القرض إلى البنك نيابة عن العميل، وذلك إذا عجز العميل عن الالتزام بالدفع في المواعد المتفق عليها. ويمكن أن تكون الكفالة إما من شخص واحد أو عدة أشخاص، كما أنها يمكن أن تغطي قيمة القرض أو جزءا منه.

- **التأمين عن المخاطر:** وفيه تتولى شركة التامين التعويض لصالح البنك عند حدوث خطر العجز عن السداد من طرف العميل طالب.

2- الدراسة المالية لطلب القرض:

تعد هذه المرحلة أهم مراحل اتخاذ القرار الائتمان كون أنها الأكثر حساسية، حيث تساعد هذه المرحلة على تقييم الوضع الفعلي للعميل طالب الائتمان، وكذا قياس ملاءته الائتمانية بالإضافة إلى التنبؤ بالمخاطر التي ترتبط بالقرض المطلوب. ويقوم البنك في هذه المرحلة بدراسة مخطط الخزينة التقديري للمؤسسة طالبة القرض للسنة أن زائد واحد والميزانيات المالية للثلاث السنوات الأخيرة وجدول حساب النتائج لنفس السنوات بالإضافة إلى حساب مختلف المؤشرات والنسب وتفسيرها ومقارنتها مع المعايير المستهدفة كما يقوم البنك في هذا الصدد بتقييم العميل وفقا لطريقة التنقيط التي تسمح له بتخصيص نقطة أو علامة تساعده في تقدير الجدارة المالية للعميل وافتخار القرار بشأن طلب الائتمان.

3- مرحلة اتخاذ القرار:

بعد القيام بالمراحل السابقة من الفحص الأولي واستيفاء ملف طلب الائتمان لجميع الشروط المطلوبة، القيام بالدراسة القانونية والاقتصادية والتعرف على الضمانات المقدمة من طرف العميل وإجراء دراسة مالية دقيقة، من خلال القيام بعملية التحليل المالي واستخراج المؤشرات التي تعبر عن الوضعية الفعلية لطالب الائتمان ومدى جدارته الائتمانية، وتحديد المخاطر المرتبطة بالقرض والتي تم تحديد فيما إذا سيتم قبولها أو رفضها تأتي مرحله اتخاذ القرار الائتماني.

فيتم اتخاذ قرار الائتمان من طرف السلطة المخولة بمنح الائتمان وذلك حسب نوع وحجم الائتمان المطلوب، فبالنسبة للبنوك التجارية الجزائرية فهناك أربع مستويات لاتخاذ القرار الائتماني متمثلة فيما يلي:

- مستوى على مستوى الوكالة؛
- على مستوى لجنة الائتمان الجهوية؛
- على مستوى لجنة ائتمان المركزية؛
- على مستوى المديرية العامة.

المطلب الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية

أولا: مجتمع وعينة الدراسة:

نظرا لصعوبة المسح الشامل لجميع عناصر المجتمع وكما هو معلوم، تم اعتماد أسلوب العينة باعتبارها جزء من المجتمع الأصلي يختارها الباحث بأساليب مختلفة وبطريقة تمثل المجتمع الأصلي وتحقق أغراض البحث وتغني الباحث من مشقات دراسة المجتمع الأصلي.[1]

يعتبر مجتمع الدراسة الأشياء أو الأشخاص الذين يشكلون موضوع مشكلة البحث فهو بهذا يشكل ما يمكن أن تعمم نتائج الدراسة عليه، إذ أن تحديده يعد ضروريا لتبرير اختيار العينة واقتصار الدراسة عليها، وفي هذه الدراسة وكما سبق فقد تم الاعتماد على الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات.

الجدول رقم (04-02) توزيع استمارات البحث

البيان	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	عدد الاستمارات الملغاة	عدد الاستمارات الصالحة للمعالجة
العدد	150	112	11	101
النسبة	%100	%74	%6.67	%67.33

المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان

من خلال الجدول يتبين أنه قد تم توزيع 150 استبيان، وتم استرجاع 112 استبيان من إجمالي الاستبيانات، وبعد عملية فرزها وتنظيمها تم الإبقاء على101 استمارة أما المستبعدة منها فقد كان عددها11 استبيان بسبب نقص المعلومات فيها أو للتضارب الموجود في الإجابات التي تحتويها.

ثانيا: الأدوات والأساليب المستعملة في الدراسة

في أي دراسة علمية ميدانية يمكن الاعتماد على أداة أو مجموعة من الأدوات باعتبارها وسيلة أساسية في جمع البيانات وتصنيفها، حيث تتوقف دقة وصدق النتائج المتوصل إليها على مدى دقة الأدوات المستخدمة وعليه يتحتم على الباحث أن يكون مدركا لطبيعة البيانات التي تؤدي إليها أدوات البحث المختلفة، ونظرا لطبيعة موضوع الدراسة الحالية وسعيا لجمع البيانات اللازمة فقد اعتمدنا على الأدوات التالية:

[1]- سيد أحمد غريب ، **الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي**، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، مصر، 1999، الجزء 2، ص209

1- أدوات جمع البيانات:

تتطلب الدراسة انتقاء مجموعة من الأدوات المساعدة على جمع البيانات، حيث تم الاعتماد بشكل أساسي على الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات، إضافة إلى المقابلة والإحصائيات والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية كوسيلة مكملة لذلك.

1-1- المقابلة:

هي من أهم الأدوات المنهجية المستعملة لجمع البيانات عن ظاهرة معينة وأكثر الوسائل شيوعا وفعالية في الحصول على البيانات الضرورية عن ظاهرة معينة فهي تمكن الباحث من مناقشة أي فكرة مع مبحوثه.[1]

1-2- الوثائق والسجلات:

تعد مصدرا أساسيا لجمع البيانات والمعلومات وهي بمثابة سند مكمل للأدوات المستخدمة في البحث بغرض جمع البيانات، حيث تقدم للباحث الكثير من المعلومات المهمة حول دراسته خاصة في المراحل الأولى التي يسعى خلالها الباحث إلى تكوين خلفية نظرية عامة عن المشكلة أو موضوع الدراسة.

ومن أهم الوثائق التي تم الاطلاع عليها:

- النصوص والقوانين التشريعية التي تحكم القطاع (الجريدة الرسمية)؛
- الملفات الإحصائية التي توضح التغيرات المختلفة لتطور آليات منح الائتمان المصرفي في الجزائر.

1-3- الاستبيان:

يعد الاستبيان من أهم وسائل جمع البيانات وتسمى أيضا الاستقصاء والاستمارة، وهذه الكلمات جميعها تشير إلى وسيلة واحدة لجمع البيانات قوامها الاعتماد على "مجموعة من الأسئلة ترسل إما عن طريق البريد لمجموعة من المبحوثين، أو تنشر على صفحات الجرائد والمجلات وغيرها، ليجيب عليها الأفراد ثم يقومون بإرسالها إلى الباحث مرة أخرى، أو تسلم باليد للمبحوثين ليقوموا بملئها ثم يتولى الباحث أو أحد مندوبيه جمعها منهم بعد أن يدونوا عليها إجاباتهم بدون حضور الباحث".[2]

[1]- طلعت ابراهيم لطفي، **أساليب وأدوات البحث الاجتماعي**، دار غريب للنشر، القاهرة، 1995، ص86.

[2]- فضيلة ديليو، علي غربي: **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة قسنطينة، 1999، ص192.

الجدير بالذكر أنه بعد الدراسة الاستطلاعية وتوزيع الاستبيان (أنظر الملحق رقم 01) على بعض أفراد العينة وجه لنا عدد من الملاحظات، وقد تم تعديل الاستبيان وإعادة صياغة في ضوء آراء المحكمين*وأصبح في صورته النهائية (أنظر الملحق 03) مكونا من 26 عبارة موزعة على محاور الاستبيان كالتالي:

أ- **القسم الأول:** يختص بالبيانات والمعلومات الشخصية والوظيفية التي تتعلق بأفراد العينة، حيث تضمنت المعلومات: (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الوظيفة، التخصص الأكاديمي).

ب- القسم الثاني: كما سبقت الإشارة أن محاور الاستبيان الثلاث شكلت فرضيات الدراسة الميدانية، وقد تم توزيع الأسئلة عليها وفقا لما يلي:

- **المحور الأول:** مساهمة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني: يحتوي خمسة (5) أسئلة تطرقت إلى التعرف على أثر إعداد القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي للمؤسسات طالبة الائتمان على عملية التحليل الائتماني لدراسة طلبات القروض في البنوك واتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه.

- **المحور الثاني:** مساهمة أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني قسم إلى ثلاث أجزاء خصص الجزء الأول لاستخدام البنك التحليل الرأسي عند اتخاذ القرار الائتماني بخمس (5) أسئلة، أما الجزء الثاني فاختص باستخدام البنك التحليل الأفقي عند اتخاذ القرار الائتماني بستة (6) أسئلة، في حين خصص الجزء الثالث باستخدام البنك النسب المالية عند اتخاذ القرار الائتماني بأربعة (4) أسئلة. بغرض التعرف على كيفية مساهمة استخدام أدوات التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني في البنوك محل الدراسة.

- **المحور الثالث** :مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بمخاطر القروض المتعثرة يحتوي على 6 أسئلة تم التطرق فيه إلى مدى استخدام البنوك محل الدراسة للتحليل المالي في التنبؤ بمخاطر القروض المتعثرة.

2- الأساليب الإحصائية المستعملة

تمت معالجة بيانات الدراسة بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS النسخة 21، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية حسب ما يتلاءم مع طبيعة البيانات وأهداف الدراسة، وذلك على النحو التالي:

* أنظر قائمة المحكمين الملحق رقم 02.

- **الإحصاء الوصفي:** والذي يتضمن استخدام التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة واستخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري بهدف إعطاء تحليل تفسيري عن مدى استجابة عينة الدراسة تجاه كل عبارة من عبارات الاستبيان.
- **معامل ارتباط (Pearson)** لمعرفة صدق الاتساق الداخلي والبنائي.
- **معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronback):** للتأكد من ثبات أداة البحث.
- **اختبار التوزيع الطبيعي:** وذلك لتحديد ما إذا كانت البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا أم لا وهذا ما يتيح الاختيار الصحيح للإحصائيات الملائمة لاختبار الفرضيات.
- اختبار **T** للعينة الواحدة **(One Sample T Test)**
- اختبار تحليل التباين الأحادي **(ANOVA)**

ثالثا – صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية:

1- صدق أداة الدراسة:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقدتم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين[1]:

- **الصدق الداخلي:**

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية وقد استجبنا لآراء المحكمين وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية – انظر الملحق رقم (03).

- **الصدق البنائي:**

مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان بحيث يبين معامل الارتباط بيرسون **(Person)** قوة العلاقة بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان.

[1]- حمزة محمود دودين، **التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص231.

1-1- الاتساق الداخلي:

وقد تم قياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان وهذا ما تظهره نتائج الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-03): الصدق الداخلي لمحور مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني

المحور الأول	العينة	الارتباط	Sig	التعليق
1. تقدم القوائم المالية للعميل طالب الائتمان صورة صادقة عن الوضعية المالية	101	,494**	,000	دال
2. تقدم القوائم المالية للعميل طالب الائتمان معلومات ذات جودة مالية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرار	101	,735**	,000	دال
3. يلتزم العميل طالب القرض بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي	101	,532**	,000	دال
4. يساهم الإفصاح ضمن القوائم المالية للمؤسسة المقترضة في تسهيل عملية التحليل المالي اتخاذ قرار الائتمان	101	,448**	,000	دال
5. يلتزم العميل طالب الائتمان بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية	101	,411**	,000	دال

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

من خلال الجدول أعلاه نجد أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول حول مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني والمعدل الكلي لعباراته محصورة بين 0.41 و0.73، وأن قيم SIG أقل من مستوى الدلالة α=0.05، وهو ما يعبر عن دلالة المعاملات إحصائيا ووجود علاقة ارتباط بين المحور وعباراته، وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها في قياس مساهمتها في اتخاذ القرار الائتماني

الجدول رقم (04-04): الصدق الداخلي لمحور مساهمة أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني

المحور الثاني	العينة	الارتباط	Sig	التعليق
6. يقوم البنك بالتحليل الرأسي عند اتخاذ قرار الائتمان لبيان المركز المالي للعميل	101	,220*	,027	دال
7. يقوم البنك بالتحليل الرأسي لمعرفة مدى اعتماد العميل طالب التمويل على مصادر التمويل الداخلية والخارجية	101	,266**	,007	دال
8. يقوم البنك بالتحليل الرأسي من أجل معرفة الأهمية النسبية لكل بند من بنود القوائم المالية للعميل	101	,434**	,000	دال
9. يستخدم البنك التحليل الرأسي حتى وإن كان قرار التمويل قصير الأجل	101	,520**	,000	دال

10. يستخدم البنك التحليل الرأسي لمعرفة كيفية استخدام العميل طالب التمويل أموالها وكيفية توزيعها بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة	101	,461**	,000	دال
11. الاعتماد على التحليل الأفقي يمكن البنك من التنبؤ بمستقبل العميل طالب التمويل	101	,436**	,000	دال
12. يعتمد البنك على التحليل الأفقي للحكم على أداء العميل طالب الائتمان	101	,569**	,000	دال
13. يستخدم البنك التحليل الأفقي لمعرفة التغيرات التي تطرأ على أصول المؤسسة المقترضة على مدى فترات زمنية	101	,503**	,000	دال
14. يستخدم البنك التحليل الأفقي لمعرفة التغيرات التي حصلت على مصادر التمويل الخارجية (الديون) والداخلية على مدى فترات زمنية	101	,573**	,000	دال
15. يستخدم البنك التحليل الأفقي لمقارنة ما إذا كانت وتيرة ارتفاه الأصول المتداولة في المؤسسة المقترضة أسرع من الخصوم المتداولة (أي أن هناك رأس مال موجب والعكس)	101	,539**	,000	دال
16. يستخدم البنك التحليل الأفقي للمقارنة بين الربح الذي حققه العميل طالب التمويل على مدار عدة سنوات سابقة وبالتالي تقييم ربحيته	101	,403**	,000	دال
17. يراعي البنك اختلاف الطرق والسياسات المحاسبية عند استخدامه للنسب المالية	101	,378**	,000	دال
18. يستخدم البنك النسب المالية للتنبؤ بالوضع المالي للعميل	101	,402**	,000	دال
19. يراعي البنك أثر التضخم عند استخدام النسب المالية	101	,456**	,000	دال
20. عدم القدرة على فهم النسب المالية والتفسير الصحيح لها تقلل من قدرتها على ترشيد القرار الائتماني	101	,391**	,000	دال

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

من خلال الجدول السابق تبين أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني حول مساهمة أدوات التحليل المالي عند اتخذ القرار الائتماني والمعدل الكلي لعباراته محصورة بين 0.22 و0.57، وأن قيم SIG أقل من مستوى الدلالة α=0.05، وهو ما يعبر عن دلالة المعاملات إحصائيا ووجود علاقة ارتباط بين المحور وعباراته، وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها لقياس مساهمتها في اتخاذ القرار الائتماني.

3-2- الصدق البنائي:

الجدول رقم (04-05): الصدق البنائي لمحور مساهمة أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني.

أبعاد المحور الثاني	العينة	الارتباط	Sig	التعليق
يستخدم البنك التحليل الرأسي عند اتخاذ القرار الائتماني	101	,707**	,000	دال
يستخدم البنك التحليل الأفقي عند اتخاذ القرار الائتماني	101	,748**	,000	دال
يستخدم البنك النسب المالية عند اتخاذ القرار الائتماني	101	,686**	,000	دال

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

من خلال الجدول نجد أن معاملات الارتباط بين كل بعد من أبعاد التحليل المالي المتعلقة بالمحور الثاني حول مساهمة أدوات التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني والمعدل الكلي لعباراته محصورة بين 0.68 و0.74، وأن قيم SIG أقل من مستوى الدلالة α=0.05، وهو ما يعبر عن دلالة المعاملات إحصائيا ووجود علاقة ارتباط قوية بين المحور وأبعاده، وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها قياس مساهمتها في اتخاذ القرار الائتماني.

الجدول رقم (04-06): الصدق الداخلي للمحور الثالث مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بمخاطر القروض المتعثرة

المحور الثالث	العينة	الارتباط	Sig	التعليق
21. تعتمد إدارة البنك على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالمخاطر وتعثر القروض	101	,559**	,000	دال
22. يساهم تطبيق البنك لنماذج التنبؤ في التقليل من مخاطر القروض المتعثرة	101	,615**	,000	دال
23. تستطيع إدارة البنك التنبؤ بالوضع المالي للعميل دون الاعتماد على التحليل المالي	101	,489**	,000	دال
24. يقوم البنك بإعطاء الموظفين دورات مخصصة في مجال التنبؤ بمخاطر التعثر المصرفي	101	,716**	,000	دال
25. يوجد لجنة متخصصة في البنك مسؤولة عن تحديد المخاطر المتنوعة ومراقبتها والسيطرة عليها	101	,664**	,000	دال
26. أثبتت النماذج المطبقة في البنك للتنبؤ بالتعثر فعاليتها في التقليل من القروض البنكية المتعثرة	101	,583**	,000	دال

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نجد أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بمخاطر التعثر المصرفي والمعدل الكلي لعباراته محصورة بين 0.48 و0.73 وأن قيم SIG أقل من مستوى الدلالة α=0.05، وهو ما يعبر عن دلالة المعاملات إحصائيا ووجود علاقة ارتباط بين المحور وعباراته، وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها في قياس مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي.

من خلال النتائج المتوصل إليها لقياس صدق أداة الدراسة، تم التوصل إلى ارتباط المحاور بالمعدل الكلي لفقرات الاستبيان، إذ يوضح أن معاملات الارتباط بيرسون بين كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان دالة عند مستوى الدلالة **(Sig)** $\alpha \leq 0.05$، حيث أخذت الاحتمالية المرفقة لها قيم أقل من0.05، وهذا يدل على وجود اتساق داخلي بمعنى أن جميع المجالات صادقة لما وضعت لقياسه،

وبذلك تكون الباحثة قد تحققت من أن المقياس يتسم بدرجة عالية من الصدق الداخلي من جانب آخر تأكدت الباحثة من الصدق البنائي للمحور الثاني.

2- ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة النتيجة نفسها لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت الظروف والشروط نفسها، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد المجتمع عدة مرات خلال فترات زمنية معينة[1].

تم حساب معامل الثبات لأداة الدراسة وفقا لمعادلة ألفا كرونباخ (α) لحساب الثبات* فكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم (04-07): ثبات الاستبيان

حجم العينة	عدد المتغيرات	Alpha de Cronbach
101	26	,779

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يتضح من الجدول رقم (04-07) أن قيمة ألفا كرونباخ كانت مرتفعة، حيث بلغت **(0.779)**، وهي نسبة أعلى من (60%)[2] وهذا يمثل قيمة جيدة للثبات[3] والتحليل حيث تجاوزت الحد الأدنى المتفق عليه حسب **Sekaran**.حيث أنه بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة بالاعتماد على صدق المحكمين وكذا اختبار الاتساق الداخلي والبنائي لقياس مدى الترابط بين فقرات كل محور من محاور الدراسة، واستخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان، وبذلك يكون الاستبيان في صورته النهائية كما هو مبين في الملحق (03) قابل للتحليل. فتكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحتها وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها في الخطوات التالية.

---

[1]- محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص297.

*الثبات=الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ.

[2]-Sekaran, U. and Bougie, R. Research Methods for Business: A Skill-Building Approach. 6th Edition, Wiley, New York2013, P95 .

[3]-Pierre Ghewy ; **Guide pratique de l'analyse de données** : **Aves application sous IBM SPSS statistiques et Excel Questionnez ; Analysez… et Décidez** ; 1er édition, de Boeck ; Bruxelles ;2010 ; p292

المبحث الثاني: عرض نتائج الإحصائيات الوصفية للدراسة ومناقشتها:

من خلال هذا المبحث سيتم عرض مختلف النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية والمتعلقة بكل من نتائج الإحصائيات الوصفية للبيانات الشخصية والوظيفية، ثم نتائج الإحصائيات الوصفية لمحاور الدراسة، من خلال عرض وتحليل البيانات التي تضمنها الاستبيان بحساب الأوساط الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول جميع الفقرات، وقد ارتبطت الفقرات بمقياس **LIKERET** الذي يعبر من خلاله أفراد العينة عن مدى موافقتهم أو عدم موافقتهم لكل عبارة من عبارات الاستبيان ضمن ثلاث درجات وفق ما يلي[1]:

موافق	محايد	غير موافق
3	2	1

للتعليق على نتائج المتوسطات الحسابية للمتغيرات الواردة في نموذج الدراسة فقد تم حساب حدود الإجابات كما يلي:

$$\text{تفسير مستوى النتيجة} = \frac{\text{الحد الأعلى للمقياس – الحد الأدنى للمقياس}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{3-1}{3}$$

$$= 0.67$$

ومنه:

جدول رقم (04-08): درجة الاستجابة وفقا للمتوسط الحسابي

فئة المتوسط الحسابي	منحى الإجابة
(1-1.67)	منخفضة
(1.68-2.35)	متوسطة
(2.36-3)	عالية

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الجدول يتضح أن درجة الموافقة لإجابات أفراد العينة تراوحت بين منخفضة ومتوسطة وعالية وذلك من خلال احتساب المتوسط الحسابي، بحيث تكون درجة الموافقة عالية إذا كان المتوسط الحسابي يتراوح بين 2.36 إلى 3 وذلك وفقا لسلم ليكرت الثلاثي وهكذا بالنسبة لباقي الدرجات.

[1]- دلال القاضي، محمود البياتي: **منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص109.

المطلب الأول: دراسة وتحليل نتائج الإحصائيات الوصفية للبيانات الشخصية والوظيفية

بشأن خصائص مفردات عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية والتي تتمثل في: الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الوظيفة، التخصص الأكاديمي، دورات التحليل المالي، فيمكن توضيحها على النحو التالي:

أولا: توزيع أفراد العينة وفق متغير الجنس:

الجدول رقم (04-09): التحليل الوصفي لجنس المستجوب

الجنس	التكرارات	النسب المئوية
ذكر	48	47,5
أنثى	53	52,5
المجموع	**101**	**100,0**

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم(04-01) : التحليل الوصفي لمتغير الجنس

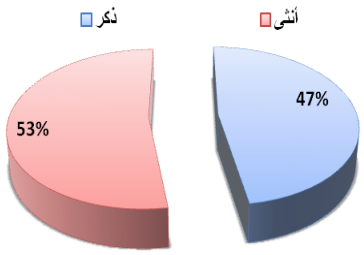

المصدر: مخرجات برنامج Excelبالاعتماد على نتائج اختبار العينة

يوضح لنا الجدول والشكل السابقين توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس، حيث أن47.5٪ من أفراد العينة ذكور و52,5 ٪ إناث وهما نسبتين متقاربتين إلى حد كبير، وهذا ما يدل على تساوي الفرص بين الرجل والمرأة في المجال المصرفي، كما أنه راجع كذلك إلى تمكن المرأة في مجال البنوك كغيرها من النساء في مختلف دول العالم وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قدرة المرأة على التحكم في المجال المصرفي وإعطاء رأيها بكل حزم ودقة ومسؤولية كاملة. كما يمكن إرجاع هذه النسبة إلى صدق المرأة في العمل وتمكنها من تسيير المصالح بكل مصداقية وشفافية، دون المساس بالمصلحة العامة للبنك وحرصا على الحفاظ على الممتلكات المادية والمالية أثناء أداء وظيفتها.

ثانيا: توزيع أفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي

الجدول رقم (04-10): التحليل الوصفي للمؤهل العلمي

المؤهل	التكرارات	النسب المئوية
ليسانس	61	60,4
ماستر	26	25,7
دكتوراه	1	1,0
تكوين	6	5,9
أخرى	7	6,9
المجموع	**101**	**100,0**

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم(04-02): التحليل لوصفي لمتغير المؤهل العلمي

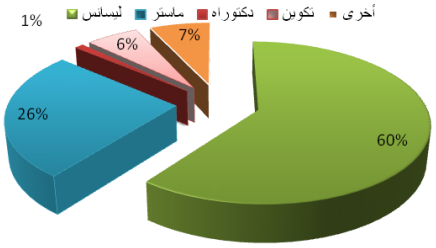

المصدر: مخرجات برنامج Excelبالاعتماد على نتائج اختبار العينة

يوضح لنا الجدول والشكل السابقين المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة، حيث أن1٪ من عينة الدراسة من حملة الدكتوراه وهذا يدل على كون أن هذه الفئة في بلادنا غالبا ما تميل إلى العمل في مجال التعليم العالي باعتبار أن هذه الشهادة تتيح لحاملها إمكانية التدريس كأستاذ جامعي وبالتالي يتم الاستغناء عن وظيفته في البنك كون أنه يعتبر مهنة التدريس في الجامعة أفضل بكثير من مهنته في البنوك، كما يوجد ما نسبته 25.5٪منحملةالماستر،وهي نسبة معتبرة ويتم توظيفهم على أساس أنهم حاصلين على شهادة الليسانس وهي الشهادة الدنيا التي تسمح لهم بالحصول على منصب في البنوك، أما نسبة أصحاب مستوى الليسانس فتمثل ما قيمته 61.8٪ من العينة المدروسة كون أن جل المناصب التي يشغلها موظفو البنوك تتاح لهم بحيازتهم لشهادة ليسانس فقط وليس مطلوبا منهم أن يكونوا حاصلين على شهادات أعلى. في حين بلغت نسبة المتحصلين على تكوين 11.8٪.

ثالثا: توزيع أفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

الجدول رقم (04-11): التحليل الوصفي لسنوات الخبرة

الخبرة	التكرارات	النسب المئوية
أقل من 5 سنوات	25	24,8
من 5 إلى 10 سنوات	42	41,6
أكثر من 10 سنوات	34	33,7
المجموع	**101**	**100,0**

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (04-03): التحليل الوصفي وفق متغير الخبرة المهنية

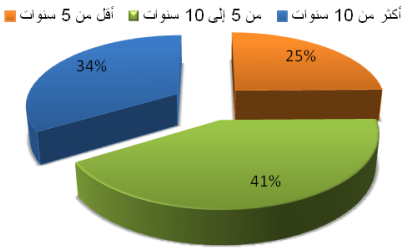

المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على نتائج اختبار العينة

يوضح لنا الجدول والشكل السابقين الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة وفق فئات زمنية تم تقسيمها وفقا لعدد سنوات العمل في البنك وكلما زاد عدد سنوات خبرتهم فإنه يمكنهم التحكم جيدا في كل ما يتعلق بعمليات البنوك في مجال التحليل الائتماني وكذا الاعتماد عليهم في المساهمة في اتخاذ القرارات المهمة في البنك كقرار منح الائتمان وغيرها من القرارات التي تهم البنوك. ومن خلال الجدول والشكل المرفق فإن ما نسبته 41% من المستجوبين قد كانت خبرتهم من خمس إلى عشر سنوات وهي خبرة جد مناسبة للإلمام الجيد بالمجال البنكي وبالتالي إمكانية الحصول على معلومات أكثر دقة ومصداقية في الاستبانة.

ثالثا: توزيع أفراد العينة وفق متغير الوظيفة:

الجدول رقم (04-12): التحليل الوصفي للوظيفة

الوظيفة	التكرارات	النسب المئوية
مدير الوكالة	9	8,9
مدير المجموعة	1	1,0
موظف في مصلحة القروض	71	70,3
رئيس قسم القروض بالمديرية	4	4,0
رئيس مصلحة قروض بالوكالة	16	15,8
المجموع	**101**	**100,0**

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (04-04) التحليل الوصفي للوظيفة

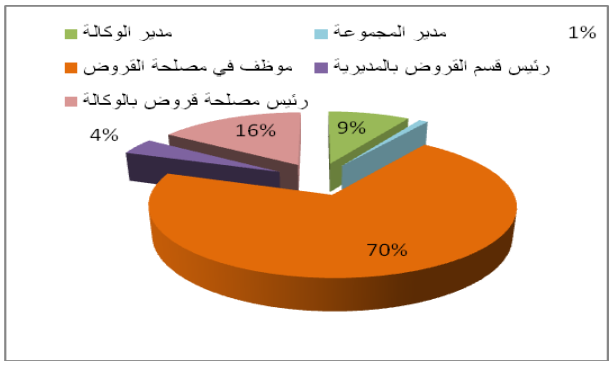

المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على نتائج اختبار العينة

يوضح لنا الجدول والشكل السابقين العمل الممارس لأفراد عينة الدراسة وفقا للوظيفة حيث يبين أن64.7٪ من عينة الدراسة يعملون كموظفين في مصلحة القروض وهو ما يعكس أهمية مصلحة القروض على مستوى البنك كون أنها تمثل النشاط الرئيسي في عمل البنوك حيث يتم تخصيص من اثنين(02) إلى ثلاثة (03) موظفين في مصلحة القروض على مستوى الوكالة الواحدة فقط، وبالتالي كلما زاد حجم نشاط البنك فإنه يتم زيادة عدد الموظفين وذلك تخفيفا لضغط عملية دراسة ملفات طلبات القروض المقدمة وكذا سلامة القرار المتخذ في شأن المنح من عدمه وهي في الغالب وحسب الزيارة الميدانية لمجموعة من البنوك والتعرف على طريقة العمل فإنه يطلق على المجموعة المتشكلة من هؤلاء الموظفين بلجنة القروض وهي المسؤولة عن دراسة الملف من وضعه على مستوى المصلحة إلى غاية متابعة تسديد القرض بعد منحه، وفيما يخص رؤساء قسم القروض فإنهم يمثلون ما نسبته 16.7٪، وهذا راجع إلى كون أن كل لجنة من لجان القروض

المتشكلة على مستوى البنك يترأسها رئيس المصلحة والتي تكون مهمته الإشراف على عملية دراسة طلبات الائتمان وكذا المتابعة البعدية للقرض.

رابعا- توزيع أفراد العينة وفق متغير التخصص الأكاديمي

الجدول رقم (04-13): التحليل الوصفي للتخصص الأكاديمي

التخصص الأكاديمي	التكرارات	النسبة المئوية
محاسبة وتدقيق	10	9,9
مالية وبنوك	52	51,5
تأمينات وبنوك	4	4,0
إدارة أعمال	4	4,0
اقتصاد	13	12,9
أخرى	18	17,8
المجموع	**101**	**100,0**

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم(04-05): التحليل الوصفي لمتغير التخصص الأكاديمي

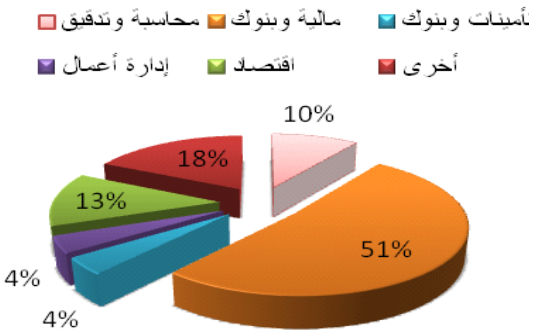

المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على نتائج اختبار العينة

يوضح لنا الجدول والشكل السابقين التخصص الأكاديمي لأفراد عينة الدراسة، حيث أن52.9٪ من عينة الدراسة يتخصصون في المالية والبنوك وهذا يدل على كون هذه الفئة قد تلقت تكوينا أكاديميا يؤهلها للعمل بالبنك وهذا ما يصب في مصلحة البنك، حيث تمكن هذه الفئة من التسيير الفعال للنشاط البنكي كون أنها قد اكتسبت معارف مهمة في هذا الصدد من تكوينها الأكاديمي في مجال البنوك وبالتالي يمكنها من توظيف هذه المكتسبات فعليا في تطوير النشاط المصرفي،كما يوجد ما نسبته 15.7٪تخصص محاسبة وتدقيق وذلك لقدرة هذه الفئة كذلك في التحكم في التقنيات البنكية المطبقة على مستوى البنوك، أما نسبة المتخصصين

في الاقتصاد وإدارة الأعمال فبلغت 13.7٪ و 12.7٪ على التوالي في حين بلغت نسبة تخصص تأمينات وبنوك 4.9٪.

خامسا: توزيع أفراد العينة وفق متغير التخصص الأكاديمي

الجدول رقم (04-14): التحليل الوصفي لمتغير الدورات المتخصصة في التحليل المالي

متخصصة في التحليل المالي	التكرارات	النسب المئوية
نعم	58	57,4
لا	43	42,6
المجموع	101	100,0

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم(): التحليل الوصفي لمتغير الدورات المتخصصة

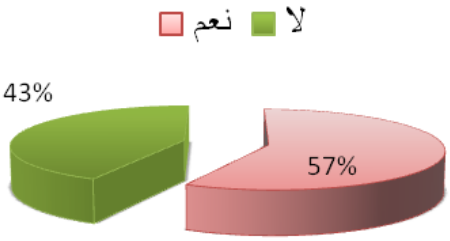

المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على نتائج اختبار العينة

يوضح لنا الجدول والشكل السابقين تلقي أفراد عينة الدراسة للتكوين حيث صرح 58.8٪ تلقيهم للتكوين في حين فند 41.2٪ من عينة الدراسة، وذلك ما يصب في مصلحة البنوك محل الدراسة، كون أن التكوين المستمر في هذا المجال يمكن البنك من تطوير العمل المصرفي حفاظا على المصلحة العامة للبنك وتجنبا للمخاطر التي تحيط بالأنشطة التي يقوم بها. والتي تؤدي إلى حدوث الأزمات المالية التي تؤدي إلى انهيار هذه البنوك

المطلب الثاني: دراسة وتحليل نتائج الإحصائيات الوصفية لفقرات ومحاور الدراسة:

سيتم من خلال هذا الجزء من الدراسة إلى التطرق لنتائج الإحصائيات الوصفية لكل محور من محاور الدراسة والمتمثلة في: مساهمة القوائم المالية وفقا للـ SCF في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني، ثم دراسة نتائج الإحصائيات الوصفية لمحور مساهمة أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني من خلال دراسة تأثير أبعاد التحليل المالي المتمثلة في: التحليل الرأسي، التحليل الأفقي وكذا

التحليل بالنسب المالية على اتخذ قرار الائتمان. وأخيرا تحليل نتائج الإحصائيات الوصفية لفقرات المحور الثالث المتمثل في مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بمخاطر التعثر المصرفي.

أولا- تحليل نتائج الإحصائيات الوصفية للمحور الأول مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني:

وتحتوي هذه الفقرة على خمس عبارات من (1 إلى 5) تتعلق بمساهمة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني، وكان الهدف منه هو معرفة مدى التزام طالبي الائتمان بإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي لغرض الحصول على القروض وكذا معرفة مدى مساهمة هذه القوائم في تسهيل عملية التحليل المالي على موظفي مصلحة القروض وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرار كون أنها تعكس صورة صادقة عن المركز المالي للمؤسسة طالبة الائتمان. والجدول الموالي يوضح نتائج المتوصل إليها حسب إجابات المستجوبين:

الجدول رقم (04-15): التحليل الوصفي لمحور مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني

المحور الأول		غير موافق .....موافق			مج	المتوسط	الانحراف المعياري	التعليق
1. تقدم القوائم المالية للعميل طالب الائتمان صورة صادقة عن الوضعية المالية	ك	12	10	79	101	2,66	,682	عالي
	%	11,9	9,9	78,2	100			
2. تقدم القوائم المالية للعميل طالب الائتمان معلومات ذات جودة	ك	13	7	81	101	2,67	,694	عالي
	%	12,9	6,9	80,2	100			
3. يلتزم العميل بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية	ك	4	15	82	101	2,77	,508	عالي
	%	4,0	14,9	81,2	100			
4. يساهم الإفصاح في تسهيل عملية التحليل المالي اتخاذ قرار الائتمان	ك	6	5	90	101	2,83	,511	عالي
	%	5,9	5,0	89,1	100			
5. يلتزم العميل بمتطلبات الإفصاح في إعداد القوائم المالية	ك	14	21	66	101	2,51	,730	عالي
	%	13,9	20,8	65,3	100			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول (04-15) بعد حساب المتوسطات لعبارات مساهمة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني أن:

العبارة رقم(4): "يساهم الإفصاح ضمن القوائم المالية للمؤسسة المقترضة في تسهيل عملية التحليل المالي لاتخاذ قرار الائتمان" جاءت في المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة المستجوبين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (2.83) من درجة موافق حسب المقياس المستخدم وانحراف معياري الذي بلغ(0.511) دلالة على تشتت ضعيف للإجابات وتدل على أن البنوك محل الدراسة تولي أهمية كبيرة لضرورة أن تشمل القوائم المالية لطالب الائتمان جميع المعلومات اللازمة للمؤسسة المقترضة وذلك حتى يتمكن البنك من أخذ صورة واضحة وصحيحة عن الوضعية المالية للعميل طالب الائتمان، وذلك لتسهيل عملية التحليل المالي للوصول للأهداف المرجوة واتخاذ القرارات الصائبة بمنح الائتمان من عدمه.

العبارة رقم (3): "يلتزم العميل طالب القرض بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي" جاءت في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة المستجوبين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (2.77) من درجة موافق حسب المقياس المستخدم وانحراف معياري الذي بلغ(0.508) دلالة على تشتت ضعيف للإجابات وتدل على درجة الانسجام في أراء المستجوبين التي تميل إلى إعطاء أهمية لضرورة التزام العميل بمتطلبات الإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.

العبارة رقم (2):"تقدم القوائم المالية للمؤسسة طالبة الائتمان معلومات ذات جودة مالية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرار" جاءت في المرتبة الثالثة من حيث درجة موافقة المستجوبين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (2.67) من درجة موافق حسب المقياس المستخدم وانحراف معياري الذي بلغ(0.694) دلالة على تشتت ضعيف للإجابات، وهذه القيمة تدل على أنه في حالة العكس فإن للبنك الحق في رفض منح الائتمان للمؤسسة المقترضة نتيجة لعدم جودة المعلومات المالية المقدمة ضمن قوائمها وبالتالي احتراز البنوك لسلامتها المالية وتحوطا من مخاطر التعثر الائتماني.

العبارتين (1) و(5) :"تقدم القوائم المالية للعميل طالب الائتمان صورة صادقة عن الوضعية المالية" و" يلتزم العميل طالب الائتمان بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية"، جاءتا في المرتبة الأخيرة من حيث درجة موافقة المستجوبين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (2.66)و(2.51) على التوالي حسب المقياس المستخدم وانحراف معياري الذي بلغ(0.682) و(0.730) على التوالي دلالة على تشتت ضعيف للإجابات أي أنهما عززتا نسبة الاتفاق ولكن بنسبة أقل عن الفقرات السابقة مما تدل على أن البنوك محل الدراسة لا تعطي الأهمية لهذين العنصرين عند قيامها بالتحليل المالي، أو أن هذين العنصرين لا يؤثران على نتائج عملية التحليل المالي.

وبشكل عام فإن النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل الإحصائيات الوصفية لفقرات المحور الأول تشير إلى أن هناك درجة انسجام عالية الأهمية للإجابات أي أن أراء المستجوبين تتجه نحو اتجاه إيجابي بالاعتماد على سلم ليكرت الثلاثي وقد أكد ذلك المتوسط الحسابي العام الذي بلغ 2.68 والذي فاق المتوسط الحسابي للمقياس والمقدر بـ: 2 وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن الاعتماد على القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي يعد أساسا مهما لتحقيق أهداف عملية التحليل المالي ومنه اتخاذ القرارات المناسبة.

ثانيا- تحليل نتائج الإحصائيات الوصفية للمحور الثاني مساهمة أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني:

تم جمع البيانات عن مساهمة أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني عن طريق 15 عبارة (من 6 إلى 20) قسم إلى 03 أجزاء: يستخدم البنك التحليل الرأسي عند اتخاذ القرار الائتماني (من 6 إلى 10)، يستخدم البنك التحليل الأفقي عند اتخاذ القرار الائتماني (من 11 إلى 16)، يستخدم البنك النسب المالية عند اتخاذ القرار الائتماني (من 17 إلى 20) في الاستبيان الذي تم توزيعه على أفراد عينة الدراسة، وظهرت نتائج التحليل لهذه المحاور كما يلي:

1- تحليل البيانات الإحصائية لبعد التحليل الرأسي:

ويحتوي هذا المحور على خمس عبارات (من 6 إلى 10) تتعلق باستخدام البنك التحليل الرأسي عند اتخاذ القرار الائتماني، وكان الهدف منه هو قياس مدى اعتماد البنوك محل الدراسة على تقييم وضعية العميل طالب الائتمان بالاعتماد على هذا النوع من التحليل وفيما إذا كانت يسهل عليها عملية اتخاذ قرار الائتمان. وفيما يلي نتائج أراء المستجوبين ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-16): التحليل الوصفي لبعد التحليل الرأسي

المحور الثاني		غير موافق .....موافق			مج	المتوسط	الانحراف المعياري	التعليق
6. يقوم البنك بالتحليل الرأسي عند اتخاذ قرار الائتمان لبيان المركز المالي للعميل	ك	3	10	88	101	2,84	,441	عالي
	%	3,0	9,9	87,1	100			
7. يقوم البنك بالتحليل الرأسي لمعرفة مدى اعتماد العميل على مصادر التمويل	ك	10	10	81	101	2,70	,641	عالي
	%	9,9	9,9	80,2	100			
8. يقوم البنك بالتحليل الرأسي من أجل معرفة الأهمية النسبية للقوائم المالية للعميل	ك	13	12	76	101	2,62	,705	عالي
	%	12,9	11,9	75,2	100			
9. يستخدم البنك التحليل الرأسي حتى وإن كان قرار التمويل قصير الأجل	ك	25	9	67	101	2,42	,863	عالي
	%	24,8	8,9	66,3	100			
10. يستخدم البنك التحليل الرأسي لمعرفة كيفية استخدام العميل أموالها وكيفية توزيعها	ك	12	16	73	101	2,60	,694	عالي
	%	11,9	15,8	72,3	100			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول أعلاه تم التوصل إلى وجود اتفاق بين أراء المستجوبين أي أن هناك درجة انسجام عالية الأهمية، حيث تتجه معظم الآراء إلى الاتجاه الإيجابي بالاعتماد على المقياس المستخدم وقد عزز هذا المتوسط الحسابي العام 2.63 والذي فاق المتوسط الحسابي للمقياس 2 مما يشير إلى أهمية التحليل الرأسي لدى المستجوبين. أما بالنسبة للفقرات التي زادت نسبة الاتفاق هي كل من الفقرات (6) و(7) و(8) و(10) على التوالي والمتمثلة في العبارات: "يقوم البنك بالتحليل الرأسي عند اتخاذ قرار الائتمان لبيان المركز المالي للعميل"، " يقوم البنك بالتحليل الرأسي لمعرفة مدى اعتماد العميل طالب التمويل على مصادر التمويل الداخلية والخارجية" ،" يقوم البنك بالتحليل الرأسي من أجل معرفة الأهمية النسبية لكل بند من بنود القوائم المالية للعميل"، " يستخدم البنك التحليل الرأسي لمعرفة كيفية استخدام العميل طالب التمويل أموالها وكيفية توزيعها بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة "، على التوالي حيث جاءت: العبارة (6) في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي 2,84، من درجة موافق حسب المقياس المستخدم وانحراف معياري الذي بلغ(0.441) دلالة على تشتت ضعيف للإجابات مما يدل على أن البنوك محل الدراسة تعطي أهمية كبيرة لاستخدام التحليل الرأسي لتحديد المركز المالي للمؤسسة وهذا ما أكدته نسبة الإجابات التي بلغت (87,1%)بدرجة موافق من مجموع عينة الدراسة. لتليها **العبارة (7):** التي جاءت في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي 2,70 من درجة موافق، وانحراف معياري الذي بلغ (0,641) دلالة على

وجود تشتت ضعيف للإجابات مما يدل على أن التحليل الرأسي يعطي تصور واضح للبنك على كيفية اعتماد العميل طالب الائتمان على المصادر الداخلية والخارجية في التمويل، وبالتالي يتم الاعتماد عليه عند اتخاذ القرار الائتماني وهو ما أثبتته الدراسة النظرية. ثم تأتي العبارة (8) و(10) في المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي من حيث درجة الموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.62) و(2,60) من دراجة موافق بنفس الترتيب وانحراف معياري (0,705) و(0,657) مما يدل على تشتت ضعيف للإجابة حيث تتجه معظم الآراء إلى الاتجاه الإيجابي بالاعتماد على المقياس المستخدم. حيث يتم إعطاء أهمية لاستخدام التحليل الرأسي للقياس الأهمية لبنود القوائم المالية حتى يتسنى للبنك معرفة أهم البنود التي تؤثر على المركز المالي، وكذا يمكن التحليل الرأسي البنك من معرفة كيفية استغلال العميل طالب الائتمان لموارده المتاحة وكيفية توزيعها على الأصول المختلفة وهو ما يسهل على البنك معرفة الطريقة التي تمكنه من تحصيل القرض الممنوح في الآجال المتفق عليها وتجنب مخاطر عدم السداد.

ما يلاحظ على الفقرات السابقة هو التقارب الكبير في النتائج، حتى أنها تكاد أن تكون متساوية وهو ما بينته التكرارات من درجة موافق التي جاءت بالنسب التالية:(87,1%)، (80,2%)، (75,2%)، (76,2%)، وهي نسب كبيرة تفوق نصف عينة الدراسة مما يدل على إعطاء البنوك محل الدراسة أهمية كبيرة للتحليل المالي الراسي أثناء اتخاذ القرار الائتماني.

أما فيما يخص العبارة رقم (09): فإن جاءت في المرتبة الأخيرة من حيث درجة الموافقة بحيث أن أراء المستجوبين تميل إلى مستوى الموافق، وهو ما بينه المتوسط الحسابي 2,42 وانحراف معياري قدره 0,863 مما يدل على تشتت في آراء العينة حيث نجد أن ما نسبته 24.8% أي ما يمثل 25 فردا من أفراد العينة كانت إجابتهم تميل إلى المحايد.

2- التحليل الوصفي لبعد التحليل الأفقي:

ويحتوي هذا المحور على ستة عبارات (من 11 إلى 16) تتعلق باستخدام البنك التحليل الأفقي عند اتخاذ القرار الائتماني، وكان الهدف منها لتعرف على مدى الاعتماد على التحليل الأفقي في تسهيل العملية التحليلية للقوائم المالية وعلاقتها باتخاذ القرار في البنك أثناء دراسة طلبات الائتمان المقدمة من طرف المقترضين. وفيما يلي نتائج أراء المستجوبين ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-17): التحليل الوصفي لبعد التحليل الأفقي

المحور الثاني		غير موافق .....موافق				مج	المتوسط	الانحراف المعياري	التعليق
11. الاعتماد على التحليل الأفقي يمكن البنك من التنبؤ بمستقبل العميل	ك	21	11	69		101	2,48	,820	عالي
	%	20,8	10,9	68,3		100			
12. يعتمد البنك على التحليل الأفقي للحكم على أداء العميل طالب الائتمان	ك	18	19	64		101	2,46	,781	عالي
	%	17,8	18,8	63,4		100			
13. يستخدم البنك التحليل الأفقي لمعرفة التغيرات التي تطرأ على أصول المؤسسة	ك	15	15	71		101	2,55	,741	عالي
	%	14,9	14,9	70,3		100			
14. يستخدم البنك التحليل الأفقي لمعرفة التغيرات التي حصلت على مصادر التمويل	ك	17	13	71		101	2,53	,769	عالي
	%	16,8	12,9	70,3		100			
15. يستخدم البنك التحليل الأفقي لمقارنة ما إذا كانت وتيرة ارتفاع الأصول المتداولة	ك	21	15	65		101	2,44	,818	عالي
	%	20,8	14,9	64,4		100			
16. يستخدم البنك التحليل الأفقي للمقارنة بين الربح الذي حققه العميل	ك	14	12	75		101	2,60	,722	عالي
	%	13,9	11,9	74,3		100			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول (04-17) بعد حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات استخدام البنك التحليل الأفقي عند اتخاذ القرار الائتماني فقد تم التوصل إلى أن مستوى استجابة أفراد العينة كانت عالية والتي كانت تميل إلى درجة الموافقة، حيث أن الفقرات التي عززت درجة الموافقة تمثلت في كل من العبارة رقم (16): " يستخدم البنك التحليل الأفقي للمقارنة بين الربح الذي حققه العميل طالب التمويل على مدار عدة سنوات سابقة وبالتالي تقييم ربحيته"، والتي جاءت في المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة المستجوبين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (2.60) من درجة موافق وانحراف معياري(0,722) مما يدل تشتت ضعيف للإجابات، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن التحليل المالي الأفقي يعطي للبنك تصورا واضحا عن التغيرات التي تحصل في القوائم المالية للعميل طالب لعدة سنوات غالبا ما تكون ثلاث سنوات، خاصة فيما يتعلق بتطور الأرباح خلال سنوات المقارنة ، مما يعطي البنك ضمانا على قدرة العميل على سداد التزاماته سواء الطويلة أو قصيرة الأجل.

ثم جاءت كل من العبارتين (13) و(14) المتمثلتين في : "يستخدم البنك التحليل الأفقي لمعرفة التغيرات التي تطرأ على أصول المؤسسة المقترضة على مدى فترات زمنية" و"يستخدم البنك التحليل الأفقي

لمعرفة التغيرات التي حصلت على مصادر التمويل الخارجية (الديون) والداخلية على مدى فترات زمنية"،حيث بلغ متوسطيهما الحسابيين (2,55) و(2,53) على التوالي بانحراف معياري 0,741 و0,769 على التوالي كذلك مما يدل على تشتت ضعيف للإجابات، وهما متقاربين تقريبا إلى درجة التساوي، حيث أن البنوك محل الدراسة تستخدم التحليل الأفقي لقياس مختلف التغيرات التي تحدث لكل بند من بنود القوائم المالية سواء في جانب الاستخدامات (الأصول) أو من جانب مصادر التمويل وهذا حتى يتسنى لها معرفة كيفيات تحقيق العوائد التي كما ذكرنا سابقا تمثل ضمان للبنك باسترداد حقوقه تجاه العميل.

أما فيما يخص العبارات (11)و(12)و(15) المتمثلة في: "الاعتماد على التحليل الأفقي يمكن البنك من التنبؤ بمستقبل العميل طالب التمويل" و" يعتمد البنك على التحليل الأفقي للحكم على أداء العميل طالب الائتمان" و" يستخدم البنك التحليل الأفقي لمقارنة ما إذا كانت وتيرة ارتفاع الأصول المتداولة للمؤسسة المقترضة أسرع من الخصوم المتداولة (أي أن هناك رأس مال عامل موجب) أو العكس"، فقد جاءت المراتب الأخيرة على التوالي بمستوى متوسط للموافقة وهذا ما يظهره المتوسط الحسابي لكل من هذه العبارات والتي بلغ لكل منها على التوالي (2,48) و(2,46) و(2,44) وبانحراف معياري (0,820) و(0,781) و(0,818) وهو ما يدل أن اعتماد البنوك محل الدراسة على التحليل الأفقي وحده لا يكفي، بل يجب الاعتماد على منهجية للتحليل تمر بمراحل وخطوات محددة ومدروسة تعتمد على مختلف أساليب التحليل المالي ذات العلاقة باتخاذ القرارات المناسبة.

وبشكل عام يتضح من خلال هذا الجدول أن المستجوبين يوافقون على استخدام التحليل الأفقي كأسلوب ضمن الأساليب التي يعتمدها المحلل المالي والذي يوفر معلومات مفيدة لحجم ونوع التغيير الذي طرأ على أي عنصر أو مجموعة معينة من العناصر للقوائم المالية وقياس اتجاه التغير ونوعه وتقييمه. مما يساهم في عملية اتخاذ القرار.

3- التحليل الوصفي لبعد النسب المالية:

وتحتوي هذه الفقرة على أربع (04) عبارات تتعلق بمدى نجاعة استخدام هذا الأسلوب في الحكم على أداء المؤسسات طالبة الائتمان. وفيما يلي نتائج أراء المستجوبين ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-18): التحليل الوصفي لبعد النسب المالية

المحور الثاني		غير موافق .....موافق			مج	المتوسط	الانحراف المعياري	التعليق
17. يراعي البنك اختلاف الطرق والسياسات المحاسبية عند استخدامه للنسب المالية	ك	26	14	61	101	2,35	,865	منخفض
	%	25,7	13,9	60,4	100			
18. يستخدم البنك النسب المالية للتنبؤ بالوضع المالي للعميل	ك	11	6	84	101	2,72	,650	عالي
	%	10,9	5,9	83,2	100			
19. يراعي البنك أثر التضخم عند استخدام النسب المالية	ك	26	19	56	101	2,30	,855	منخفض
	%	25,7	18,8	55,4	100			
20. عدم القدرة على فهم النسب المالية والتفسير الصحيح لها	ك	12	12	77	101	2,64	,687	عالي
	%	11,9	11,9	76,2	100			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يتضح من الجدول (04-18) بعد حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات الإبداع أن العبارة رقم (18): "يستخدم البنك النسب المالية للتنبؤ بالوضع المالي للعميل "جاءت في المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة المستجوبين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (2.72) بانحراف معياري قدره (0,776)، من درجة موافق وتدل على وذلك مدى قدرة المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية تمكن من معرفة المركز المالي وقياس الأداء خلال الفترة الزمنية الواحدة أو عدة فترات زمنية.

كما جاءت العبارة رقم (20):"عدم القدرة على فهم النسب المالية والتفسير الصحيح لها تقلل من قدرتها على ترشيد القرار الائتماني "في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة المستجوبين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (2,64) بانحراف معياري قدره (0,687) مما يدل على تشتت ضعيف للإجابات، وتدل على ضرورة إلمام المحلل المالي بمدلولات النسب المالية وأن يستخدم كل واحدة منها في المجال الذي تخدمه هذه النسبة حتى يتمكن من تحقيق الغرض من عملية التحليل واتخاذ القرارات المناسبة.

في حين سجل أدنى متوسط حسابي للعبارة رقم(19) والتي تنص على: "يراعي البنك أثر التضخم عند استخدام النسب المالية"، بمتوسط حسابي(2,30) بانحراف معياري قدره (0,855)، من درجة محايد ويمكن تفسير ذلك من خلال أن البنوك محل الدراسة لم تولي الاهتمام الكافي بمشكل التضخم كون أنه يؤثر على جودة وشفافية المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية وبالتالي إمكانية الحصول على معلومات مضللة عند استخدام أسلوب النسب المالية كون أن إعداد القوائم المالية يتم وفقا للتكلفة التاريخية وأنه لا يوجد قانون يلزم المؤسسات بإعادة تقييم أصولها.

.

وبشكل عام يتضح من خلال هذا الجدول أن مستوى الإجابة على هذه الفقرة يتراوح عند درجة موافق حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لجميع العبارات (2.51) بانحراف معياري قدره(0.764)،وهذا يعني أهمية استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية بالنسبة للمستجوبين، حيث أنها تمكن من إعطاء مقارنة مفيدة بين متغيرين، حيث أنه لا تكاد تخلو أي مؤسسة إلا وتستخدم النسب المالية في تحليل قوائمها، بالإضافة إلى ذلك فإنها تقوم بتفسير العلاقة بين البنود المختلفة للقوائم المالية، وذلك بأسلوب يعمل على توفير معلومات مفهومة وسهلة الاستخدام تساهم بشكل فعال في تجنب المخاطر المرتبطة بالقرض واتخاذ القرارات المناسبة مع مخرجات عملية التحليل.

ثالثا- تحليل نتائج الإحصائيات الوصفية للمحور الثالث مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بمخاطر القروض المتعثرة

وتحتوي هذه الفقرة على ستة (06) عبارات تتعلق بمساهمة التحليل المالي في التنبؤ بمخاطر القروض المتعثرة ويعبر عن مدى اعتماد البنوك على مخرجات التحليل المالي للقوائم المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وعلاقتها بالتنبؤ بمخاطر التعثر الائتماني. وفيما يلي نتائج أراء المستجوبين ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-19): التحليل الوصفي لمحور مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بالمخاطر القروض المتعثرة

المحور الثالث		غير موافق .....موافق				مج	المتوسط	الانحراف المعياري	التعليق
21. تعتمد إدارة البنك على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالمخاطر وتعثر القروض	ك	9	8	84		101	2,74	,611	عالي
	%	8,9	7,9	83,2		100			
22. يساهم تطبيق البنك لنماذج التنبؤ في التقليل من مخاطر القروض المتعثرة	ك	11	9	81		101	2,69	,659	عالي
	%	10,9	8,9	80,2		100			
23. لا تتنبأ إدارة البنك بالوضع المالي للعميل دون الاعتماد على التحليل المالي	ك	15	13	73		101	2,57	,740	عالي
	%	14,9	12,9	72,3		100			
24. يقوم البنك بإعطاء الموظفين دورات مخصصة في مجال التنبؤ بالتعثر المصرفي	ك	20	13	68		101	2,48	,807	عالي
	%	19,8	12,9	67,3		100			
25. يوجد لجنة متخصصة في البنك مسؤولة عن المخاطر	ك	13	19	69		101	2,55	,714	عالي
	%	12,9	18,8	68,3		100			
26. أثبتت النماذج المطبقة في البنك فعاليتها في التقليل من القروض المتعثرة	ك	7	25	69		101	2,61	,616	عالي
	%	6,9	24,8	68,3		100			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يلاحظ من نتائج الجدول (04-19) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (2.74-2.48) بانحرافات معيارية تتراوح بين (0,611- 0,807) مما يعني وجود تشتت ضعيف للإجابات، وهو ما يعكس استجابة أفراد العينة مما يدل على أن إدراك المستجوبين كان إيجابيا وهذا ما أكده متوسط درجة الموافقة، وهذا ما يشير إلى أهمية الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بمخاطر القروض المتعثرة لدى البنوك محل الدراسة. ومما زاد من نسبة الاتفاق لإجابات أفراد العينة كل من:

العبارة رقم(21) : "تعتمد إدارة البنك على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالمخاطر وتعثر القروض" جاءت في المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة المستجوبين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (2,74) من درجة موافق حسب المقياس المستخدم وانحراف معياري الذي بلغ(0.611) دلالة على تشتت ضعيف للإجابات وتدل على البنوك محل الدراسة تعطي أهمية كبيرة للتحليل المالي بأساليبه المختلفة في تقدير مستوى المخاطر التي ترتبط بالقروض الممنوحة، وبالتالي قدرة البنوك على مواجهتها قبل حدوثها ومنه اتخاذ القرار الائتماني المناسب حسب درجة حدة تلك المخاطر وقدرات تحمل البنك.

جاءت العبارتين (22) و(26) اللتان تنصان على: " يساهم تطبيق البنك لنماذج التنبؤ في التقليل من مخاطر القروض المتعثرة " و"أثبتت النماذج المطبقة في البنك للتنبؤ بالتعثر فعاليتها في التقليل من القروض البنكية المتعثرة " في الرتبة الثانية والثالثة على التوالي من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي (2.69) و(2.61) من درجة موافق حسب المقياس المستخدم وانحراف معياري الذي بلغ(0.659) و(0,616)دلالة على تشتت ضعيف للإجابات وتدل على أن النماذج التي تستخدمه البنوك محل الدراسة أثبتت مساهمتها وفعاليتها في نفس الوقت في حماية البنوك محل الدراسة من المخاطر التي يتعرض لها نتيجة السياسات المتبعة في منح القروض أو حتى قد ساهمت في التقليل منها.

كما جاءت العبارتين (23) و(25): "لا تستطيع إدارة البنك التنبؤ بالوضع المالي للعميل دون الاعتماد على التحليل المالي" و"يوجد لجنة متخصصة في البنك مسؤولة عن تحديد المخاطر المتنوعة ومراقبتها والسيطرة عليها"، فقد جاءتا في المرتبتين المواليتين على التوالي من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي (2.57) و(2.55) من درجة موافق حسب المقياس المستخدم وانحراف معياري الذي بلغ(0.740) و(0,714)دلالة على تشتت ضعيف للإجابات وهو ما يدل على أن البنوك محل الدراسة تؤكد على ضرورة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بالوضع المالي للعميل طالب الائتمان كما أنها تؤكد على أنه توجد على مستوى البنوك محل الدراسة على لجنة خاصة بالمخاطر وذلك لأهمية هذه الأخيرة في تجنب مخاطر التعثر المصرفي للمقترضين.

أما فيما يتعلق بالعبارة رقم(24): "يقوم البنك بإعطاء الموظفين دورات مخصصة في مجال التنبؤ بمخاطر التعثر المصرفي" جاءت في المرتبة الأخيرة من حيث درجة موافقة المستجوبين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (2.48) من درجة موافق حسب المقياس المستخدم وانحراف معياري الذي بلغ(0.807) دلالة على تشتت ضعيف للإجابات وتدل هذه القيم على أن البنوك محل الدراسة تولي أهمية لهذا الموضوع إلا أن هذه الدورات لا تشمل جميع أفراد العينة وهو ما يفسر حياد ما نسبته 19,80% من أفراد العينة محل الدراسة عن الإجابة وهو ما يدل على عدم استفادت أغلبهم من هذه الدورات.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية

سيتم خلال هذا المبحث من الدراسة التطرق إلى طبيعة توزيع العينة ومن ثم اختبار الفرضيات للوصول إلى أهداف الدراسة. وقبل التطرق إلى هذه المرحلة يجب التعرف على طبيعة توزيع العينة حتى نتمكن من تحديد طبيعة الاختبارات:

- **تحديد طبيعة توزيع العينة محل الدراسة:**

استنادا على نظرية النهاية المركزية[1]، التي تشير إلى أنه كلما ارتفع حجم العينة(n)، فإن متوسطات العينات التي تم الحصول عليها باستخدام أخذ العينات العشوائية معا لاستبدال يتم توزيعها بشكل طبيعي معا لمتوسط μ والتباين. وبناءا على ذلك وبما أن أفراد العينة $n \geq 30$ فإن التوزيع يؤول إلى التوزيع الطبيعي وبذلك سيتم الاعتماد على الاختبارات المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة .

- **تحديد أساليب اختبار فرضيات الدراسة وقاعدة القرار**

تبعا لطبيعة توزيع عينة الدراسة المحددة في الجزء السابق والتي تقضي بأن العينة تتبع توزيعا طبيعيا فقد تم الاعتماد على استخدام نوعين من الاختبارات المعلمية والمتمثلة في:

- **اختبار T للعينات المستقلة (Indipendante Sample T Test)** ويستخدم هذا الاختبار في حالة المتغيرات الوسيطة التي لا يزيد فيها عدد المجموعات عن مجموعتين مثل: خاصية الجنس.
- **اختبار تحليل التباين الأحادي(ANOVA One Way Analysis of Variance** ويستخدم في حالة المتغيرات الوسيطة التي يزيد فيها عدد المجموعات عن مجموعتين مثل :خاصية السن، المؤهل التعليمي والخبرة المهنية.

وقد اعتماد قاعدة القرار التالية:

- رفض الفرضية العدمية**H0** إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من**α=0.05**

[1] -https://doi.org/10.4097/kjae.2017.70.2.144 le 20/12/2022 à 14 : 30

- قبول الفرضية العدمية**H0** إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أكبرمن**α=0.05**

المطلب الأول: اختبار الفرضيات باستخدام اختبارT للعينات المستقلة(Indipendante Sample T Test)

حيث سيتم اختبار فرضيات الدراسة بحساب المتوسطات وفقا لما يلي:

أولا- اختبار الفرضية الأولى:

H_0: لا تساهم القوائم المالية المعدة وفق SCF في الاعتماد على التحليل المالي واتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α.

H: تساهم القوائم المالية المعدة وفق SCF في الاعتماد على التحليل المالي و اتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α

جدول رقم (04-20): نتائج اختبار (T Test) للفرضية الرئيسية الأولى

الفرضية	T	Ddl	المتوسط	Sig	متوسط الانحراف	مستوى الثقة 95%	
						الأدنى	الأعلى
الأولى	21,093	100	2,6911	,000	,69109	,6261	,7561

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال نتائج اختبارT في الجدول أنه لا يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا تساهم القوائم المالية المعدة وفق SCF في التحليل المالي واتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α، كما تؤكد ذلك المتوسط الحسابي لهذه الفرضية 2.691 ومستوى الدلالة **(0.000=Sig)**، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة: تساهم القوائم المالية المعدة وفق SCF في التحليل المالي واتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α

ثانيا- اختبار الفرضية الثانية:

H_0 : لا تستخدم أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α في البنوك الجزائرية

H_1 : تستخدم أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α في البنوك الجزائرية.

ثانيا- اختبار الفرضية الثانية:

H_0 : لا تستخدم أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α في البنوك الجزائرية

H_1 : تستخدم أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α في البنوك الجزائرية.

جدول رقم (04-21): نتائج اختبار (T Test) للفرضية الرئيسية الثانية

الفرضية	T	Ddl	المتوسط	Sig	متوسط الانحراف	مستوى الثقة 95%	
						الأدنى	الأعلى
الثانية	17,064	100	2,5500	,000	,55000	,4861	,6139

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال نتائج اختبار T في الجدول أعلاه أنه لا يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا يمكن استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α ، كما تؤكد ذلك قيمة المتوسط الحسابي لهذه الفرضية 2.550 ومستوى الدلالة (Sig=0.000)،وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة: يمكن استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α.

وتتفرع هذه الفرضية إلى ثلاث فرضيات جزئية سيتم مناقشتها فيما يلي:

1- اختبار الفرضية الجزئية الأولى

H_0: لا يستخدم التحليل المالي الرأسي في اتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α.

H_1: يستخدم التحليل المالي الرأسي في اتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α.

جدول رقم (04-22): نتائج اختبار (T Test) للفرضية الجزئية الأولى

الفرضية الجزئية	T	Ddl	المتوسط	Sig	متوسط الانحراف	مستوى الثقة 95%	
						الأدنى	الأعلى
الأولى	16,853	100	2,6376	,000	,63762	,5626	,7127

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال نتائج اختبار **T** في الجدول رقم (04-22) أعلاه أنه لا يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا يستخدم التحليل المالي الرأسي في اتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α، كما يؤكد ذلك المتوسط الحسابي لهذه الفرضية2.637 ومستوى الدلالة (Sig=0.000)، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة: يمكن استخدام التحليل المالي الرأسي في اتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α.

2- اختبار الفرضية الجزئية الثانية

H_0: لا يمكن استخدام التحليل المالي الأفقي في اتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α.

H_1: يمكن استخدام التحليل المالي الأفقي في اتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α.

جدول رقم (04-23): نتائج اختبار (T Test) للفرضية الجزئية الثانية

الفرضية الجزئية	T	Ddl	المتوسط	Sig	متوسط الانحراف	مستوى الثقة 95%	
						الأدنى	الأعلى
الثانية	9,803	100	2,5099	,000	,50990	,4067	,6131

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال نتائج اختبار **T** في الجدول رقم (04-23) أعلاه أنه لا يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا يمكن استخدام التحليل المالي الأفقي في اتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α، كما تؤكد ذلك قيمة المتوسط الحسابي لهذه الفرضية **2.509** ومستوى الدلالة **(Sig=0.000)**، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة: يمكن استخدام التحليل المالي الأفقي في اتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α.

3- اختبار الفرضية الجزئية الثالثة

H_0: لا توجد علاقة بين استخدام التحليل المالي بالنسب المالية واتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α.

H_1: توجد علاقة بين استخدام التحليل المالي بالنسب المالية واتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α.

جدول رقم (04-24): نتائج اختبار (T Test) للفرضية الجزئية الثالثة

الفرضية الجزئية	T	Ddl	المتوسط	Sig	متوسط الانحراف	مستوى الثقة 95%	
						الأدنى	الأعلى
الثالثة	11,103	100	2,5025	,000	,50248	,4127	,5923

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال نتائج اختبار **T** في الجدول رقم (04-24) أعلاه أنه لا يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا يمكن استخدام التحليل المالي بالنسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α، كما تؤكد ذلك قيمة المتوسط الحسابي لهذه الفرضية الذي بلغ 2.502 ومستوى الدلالة **(Sig=0.000)**، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة: يمكن استخدام التحليل المالي بالنسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة 0.05 =α.

ثالثا- اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

H_0: لا يمكن استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالقروض المتعثرة عند مستوى الدلالة 0.05 =α.

H_1: يمكن استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالقروض المتعثرة عند مستوى الدلالة 0.05 =α.

جدول رقم (04-25): نتائج اختبار (T Test) للفرضية الرئيسية الثالثة

الفرضية الثالثة	T	Ddl	المتوسط	Sig	متوسط الانحراف	مستوى الثقة 95%	
						الأدنى	الأعلى
	14,572	100	2,6089	,000	,60891	,5260	,6918

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يتضح من خلال نتائج اختبار **T** في الجدول رقم (04-25) أعلاه أنه لا يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا يمكن استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالقروض المتعثرة عند مستوى الدلالة 0.05 =α، كما تؤكد ذلك قيمة المتوسط الحسابي لهذه الفرضية والتي بلغت 2.608 ومستوى الدلالة (Sig=0.000)، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة: يمكن استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالقروض المتعثرة عند مستوى الدلالة 0.05 =α.

المطلب الثاني: اختبار التباين ANOVA

سيتم من خلال اختبار التباين اختبار الفرضية الرابعة المتمثلة في: مساهمة المؤهلات الشخصية والوظيفية في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني، وتتفرع هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

أولا- الفرضية الجزئية الأولى:

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 =α بين الاعتماد على التحليل المالي واتخاذ قرار منح الائتمان تعزى لمتغير الجنس .

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 =α بين الاعتماد على التحليل المالي واتخاذ قرار منح الائتمان تعزى لمتغير الجنس.

الجدول رقم(04-26) نتائج اختبارات ANOVA لمتغير الجنس

البيانات	مصدر التباين	مجموع المربعات	Ddl	متوسط المربعات	F	Sig
المحور الأول	بين المجموعات	,024	1	,024	,217	,643
	داخل المجموعات	10,818	99	,109		
	المجموع	10,842	100			
المحور الثاني	بين المجموعات	,107	1	,107	1,023	,314
	داخل المجموعات	10,385	99	,105		
	المجموع	10,493	100			
المحور الثالث	بين المجموعات	,149	1	,149	,845	,360
	داخل المجموعات	17,486	99	,177		
	المجموع	17,635	100			

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه تبين أن نتائج اختبار التباين للمتغيرين التابع والمستقل تبعا للجنس تظهر أن مستوى Sig لكل من المحور الأول "مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني"، والمحور الثاني "مساهمة أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني " والمحور الثالث" مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بالقروض المتعثرة"، حيث كانت قيمة Sig تساوي (0,643) و(0,314) و(0,360) على التوالي وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبالتالي يمكننا الاستدلال بأنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي والاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني، وبين مساهمة أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني، وبين مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي تعزى لمتغير الجنس ، وهو ما أنه لا توجد فروق بين إجابة كلا من الجنسين ذكرا كان أو أنثى وهو ما يدل على أن المرأة استطاعت أن تتحكم هي الأخرى في هذا المجال حتى تساوت أو حتى فاقت نسبتها الرجال وهذا التحكم مس مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحليل وإدارة مخاطر الائتمان والتعثر المصرفي وحتى إمكانية مساهمتها في اتخاذ القرار الائتماني.

ثانيا- الفرضية الفرعية الثانية:

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha= 0.05$ بين الاعتماد على التحليل المالي واتخاذ قرار منح الائتمان تعزى لمتغير المؤهل العلمي

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α= 0.05 بين الاعتماد على التحليل المالي واتخاذ قرار منح الائتمان تعزى لمتغير المؤهل العلمي .

الجدول رقم (04-27): نتائج اختبارات ANOVA لمتغير المؤهل العلمي

البيانات	مصدر التباين	مجموع المربعات	Ddl	متوسط المربعات	F	Sig
المحور الأول	بين المجموعات	,736	4	,184	1,748	,146
	داخل المجموعات	10,106	96	,105		
	المجموع	10,842	100			
المحور الثاني	بين المجموعات	,987	4	,247	2,491	,048
	داخل المجموعات	9,506	96	,099		
	المجموع	10,493	100			
المحور الثالث	بين المجموعات	1,420	4	,355	2,102	,086
	داخل المجموعات	16,215	96	,169		
	المجموع	17,635	100			

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه تبين أن نتائج اختبار التباين للمتغيرين التابع والمستقل تبعا للمؤهل العلمي تظهر أن مستوى Sig لكل من المحور الأول "مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني"، والمحور الثالث"مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بالقروض المتعثرة"،حيث كانت قيمة Sig تساوي (0,146) و(0,086) على التوالي وهي أكبر من مستوى الدلالة α = 0.05 وبالتالي يمكننا الاستدلال بأنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي والاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني ، وبين مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي تعزى لمتغير المؤهل العلمي .

أما بالنسبة للمحور الثاني "مساهمة أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني" ، فقد كانت قيمةSig تساوي (0,048) وهي أقل من مستوى الدلالة α = 0.05 وبالتالي يمكننا الاستدلال بأنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على التحليل المالي واتخاذ القرار الائتماني تعزى لمتغير المؤهل العلمي. وقصد تفسير هذه الفروق فقد تم الاعتماد على الاختبارات البعدية من خلال تطبيق اختبار شوفيه (Sheffé) كما يلي:

جدول رقم (04-28): نتائج اختبار ANOVA تبعا لمتغير المؤهل العلمي

البيانات	مصدر التباين	مجموع المربعات	Ddl	متوسط المربعات	F	Sig
التحليل الرأسي	بين المجموعات	1,073	4	,268	1,924	,113
	داخل المجموعات	13,384	96	,139		
	المجموع	14,457	100			
التحليل الأفقي	بين المجموعات	,605	4	,151	,544	,704
	داخل المجموعات	26,718	96	,278		
	المجموع	27,323	100			
التحليل بالنسب المالي	بين المجموعات	1,971	4	,493	2,527	,046
	داخل المجموعات	18,716	96	,195		
	المجموع	20,687	100			

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم (04-07): نتائج اختبار البعدي لشوفيه (Sheffe) للمحور الثاني وفقا لمتغير

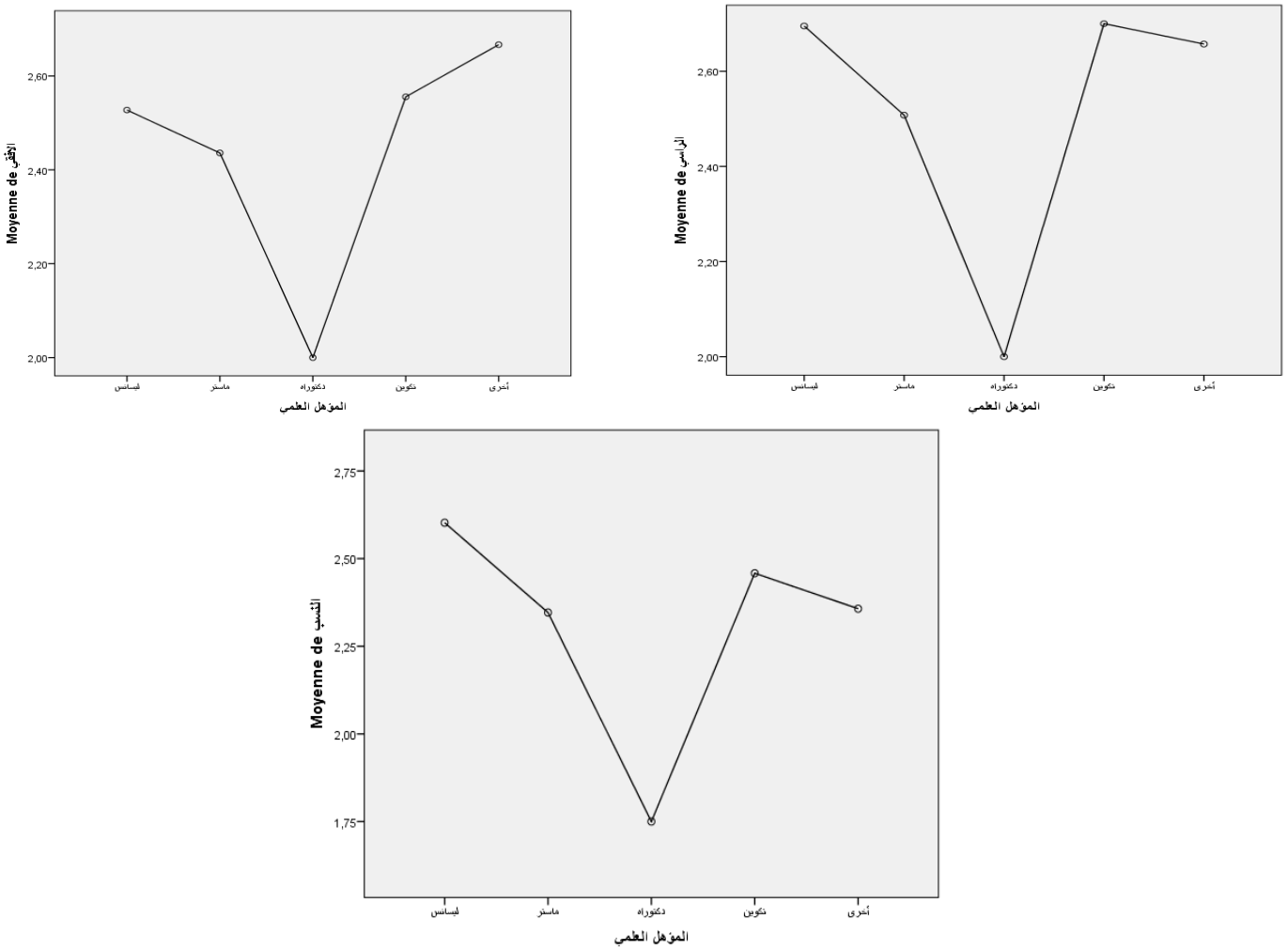

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول والاشكال اعلاه يتبين أن نتائج اختبار التباين للمتغيرين التابع والمستقل لكل من التحليل الرأسي والتحليل الأفقي بالنسبة للمؤهل العلمي تكشف أن قيمة Sig كانت (0,113) و(0.704) على التوالي مما يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أراء المستجوبين حول مساهمة التحليل الرأسي والتحليل الأفقي في اتخاذ القرار الائتماني تعزى إلى طبيعة المؤهل العلمي.

أما فيما يخص جانب مساهمة التحليل بالنسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني فقد كانت قيمة Sig (0,046) وهي أقل من مستوى الدلالة مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المستجوبين حول مساهمة النسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني تعزى للمؤهل العلمي حيث يبين الشكل السابق بأن أفراد العينة من حملة شهادة الدكتوراه كانت إجاباتهم تختلف عن إجابات مختلف أفراد العينة فيما يخص العبارات المتعلقة بالنسب المالية ، وبالرجوع إلى قاعدة البيانات الأصلية فقد تبين أن الحاصلين على

شهادة الدكتوراه هو فرد واحد من العينة ويشغل منصب رئيس قسم القروض بالمديرية وهي أنثى، ولهذا يمكن إرجاع أسباب هذه الفروق كون أن هذه الأخيرة لم تتلق دورات تكوينية متخصصة في التحليل المالي والائتماني، أو عدم الاستيعاب لعبارات هذا الجزء من الاستبيان.

وبما أن هذه النسبة ليست ذات أهمية نسبية كون أنها تشكل 1% فقط من العينة المدروسة، فيمكن القول أنه لا يمكن تعميم هذه النتيجة على جميع أفراد المجتمع، إلا أنه في هذا الصدد يجب الاهتمام بتكوين إطارات البنوك مهما كانت مؤهلاتهم العلمية فغالبا ما نجد أن الجانب الأكاديمي يختلف عن متطلبات سوق العمل وبالتالي يجب مراعاة هذا الجانب وخاصة مع التطورات التي مست القطاع المصرفي عالميا فيجب على موظفي البنك كل في مجاله بذل الاهتمام الكافي والسعي إلى تطوير المهارات وتعميق المكتسبات حتى يتمكن من التحكم الجيد وبالتالي تحقيق الأهداف التي يسعى لها البنك ، والتي تصب في تحقيق أهداف القطاع المصرفي على المستوى الكلي.

ثالثا- الفرضية الفرعية الثالثة:

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha= 0.05$ بين الاعتماد على التحليل المالي واتخاذ قرار منح الائتمان تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha= 0.05$ بين الاعتماد على التحليل المالي واتخاذ قرار منح الائتمان تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

الجدول رقم (04-29): نتائج اختبارات ANOVA لمتغير عدد سنوات الخبرة.

البيانات	مصدر التباين	مجموع المربعات	Ddl	متوسط المربعات	F	Sig
المحور الأول:	**بين المجموعات**	,078	2	,039	,356	,701
	داخل المجموعات	10,764	98	,110		
	المجموع	10,842	100			
المحور الثاني	**بين المجموعات**	,225	2	,112	1,073	,346
	داخل المجموعات	10,268	98	,105		
	المجموع	10,493	100			
المحور الثالث	**بين المجموعات**	,605	2	,302	1,741	,181
	داخل المجموعات	17,030	98	,174		
	المجموع	17,635	100	,039		

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نتبين أن نتائج اختبار التباين للمتغيرين التابع والمستقل تبعا لعدد سنوات الخبرة تظهر أن مستوى Sig لكل من المحور الأول « مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني"، والمحور الثاني "مساهمة أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني " و المحور الثالث" مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بالقروض المتعثرة"، حيث كانت قيمة Sig تساوي (0,701) و(0,346) و(0,181) على التوالي وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبالتالي يمكننا الاستدلال بأنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي والاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني، وبين مساهمة أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني، وبين مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة .

رابعا- الفرضية الفرعية الرابعة:

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين الاعتماد على التحليل المالي واتخاذ قرار منح الائتمان تعزى لمتغير الوظيفة.

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين الاعتماد على التحليل المالي واتخاذ قرار منح الائتمان تعزى لمتغير الوظيفة .**الجدول رقم(04-30)** نتائج اختبارات ANOVA لمتغير الوظيفة

البيانات	مصدر التباين	مجموع المربعات	Ddl	متوسط المربعات	F	Sig
المحور الأول:	**بين المجموعات**	,969	4	,242	2,355	,059
	داخل المجموعات	9,873	96	,103		
	المجموع	10,842	100			
المحور الثاني	**بين المجموعات**	1,270	4	,317	3,305	,014
	داخل المجموعات	9,223	96	,096		
	المجموع	10,493	100			
المحور الثالث	**بين المجموعات**	1,192	4	,298	1,740	,148
	داخل المجموعات	16,443	96	,171		
	المجموع	17,635	100			

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه تبين أن نتائج اختبار التباين للمتغيرين التابع والمستقل تبعا للوظيفة تظهر أن مستوى Sig لكل من المحور الأول «مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني "، و المحور الثالث" مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بالقروض المتعثرة"، حيث كانت قيمة Sig تساوي (0,059) و(0,148) على التوالي وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبالتالي يمكننا الاستدلال بأنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي والاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني ، وبين مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي تعزى لمتغير الوظيفة .

أما بالنسبة للمحور الثاني "مساهمة أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني" ، فقد كانت قيمةSig تساوي (0,014) وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبالتالي يمكننا الاستدلال بأنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على التحليل المالي واتخاذ القرار الائتماني تعزى لمتغير الوظيفة. وقصد تفسير هذه الفروق فقد تم الاعتماد على الاختبارات البعدية من خلال تطبيق اختبار شوفي كما يلي:

جدول رقم (04-31): نتائج اختبار ANOVA تبعا لمتغير الوظيفة

البيانات	مصدر التباين	مجموع المربعات	Ddl	متوسط المربعات	F	Sig
التحليل الرأسي	بين المجموعات	1,446	4	,361	2,667	,037
	داخل المجموعات	13,011	96	,136		
	المجموع	14,457	100			
التحليل الأفقي	بين المجموعات	2,100	4	,525	1,998	,101
	داخل المجموعات	25,223	96	,263		
	المجموع	27,323	100			
التحليل بالنسب المالي	بين المجموعات	1,636	4	,409	2,061	,092
	داخل المجموعات	19,051	96	,198		
	المجموع	20,687	100			

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات برنامج SPSS للعينة المدروسة

الشكل رقم (04-08): نتائج اختبار البعدي (Sheffe) للمحور الثاني وفقا لمتغير الوظيفة

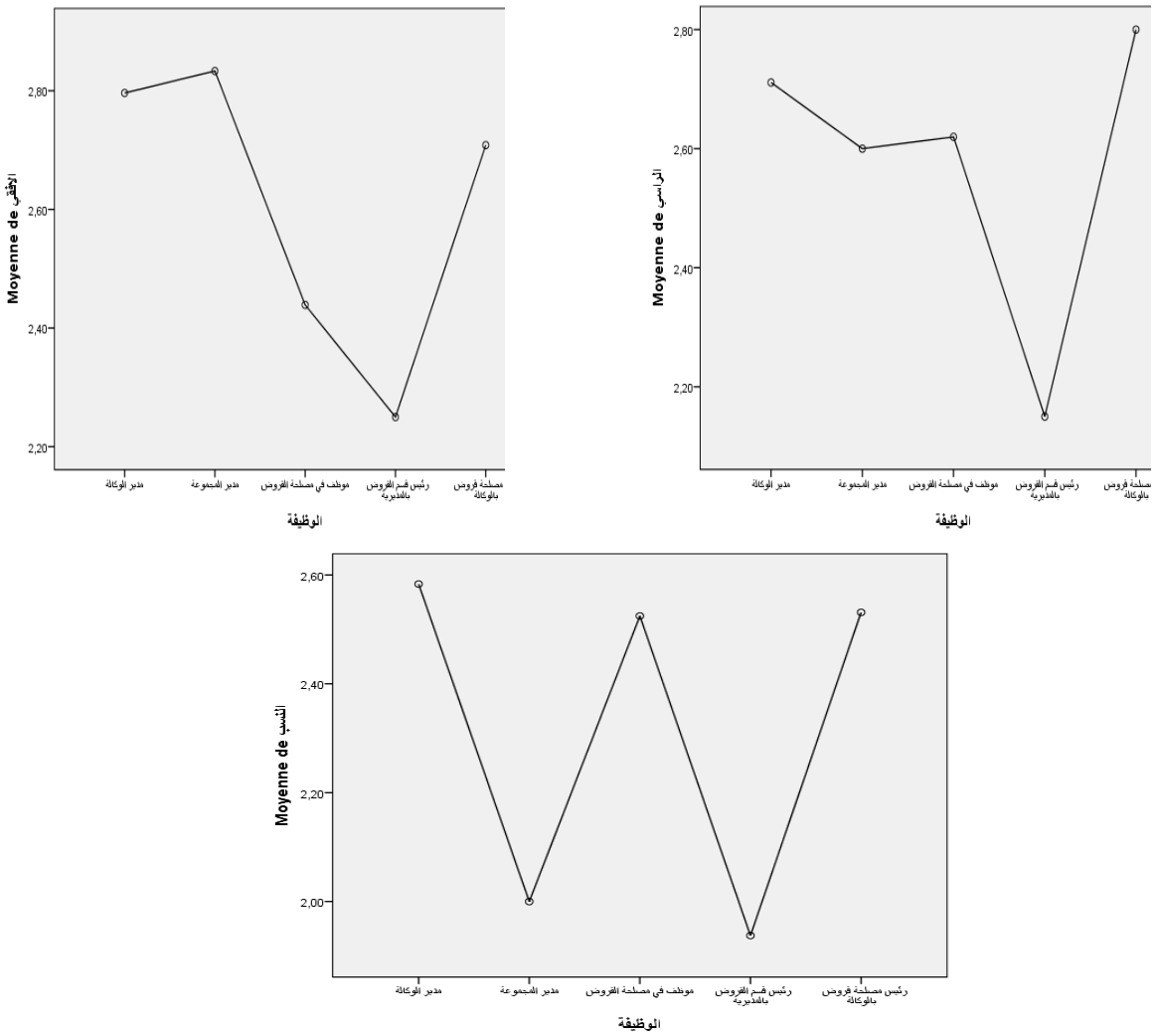

المصدر: مخرجات SPSS بالاعتماد على نتائج العينة

من خلال الجدول أعلاه نتبين أن نتائج اختبار التباين للمتغيرين التابع والمستقل تبعا للوظيفة تظهر أن مستوى Sig أقل من مستوى الدلالة 0,05 بالنسبة لمساهمة التحليل الرأسي في اتخاذ القرار الائتماني حيث بلغت قيمته (0,037) وهو ما يدل على أن هناك فروق في اتجاهات أراء أفراد العينة حول هذا تقييم العنصر، بحيث نجد أن من يشغلون وظيفة رئيس مصلحة القروض بالمديرية ومدير المجموعة، أي ما نسبته 4% و8,9% على التوالي قد اختلفت أراءهم في مساهمة التحليل الرأسي في اتخاذ القرار الائتماني عن باقي أفراد العينة، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى أن التحليل الرأسي وحده لا يكفي للاتخاذ القرار الائتماني كون أن دراسة ملف طلبات الائتمان تكون ضمن إجراءات محددة التي تكون من بينها التحليل الراسي، أو أن السبب أن هو أن البنوك محل الدراسة لا تعتمد على التحليل الرأسي عند مقارنة القوائم المالية للعميل طالب الائتمان كونه تحليلا ساكنا ولا يصبح هذا التحليل ذو دلالة إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات دلالة.

خامسا- الفرضية الفرعية الخامسة:

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين الاعتماد على التحليل المالي واتخاذ قرار منح الائتمان تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي.

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين الاعتماد على التحليل المالي واتخاذ قرار منح الائتمان تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي.

الجدول رقم (04-32) نتائج اختبارات ANOVA لمتغير التخصص الأكاديمي

البيانات	مصدر التباين	مجموع المربعات	Ddl	متوسط المربعات	F	Sig
المحور الأول	بين المجموعات	2,419	5	,484	5,457	,000
	داخل المجموعات	8,423	95	,089		
	المجموع	10,842	100			
المحور الثاني	بين المجموعات	,747	5	,149	1,457	,211
.	داخل المجموعات	9,745	95	,103		
	المجموع	10,493	100			
المحور الثالث	بين المجموعات	1,234	5	,247	1,429	,221
	داخل المجموعات	16,402	95	,173		
	المجموع	17,635	100			

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نتبين أن نتائج اختبار التباين للمتغيرين التابع والمستقل تبعا ل التخصص الأكاديمي تظهر أن مستوى Sig لكل من المحور الثاني "مساهمة أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني "، و المحور الثالث" مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بالقروض المتعثرة"، حيث كانت قيمة Sig تساوي (0,211) و(0,221) على التوالي وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبالتالي يمكننا الاستدلال بأنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي والاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني ، وبين مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي.

أما بالنسبة المحور الأول" مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني "، فقد كانت قيمة Sig تساوي (0,000) وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبالتالي يمكننا الاستدلال بأنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على التحليل المالي واتخاذ القرار الائتماني تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي. وقصد تفسير هذه الفروق فقد تم الاعتماد على الاختبارات البعدية من خلال تطبيق اختبار شوفي (Sheffé) كما يلي:

جدول رقم (04-33) نتائج اختبار المقارنات بين المجموعات

المحور	التخصص الأكاديمي		اختلاف المتوسطات	الخطأ المعياري	Sig	مستوى الثقة 95%	
						الأدنى	الأعلى
مساهمة القوائم المالية المعدة وفق SCF في الاعتماد على التحليل المالي واتخاذ القرار الائتماني.	محاسبة وتدقيق	مالية وبنوك	,05231	,10282	,998	-,2971	,4017
		تأمينات وبنوك	,01000	,17616	1,000	-,5887	,6087
		إدارة أعمال	,81000*	,17616	,002	,2113	1,4087*
		اقتصاد	,09846	,12524	,987	-,3272	,5241
		أخرى	-,01778	,11744	1,000	-,4169	,3814
	مالية وبنوك	محاسبة وتدقيق	-,05231	,10282	,998	-,4017	,2971
		تأمينات وبنوك	-,04231	,15450	1,000	-,5674	,4828
		إدارة أعمال	,75769*	,15450	,001	,2326	1,2828*
		اقتصاد	,04615	,09233	,998	-,2677	,3600
		أخرى	-,07009	,08143	,980	-,3468	,2067
	تأمينات وبنوك	محاسبة وتدقيق	-,01000	,17616	1,000	-,6087	,5887
		مالية وبنوك	,04231	,15450	1,000	-,4828	,5674
		إدارة أعمال	,80000*	,21055	,018	,0844	1,5156*
		اقتصاد	,08846	,17025	,998	-,4902	,6671
		أخرى	-,02778	,16459	1,000	-,5872	,5316
	إدارة أعمال	محاسبة وتدقيق	-,81000*	,17616	,002	-1,4087	-,2113*
		مالية وبنوك	-,75769*	,15450	,001	-1,2828	-,2326*
		تأمينات وبنوك	-,80000*	,21055	,018	-1,5156	-,0844*
		اقتصاد	-,71154*	,17025	,006	-1,2902	-,1329*
		أخرى	-,82778*	,16459	,000	-1,3872	-,2684*
	اقتصاد	محاسبة وتدقيق	-,09846	,12524	,987	-,5241	,3272
		مالية وبنوك	-,04615	,09233	,998	-,3600	,2677
		تأمينات وبنوك	-,08846	,17025	,998	-,6671	,4902
		إدارة أعمال	,71154*	,17025	,006	,1329	1,2902*
		أخرى	-,11624	,10838	,949	-,4846	,2521
	أخرى	محاسبة وتدقيق	,01778	,11744	1,000	-,3814	,4169
		مالية وبنوك	,07009	,08143	,980	-,2067	,3468
		تأمينات وبنوك	,02778	,16459	1,000	-,5316	,5872
		إدارة أعمال	,82778*	,16459	,000	,2684	1,3872*
		اقتصاد	,11624	,10838	,949	-,2521	,4846

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ وجود فروق في تقييم مساهمة القوائم المالية وفق للنظام المحاسبي المالي في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار بين أفراد العينة الحاصلين على شهادة في إدارة الأعمال وأفراد العينة الحاصلين على شهادة محاسبة وتدقيق حيث بلغ مستوى الدلالة(Sig 0.002)، وكذلك مع الحاصلين على شهادة مالية وبنوك حيث بلغ مستوى الدلالة 0.001، وأيضا مع الحاصلين على شهادة تأمينات وبنوك أين بلغ مستوى الدلالة 0.018 ، وأفراد العينة الحاصلين على شهادة في الاقتصاد حيث بلغ مستوى الدلالة 0.006 والحاصلين على شهادات أخرى (تتمثل حسب أفراد العينة في التخصصات التالية: تسيير واقتصاد، تسيير، علوم مالية، حقوق، مالية كمية، تسيير الموارد البشرية)حيث بلغ مستوى الدلالة فيها 0.000 وكل هذه المستويات هي أقل من 0.05 مما يدل على أن الحاصلين على شهادة في إدارة الأعمال لم يكن لهم نفس درجة الاتفاق حول عبارات المحور الأول من الدراسة الميدانية، ويرجع هذا إلى عدم تخصصهم في مجال التحليل المالي وبعد الاطلاع على محتوى عروض التكوين لمجموعة من الجامعات الجزائرية فقد تبين أن تخصص إدارة الأعمال لا يدرس المقاييس التي تمس التحليل المالي والقوائم المالية بصفة مركزة بل يتم تناوله كمداخل فقط يتمكن بها الحاصل على هذه الشهادة أن يفهم بعض الأمور فقط التي تسهل عليه تسيير أعماله وبالتالي فإنه يلتجأ في الأمور المتعلقة بهذا المجال إلى المتخصصين فيه.

الجدول رقم (04-34): نتائج اختبار شوفيه لمحور مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي على الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار تبعا لمتغير التخصص الأكاديمي

التخصص الأكاديمي	N	Sous-ensemble pour alpha = 0.05	
		1	2
إدارة أعمال	4	1,9500	
اقتصاد	13		2,6615
مالية وبنوك	52		2,7077
تأمينات وبنوك	4		2,7500
محاسبة وتدقيق	10		2,7600
أخرى	18		2,7778
Signification		1,000	,987

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم (04-09) نتائج اختبار لشوفيه لمحور مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي على الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار تبعا لمتغير التخصص الأكاديمي

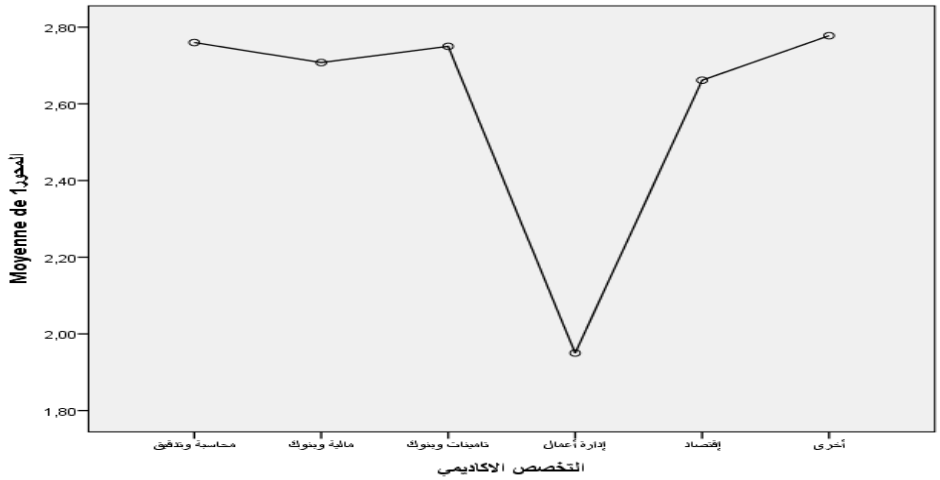

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أن متوسط تقييم تخصص إدارة الأعمال لمساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني التي كانت 1.950 وهي قيمة متوسطة مقارنة بالتخصصات الأخرى المتمثلة في كل من: محاسبة وتدقيق، اقتصاد، تأمينات وبنوك، مالية بنوك حيث تراوح المتوسط بين 2.661 و2.777 وهي قيم مرتفعة من حيث درجة الموافقة تفوق المتوسط. وهذا راجع إلى ما تم ذكره في التفسيرات السابقة.

سادسا- الفرضية الفرعية السادسة:

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين الاعتماد على التحليل المالي واتخاذ قرار منح الائتمان تعزى لمتغير تلقي دورات متخصصة في التحليل المالي.

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين الاعتماد على التحليل المالي واتخاذ قرار منح الائتمان تعزى لمتغير تلقي دورات متخصصة في التحليل المالي.

الجدول رقم(04-35) نتائج اختبارات ANOVA لمتغير تلقي دورات متخصصة في التحليل المالي

البيانات	مصدر التباين	مجموع المربعات	Ddl	متوسط المربعات	F	Sig
المحور الأول	بين المجموعات	,119	1	,119	1,102	,296
	داخل المجموعات	10,723	99	,108		
	المجموع	10,842	100			
المحور الثاني	بين المجموعات	,410	1	,410	4,030	,047
	داخل المجموعات	10,082	99	,102		
	المجموع	10,493	100			
المحور الثالث	بين المجموعات	,193	1	,193	1,096	,298
	داخل المجموعات	17,442	99	,176		
	المجموع	17,635	100			

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن نتائج اختبار التباين للمتغيرين التابع والمستقل تبعا لتلقي دورات متخصصة في التحليل المالي تظهر أن مستوى Sig لكل من المحور الأول «مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني "، والمحور الثالث" مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بالقروض المتعثرة"، حيث كانت قيمة Sig تساوي (0,296) و(0,298) على التوالي وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبالتالي يمكننا الاستدلال بأنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي والاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني، وبين مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي تعزى لمتغير تلقي دورات متخصصة في التحليل المالي.

أما بالنسبة للمحور الثاني "مساهمة أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني"، فقد كانت قيمةSig تساوي (0,047) وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبالتالي يمكننا الاستدلال بأنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على التحليل المالي واتخاذ القرار الائتماني تعزى لمتغير تلقي دورات متخصصة في التحليل المالي. وقصد تفسير هذه الفروق فقد تم الاعتماد على الاختبارات البعدية من خلال تطبيق اختبار شوفي كما يلي:

الشكل رقم (04-10) نتائج اختبار شوفيه (Sheffé) لمحور مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي على الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار تبعا لمتغير تلقي الدورات التدريبية.

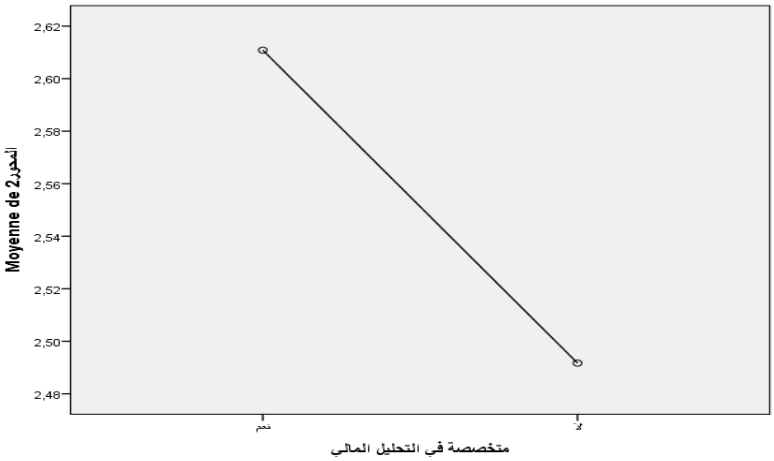

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار تعزى إلى تلقي دورات تكوينية، وهو ما يفسر أن الموظفين الذين لم يتلقوا دورات تدريبية في مجال التحليل المالي والقوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي والذين كانت نسبتهم 47% مقابل 53% تلقوا دورات تكوينية في المجال. وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن البنوك الجزائرية تنتهج سياسة منظمة لتكوين موظفيها في المجالات التي لها علاقة بالتحليل المالي وإدارة المخاطر الائتمانية تجنبا لحدوث التعثر وخاصة اطلاعهم بكل المستجدات في النظام المصرفي والتي يحددها البنك المركزي، وهذا ما لمسناه من خلال المقابلة التي أجريناها مع موظفي الوكالات التي قمنا بزيارتها، حيث أنهم أبلغونا على أنهم يتلقون دورات تكوينية على مستوى المدرسة العليا المصرفية لفترات تدوم حتى أسبوع. بحيث يتلقون فيها تكوينا مكثفا ومتخصص من طرف مجموعة من الخبراء في مجال القطاع المصرفي.

خلاصة الفصل:

بعد التعرف على مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بمساهمة التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني وذلك من خلال الفصول النظرية للدراسة، حيث تم التطرق إلى الأطر النظرية للائتمان المصرفي والمخاطر المرتبطة بمنحه، بالإضافة إلى التطرق إلى ما يرتبط بمفاهيم إدارة المخاطر التي تواجهها البنوك عند ممارسة نشاطها الرئيسي المتمثل في منح القروض وذلك تجنبا لمخاطر التعثر المصرفي.

كما تم التعرف على الأطر النظرية للتحليل المالي للقوائم المالية، وذلك بعرض القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي والمطلوبة في عملية التحليل المالي، ومختلف الأساليب التي يتم الاعتماد عليها والمطبقة في هذا المجال.

كما وقد تم التطرق إلى استخدامات أساليب التحليل المالي بغرض التنبؤ بالتعثر خاصة فيما يتعلق بأسلوب النسب المالية، والذي اثبت فعاليته في بناء نماذج التنبؤ بتعثر الائتمان المصرفي.

تم من خلال هذه الدراسة الميدانية محاولة إسقاط ما تم توظيفه في الجانب النظري على واقع البنوك الجزائرية العمومية وذلك لقياس مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرار الائتماني وقد شملت الدراسة توزيع 150 استبيان على عينة من موظفي مصلحة القروض في مختلف الوكالات التابعة للبنوك محل الدراسة والمتوزعة في مختلف ولايات القطر الجزائري. ليتم بعدها القيام بالتحليل الإحصائي باستخدام الأدوات الإحصائية اللازمة والتي تتناسب وطبيعة الدراسة، وقد توصلت هذه الأخيرة إلى إثبات صحة الفرضيات حيث تبين أن البنوك محل الدراسة تعتمد على التحليل المالي للقوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي عند اتخاذ قرارها بمنح الائتمان إضافة إلى أنها تعتمد مختلف أساليب التحليل المالي بما فيها التحليل الرأسي والعمودي وأسلوب النسب المالية عند دراسة القوائم المالية لطالبي الائتمان. كما توصلت الدراسة كذلك إلى أن البنوك محل الدراسة تعتمد بشكل كبير على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المصرفي.

وبتحليل التباين فقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمساهمة التحليل المالي للقوائم لمالية في اتخاذ القرار الائتماني تعزى للمؤهلات الشخصية والوظيفية لطالبي الائتمان.

خـاتمة عــامة

يشكل الائتمان المصرفي دعامة أساسية في مجموع الأنشطة التي تمارسهاالبنوك إن لم يكن محور الاهتمام الرئيسي لهذا العمل. بشكل عام فإن الحاجة للائتمان تكاد تكون لدى الغالبية العظمى من المؤسسات على اختلاف طبيعتها وحجمها ونوع النشاط الذي تمارسه. فنادرا ما نجد مؤسسة أو مشروعا يعتمد في تمويله على الموارد الذاتية فقط، ففي الغالب يتم تغطية الجزء من الاحتياجات التمويلية اللازمة للمؤسسة أو المشروع باللجوء إلى موارد التمويل الخارجية والتي من أهمها الاقتراض من البنوك التجارية.

من الناحية العملية فإن منح الائتمان في البنوك تحكمه غالبا أسس ومعايير وسياسات ائتمانية، يكون هدفها الرئيسي التقليل من المخاطر، وذلك كون أن البنك لا يستطيع أن يحتفظ بمحفظة قروض لا تحتوي على المخاطر كون أن هذه الأخيرة تعد من السمات الأساسية التي ترافق النشاط الائتماني.

ولذلك يعد اختيار القرار الائتماني الصحيح خط الدفاع الأول ضد المخاطر التي تواجه البنك أثناء ممارسته لنشاطه، للحفاظ على أموال المودعين، وحماية الدائنين تجنبا لاحتمالات تعثرهم وعدم قدرتهم على سداد بالتزاماتهم، وتعظيم الربحية للبنك، مما يعني الاهتمام بدراسة تكلفة مصادر التمويل لمواجهة الأنشطة الإقراضية والاستثمارية المختلفة من حيث تسعير الائتمان، وأهمية تحقيق هامش ربحية ونمو مصرفي جيد من خلال دراسة الائتمان، ومتى يمنح ولمن يمنح، وكيف يمنح، والعمل على عدم تعثر الائتمان.

ويعتبر التحليل البيانات المالية من أهم الأدوات التي يتم الاعتماد عليها من طرف البنوك أثناء اتخاذ قراراته الائتمانية، ويتم ذلك بقيام البنك بعملية التحليل المالي واستنباط مجموعة من المؤشرات والنسب المالية التي تساعد على دراسة الوضع المالي للمؤسسات الطالبة للائتمان وتقييم قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لسداد أصل القرض وفوائده، كما أن الاعتماد على التحليل المالي له فاعلية في التنبؤ بالمخاطر وقياسها ومحاولة تخفيض حدتها إلى أدنى المستويات.

بناء على ما سبق ومن خلال هذه الدراسة فقد تم تناول الموضوع الموسوم بإشكالية مدى مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني على ضوء النظام المحاسبي المالي والذي حاولنا فيه الإحاطة بأهم ما يتعلق به من خلال جانبين أحدهما نظري والآخر تطبيقي تضمنا ثلاثة فصول توصلنا من خلالهم إلى جملة من النتائج التي يمكن من خلالها الإجابة عن الإشكالية العامة، والأسئلة الفرعية واختبار صحة فرضيات الدراسة من عدمها. كما نشير إلى جملة من الاقتراحات، وفي الأخير عرض أهم لآفاق التي تتطلع لها الدراسة والمكملة لموضوعها.

أولا- نتائج الدراسة:

تماشيا مع منهجية البحث فقد تم تقسيم النتائج المتوصل إليها إلي نتائج الجزء النظري ونتائج الجزء التطبيقي.

1- نتائج الجانب النظري للدراسة: من خلال التطرق إلى مختلف الأدبيات النظرية المتعلقة باتخاذ القرار الائتماني بالاعتماد على التحليل المالي فقد توصلت الباحثة إلى ما يلي:

- إن النشاط الرئيسي والأساسي في أنشطة البنوك يرتكز أساس اعلى منح الائتمان، إذ يعد مصدرا رئيسيا لتوليد الإيراد، وهو ما يجعلها أكثر تعرضا لمخاطر التعثر، وهذا ما ينعكس سلبيا على سرعة دوران أموالها المستثمرة والفوائد المحققة منها؛
- يتحدد القرار الائتماني في البنوك بالاعتماد على جملة من العوامل والأدوات سواء المالية منها والمتمثلة في التحليل المالي بمختلف أساليبه أو تلك العوامل المتعلقة بالعميل والنشاط الاقتصادي والظروف المحيطة به وبالتالي فهي لا تعتمد بشكل كلي على نوع واحد من العوامل؛
- يمكن التحليل المالي الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، بما فيها البنوك مانحة الائتمان من الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية، تساعد على ترشيد اتخاذ القرار وذلك من خلال استقراء الأرقام الواردة ضمن الكشوف المالية وتحويلها من مجرد أرقام مطلقة إلى أرقام ذات دلالات ومعنى؛
- يعد التأهيل العلمي والعملي المناسب للمحلل المالي ذو أهمية بالغة في تحقيق الغايات من عملية التحليل المالي وتفسير النتائج المتوصل إليها لاستقراء المستقبل، إذ يلزم أن يكون قادرا على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل، كما يجب أن يكون لديه المعرفة الكافية بظروف الشركة قبل قيامه بتحليل بياناتها المالية، كما يجب عليه أن يتسم بالموضوعية وذلك بتركيزه على فهم دوره المحصور في كشف الحقائق؛
- إن إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تساهم بشكل فعال في تطبيق تقنيات التحليل المالي، وبالتالي فإن لها تؤثر جوهري على نتائج عملية التحليل المالي. حيث أن كل قائمة منها تعطي معلومات حول الوضع المالي (الميزانية)، أداء المؤسسة (حسابات النتائج) أو تغيرات في الوضع المالي (جدول حسابات النتائج). وهو ما يتفق مع الأهداف التحليل المالي التي يسعى لتحقيقها؛
- يرتكز تحليل القوائم المالية ماليا على افتراض دقتها وشفافيتها وهذا عند دراسة طلبات الائتمان للشركات والمؤسسات الكبرى؛ إلا أن الأهمية والمصداقية لهاته القوائم تكون أقل في المؤسسات الفردية بحيث يتم التركيز على مؤشرات أخرى كالسمعة والملاءة والضمانات، ولهذا تزداد أهمية العوامل المتعلقة بالعميل نفسه وتلعب دوراً هاماً وأساسيا

في القرار الائتماني، إلا أنه في كل الحالات وبالنسبة لجميع أنواع الشركات تعتبر الضمانات التي تقدم من طرف العميل للحصول على ائتمان عامل ضروري وحاسم في عملية منح الائتمان ولاسيما نوعية الضمان ووضعه القانوني؛

- تسمح الكشوف المالية بالتنبؤ باحتمالات فشل العميل المقترض وذلك من خلال المعلومات التي توفرها لاستخراج المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة من الناحية المالية أو صياغتها باستخدام نموذج ملائم من خلال نماذج المقترحة أو بناء نموذج خاص بها مما يمكن من تدارك الأخطار في مراحلها المتقدمة وتجنب مخاطر الفشل المالي؛
- يساهم عرض الميزانية وفقا للنظام المحاسبي في رقابة اتجاه تطور المركز المالي ومقارنتها مع النتائج المحققة لفترات زمنية متتالية لنفس المؤسسة أو مقارنتها مع المؤسسات في نفس القطاع والحكم على سيولتها ومرونتها وتحليل بنية الهيكل المالي وتقييم القدرة الائتمانية؛
- تعد قائمه التدفقات النقدية أهم ما أضافه النظام المحاسبي والتي أعطته ميزة خاصة حيث تقدم هذه القائمة معلومات دقيقة على تدفقات المؤسسة النقدية من أنشطتها التشغيلية والتمويلية والاستثمارية بحيث تعطي فهما واضحا لمختلف الحالات التي يمكن أن يمر بها مركزها النقدي والحكم على كفاءات السياسة النقدية للمؤسسة؛
- يعتبر جدول تغير الأموال الخاصة من قوائم التدفقات من حيث أنها تربط كل من الميزانية (المركز المالي) وجدول حساب النتائج (التدفقات النقدية)، فتفصح عن التغير الناجم عن قائم حسابات النتائج متمثلا في صورة ربح أو خسارة السنة المالية، وما يرافقها من تغير في الأرباح المحتجزة وصولا إلى هيكل رؤوس الأموال الخاصة في نهاية السنة المالية؛
- يتم بناء نماذج التنبؤ بالاعتماد على النسب المالية بشكل أساسي والتي تمثل في الغالب أهم النسب التي تقيس مخاطر التعثر الائتماني وتطبيقها على عدد كبير من المؤسسات والمقارنة بين النتائج المتحصل عليها بغرض التنبؤ بمستقبل المؤسسة وبالمخاطر المحيطة بها.
- تقيس النسب المالية احتمالات إفلاس المؤسسة وذلك من خلال تحليل عدد من المؤشرات (التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية، التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول، الأصول غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية... الخ) والتي تسهم في الكشف المبكر عن المخاطر التي تحيط بالقروض الممنوحة قصد التخفيف من حدتها ومعالجتها؛

- إن استخدام نسبة مالية واحدة في الحكم على أداء المؤسسة لا توفر معلومات فعالة عن وضعية المؤسسة، بل يجب الاعتماد على عدة نسب مالية، إلا إذا كانت عملية التحليل المالي متعلقة بجزء معين أو ناحية معينة فإن نسبة واحدة أو اثنين تكون كافية لإعطاء صورة عن الوضع المطلوب؛
- يعتمد التحليل الأفقي للقوائم المالية على مقارنة عناصر هذه القوائم لفترات زمنية متتالية وذلك بغرض دارسة أهم التغيرات التي مست مختلف البنود مع متابعتها والبحث عن أسبابها وتفسيرها مما يمكن من استشراف شكل هذه القوائم في المستقبل؛

2- نتائج الجانب الميداني للدراسة: من خلال النتائج المتوصل من خلال الإحصائيات الوصفية لمختلف محاور الدراسة وباستخدام أدوات اختبار الفرضيات المتمثلة في اختبار(T.Student)واختبار التباين(ANOVA) فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

أ- نتائج اختبار الفرضية الأولى: فقد توصلت الباحثة إلى وجود علاقة بين مساهمة الكشوف المالية المعدة وفقا النظام المحاسبي المالي في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار، وهذا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ حيث أنه كل ما كانت هذه الأخيرة تراعي في عرضها المتطلبات التي جاء بها النظام المحاسبي كلما كانت نتائج التحليل ذات دلالة وتعكس الواقع الفعلي للمؤسسة طالبة القرض. وبالتالي يمكن الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان. وحتى تحقق القوائم المالية أهداف عملية التحليل المالي فيجب:

- أن تعبر عن الوضعية المالية الفعلية للمؤسسة طالبة الاهتمام الائتمان؛
- أن تكون البيانات المتضمنة في هاته القوائم ذات جودة مالية يمكن الاعتماد عليها عند التحليل؛
- أن تلتزم القوائم المالية بمتطلبات الإفصاح ضمن ما نص عليه النظام المحاسبي المالي SCF؛
- أن يلتزم العميل طالب الائتمان بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية؛

ب- نتائج اختبار الفرضية الثانية: فقد توصلت الباحثة إلى وجود علاقة بين الاعتماد على مختلف أساليب التحليل المالي (الرأسي، الأفقي، النسب المالية) واتخاذ قرار الائتمان حيث أن التحليل الرأسي للقوائم المالية يوفر معلومات تفيد البنك باتخاذ القرار الائتماني وقد أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن:

- يساعد التحليل الرأسي (الساكن) في تحديد المركز المالي كون أنه يقوم بمقارنة بين مختلف بنود القوائم لنفس الفترة المالية؛

- يمكن للبنك من خلال القيام بالتحليل الرأسي من التعرف على درجة اعتماد العميل طالب الائتمان على مصادر الداخلية والخارجية في تمويل احتياجاته المالية وبالتالي الحكم على جدارته الائتمانية وقدرته على السداد في المدى الطويل والقصير؛
- يمكن التحليل الرأسي لبنود القوائم المالية من تحديد الأهمية النسبية لهذه البنود، وبالتالي الحكم على كفاءة التحليل المالي فيما إذا قد تم إهمال أحد البنود ذات الأهمية النسبية المرتفعة مقارنة مع البنود الأخرى؛
- التحليل الرأسي يساهم في معرفة كيفية توزيع الائتمان وكيفية استغلال القرض الممنوح بين مختلف عناصر القوائم المالية، وبالتالي التعرف على كيفية استرداد القرض الممنوح عند حلول آجال استحقاقه.
- أما فيما يخص التحليل الأفقي فقط توصلت الباحثة كذلك إلى أنه توجد علاقة بين استخدام التحليل الأفقي واتخاذ القرار الائتماني من خلال موافقة المستجوبين على أن البنك يستخدم التحليل الأفقي كأسلوب من الأساليب المعتمدة والذي يوفر معلومات عن حجم ونوع التغير الذي طرأ على أي بند من البنود في القوائم المالية وقياس اتجاهه ونوعه وتقييمه مما يساهم في ترشيد القرار الائتماني كما قد توصلت الدراسة فيما يخص التحليل الأفقي إلى أن:
- التحليل الأفقي يساعد في قياس أداء العميل طالب الائتمان لفترات زمنية متعاقبة من خلال مقارنة التغيرات التي طرأت على أرباح وخسائر المؤسسة المقترضة؛
- التحليل المالي الأفقي يساهم في تحديد التغيرات التي حدثت على أصول المؤسسة طالبة الائتمان خلال الفترات الزمنية؛
- يساعد التحليل الأفقي في تحديد التغيرات التي حدثت على المصادر الخارجية للتمويل حيث أن ارتفاعها يؤدي إلى زيادة إمكانية عدم قدرة العميل على الالتزام أو الوفاء بالالتزامات تجاه البنك إذا استمر في الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية أي أن هناك سوء استغلال المؤسسة لمواردها المتاحة والتي أدت إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي؛
- التحليل الأفقي يفيد في تقديم مقارنة لما حدث من تغيرات على أرباح المؤسسة طالبة الائتمان وبالتالي الحصول على مستوى التأكد المطلوب للبنك بأن المؤسسة مستمرة في تحقيق الأرباح أي إمكانية تحصيل القروض وفوائدها عند حلول آجال استحقاقها؛
- أما فيما يخص التحليل بالنسب المالية فقط توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين استخدام النسب المالية واتخاذ القرار الائتماني حيث أن النتائج التي يقدمها التحليل باستخدام أسلوب النسب المالية تفيد في المقارنة بين متغيرين كون أنه لا تكاد تخلو أي مؤسسة إلا وتستخدم هذا الأسلوب، ولهذا يمكن القول بأن:

- استخدام هذه النسب أو المؤشرات المالية يسهل تفسير مختلف العلاقات التي تربط مختلف العناصر المدرجة في القوائم المالية؛
- النسب المالية توفر معلومات مفهومة وسهلة الاستخدام تساهم بشكل فعال في تجنب المخاطر المرتبطة بالقرض الممنوح وبالتالي اتخاذ قرار بمنح الائتمان من عدمه؛
- سوء استخدام أو تفسير مدلولاتها يؤدي للحصول على نتائج مضللة لا تساعد البنك في الحكم على ملاءة العميل المقترض وبالتالي قد تؤدي إلى تضليل قرار منح الائتمان؛

ت- نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

توصلت الباحثة إلى أن الاعتماد على التحليل المالي بمختلف أساليبه يساهم في التنبؤ بالقروض المتعثرة حيث أن مخرجات عملية التحليل المالي للقوائم المالية توفر معلومات هامة عن الوضع المالي للعميل وتفسير مختلف العلاقات بين مختلف عناصر هذه القوائم، كما أنها تبين مدى اعتماد المؤسسة على بند دون آخر مما يساعد البنك في التنبؤ بالمخاطر التي يمكن أن يواجهها نتيجة لقراره بمنح الائتمان كما تزيد من درجة التأكد لدى البنك في إمكانية تعثر العميل طالب الائتمان وعدم قدرته على سداد التزاماته المتمثلة في القرض وفوائده وقد توصلت الدراسة إلى أن:

- الاعتماد على التحليل المالي بمختلف أساليبه يساهم إلى حد كبير في التنبؤ بالمخاطر تعثر القروض؛
- الاعتماد على نماذج التنبؤ بالتعثر التي تم التعرف عليها في الجانب النظري والتي يتم بناؤها بالاعتماد على التحليل المالي وذلك في إطار تنظيم العلاقة بين العديد من النسب المالية اللازمة لبناء نماذج تساهم في التنبؤ بالمخاطر المرتبطة بالعملية المطلوب تمويلها ومنه المساهمة في تخفيض تلك المخاطر إلى أدنى مستوياتها؛
- تقوم البنوك بإعطاء دورات متخصصة للموظفين في مجال التنبؤ بمخاطر القروض المعدومة وهذا ما يزيد الموظفين تحكم في المجال وإمكانية الاعتماد عليهم في مجال اتخاذ قرار الائتمان بالإضافة لقدرتهم في التخطيط السليم للسياسات الائتمانية التي تحقق الغايات التي يسعى إليها البنك.
- أثبتت الدراسة أن البنوك محل الدراسة تشكل لجنة متخصصة تتمثل مهمتها الأساسية في دراسة مختلف المخاطر المرتبطة بالقروض ومراقبتها وتسخير كل السبل اللازمة للسيطرة عليها، كما أثبتت أن النماذج التي يتم اعتمادها في التنبؤ قد أثبت فعاليتها في قياس وتحديد مختلف المخاطر الائتمانية، كما أنها ساعدت في التقليل من حدتها. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على سعي البنوك الجزائرية جاهدة إلى تحسين مستوى أدائها في مجال التنبؤ بالمخاطر حتى

تستطيع تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها والمتمثلة في تحقيق الإيرادات من مختلف الأنشطة التي تمارسها بما في ذلك النشاط الاقراضي مما يجعلها تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

ث- نتائج اختبار الفرضية الرابعة:

توصلت الباحثة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha= 0.05$ بين الاعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية واتخاذ القرار الائتماني تعزى للمؤهلات الشخصية الوظيفية لموظفي مصلحة القروض، حيث أنه باستخدام اختبار التباين ANOVA والاختبارات البعدية لـ Schefee لتفسير هذه الفروق فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين كلا الجنسين(ذكورا أو إناثا) في معالجة الموضوع من مختلف أبعاده حيث كان هناك انسجام عالي في استجابة أفراد العينة حيث توجهت آراء المستجوبين على الاتفاق على مختلف محاور الدراسة حيث بلغت نسبة الإناث فيها ما يقارب 53% وهي أكبر من النصف مما يدل على اكتساح المرأة الجزائرية مجال البنوك وتمكنها من مختلف المفاهيم المرتبطة بالتحليل المالي والتنبؤ بالقروض المتعثرة بالإضافة إلى قدرتها على التحكم في كل ما له العلاقة بمجال الدراسات المصرفية، كما أن هذا يدل على السياسة التي تنتهجها الدولة الجزائرية في عملية التوظيف توفر فرص متساوية بالنسبة للذكور والإناث في مختلف القطاعات والتي من بينها القطاع المصرفي ؛
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مساهمة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني ومساهمة التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي تعزى للمؤهل العلمي؛
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على أدوات التحليل المالي واتخاذ القرار الائتماني تعزى للمؤهل العلمي، وقد فسرت اختبارات شوفيه هذه الفروق بكون أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين التحليل بالنسب المالية واتخاذ القرار الائتماني تعزى للمؤهل العلمي حيث تبين ومن خلال الدراسة أن المبحوثين الحاصلين على شهادة الدكتوراه والذين مثلوا 1% من عينة الدراسة، وقد كانت إجاباتهم تخالف إجابات أفراد العينة. وقد تم توضيح الأسباب من خلال التعليق على نتائج الدراسة؛
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ تعزى لعدد سنوات الخبرة بين مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والاعتماد على تحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني وبين

مساهمة أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني وبين مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بالقروض المتعثرة. حيث كانت قيمة Sig لكل منها أكبر من مستوى الدلالة وبالتالي لم تكن هناك اختلاف بين آراء المستجوبين في التعامل مع موضوع الدراسة تبعا لعدد سنوات الخبرة، كون أن أقل خبرة هي سنة يتمكن فيها الموظفين من الإلمام الجيد بمجال الائتمان المصرفي وخاصة لو أنه تلقى دورات تدريبية متخصصة في مجال التحليل المالي والمخاطر الائتمانية ونماذج التنبؤ؛

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ بين مساهمة الكشوف المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني وبين مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بالقروض المتعثرة تعزى للوظيفة، إلا أنه كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام أدوات التحليل المالي واتخاذ القرار الائتماني تعزى للوظيفة وهذا ما أظهرته نتائج الاختبارات البعدية من خلال اختبار شوفيه Schefee، حيث بينت النتائج أن رؤساء مصالح القروض بالمديرية ومدراء المجموعات كانت إجاباتهم تختلف عن إجابات الأفراد المستجوبين وهذا يعود إلى مستوى التفويض الذي منح لهم في اتخاذ القرار الائتمان، كما يمكن تبرير ذلك أنهم لا يعتمدون على أدوات تحليل المالي عند اتخاذ القرارات منح الائتمان وخاصة الاعتماد على التحليل الرأسي كون أنه لا يخدم قرار منح الائتمان أو أنه لا يمكن الاعتماد عليه وحده في اتخاذ القرار الائتماني ، لكون أنه يعطي نتائج ساكنة لا يمكن الاعتماد عليها إلا إذا تم مقارنتها مع معايير أخرى ذات دلالة؛
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ بين مساهمة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي والاعتماد على تحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني. حيث يظهر في النتائج أن الحاصلين على شهادة إدارة الأعمال لا يتفقون مع أفراد العينة في كون أن هذه القوائم تساهم في الاعتماد على نتائج التحليل المالي عند اتخاذ قرار الائتماني، وهذا راجع إما لعدم فهمهم بأهمية هذه الأخيرة في عملية التحليل المالي وإما أنهم غير متخصصين في المجالات المالية والمحاسبية، وذلك لأن هذه الفئة لا تتناول التحليل المالي بمختلف تفاصيله الدقيقة وإنما كمداخل فقط؛
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ بين استخدام أدوات التحليل المالي واتخاذ قرار الائتماني تعزى إلى تلقي الدورات التدريبية المتخصصة في مجال التحليل المالي وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك تقدم دورات متخصصة في التحليل المالي إلا أنها لا تمس كل الموظفين خاصة فيما يتعلق بأدوات تحليل المالي وهذا

ما أوضحته نتائج اختبار شوفي واختبار أنوفا حيث أن عدم تجديد المعارف واكتساب المهارات في الميدان البنكي تكون نتائجها سلبية على كل من البنك والموظفين.

ثانيا– التوصيات:

- ضرورة استخدام التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني بالدرجة الاولى وليس كمكمل ضمن مجموعة إجراءات السياسية الائتمانية خاصة وقد أثبت دوره الفعال في ترشيد قرار الائتمان في البنوك؛
- زيادة التدريب المتخصص لموظفي البنوك وهذا لمواكبة التغيرات والتطورات التي تحدث في مجال التحليل المالي والتنبؤ بالمخاطر المصرفية؛
- ضرورة الالتزام بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية التي حددها النظام المحاسبي المالي لما توفره من معلومات صادقة تساعد في الاعتماد على مخرجات عملية التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني؛
- ضرورة الاعتماد على مختلف النسب التحليل المالي وعدم التقليل من أهمية أي منها كون أنها تقوم بدور فعال في الحكم على الوضع المالي للعميل طالب الائتمان؛
- العمل على تطوير الأساليب التنبؤ بتعثر القروض وذلك بالاعتماد على البرامج الآلية وتكنولوجيا المعلومات وتوظيفها في المجال المصرفي؛
- تعزيز الاعتماد على التحليل الرأسي والأفقي وذلك لزيادة درجة التأكد من نتائج التحليل المالي؛
- السعي إلى الاستفادة من التجارب الناجحة عالميا في القطاع المصرفي لزيادة فعاليته ومواكبته للتطورات العالمية؛
- العمل على تبني سياسات ائتمانية واضحة تعتمد جميع مقاييس تقييم الأداء وذلك للحد من المخاطر والرفع من أداء البنوك؛
- ضرورة أن يستند متخذي القرارات الائتمانية على البيانات التي يتم التوصل إليها من خلال الاستعلام المصرفي عن العميل طالب الائتمان ودراسة مختلف الظروف التي تحيط بنشاطه؛
- العمل على استمرار الرقابة على الديون المتعثرة وعدم إهمالها حتى لا يتعرض البنك إلى إضعاف مركزه المالي والحيلولة دون تحقيقه لأهدافه؛

- العمل على انتقاء الموظفين ذوي المؤهلات العلمية والكفاءة في توظيف المكتسبات الأكاديمية، والذين لهم دراية كافية بكل ما يتعلق التحليل المالي وإدارة المخاطر الائتمانية وطبيعة العمل المصرفي حتى يكون القرار الائتمان مبني على أسس سليمة ويحقق الأهداف المرجوة؛
- يجب أن يتوفر البنك على أنظمة ضبط قادرة على ضمان انسجام أي زيادة في القروض مع أهداف واستراتيجيات محفظة القروض لدى البنك.

قائمة المراجع

أولا- المراجع بالعربية:

1- الكتب

1. أحمد شعبان محمد علي: موسوعة البنوك والائتمان، السياسة الائتمانية للبنوك (1)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019

2. موسى شقيري نوري وآخرين: إدارة المخاطر، دار المسيرة، عمان، 2012

3. حسين بلعجوز: مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009

4. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني دار وائل، عمان، 2003

5. شحاتة حياة، **مخاطر الائتمان في المصارف التجارية – مع إشارة خاصة لمصر**"، مكتبة الانجلو-المصرية، القاهرة، مصر 1999

6. محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013

7. مصطفى يوسف كافي: **ائتمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونماذج التنبؤ بالفشل المالي**، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة (1)، 2017

8. السيسي صلاح الدين: **قضايا مصرفية معاصرة، الائتمان المصرفي – الضمانات المصرفية – الاعتمادات المستندية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004

9. عادل أحمد حشيش، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2004

10. وفاء زياد رمضان، محمود جودة: **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.

11. يحي أحمد حجازي: **المحاسبة عن القروض والائتمان**، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2009

12. عبد الحميد الشواربي: **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002

13. أحمد شعبان محمد علي: **موسوعة البنوك والائتمان، السياسة الائتمانية للبنوك (1)**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019

14. عبد الحميد عبد المطلب: اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات المستحدثة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009

15. سوزان سمير ذيب وآخرون، **إدارة الائتمان**، ط 1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2012

16. عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

17. وفاء يحي أحمد حجازي: **المحاسبة على القروض والائتمان**، جامعة بنها، مصر، 2009

18. عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي: **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،2002

19. عبد الغفار حنفي: **إدارة المصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008

20. عدنان تايه النعيمي: **إدارة الائتمان**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010

21. بلقاسم بن علال: **مطبوعة متعلقة بالنظام المالي والأسواق المالية**، المركز الجامعي نور البشير، البيض، 2016.

22. سامر جلدة: **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**: دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009

23. حسين كامل فهمي: **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006

24. زياد رمضان، محفوظ جودة: **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية للتوريدات القاهرة، مصر،2008، ص 227

25. نبيل حشاد: **دليلك إلى المخاطر المصرفية**: موسوعة بازل **II**، الجزء الثاني، 2005

26. مهند حنا نقولا عيسى: **إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن ،2010

27. طارق عبد العال حماد: **إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003

28. حسن عبد الله حسن التميمي، **أساسيات إدارة المخاطر**، دار العلم للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، دبي، دون سنة نشر

29. محمد أبو نصار، جمعة حميدات: معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2014،

30. مؤيد راضي خنفر، حسان فلاح المطارنة: تحليل **القوائم المالية – مدخل نظري وتطبيقي** – دار المسيرة للنشر، عمان، ط 3، 2011،

31. محمد عبد الحميد، محمد عطية: موسوعة **معايير المحاسبة الدولية (معايير إعداد وعرض القوائم المالية)**، دار التعليم الجامعي، الجزء الأول، الإسكندرية، مصر، 2014.

32. حنيفة بن ربيع: **الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير المحاسبية الدولية**، منشورات كليك، الجزائر، ج 02، ط 01، 2013.

33. خالد جمال الجعارات: **معايير التقارير المالية الدولية IAS/ IFRS 2007**، دار الثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

34. دونالد كييسو: **المحاسبة المتوسطة**، دار المريخ، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2005

35. خالد جمال الجعارات: **مطبوعة مختصر معايير المحاسبة الدولية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

36. أحمد صلاح عطية: **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007،

37. عاشور كتوش: **المحاسبة العامة الأصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي الماليSCF**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2013،

38. شعيب شنوف: **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، الجزء الأول، 2002.

39. محمد مطر: **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

40. أسعد حميد العلي: **الإدارة المالية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013.

41. مصطفى كمال السيد طايل: **البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012،

42. زياد رمضان، محفوظ جودة: **إدارة المخاطر الائتمانية**، المؤسسة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008

43. عاطف وليم أندراوس: **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008

44. منير شاكر محمد وآخرون: **التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات**، دار وائل، الطبعة الثانية، 2005

45. عبد الحليم كراجة: وآخرون: **الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006

46. محمد الصيرفي: **التحليل المالي من وجهة نظر إدارية محاسبية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014

47. خلدون ابراهيم شريفات: **إدارة التحليل المالي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001،

48. دريد كامل آل شيب: **إدارة البنوك المعاصرة**، دار الميسرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2012

49. منير إبراهيم هندي: **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء (مدخل حوكمة الشركات)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009

50. شنوف شعيب: **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي الدوليةIFRS**، دار زاهر للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2015

51. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2006

52. فاطمة ساجي: **مطبوعة التحليل المالي**، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017/2016

53. مليكة زغيب ، ميلود شنقير: **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010

54. سعاد شعابنية: **مطبوعة التحليل المالي، جامعة 8 ماي 1945**، قالمة، 2021-2022

55. عبد الحفيظ الأرقم: مطبوعة **التحليل المالي**، الجزء الأول، جامعة قسنطينة

56. حسين سمير عشيش: **التحليل المالي ودوره في ترشيد عمليات الإقراض**، المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010

57. الشيخ فهمي مصطفى: **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، فلسطين، 2008

58. رامي يوسف عبيد: **تجارب أنظمة الإنذار المبكر لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (التنبؤ بالأزمات المالية)**، صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، 2019

59. سيد أحمد غريب ، **الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي**، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، مصر، 1999

60. طلعت ابراهيم لطفي، **أساليب وأدوات البحث الاجتماعي**، دار غريب للنشر، القاهرة، 1995

61. فضيلة ديليو، علي غربي: **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة قسنطينة، 1999

62. حمزة محمود دودين، **التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010

63. محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008

64. دلال القاضي، محمود البياتي: **منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008

2- الدراسات والبحوث العلمية

1. سليمان بن بوزيد: **استخدام مخرجات التحليل للقوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي** –دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015) –جامعة المسيلة 2016 /2017

2. نورة زبيري: **فعالية استخدام أسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الائتمان- دراسة مجموعة من البنوك التجارية** الجزائرية-، أطروحة دكتوراه علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018

3. علي بن معمر: **إدارة مخاطر زبائن البنوك من خلال مقارنة أصحاب المصالح**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2022

4. منال خطيب ، **تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره، بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية**، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2004

5. عبد القادر روتال: **القوائم المالية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية المالية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3 ،2017 /2018، ص20.

6. أنس هشام المملوك: **مخاطر الائتمان وأثرها على المحافظ الاستثمارية- دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سوريا**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2014

7. عبد النور جعفر: **حدود استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر**- أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 2020/2019

8. رائد خالد أبو شيخة: **أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين**، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، رسالة ماجستير، 2016

9. محمد فيصل مايده: تأثير **تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على اعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة:** دراسة حالة عينة من المؤسسات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة بسكرة، 2016 /2017،

10. ابتسام قويدر: **دور التحليل المالي في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري(BEA)** ، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2014

11. زهرة لعروسي قرين: **دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية**-، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.

12. إبراهيم سليمان محمود: **الديون المتعثرة ومعالجتها في المصارف الخاصة السورية في ظل الأزمة**، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، 2017

13. حمزة بن خليفة: **دور القوائم في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة : مجموعة من المؤسسات الاقتصادية (2011-2015)، أطروحة دكتوراه**، جامعة بسكرة 2017/ 2018.

14. ميرفت علي أبو كمال: **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل II**، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2007.

15. عبد الحكيم سليماني: **دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد – دراسة حالة مؤسسة اقتصادية الجزائر**– أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2020/2019.

16. نوال بلبواب: **اتجاهات إدارة المخاطر الائتماني في التمويل بالبنك**، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر3، 2016.

17. نصار صديق توفيق: **العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005

18. موسى دفع الله إبراهيم قسم الله: **الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف بالتطبيق على بنك أم درمان الوطني**، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان، السودان،2018

19. سوزان عطا الله درغم: العلاقة **بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي رقم 07- دراسة تطبيقيه على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزه، 2008

20. عبد الكريم شناي: **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة عينة من المؤسسات**–، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015

21. غرام الطالب: دور **أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الإسلامية في سوريا (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا 2015،

22. محمد الحافظ عيشوش: **دور التشخيص المالي والاقتصادي في اتخاذ القرارات الاستثمارية – دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الأدوية صيدال**– أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016

23. إيمان انجرو: **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجا)**، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، 2007

24. محمد الصغير عوني: إسهامات أساليب التحليل المالي الحديث في التنبؤ بالفشل المالي لمجمعات الشركات- دراسة عينة المجمع الصناعي صيدال (2016-2020)، أطروحة دكتوراه، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2022/2021

25. جاسر محمد سعيد الخليل، أثر سياسة المصارف التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004

26. عبد الرزاق عريف: **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية**- أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016

27. أمجد عزت عبد المعزوز عيسى: **السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية، 2004

28. علي بطاهر: **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، رسالة دكتوراه، الجزائر،2006.

29. مراد سالم الطلاع: **إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان**، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2010.

30. حياة نجار: **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية** – أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 2013 /2014.

31. معتصم أيمن محمود الحلو: **مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية – دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016،

32. ليديا فلاحي: **استخدام ادوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية والتنبؤ بفشلها المالي**، أطروحة دكتوراه، جامعة برج بوعريريج، 2021/2020

33. محمد بوشوشة: **تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016.

34. خالد هادفي: **مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة اقتصادية**-، أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.

35. اليمين سعادة: **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها** – دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة العلمة، سطيف– رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008–2009.

36. محمد داود عثمان: **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك – دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q** –، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن،2008.

37. إبراهيم علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي: **تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 83، 2010.

38. عمر هاشم طه: **دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح – دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار**، مجلة جامعة كركوك، المجلد 3، العدد 2، 2013.

39. جميل أحمد، رشام كهينة: **بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد: 00، ديسمبر 2009.

40. جمال معتوق: **تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي :SCF دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 48، ديسمبر،2017.

41. عقاري مصطفى: **المعيار الدولي رقم (1): عرض القوائم المالية، مجلة** أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 01، 2007.

42. صحراوي إيمان، يبالة فريد: **جودة القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ودراسة حالة مجمع أوراسي الجزائر الفترة (2017/ 2018)**، مجلة إضافات اقتصادية المجلد04، العدد01، (2020).

43. ظاهر أحمد، العمرات عبد الله، العلاقة بين عوامل منح التسهيلات المصرفية وتعثرها في المصارف التجارية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 33، العدد 2، 2006.

44. الفاتح الشريف يوسف الطاهر ونور الهدى محمدين: **الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، العدد 14(01)،2013

45. سمية أحمد ميلي: **دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية – دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية العاملة بولاية المسيلة**–، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03 العدد 01، 2018، ص ص 249–271

46. ريحان مروج: **مدى ارتباط التشريعات الفلسطينية مع مبدأ أسبقية السياسة النقدية كإحدى المبادئ الأساسية لنظام اقتصاد السوق**، سلسلة أوراق بحثية حول قانون الاقتصاد، معهد الحقوق، جامعة برزيت 2018.

47. خيثر هواري: **واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر من منظور تطوير وسائل الدفع الإلكتروني – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية** –، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد05، العدد (01)، 2021.

48. سوسن أبركاني: **أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني لبعض البنوك العاملة في الجزائر، دراسة تطبيقية خلال الفترة (2008–2015)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 01، العدد 05، 2018

49. مصطفى أحمد، حمد يوسف التوم شهاب الدين: **أثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي السوداني**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية العدد الأول 2012

50. عمر هاشم طه: **دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح**، دراسة ميدانية مصرف الشمال للتنمية والاستثمار، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 3، العدد 2، جامعة كركوك، العراق، 2013

51. رفيق بوشندة، نوال سمرد: **أساليب إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية–دراسة نظرية**–، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد (31)، ديسمبر2014، سوريا

52. السنوسي محمد الزوام، مختار محمد إبراهيم، **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة، الأردن،2009

53. رقية شرون، **إدارة المخاطر في البنوك التجارية ومؤشرات قياسها**، الملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق والتحديات جامعة حسيبة بن بوعلي، 25–26 نوفمبر 2008

54. شريف مصباح أبوكرش: **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، فلسطين8–9 ماي 2005،

55. حسين يحيوش: **تسيير مخاطر القرض (حالة القرض الشعبي الوطني)** مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي العلمي السابع حول إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 17–19 أفريل 2007

56. سهام حرفوش، إيمان صحراوي: **دور الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية**، الملتقى العلمي حول: الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20 –21 أكتوبر

57. حازم أحمد فراونة: **أثر اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، عدد 03، سبتمبر 2018

58. حسين بلعجوز: **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، بحث مقدم في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة– منافسة – مخاطر– تقنيات– جامعة جيجل، 7/6 جوان 2005

59. سعاد جغام ، مسعودة بوقرة: **دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018

60. هاني الشينور: تحليل مخاطر الائتمان المصرفي، دورات تدريبية في الائتمان المصرفي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2005/2004

3– تقارير ومراسيم وقوانين

1. تقرير بنك الجزائر لسنة 2021

2. الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009 المتضمنة للقرار المؤرخ في 26 جويلية الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها؛

3. الجريدة الرسمية رقم 27 الصادرة بتاريخ 28 ماي 2008 المتضمنة للمرسوم التنفيذي رقم 08–156 المؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07– 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

4– المواقع الالكترونية:

1. https://almerja.com/reading.php?idm=97611 le 06/10/2022 à 16:35

ثانيا– المراجع بالفرنسية

1– الكتب:

1. Dan Chelly Stéphane Sébéloué, **Les métiers du risque et du contrôle dans la banque**, Optiminde Winter. Paris. France 2014
2. George Legros, **Mini manuel de finance de l'entreprise** , Dunod , Paris, France, 2010

3. JaqueNefussi, **Introduction a l'analyse financière ,** institut national argonomique, Grignon-Paris ; 2006
4. Chantal BuissartM.Benkaci, **Analyse financière**. BERTI Edition, Alger, Algérie, 2011
5. Béatrice et Francis Grand Guillot : **Analyse financière** ;15 ème édition, 2020/2021 ; Gualino, France
6. George Legros : **Mini manuel finance de l'entreprise**, Dunod,2014 ; Paris,France Christophe Thibierge : **Analyse financière**, Vuibert,2ème édition, Paris, France, 2007
7. Hubert de la Bruslerie **; Analyse Financière Information financière, évaluation et diagnostic** ; Dunod , 5èmeedition , Paris , France,2014.
8. Alain Marion, **Analyse financière concepts et méthodes**. DUNOD. 3Edition .Paris France 2004
9. Pierre Ghewy ; **Guide pratique de l'analyse de données : Aves application sous IBM SPSS statistiques et Excel Questionnez ; Analysez… et Décidez**; 1erédition, de Boeck ; Bruxelles ;2010

2- مقالات وأبحاث

1. Tairo Akim**, Analyse et décisions Financières**, mémoire master, Faculté de Sciences Economiques, Université Grenoble, France, 2005

ثالثا- المراجع باللغة الانجليزية

1- كتب

1. Paul. M Healy, Victor.L Bernard, Krishna G, Paplepu, **Business analyses and valuation using financial statement** .Cengage learning Australia; 3rd edition; 2010.
2. Thomas R. Robinson & Others, **International financial statement analysis**, First edition, CFA institute, New Jersey, 2009

3. Sekaran, U. and Bougie, R. Research Methods for Business: A Skill-Building Approach. 6th Edition, Wiley, New York2013

2-مقالات وأبحاث

1. Chen, Xiaohong& Wang, Xiaoding & Wu, Desheng. Credit **risk measurement and early warning of SMEs**: An empirical study of listed SMEs in China, Decision Support Systems,Volume 49, Issue 3 2010; P 310.
2. Yong WooiKeong, **To lend or not to lend, that is the question** – Economic considerations for Malaysian Bankers. UUM. university 2nd Annual Summit on Business and L Entrepreneurial Studies (2nd ASBES 2012) Proceeding 15th - 16th October 2012. Hilton Hotel, KUCHING, SARAWAK, MALAYSIA

المواقع الالكترونية

1. Kyle Peterdy, **The 5C's of credit.** Corporate finance institute 2019. https://corporatefinanceinstitute.com/resources/commercial-lending/5-cs-of-credit/le15/08/202001:25pm
2. https://www.fintechfutures.com/2021/01/the-five-ps-of-banking/le 15/08/2020 22:25
3. https://www.iasj.net/iasj/download/2b3f8d194aba1f37// (14/09/2019 10:30)
4. http://www.bis.org/publ/bcbs155.pdf le 22/10/2020 à 15 :40
5. http://www.bis.org/publ/bcbs218.pdf le 22/10/2020 à 18 :00
6. http://www.bis.org/publ/bcbs155.pdf le 22/10/2020 à 14 :30
7. https://www.bea.dz/images/slides/Rapport.pdfconsulté le 13/09/2022 à 12 :18

الملاحـــــــق

الملحق رقم (01): الاستبيان الأولي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة -1-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية **تخصص/ اقتصاد نقدي وبنكي**

استمارة استبيان

السيدات والسادة الأفاضل:

تحية طيبة وبعد؛

تقوم الباحثة بدراسة بعنوان " **مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني على ضوء النظام المحاسبي المالي** " وذلك في إطار التحضير للحصول على درجة الدكتوراه الطور الثالث ل. م. د، أسعد بالحصول على أراءكم في الاستبيان المرفق بما يظهر النتائج السليمة للدراسة فيما يحقق النفع والفائدة في مجال التحليل المالي والائتماني إن شاء الله تعالى.

علما بأن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شكرا لحسن تعاونكم ،،،

الباحثة:

يحي الشريف نبيلة

	المحور الاول: مساهمة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني			
	العبارة	**موافق**	**غير موافق**	**محايد**
1	تكون القوائم المالية المقدمة من طرف العميل طالب الائتمان معدة بالضرورة وفق النظام المحاسبي المالي SCF			
2	تقدم القوائم المالية للمؤسسة طالبة الائتمان صورة صادقة عن الوضعية المالية			
3	تقدم القوائم المالية للمؤسسة طالبة الائتمان معلومات ذات جودة مالية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرار.			
4	تساهم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين عملية التحليل المالي في البنك			
5	تلتزم المؤسسة طالبة القرض بمتطلبات الافصاح ضمن القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي			
6	يساهم الافصاح ضمن القوائم المالية للمؤسسة المقترضة في تسهيل عملية التحليل المالي لاتخاذ قرار الائتمان.			
7	تلتزم المؤسسة طالبة الائتمان بمتطلبات الافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية			
	المحور الثاني: مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان			
	العبارة	**موافق**	**غير موافق**	**محايد**
8	يستخدم البنك التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني لجميع انواع القروض			
9	يوجد في البنك قسم متخصص للقيام بالتحليل المالي للقوائم المالية لطالبي الائتمان قبل منح القروض			
10	يقوم البنك بالتحليل المالي للمعلومات المالية لطالبي الائتمان لأكثر من فترة مالية واحدة			
11	يستخدم البنك التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني حتى عند تقديم طالب القرض ضمانات مالية وعينية			
12	يساهم التحليل المالي من خلال ادواته المختلفة (تحليل رأسي – تحليل أفقي – نسب مالية) في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الائتماني في البنك			
13	اعتماد البنك على التحليل المالي يمكنه من معرفة المخاطر المرتبطة بالقرض قبل منحه			
14	يعتمد البنك على التحليل المالي للتنبؤ بالوضع المالي للمقترض			

15	يُمكِّن استخدام التحليل المالي من قِبل البنك عند اتخاذ قرار منح الائتمان من معرفة العائد الذي يحققه طالب الائتمان			
16	يستخدم البنك التحليل المالي لتقييم سيولة المؤسسة المقترضة وبالتالي قدرتها على سداد التزاماتها.			
17	يُمكِّن استخدام التحليل المالي من قِبل البنك عند اتخاذ قرار منح الائتمان إلى توجيه التمويل إلى القطاعات الاقتصادية التي تلبي حاجات المجتمع بما يحقق اهداف التنمية الاقتصادية.			
18	يستخدم البنك التحليل المالي للحكم على كفاءة المؤسسة طالبة التمويل في استخدام مواردها المتاحة.			
19	يستخدم البنك التحليل المالي لمعرفة الحصة السوقية للعميل طالب الائتمان والتي تعكس نوع من الامان يعتمد عليه البنك بخصوص ضمان حقوقه في حال تعثر المقترض وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته.			
20	قلة استخدام البنك التحليل المالي بمختلف ادواته عند اتخاذ القرار الائتماني يساهم في زيادة مشاكل عدم القدرة على السداد.			
	المحور الثالث: مساهمة أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني			
	أولا: يستخدم البنك التحليل الرأسي عند اتخاذ القرار الائتماني			
	العبارة	**موافق**	**غير موافق**	**محايد**
21	يقوم البنك بالتحليل الرأسي عند اتخاذ قرار الائتمان لبيان المركز المالي للمؤسسة المقترضة			
22	يقوم البنك بالتحليل الرأسي لمعرفة مدى اعتماد العميل طالب التمويل على مصادر التمويل الداخلية والخارجية			
23	يقوم البنك بالتحليل الرأسي من أجل معرفة الأهمية النسبية لكل بند من بنود القوائم المالية للمؤسسة المقترضة			
24	يستخدم البنك التحليل الرأسي حتى وإن كان قرار التمويل قصير الأجل			
25	يستخدم البنك التحليل الرأسي لمعرفة كيفية استخدام المؤسسة طالبة التمويل أموالها وكيفية توزيعها بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة			
	ثانيا: يستخدم البنك التحليل الأفقي عند اتخاذ القرار الائتماني			
	العبارة	**موافق**	**غير موافق**	**محايد**
27	الاعتماد على التحليل الافقي يمكن البنك من التنبؤ بمستقبل المؤسسة طالبة التمويل			
28	يعتمد البنك على التحليل الأفقي للحكم على أداء المؤسسة طالبة الائتمان			

29	يستخدم البنك التحليل الافقي لمعرفة التغيرات التي تطرأ على أصول المؤسسة المقترضة على مدى فترات زمنية حيث أن الزيادة في الاستثمارات تؤدي بشكل عام إلى زيادة انتاجية المؤسسة.			
30	يستخدم البنك التحليل الافقي لمعرفة التغيرات التي حصلت على مصادر التمويل الخارجية (الديون) والداخلية على مدى فترات زمنية			
31	يستخدم البنك التحليل الافقي لمقارنة ما إذا كانت وتيرة ارتفاع الأصول المتداولة في المؤسسة المقترضة أسرع من الخصوم المتداولة (أي أن هناك رأس مال عامل موجب) أو العكس			
32	يستخدم البنك التحليل الأفقي للمقارنة بين الربح الذي حققه العميل طالب التمويل على مدار عدة سنوات سابقة وبالتالي تقييم ربحيته.			
33	لا يقتصر البنك على التحليل الرأسي عند اتخاذ قرار منح الائتمان وإنما يستخدم التحليل الافقي في نفس الوقت للوصول إلى نتائج أكثر موضوعية			
	ثالثا: يستخدم البنك النسب المالية عند اتخاذ القرار الائتماني			
	العبارة	**موافق**	**غير موافق**	**محايد**
34	يراعي البنك اختلاف الطرق والسياسات المحاسبية عند استخدامه للنسب المالية			
35	يستخدم البنك النسب المالية للتنبؤ بالوضع المالي للعميل			
36	توجد مشاكل تعيق استخدام النسب المالي كأداة تقييم لأداء المؤسسة وبالتالي اتخاذ قرار منح الائتمان بشكل سليم			
37	يراعي البنك أثر التضخم عند استخدام النسب المالية			
38	عدم القدرة على فهم النسب المالية والتفسير الصحيح لها تقلل من قدرتها على ترشيد القرار الائتماني			
	المحور الرابع: مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بمخاطر القروض المتعثرة			
39	تعتمد إدارة البنك على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالمخاطر وتعثر القروض			
40	يساهم اعتماد البنك على نماذج التنبؤ بالتعثر للتنبؤ بالوضع المالي للعميل في التقليل من مخاطر تعثر القروض			
41	يقوم البنك بتطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر			
42	لا تستطيع إدارة البنك التنبؤ بالوضع المالي للعميل دون الاعتماد على التحليل المالي			
43	يقوم البنك بإعطاء الموظفين دورات مخصصة في مجال التنبؤ بمخاطر التعثر المصرفي			
44	يوجد نظام فعال لإدارة المخاطر في البنك			
45	يوجد لجنة متخصصة في البنك مسؤولة عن تحديد المخاطر المتنوعة ومراقبتها والسيطرة عليها			
46	لدى البنك نظام آلي لتقدير التغيرات في العوائد وإدارة المخاطر			
47	أثبتت النماذج المطبقة في البنك للتنبؤ بالتعثر فعاليتها في التقليل من القروض البنكية المتعثرة			

الملحق رقم (02) قائمة المحكمين لأداة الدراسة

الرقم	الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة
01	عيساني عامر	أستاذ	جامعة باتنة -1-
02	مختاري حميدة	أستاذ	جامعة الجلفة
03	مباركي سامي	أستاذ	جامعة باتنة -1-
04	حامدي محمد	أستاذ محاضر	جامعة باتنة -1-
05	دوراري لخضر	أستاذ محاضر	المركز الجامعي بريكة

المصدر: من إعداد الباحثة

الملحق (03): الاستبيان النسخة النهائية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة -1-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية **تخصص/ اقتصاد نقدي وبنكي**

استمارة استبيان

السيدات والسادة الأفاضل:

تحية طيبة وبعد؛

تقوم الباحثة بدراسة بعنوان " **مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني على ضوء النظام المحاسبي المالي** " وذلك في إطار التحضير للحصول على درجة الدكتوراه الطور الثالث ل. م. د، أسعد بالحصول على أراءكم في الاستبيان المرفق بما يظهر النتائج السليمة للدراسة فيما يحقق النفع والفائدة في مجال التحليل المالي والائتماني إن شاء الله تعالى.

علما بأن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شكرا لحسن تعاونكم ،،،

الباحثة:

يحي الشريف نبيلة

ملخص الدراسة

القسم الأول: البيانات الشخصية

البنك: .....

1- الجنس

ذكر ☐ أنثى ☐

2- المؤهل العلمي

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ تكوين ☐ أخرى .....

4- عدد سنوات الخبرة

أقل من 5 سنوات ☐ من 5- 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

5- الوظيفة

مدير الوكالة ☐ مدير المجموعة ☐ **موظف في مصلحة القروض** ☐

رئيس قسم القروض بالمديرية ☐ رئيس مصلحة قروض بالوكالة ☐

6-التخصص الأكاديمي

محاسبة وتدقيق ☐ مالية وبنوك ☐ **تأمينات وبنوك** ☐

إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ أخرى .....

7-هل تلقيت دورات تكوينية متخصصة في التحليل المالي

نعم ☐ لا ☐

	المحور الاول: تساهم القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF في الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني			
	العبارة	**موافق**	**غير موافق**	**محايد**
1	تقدم القوائم المالية للعميل طالب الائتمان صورة صادقة عن الوضعية المالية			
2	تقدم القوائم المالية للعميل طالب الائتمان معلومات ذات جودة مالية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرار.			
3	يلتزم العميل طالب القرض بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي			
4	يساهم الافصاح ضمن القوائم المالية للمؤسسة المقترضة في تسهيل عملية التحليل المالي لاتخاذ قرار الائتمان.			
4	يلتزم العميل طالب الائتمان بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية			
	المحور الثاني: تساهم أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني			
	أولا: يستخدم البنك التحليل الرأسي عند اتخاذ القرار الائتماني			
	العبارة	**موافق**	**غير موافق**	**محايد**
6	يقوم البنك بالتحليل الرأسي عند اتخاذ قرار الائتمان لبيان المركز المالي للعميل			
7	يقوم البنك بالتحليل الرأسي لمعرفة مدى اعتماد العميل طالب التمويل على مصادر التمويل الداخلية والخارجية			
8	يقوم البنك بالتحليل الرأسي من أجل معرفة الأهمية النسبية لكل بند من بنود القوائم المالية للعميل			
9	يستخدم البنك التحليل الرأسي حتى وإن كان قرار التمويل قصير الأجل			
10	يستخدم البنك التحليل الرأسي لمعرفة كيفية استخدام العميل طالب التمويل أموالها وكيفية توزيعها بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة			
	ثانيا: يستخدم البنك التحليل الأفقي عند اتخاذ القرار الائتماني			
	العبارة	**موافق**	**غير موافق**	**محايد**
11	الاعتماد على التحليل الافقي يمكن البنك من التنبؤ بمستقبل العميل طالب التمويل			
12	يعتمد البنك على التحليل الأفقي للحكم على أداء العميل طالب الائتمان			
13	يستخدم البنك التحليل الافقي لمعرفة التغيرات التي تطرأ على أصول المؤسسة المقترضة على مدى فترات زمنية			

14	يستخدم البنك التحليل الافقي لمعرفة التغيرات التي حصلت على مصادر التمويل الخارجية (الديون) والداخلية على مدى فترات زمنية			
15	يستخدم البنك التحليل الافقي لمقارنة ما إذا كانت وتيرة ارتفاع الأصول المتداولة في المؤسسة المقترضة أسرع من الخصوم المتداولة (أي أن هناك رأس مال عامل موجب) أو العكس			
16	يستخدم البنك التحليل الأفقي للمقارنة بين الربح الذي حققه العميل طالب التمويل على مدار عدة سنوات سابقة وبالتالي تقييم ربحيته.			
	ثالثا: يستخدم البنك النسب المالية عند اتخاذ القرار الائتماني			
	العبارة	**موافق**	**غير موافق**	**محايد**
17	يراعي البنك اختلاف الطرق والسياسات المحاسبية عند استخدامه للنسب المالية			
18	يستخدم البنك النسب المالية للتنبؤ بالوضع المالي للعميل			
19	يراعي البنك أثر التضخم عند استخدام النسب المالية			
20	عدم القدرة على فهم النسب المالية والتفسير الصحيح لها تقلل من قدرتها على ترشيد القرار الائتماني			
	المحور الرابع: يساهم التحليل المالي في التنبؤ بمخاطر القروض المتعثرة			
21	تعتمد إدارة البنك على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالمخاطر وتعثر القروض			
22	يساهم تطبيق البنك لنماذج التنبؤ في التقليل من مخاطر القروض المتعثرة			
23	لا تستطيع إدارة البنك التنبؤ بالوضع المالي للعميل دون الاعتماد على التحليل المالي			
24	يقوم البنك بإعطاء الموظفين دورات مخصصة في مجال التنبؤ بمخاطر التعثر المصرفي			
25	يوجد لجنة متخصصة في البنك مسؤولة عن تحديد المخاطر المتنوعة ومراقبتها والسيطرة عليها			
26	أثبتت النماذج المطبقة في البنك للتنبؤ بالتعثر فعاليتها في التقليل من القروض البنكية المتعثرة			

الملحق رقم (04): الاستبيان باللغة الفرنسية

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université de Batna –1–

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et de Gestion

Département des Sciences Économiques, spécialité/Comptabilité, Finance et Banque

Distingués Mesdames et Messieu

Salutations;

Le chercheur mène une étude intitulée « **L'apport de l'analyse financière des états financiers à la prise de décision de crédit selon le système de comptabilité financière – le cas d'une banque algérienne–** » en vue de l'obtention d'un doctorat de troisième cycle L. M. D, j'ai le plaisir de recevoir vos opinions dans le questionnaire ci-joint, qui montre les bons résultats de l'étude d'une manière qui génère des bénéfices et des avantages dans le domaine de l'analyse financière et de crédit.

Notez que toutes les informations obtenues seront utilisées uniquement à des fins de recherche scientifique.

Merci pour votre aide ,,,

Le Chercheur: **YAHIA CHERIF Nabila**

Le premier axe : **les données personnelles et fonctionnelles** :

Les données générales visant à cette section pour voir quelques-unes des caractéristique personnelles et professionnels de l'échantillon pour le but d'interpréter, d'analyser et de justifier certains des résultats plus tard, donc s'il vous plait vous mettre la marque (X) dans la case appropriée pour votre choix.

1. Nom de la banque :……

2. Sexe

Homme	Femme

3. Qualification :

Licence	Magister	Master	Doctorat	Formation professionnelle	Autre

4. Expérience bancaire :

Mois de 5 ans	Plus de 5 à 10 ans	Plus de 10 ans

5. Le statut administratif :

Directeur de l'agence	Chef de groupe	Employé du service crédit	Chef Section au service crédit	Chef service au service crédit (agence)

6. Spécialisation académique :

Comptabilité et audit	Finances et des banques	Les assurances et les banques.	Administration des affaires	Économie	Autre

7.Avez-vous suivi des formations spécialisées en analyse financière ?

Oui	Non

Le premier axe : Les états financiers préparés selon le système de comptabilité financière (SCF) Se fier à l'analyse financière pour prendre des décisions de crédit				
Neutre	**Pas d' accord**	**D' accord**	Paragraphe	
			Les états financiers du demandeur de crédit donnent une image honnête de sa situation financière	1
			Les états financiers du client demandeur fournissent des informations financières fiables sur la qualité financière lors de la prise de décision.	2
			Le client qui demande le prêt doit se conformer aux exigences de divulgation dans les états financiers stipulées dans le système de comptabilité financière	3

			La divulgation dans les états financiers de l'établissement emprunteur contribue à faciliter le processus d'analyse financière pour prendre une décision de crédit.	4
			Le client qui demande un crédit doit se conformer aux exigences de divulgation des méthodes comptables utilisées pour préparer des états financiers	5
Le deuxième axe : Les outils d'analyse financière contribuent à la prise de décision de crédit				
Premièrement : la banque utilise une analyse verticale lorsqu'elle prend une décision de crédit				
			La banque effectue une analyse verticale lors de la prise d'une décision de crédit pour démontrer la situation financière du client	6
			La banque effectue une analyse verticale pour déterminer dans quelle mesure le client qui demande un financement dépend des sources de financement internes et externes	7
			La banque effectue une analyse verticale afin de connaître l'importance relative de chaque article des états financiers du client	8
			La banque utilise l'analyse verticale même si la décision de financement est à court terme	9
			La banque utilise une analyse verticale pour savoir comment le client demandant un financement utilise son argent et comment ils sont répartis entre les actifs courants et les actifs fixes.	10
Deuxièmement : la banque utilise une analyse horizontale lorsqu'elle prend une décision de crédit				
Neutre	**Pas d' accord**	**D' accord**	Paragraphe	
			S'appuyer sur une analyse horizontale permet à la banque de prédire l'avenir du client demandeur d'un financement	11
			La banque s'appuie sur une analyse horizontale pour juger de la performance du client demandeur de crédit	12

			La banque utilise une analyse horizontale pour découvrir les changements qui surviennent dans les actifs de la société emprunte seau cours périodes	13
			La banque utilise une analyse horizontale pour découvrir les changements qui ont été obtenus auprès de sources de financement externe (dette) et interne au cours périodes	14
			La banque utilise une analyse horizontale pour comparer si le taux d'augmentation des actifs courants de l'établissement emprunteur est plus rapide que les passifs courants (c'est-à-dire qu'il y a un fonds de roulement positif) ou vice versa.	15
			La banque utilise l'analyse horizontale pour comparer le profit réalisé par le client demandeur de crédit au cours des dernières années et ainsi évaluer sa rentabilité.	16

Troisièmement: La banque utilise des ratios financiers pour prendre une décision de crédit				
Neutre	**Pas d' accord**	**D' accord**	Paragraphe	
			La banque considère différentes méthodes et méthodes comptables lorsqu'elle les utilise pour les ratios financiers	17
			La banque utilise des ratios financiers pour prédire la situation financière du client	18
			La Banque tient compte de l'impact de l'inflation lorsqu'elle utilise des ratios financiers	19
			L'incapacité de comprendre et d'interpréter correctement les ratios financiers réduit leur capacité de rationaliser la décision de crédit	20
Quatrième axe : L'analyse financière contribue à prévoir le risque de prêts non performants				

			La direction de la banque s'appuie sur l'analyse financière comme base de prévision du risque et de l'écueil des prêts	21
			L'application par la banque de modèles de prévision réduit le risque de créances douteuses	22
			La direction de la banque ne peut pas prédire la situation financière du client sans s'appuyer sur une analyse financière	23
			La banque offre aux employés des formations spéciaux dans le domaine de la prévision des risques de défaillance bancaire	24
			Il existe au sein de la banque un comité spécialisé chargé d'identifier, de contrôler et de contrôler les différents risques	25
			Les modèles de défaillance de la banque se sont révélés efficaces pour réduire les mauvais prêts bancaires	26

الملحق رقم (05): نتائج اختبار الصدق والثبات

Corrélations

		المحور1	تقدم القوائم المالية -(1 للعميل طالب ا2ئتمان صورة صادقة عن الوضعية المالية :	تقدم القوائم المالية -(2 للعميل طالب ا2ئتمان معلومات ذات جودة مالية يمكن ا2عتماد عليها عند اتخاذ القرار :
المحور1	Corrélation de Pearson	1	,494**	,735**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	101	101	101
تقدم القوائم المالية للعميل طالب -(1 ا2ئتمان صورة صادقة عن الوضعية المالية :	Corrélation de Pearson	,494**	1	,357**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	101	101	101
تقدم القوائم المالية للعميل طالب -(2 ا2ئتمان معلومات ذات جودة مالية يمكن ا2عتماد عليها عند اتخاذ القرار :	Corrélation de Pearson	,735**	,357**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	101	101	101
يلتزم العميل طالب القرض -(3 بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي :	Corrélation de Pearson	,532**	-,050	,269**
	Sig. (bilatérale)	,000	,617	,007
	N	101	101	101
يساهم ا2فصاح ضمن القوائم المالية -(4 للمؤسسة المقترضة في تسهيل عملية التحليل المالي 2تخاذ قرار ا2ئتمان :	Corrélation de Pearson	,448**	-,107	,294**
	Sig. (bilatérale)	,000	,288	,003
	N	101	101	101
يلتزم العميل طالب ا2ئتمان -(5 بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية :	Corrélation de Pearson	,411**	-,050	-,020
	Sig. (bilatérale)	,000	,619	,843
	N	101	101	101

Corrélations

		يلتزم العميل طالب -(3 القرض بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي :	يساهم ا2فصاح -(4 ضمن القوائم المالية للمؤسسة المقترضة في تسهيل عملية التحليل المالي 2تخاذ قرار : ا2ئتمان	يلتزم العميل طالب -(5 ا2ئتمان بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في : إعداد القوائم المالية
المحور1	Corrélation de Pearson	,532	,448**	,411**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000
	N	101	101	101
تقدم القوائم المالية للعميل طالب -(1 ا2ئتمان صورة صادقة عن الوضعية المالية :	Corrélation de Pearson	-,050**	-,107	-,050**
	Sig. (bilatérale)	,617	,288	,619
	N	101	101	101
تقدم القوائم المالية للعميل طالب -(2	Corrélation de Pearson	,269**	,294**	-,020

ا2نتمان معلومات ذات جودة مالية يمكن	Sig. (bilatérale)	,007	,003	,843
: ا2عتماد عليها عند اتخاذ القرار	N	101	101	101
3)- يلتزم العميل طالب القرض	Corrélation de Pearson	1**	,313	,077**
بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية	Sig. (bilatérale)		,001	,446
: التي نص عليها النظام المحاسبي المالي	N	101	101	101
4)- يساهم ا2فصاح ضمن القوائم المالية	Corrélation de Pearson	,313**	1	-,087**
للمؤسسة المقترضة في تسهيل عملية	Sig. (bilatérale)	,001		,387
: التحليل المالي 2تخاذ قرار ا2ئتمان	N	101	101	101
5)- يلتزم العميل طالب ا2ئتمان	Corrélation de Pearson	,077**	-,087	1
بمتطلبات الإفصاح عن السياسات	Sig. (bilatérale)	,446	,387	
المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية :	N	101	101	101

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		المحور2	6)- يقوم البنك بالتحليل الرأسي عند اتخاذ قرار ا2ئتمان لبيان المركز المالي للعميل :	7)- يقوم البنك بالتحليل الرأسي لمعرفة مدى اعتماد العميل طالب التمويل على مصادر التمويل الداخلية والخارجية :	8)- يقوم البنك بالتحليل الرأسي من أجل معرفة الأهمية النسبية لكل بند من بنود القوائم المالية للعميل :	9)- يستخدم البنك التحليل الرأسي حتى وإن كان قرار التمويل قصير الأجل :	10)- يستخدم البنك التحليل الرأسي لمعرفة كيفية استخدام العميل طالب التمويل أموالها وكيفية توزيعها بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة :
المحور2	Corrélation de Pearson	1	,220*	,266**	,434**	,520**	,461**
	Sig. (bilatérale)		,027	,007	,000	,000	,000
	N	101	101	101	101	101	101
6)- يقوم البنك بالتحليل الرأسي عند اتخاذ قرار ا2ئتمان لبيان المركز المالي للعميل :	Corrélation de Pearson	,220*	1	,044	,128	,148	,152
	Sig. (bilatérale)	,027		,661	,202	,139	,128
	N	101	101	101	101	101	101
7)- يقوم البنك بالتحليل الرأسي لمعرفة مدى اعتماد العميل طالب التمويل على مصادر التمويل الداخلية والخارجية :	Corrélation de Pearson	,266**	,044	1	-,051	,045	,138
	Sig. (bilatérale)	,007	,661		,615	,657	,170
	N	101	101	101	101	101	101
8)- يقوم البنك بالتحليل الرأسي من أجل معرفة	Corrélation de Pearson	,434**	,128	-,051	1	,210*	,367**

الأهمية النسبية لكل بند من	Sig. (bilatérale)	,000	,202	,615		,035	,000
: بنود القوائم المالية للعميل	N	101	101	101	101	101	101
9)- يستخدم البنك التحليل	Corrélation de Pearson	,520**	,148	,045	,210*	1	,194
الرأسي حتى وإن كان قرار	Sig. (bilatérale)	,000	,139	,657	,035		,052
: التمويل قصير الأجل	N	101	101	101	101	101	101
10)- يستخدم البنك التحليل	Corrélation de Pearson	,461**	,152	,138	,367**	,194	1
الرأسي لمعرفة كيفية	Sig. (bilatérale)	,000	,128	,170	,000	,052	
استخدام العميل طالب	N	101	101	101	101	101	101
التمويل أموالها وكيفية							
توزيعها بين الأصول							
: المتداولة والأصول الثابتة							
11)- ا2عتماد على التحليل	Corrélation de Pearson	,436**	-,011	,176	,036	,170	-,017
ا2فقي يمكن البنك من التنبؤ	Sig. (bilatérale)	,000	,913	,078	,723	,089	,863
بمستقبل العميل طالب	N	101	101	101	101	101	101
: التمويل							
12)- يعتمد البنك على	Corrélation de Pearson	,569**	,124	,173	,205*	,295**	,188
التحليل الأفقي للحكم على	Sig. (bilatérale)	,000	,215	,084	,039	,003	,059
: أداء العميل طالب ا2ئتمان	N	101	101	101	101	101	101
13)- يستخدم البنك التحليل	Corrélation de Pearson	,503**	-,035	-,029	,097	,183	,217*
ا2فقي لمعرفة التغيرات التي	Sig. (bilatérale)	,000	,732	,775	,335	,067	,029
تطرأ على أصول المؤسسة	N	101	101	101	101	101	101
المقترضة على مدى فترات							
: زمنية							
14)- يستخدم البنك التحليل	Corrélation de Pearson	,573**	-,072	,224*	,117	,340**	,101
ا2فقي لمعرفة التغيرات التي	Sig. (bilatérale)	,000	,474	,024	,246	,001	,315
حصلت على مصادر	N	101	101	101	101	101	101
التمويل الخارجية (الديون)							
والداخلية على مدى فترات							
: زمنية							
	Corrélation de Pearson	,539**	,082	-,037	,096	,194	,166
15)- يستخدم البنك التحليل	Sig. (bilatérale)	,000	,413	,715	,338	,052	,097
الافقي	N	101	101	101	101	101	101
16)- يستخدم البنك التحليل	Corrélation de Pearson	,403**	,115	-,127	,195	,026	,143
الأفقي للمقارنة بين الربح	Sig. (bilatérale)	,000	,252	,206	,050	,795	,154
الذي حققه العميل طالب	N	101	101	101	101	101	101
التمويل على مدار عدة							
سنوات سابقة وبالتالي تقييم							
: ربحيته							
17)- يراعي البنك اخت2ف	Corrélation de Pearson	,378**	-,143	,061	,232*	,113	,081
الطرق والسياسات المحاسبية							

:عند استخدامه للنسب المالية	Sig. (bilatérale)	,000	,154	,543	,019	,260	,421
	N	101	101	101	101	101	101
18)- يستخدم البنك النسب المالية للتنبؤ بالوضع المالي للعميل :	Corrélation de Pearson	,402**	,264**	,064	,097	,101	,220*
	Sig. (bilatérale)	,000	,008	,522	,332	,317	,027
	N	101	101	101	101	101	101
19)- يراعي البنك أثر التضخم عند استخدام النسب المالية :	Corrélation de Pearson	,456**	-,060	,035	,071	,129	,049
	Sig. (bilatérale)	,000	,554	,729	,480	,198	,630
	N	101	101	101	101	101	101
20)- عدم القدرة على فهم النسب المالية والتفسير الصحيح لها تقلل من قدرتها على ترشيد القرار ا2ئتماني :	Corrélation de Pearson	,391**	,175	,143	,071	,185	,162
	Sig. (bilatérale)	,000	,080	,153	,478	,064	,105
	N	101	101	101	101	101	101

Corrélations

		11)- ا2عتماد على التحليل ا2فقي يمكن البنك من التنبؤ بمستقبل العميل طالب التمويل :	12)- يعتمد البنك على التحليل الأفقي للحكم على أداء العميل طالب ا2ئتمان :	13)- يستخدم البنك التحليل ا2فقي لمعرفة التغيرات التي تطرأ على أصول المؤسسة المقترضة على مدى فترات زمنية :	14)- يستخدم البنك التحليل ا2فقي لمعرفة التغيرات التي حصلت على مصادر التمويل الخارجية (الديون) والداخلية على مدى فترات زمنية :	15)- يستخدم البنك التحليل الافقي	16)- يستخدم البنك التحليل الأفقي للمقارنة بين الربح الذي حققه العميل طالب التمويل على مدار عدة سنوات سابقة وبالتالي تقييم ربحيته :
المحور2	Corrélation de Pearson	,436	,569*	,503**	,573**	,539**	,403**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	101	101	101	101	101	101
6)- يقوم البنك بالتحليل الرأسي عند اتخاذ قرار ا2ئتمان لبيان المركز المالى للعميل :	Corrélation de Pearson	-,011*	,124	-,035	-,072	,082	,115
	Sig. (bilatérale)	,913	,215	,732	,474	,413	,252
	N	101	101	101	101	101	101
7)- يقوم البنك بالتحليل الرأسي لمعرفة مدى اعتماد العميل طالب التمويل على مصادر التمويل الداخلية والخارجية :	Corrélation de Pearson	,176**	,173	-,029	,224	-,037	-,127
	Sig. (bilatérale)	,078	,084	,775	,024	,715	,206
	N	101	101	101	101	101	101

8)- يقوم البنك بالتحليل الرأسي من أجل معرفة الأهمية النسبية لكل بند من بنود القوائم المالية للعميل :	Corrélation de Pearson	,036**	,205	,097	,117	,096*	,195**
	Sig. (bilatérale)	,723	,039	,335	,246	,338	,050
	N	101	101	101	101	101	101
9)- يستخدم البنك التحليل الرأسي حتى وإن كان قرار التمويل قصير الأجل :	Corrélation de Pearson	,170**	,295	,183	,340*	,194	,026
	Sig. (bilatérale)	,089	,003	,067	,001	,052	,795
	N	101	101	101	101	101	101
10)- يستخدم البنك التحليل الرأسي لمعرفة كيفية استخدام العميل طالب التمويل أموالها وكيفية توزيعها بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة :	Corrélation de Pearson	-,017**	,188	,217	,101**	,166	,143
	Sig. (bilatérale)	,863	,059	,029	,315	,097	,154
	N	101	101	101	101	101	101
11)- الاعتماد على التحليل الافقي يمكن البنك من التنبؤ بمستقبل العميل طالب التمويل :	Corrélation de Pearson	1**	,377	,303	,307	,404	,270
	Sig. (bilatérale)		,000	,002	,002	,000	,006
	N	101	101	101	101	101	101
12)- يعتمد البنك على التحليل الأفقي للحكم على أداء العميل طالب الائتمان :	Corrélation de Pearson	,377**	1	,337	,423*	,203**	,252
	Sig. (bilatérale)	,000		,001	,000	,042	,011
	N	101	101	101	101	101	101
13)- يستخدم البنك التحليل الافقي لمعرفة التغيرات التي تطرأ على أصول المؤسسة المقترضة على مدى فترات زمنية :	Corrélation de Pearson	,303**	,337	1	,492	,588	,190*
	Sig. (bilatérale)	,002	,001		,000	,000	,057
	N	101	101	101	101	101	101
14)- يستخدم البنك التحليل الافقي لمعرفة التغيرات التي حصلت على مصادر التمويل الخارجية (الديون) والداخلية على مدى فترات زمنية :	Corrélation de Pearson	,307**	,423	,492*	1	,389**	,223
	Sig. (bilatérale)	,002	,000	,000		,000	,025
	N	101	101	101	101	101	101
15)- يستخدم البنك التحليل الافقي	Corrélation de Pearson	,404**	,203	,588	,389	1	,397
	Sig. (bilatérale)	,000	,042	,000	,000		,000
	N	101	101	101	101	101	101
16)- يستخدم البنك التحليل الأفقي للمقارنة بين الربح الذي حققه العميل طالب التمويل على مدار عدة سنوات سابقة وبالتالي تقييم ربحيته :	Corrélation de Pearson	,270**	,252	,190	,223	,397	1
	Sig. (bilatérale)	,006	,011	,057	,025	,000	
	N	101	101	101	101	101	101

17)- يراعي البنك اخت2ف الطرق والسياسات المحاسبية عند استخدامه للنسب المالية :	Corrélation de Pearson	-,079**	,001	-,038	,049*	,095	,046
	Sig. (bilatérale)	,430	,993	,710	,624	,342	,649
	N	101	101	101	101	101	101
18)- يستخدم البنك النسب المالية للتنبؤ بالوضع المالي للعميل :	Corrélation de Pearson	,118**	,113**	,094	,139	,154	,126*
	Sig. (bilatérale)	,238	,259	,350	,164	,123	,210
	N	101	101	101	101	101	101
19)- يراعي البنك أثر التضخم عند استخدام النسب المالية :	Corrélation de Pearson	,096**	,185	,211	,106	,099	,095
	Sig. (bilatérale)	,338	,064	,034	,292	,324	,343
	N	101	101	101	101	101	101
20)- عدم القدرة على فهم النسب المالية والتفسير الصحيح لها تقلل من قدرتها على ترشيد القرار ا2ئتماني :	Corrélation de Pearson	-,016**	,119	-,040	,137	-,023	-,005
	Sig. (bilatérale)	,875	,235	,691	,171	,816	,959
	N	101	101	101	101	101	101

Corrélations

		17)- يراعي البنك اخت2ف الطرق والسياسات المحاسبية عند استخدامه للنسب المالية :	18)- يستخدم البنك النسب المالية للتنبؤ بالوضع المالي للعميل :	19)- يراعي البنك أثر التضخم عند استخدام النسب المالية :	20)- عدم القدرة على فهم النسب المالية والتفسير الصحيح لها تقلل من قدرتها على ترشيد القرار ا2ئتماني :
المحور2	Corrélation de Pearson	,378	,402*	,456**	,391**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000
	N	101	101	101	101
6)- يقوم البنك بالتحليل الرأسي عند اتخاذ قرار ا2ئتمان لبيان المركز المالي للعميل :	Corrélation de Pearson	-,143*	,264	-,060	,175
	Sig. (bilatérale)	,154	,008	,554	,080
	N	101	101	101	101
7)- يقوم البنك بالتحليل الرأسي لمعرفة مدى اعتماد العميل طالب التمويل على مصادر التمويل الداخلية والخارجية :	Corrélation de Pearson	,061**	,064	,035	,143
	Sig. (bilatérale)	,543	,522	,729	,153
	N	101	101	101	101
8)- يقوم البنك بالتحليل الرأسي من أجل معرفة الأهمية النسبية لكل بند من بنود القوائم المالية للعميل :	Corrélation de Pearson	,232**	,097	,071	,071
	Sig. (bilatérale)	,019	,332	,480	,478
	N	101	101	101	101

9)- يستخدم البنك التحليل الرأسي حتى وإن كان قرار التمويل قصير الأجل :	Corrélation de Pearson	,113**	,101	,129	,185*
	Sig. (bilatérale)	,260	,317	,198	,064
	N	101	101	101	101
10)- يستخدم البنك التحليل الرأسي لمعرفة كيفية استخدام العميل طالب التمويل أموالها وكيفية توزيعها بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة :	Corrélation de Pearson	,081**	,220	,049	,162**
	Sig. (bilatérale)	,421	,027	,630	,105
	N	101	101	101	101
11)- اعتماد على التحليل الفقي يمكن البنك من التنبؤ بمستقبل العميل طالب التمويل :	Corrélation de Pearson	-,079**	,118	,096	-,016
	Sig. (bilatérale)	,430	,238	,338	,875
	N	101	101	101	101
12)- يعتمد البنك على التحليل الأفقي للحكم على أداء العميل طالب التمان :	Corrélation de Pearson	,001**	,113	,185	,119*
	Sig. (bilatérale)	,993	,259	,064	,235
	N	101	101	101	101
13)- يستخدم البنك التحليل الفقي لمعرفة التغيرات التي تطرأ على أصول المؤسسة المقترضة على مدى فترات زمنية :	Corrélation de Pearson	-,038**	,094	,211	-,040
	Sig. (bilatérale)	,710	,350	,034	,691
	N	101	101	101	101
14)- يستخدم البنك التحليل الفقي لمعرفة التغيرات التي حصلت على مصادر التمويل الخارجية (الديون) والداخلية على مدى فترات زمنية :	Corrélation de Pearson	,049**	,139	,106*	,137
	Sig. (bilatérale)	,624	,164	,292	,171
	N	101	101	101	101
15)- يستخدم البنك التحليل الافقي	Corrélation de Pearson	,095**	,154	,099	-,023
	Sig. (bilatérale)	,342	,123	,324	,816
	N	101	101	101	101
16)- يستخدم البنك التحليل الأفقي للمقارنة بين الربح الذي حققه العميل طالب التمويل على مدار عدة سنوات سابقة وبالتالي تقييم ربحيته :	Corrélation de Pearson	,046**	,126	,095	-,005
	Sig. (bilatérale)	,649	,210	,343	,959
	N	101	101	101	101
17)- يراعي البنك اخت ف الطرق والسياسات المحاسبية عند استخدامه للنسب المالية :	Corrélation de Pearson	1**	-,094	,333	,159*
	Sig. (bilatérale)		,349	,001	,111
	N	101	101	101	101
18)- يستخدم البنك النسب المالية للتنبؤ بالوضع المالي للعميل :	Corrélation de Pearson	-,094**	1**	,060	,269
	Sig. (bilatérale)	,349		,553	,006
	N	101	101	101	101

	Corrélation de Pearson	,333**	,060	1	,046
19)- يراعي البنك أثر التضخم					
عند استخدام النسب المالية :	Sig. (bilatérale)	,001	,553		,649
	N	101	101	101	101
20)- عدم القدرة على فهم النسب	Corrélation de Pearson	,159**	,269	,046	1
المالية والتفسير الصحيح لها تقلل					
من قدرتها على ترشيد القرار	Sig. (bilatérale)	,111	,006	,649	
ا2نتماني :	N	101	101	101	101

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		المحور3	21)- تعتمد إدارة البنك على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالمخاطر وتعثر القروض :	22)- يساهم تطبيق البنك لنماذج التنبؤ في التقليل من مخاطر القروض المتعثرة :
	Corrélation de Pearson	1	,559**	,615**
المحور3	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	101	101	101
21)- تعتمد إدارة البنك على التحليل	Corrélation de Pearson	,559**	1	,423**
المالي كأساس للتنبؤ بالمخاطر وتعثر	Sig. (bilatérale)	,000		,000
القروض :	N	101	101	101
22)- يساهم تطبيق البنك لنماذج التنبؤ	Corrélation de Pearson	,615**	,423**	1
في التقليل من مخاطر القروض المتعثرة	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
:	N	101	101	101
23)- 2 تستطيع إدارة البنك التنبؤ	Corrélation de Pearson	,489**	,220*	,242*
بالوضع المالي للعميل دون ا2عتماد على	Sig. (bilatérale)	,000	,027	,015
التحليل المالي :	N	101	101	101
24)- يقوم البنك بإعطاء الموظفين	Corrélation de Pearson	,716**	,291**	,220*
دورات مخصصة في مجال التنبؤ بمخاطر	Sig. (bilatérale)	,000	,003	,027
التعثر المصرفي :	N	101	101	101
25)- يوجد لجنة متخصصة في البنك	Corrélation de Pearson	,664**	,101	,153
مسؤولة عن تحديد المخاطر المتنوعة	Sig. (bilatérale)	,000	,314	,127
ومراقبتها والسيطرة عليها :	N	101	101	101
26)- أثبتت النماذج المطبقة في البنك	Corrélation de Pearson	,583**	,079	,272**
للتنبؤ بالتعثر فعاليتها في التقليل من	Sig. (bilatérale)	,000	,434	,006
القروض البنكية المتعثرة :	N	101	101	101

Corrélations

		23)- 2 تستطيع إدارة البنك التنبؤ بالوضع المالي للعميل دون ا2عتماد على التحليل المالي :	24)- يقوم البنك بإعطاء الموظفين دورات مخصصة في مجال التنبؤ بمخاطر التعثر المصرفي :	25)- يوجد لجنة متخصصة في البنك مسؤولة عن تحديد المخاطر المتنوعة ومراقبتها والسيطرة عليها :
المحور3	Corrélation de Pearson	,489	,716**	,664**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000
	N	101	101	101
21)- تعتمد إدارة البنك على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالمخاطر وتعثر القروض :	Corrélation de Pearson	,220**	,291	,101**
	Sig. (bilatérale)	,027	,003	,314
	N	101	101	101
22)- يساهم تطبيق البنك لنماذج التنبؤ في التقليل من مخاطر القروض المتعثرة :	Corrélation de Pearson	,242**	,220**	,153
	Sig. (bilatérale)	,015	,027	,127
	N	101	101	101
23)- 2 تستطيع إدارة البنك التنبؤ بالوضع المالي للعميل دون ا2عتماد على التحليل المالي :	Corrélation de Pearson	1**	,125*	,092*
	Sig. (bilatérale)		,215	,362
	N	101	101	101
24)- يقوم البنك بإعطاء الموظفين دورات مخصصة في مجال التنبؤ بمخاطر التعثر المصرفي :	Corrélation de Pearson	,125**	1**	,545*
	Sig. (bilatérale)	,215		,000
	N	101	101	101
25)- يوجد لجنة متخصصة في البنك مسؤولة عن تحديد المخاطر المتنوعة ومراقبتها والسيطرة عليها :	Corrélation de Pearson	,092**	,545	1
	Sig. (bilatérale)	,362	,000	
	N	101	101	101
26)- أثبتت النماذج المطبقة في البنك للتنبؤ بالتعثر فعاليتها في التقليل من القروض البنكية المتعثرة :	Corrélation de Pearson	,053**	,312	,469**
	Sig. (bilatérale)	,601	,001	,000
	N	101	101	101

Corrélations

		26)- أثبتت النماذج المطبقة في البنك للتنبؤ بالتعثر فعاليتها في التقليل من القروض البنكية المتعثرة :
المحور3	Corrélation de Pearson	,583
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	101
21)- تعتمد إدارة البنك على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالمخاطر وتعثر القروض :	Corrélation de Pearson	,079**
	Sig. (bilatérale)	,434
	N	101
22)- يساهم تطبيق البنك لنماذج التنبؤ في التقليل من مخاطر القروض المتعثرة :	Corrélation de Pearson	,272**
	Sig. (bilatérale)	,006
	N	101

23)- 2 تستطيع إدارة البنك التنبؤ بالوضع المالي للعميل دون ا2عتماد على التحليل المالي :	Corrélation de Pearson	,053**
	Sig. (bilatérale)	,601
	N	101
24)- يقوم البنك بإعطاء الموظفين دورات مخصصة في مجال التنبؤ بمخاطر التعثر المصرفي :	Corrélation de Pearson	,312**
	Sig. (bilatérale)	,001
	N	101
25)- يوجد لجنة متخصصة في البنك مسؤولة عن تحديد المخاطر المتنوعة ومراقبتها والسيطرة عليها :	Corrélation de Pearson	,469**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	101
26)- أثبتت النماذج المطبقة في البنك للتنبؤ بالتعثر فعاليتها في التقليل من القروض البنكية المتعثرة :	Corrélation de Pearson	1**
	Sig. (bilatérale)	
	N	101

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		المحور2	الراسي	الافقي	النسب
المحور2	Corrélation de Pearson	1	,707**	,748**	,686**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000
	N	101	101	101	101
الراسي	Corrélation de Pearson	,707**	1	,320**	,306**
	Sig. (bilatérale)	,000		,001	,002
	N	101	101	101	101
الافقي	Corrélation de Pearson	,748**	,320**	1	,182
	Sig. (bilatérale)	,000	,001		,068
	N	101	101	101	101
النسب	Corrélation de Pearson	,686**	,306**	,182	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,002	,068	
	N	101	101	101	101

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	101	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	101	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,779	26

الملحق رقم (06):التحليل الوصفي لمحاور الدراسة

جنس المستجوب

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	48	47,5	47,5	47,5
	أنثى	53	52,5	52,5	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

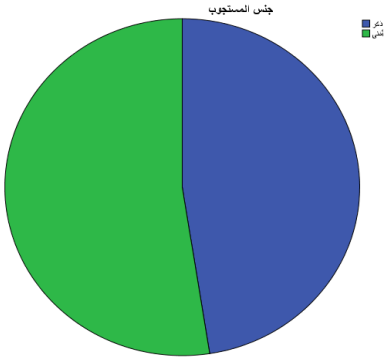

المؤهل العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	61	60,4	60,4	60,4
	ماستر	26	25,7	25,7	86,1
	دكتوراه	1	1,0	1,0	87,1
	تكوين	6	5,9	5,9	93,1
	أخرى	7	6,9	6,9	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

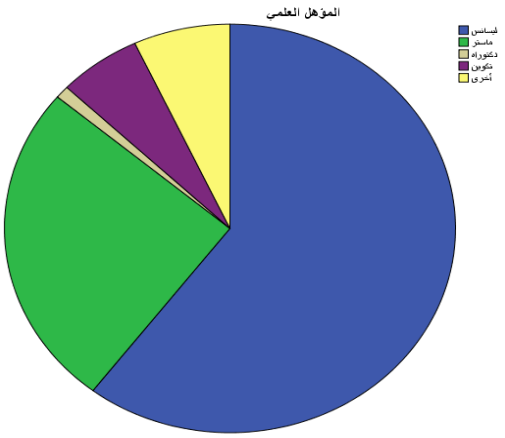

عدد سنوات الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	25	24,8	24,8	24,8
	من 5 إلى 10 سنوات	42	41,6	41,6	66,3
	أكثر من 10 سنوات	34	33,7	33,7	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

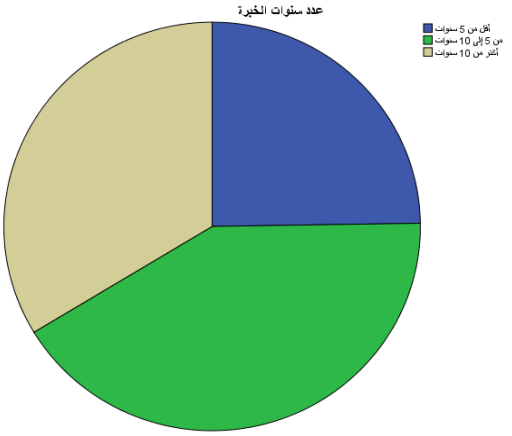

الوظيفة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير الوكالة	9	8,9	8,9	8,9
	مدير المجموعة	1	1,0	1,0	9,9
	موظف في مصلحة القروض	71	70,3	70,3	80,2
	رئيس قسم القروض بالمديرية	4	4,0	4,0	84,2
	رئيس مصلحة قروض بالوكالة	16	15,8	15,8	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

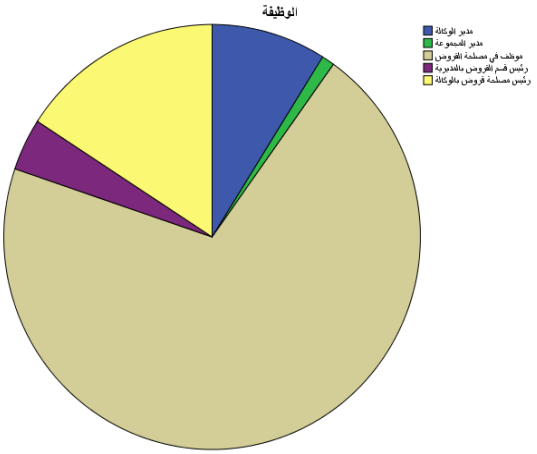

التخصص الاكاديمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة وتدقيق	10	9,9	9,9	9,9
	مالية وبنوك	52	51,5	51,5	61,4
	تامينات وبنوك	4	4,0	4,0	65,3
	إدارة أعمال	4	4,0	4,0	69,3
	إقتصاد	13	12,9	12,9	82,2
	أخرى	18	17,8	17,8	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

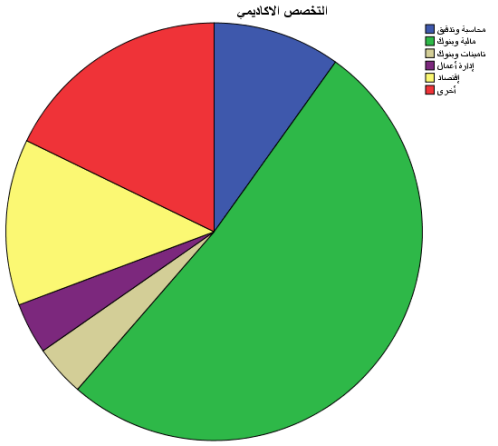

متخصصة في التحليل المالي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	58	57,4	57,4	57,4
	لا	43	42,6	42,6	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

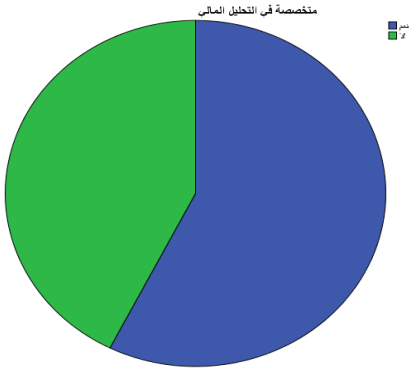

Statistiques

		1)- تقدم القوائم المالية للعميل طالب ا2نتمان صورة صادقة عن الوضعية المالية :	2)- تقدم القوائم المالية للعميل طالب ا2نتمان معلومات ذات جودة مالية يمكن ا2عتماد عليها عند اتخاذ القرار :	3)- يلتزم العميل طالب القرض بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي :	4)- يساهم ا2فصاح ضمن القوائم المالية للمؤسسة المقترضة في تسهيل عملية التحليل المالي 2تخاذ قرار ا2ئتمان :
N	Valide	101	101	101	101
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		2,66	2,67	2,77	2,83
Ecart-type		,682	,694	,508	,511

Statistiques

		5)- يلتزم العميل طالب ا2ئتمان بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية :
N	Valide	101
	Manquante	0
Moyenne		2,51
Ecart-type		,730

Tableau de fréquences

1)- تقدم القوائم المالية للعميل طالب ا2ئتمان صورة صادقة عن الوضعية المالية :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	12	11,9	11,9	11,9
	محايد	10	9,9	9,9	21,8
	موافق	79	78,2	78,2	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

2)- تقدم القوائم المالية للعميل طالب ا2ئتمان معلومات ذات جودة مالية يمكن ا2عتماد عليها عند اتخاذ القرار :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	13	12,9	12,9	12,9
	محايد	7	6,9	6,9	19,8
	موافق	81	80,2	80,2	100,0

	Total	101	100,0	100,0	

3)- يلتزم العميل طالب القرض بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	4,0	4,0	4,0
	محايد	15	14,9	14,9	18,8
	موافق	82	81,2	81,2	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

4)- يساهم الإفصاح ضمن القوائم المالية للمؤسسة المقترضة في تسهيل عملية التحليل المالي لاتخاذ قرار الائتمان :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	5,9	5,9	5,9
	محايد	5	5,0	5,0	10,9
	موافق	90	89,1	89,1	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

5)- يلتزم العميل طالب الائتمان بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	14	13,9	13,9	13,9
	محايد	21	20,8	20,8	34,7
	موافق	66	65,3	65,3	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

Diagramme en secteurs

1)-تقدم القوائم المالية للعميل طالب الائتمان صورة صادقة عن الوضعية المالية :

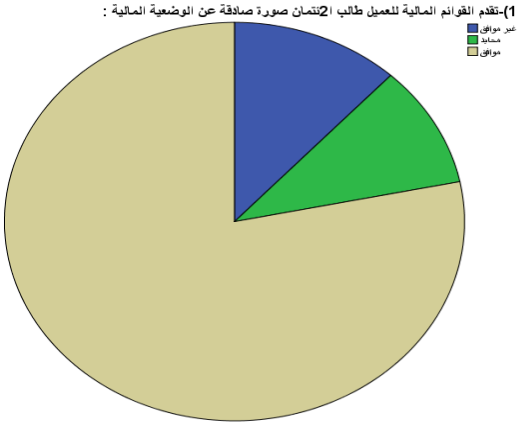

2)-تقدم القوائم المالية للعميل طالب الائتمان معلومات ذات جودة مالية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرار :

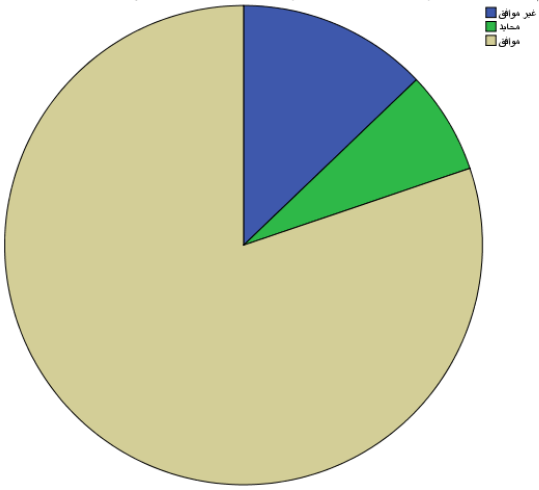

3)- يلتزم العميل طالب القرض بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي :

4)- يساهم الإفصاح ضمن القوائم المالية للمؤسسة المقترضة في تسهيل عملية التحليل المالي لاتخاذ قرار الائتمان :

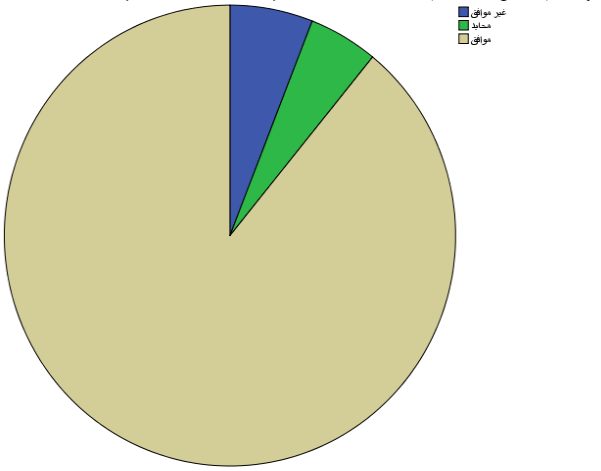

5)- يلتزم العميل طالب الائتمان بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية :

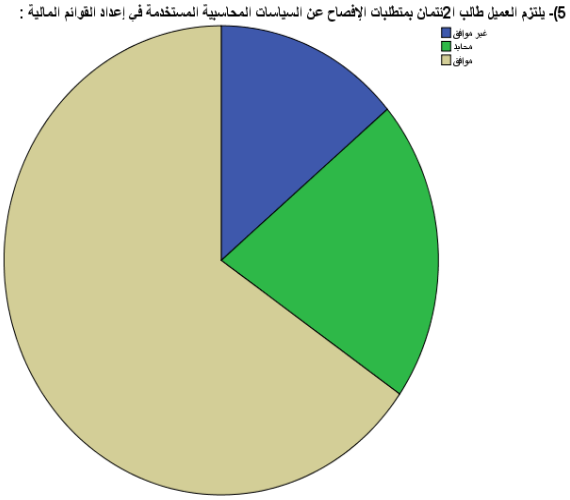

Statistiques

		6)- يقوم البنك بالتحليل الرأسي عند اتخاذ قرار الائتمان لبيان المركز المالي للعميل :	7)- يقوم البنك بالتحليل الرأسي لمعرفة مدى اعتماد العميل طالب التمويل على مصادر التمويل الداخلية والخارجية :	8)- يقوم البنك بالتحليل الرأسي من أجل معرفة الأهمية النسبية لكل بند من بنود القوائم المالية للعميل :	9)- يستخدم البنك التحليل الرأسي حتى وإن كان قرار التمويل قصير الأجل :
N	Valide	101	101	101	101
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		2,84	2,70	2,62	2,42
Ecart-type		,441	,641	,705	,863

Statistiques

		يستخدم البنك التحليل -(10 الرأسي لمعرفة كيفية استخدام العميل طالب التمويل أموالها وكيفية توزيعها بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة :	ا2عتماد على التحليل -(11 ا2فقي يمكن البنك من التنبؤ بمستقبل العميل طالب التمويل :	يعتمد البنك على -(12 التحليل الأفقي للحكم على أداء العميل طالب ا2ئتمان :	يستخدم البنك التحليل -(13 ا2فقي لمعرفة التغيرات التي تطرأ على أصول المؤسسة المقترضة على مدى فترات زمنية :
N	Valide	101	101	101	101
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		2,60	2,48	2,46	2,55
Ecart-type		,694	,820	,781	,741

Statistiques

		يستخدم البنك التحليل -(14 ا2فقي لمعرفة التغيرات التي حصلت على مصادر التمويل الخارجية (الديون) والداخلية على مدى فترات زمنية :	يستخدم البنك التحليل -(15 الافقي	يستخدم البنك التحليل -(16 الأفقي للمقارنة بين الربح الذي حققه العميل طالب التمويل على مدار عدة سنوات سابقة وبالتالي تقييم ربحيته :	يراعي البنك -(17 اخت2ف الطرق والسياسات المحاسبية عند استخدامه للنسب المالية :
N	Valide	101	101	101	101
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		2,53	2,44	2,60	2,35
Ecart-type		,769	,818	,722	,865

Statistiques

		يستخدم البنك النسب المالية -(18 للتنبؤ بالوضع المالي للعميل :	يراعي البنك أثر التضخم -(19 عند استخدام النسب المالية :	عدم القدرة على فهم النسب -(20 المالية والتفسير الصحيح لها تقلل من قدرتها على ترشيد القرار ا2ئتماني :
N	Valide	101	101	101
	Manquante	0	0	0
Moyenne		2,72	2,30	2,64
Ecart-type		,650	,855	,687

Tableau de fréquences

يقوم البنك بالتحليل الرأسي عند اتخاذ قرار ا2ئتمان لبيان المركز المالي للعميل -(6 :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	3,0	3,0	3,0

	محايد	10	9,9	9,9	12,9
	موافق	88	87,1	87,1	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

7-يقوم البنك بالتحليل الرأسي لمعرفة مدى اعتماد العميل طالب التمويل على مصادر التمويل الداخلية والخارجية :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	10	9,9	9,9	9,9
	محايد	10	9,9	9,9	19,8
	موافق	81	80,2	80,2	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

8- يقوم البنك بالتحليل الرأسي من أجل معرفة الأهمية النسبية لكل بند من بنود القوائم المالية للعميل :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	13	12,9	12,9	12,9
	محايد	12	11,9	11,9	24,8
	موافق	76	75,2	75,2	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

9-يستخدم البنك التحليل الرأسي حتى وإن كان قرار التمويل قصير الأجل :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	25	24,8	24,8	24,8
	محايد	9	8,9	8,9	33,7
	موافق	67	66,3	66,3	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

10- يستخدم البنك التحليل الرأسي لمعرفة كيفية استخدام العميل طالب التمويل أموالها وكيفية توزيعها بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	12	11,9	11,9	11,9

	محايد	16	15,8	15,8	27,7
	موافق	73	72,3	72,3	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

: ا2عتماد على التحليل ا2فقي يمكن البنك من التنبؤ بمستقبل العميل طالب التمويل-(11

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	21	20,8	20,8	20,8
	محايد	11	10,9	10,9	31,7
	موافق	69	68,3	68,3	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

: يعتمد البنك على التحليل الأفقي للحكم على أداء العميل طالب ا2ئتمان-(12

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	18	17,8	17,8	17,8
	محايد	19	18,8	18,8	36,6
	موافق	64	63,4	63,4	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

: يستخدم البنك التحليل ا2فقي لمعرفة التغيرات التي تطرأ على أصول المؤسسة المقترضة على مدى فترات زمنية -(13

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	15	14,9	14,9	14,9
	محايد	15	14,9	14,9	29,7
	موافق	71	70,3	70,3	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

يستخدم البنك التحليل ا2فقي لمعرفة التغيرات التي حصلت على مصادر التمويل الخارجية (الديون) والداخلية على -(14
: مدى فترات زمنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	17	16,8	16,8	16,8

	محايد	13	12,9	12,9	29,7
	موافق	71	70,3	70,3	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

يستخدم البنك التحليل الافقي -(15

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	21	20,8	20,8	20,8
	محايد	15	14,9	14,9	35,6
	موافق	65	64,4	64,4	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

يستخدم البنك التحليل الأفقي للمقارنة بين الربح الذي حققه العميل طالب التمويل على مدار عدة سنوات سابقة -(16
: وبالتالي تقييم ربحيته

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	14	13,9	13,9	13,9
	محايد	12	11,9	11,9	25,7
	موافق	75	74,3	74,3	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

: يراعي البنك اخت2ف الطرق والسياسات المحاسبية عند استخدامه للنسب المالية-(17

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	26	25,7	25,7	25,7
	محايد	14	13,9	13,9	39,6
	موافق	61	60,4	60,4	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

: يستخدم البنك النسب المالية للتنبؤ بالوضع المالي للعميل -(18

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	11	10,9	10,9	10,9
	محايد	6	5,9	5,9	16,8

	موافق	84	83,2	83,2	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

19)- يراعي البنك أثر التضخم عند استخدام النسب المالية :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	26	25,7	25,7	25,7
	محايد	19	18,8	18,8	44,6
	موافق	56	55,4	55,4	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

20)- عدم القدرة على فهم النسب المالية والتفسير الصحيح لها تقلل من قدرتها على ترشيد القرار ا2ئتماني :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	12	11,9	11,9	11,9
	محايد	12	11,9	11,9	23,8
	موافق	77	76,2	76,2	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

Diagramme en secteurs

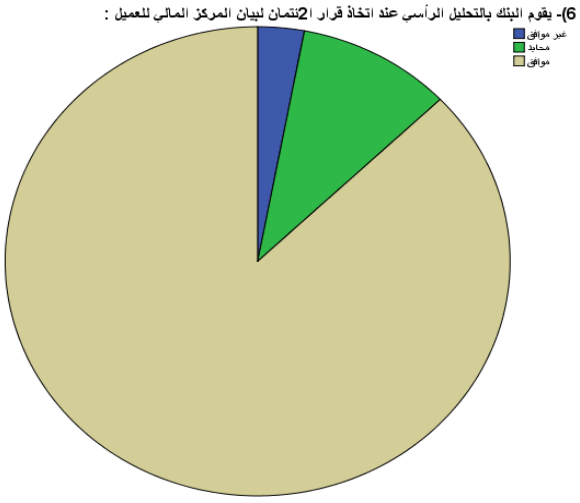

7)-يقوم البنك بالتحليل الرأسي لمعرفة مدى اعتماد العميل طالب التمويل على مصادر التمويل الداخلية والخارجية :

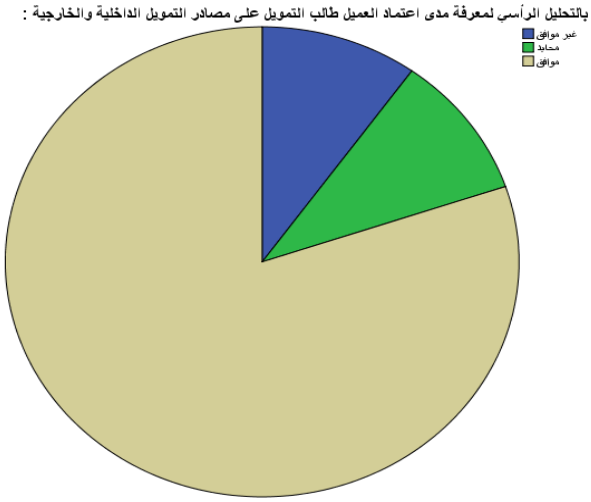

8)-يقوم البنك بالتحليل الرأسي من أجل معرفة الأهمية النسبية لكل بند من بنود القوائم المالية للعميل :

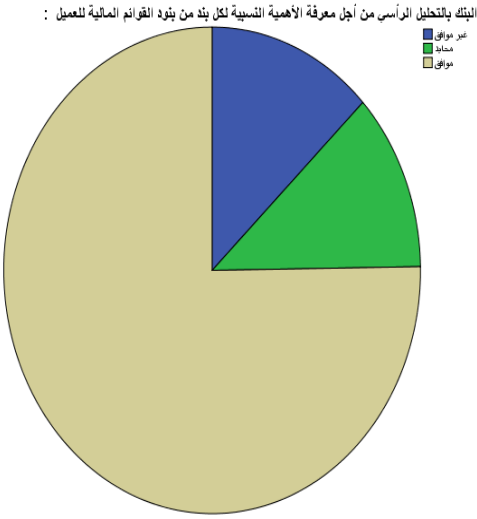

9)-يستخدم البنك التحليل الرأسي حتى وإن كان قرار التمويل قصير الأجل :

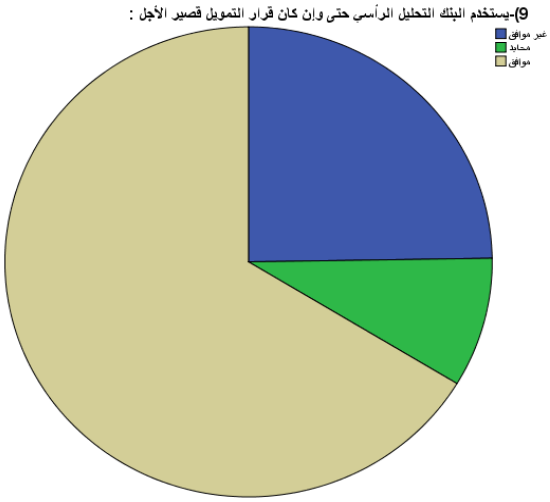

10)-يستخدم البنك التحليل الرأسي لمعرفة كيفية استخدام العميل طالب التمويل أموالها وكيفية توزيعها بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة :

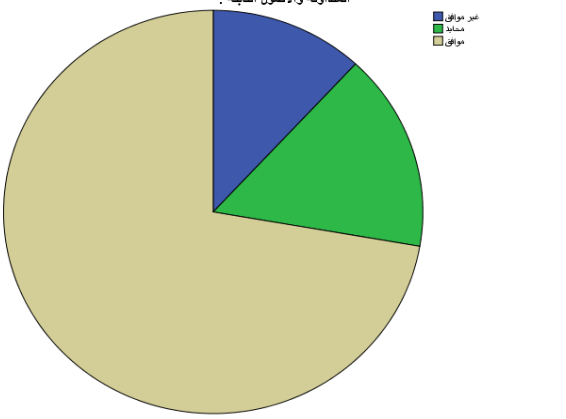

11)-ا2عتماد على التحليل ا2فقي يمكن البنك من التنبؤ بمستقبل العميل طالب التمويل :

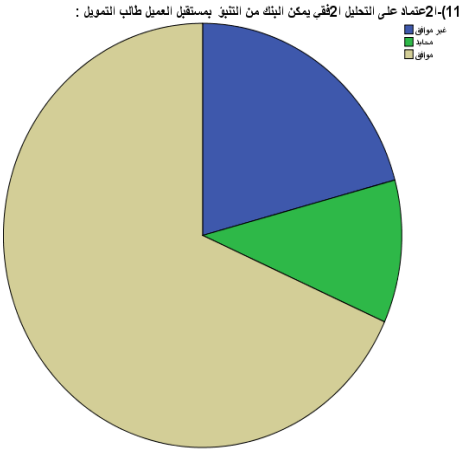

12)-يعتمد البنك على التحليل الأفقي للحكم على أداء العميل طالب ا2ئتمان :

13)- يستخدم البنك التحليل الأفقي لمعرفة التغيرات التي تطرأ على أصول المؤسسة المقترضة على مدى فترات زمنية :

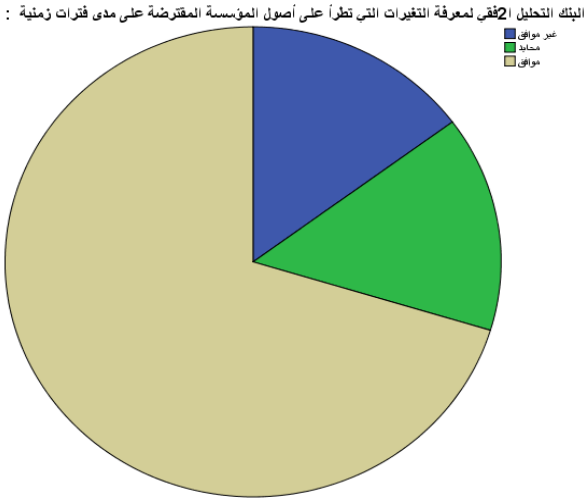

14)- يستخدم البنك التحليل الأفقي لمعرفة التغيرات التي حصلت على مصادر التمويل الخارجية (الديون) والداخلية على مدى فترات زمنية :

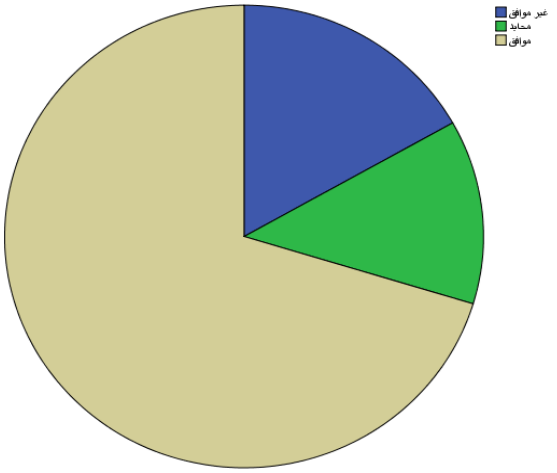

15)- يستخدم البنك التحليل الأفقي

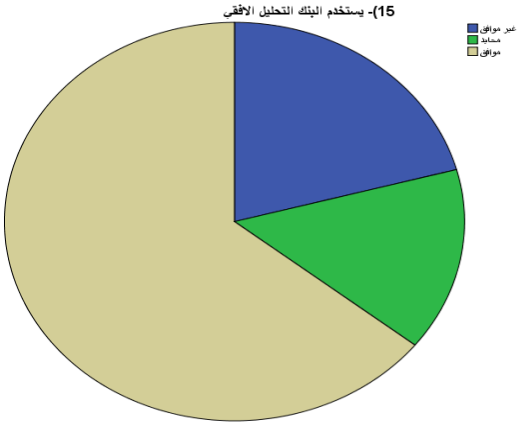

16)- يستخدم البنك التحليل الأفقي للمقارنة بين الربح الذي حققه العميل طالب التمويل على مدار عدة سنوات سابقة وبالتالي تقييم ربحيته :

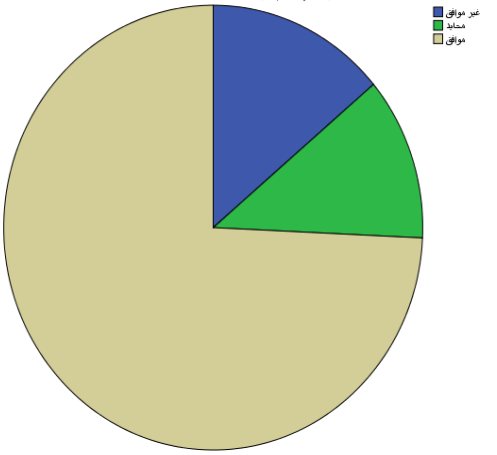

17)-يراعي البنك اخت2ف الطرق والسياسات المحاسبية عند استخدامه للنسب المالية :

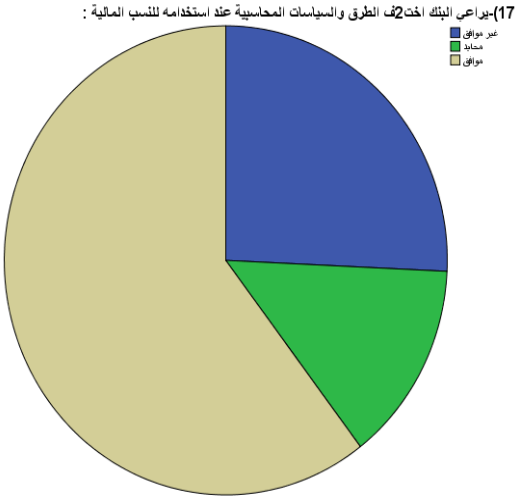

18)- يستخدم البنك النسب المالية للتنبؤ بالوضع المالي للعميل :

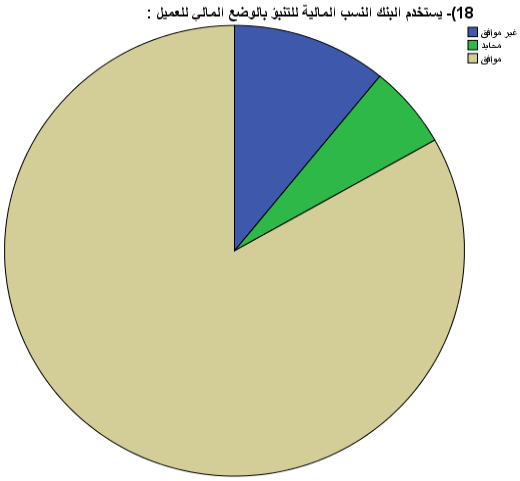

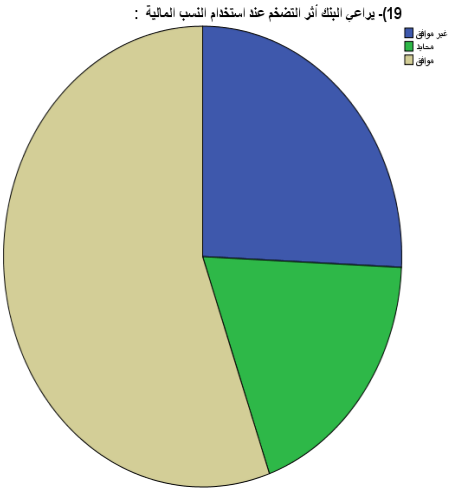

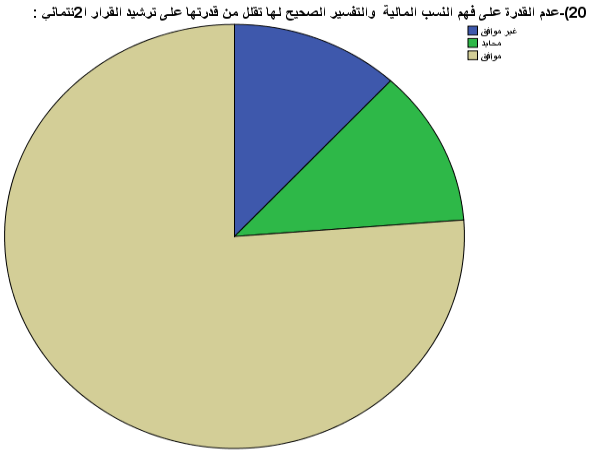

Statistiques

		21)- تعتمد إدارة البنك على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالمخاطر وتعثر القروض :	22)- يساهم تطبيق البنك لنماذج التنبؤ في التقليل من مخاطر القروض المتعثرة :	23)- 2 تستطيع إدارة البنك التنبؤ بالوضع المالي للعميل دون ا2عتماد على التحليل المالي :	24)- يقوم البنك بإعطاء الموظفين دورات مخصصة في مجال التنبؤ بمخاطر التعثر المصرفي :
N	Valide	101	101	101	101
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		2,74	2,69	2,57	2,48
Ecart-type		,611	,659	,740	,807

Statistiques

		يوجد لجنة متخصصة في البنك مسؤولة عن تحديد المخاطر المتنوعة ومراقبتها والسيطرة عليها :-(25	أثبتت النماذج المطبقة في البنك للتنبؤ بالتعثر فعاليتها في التقليل من القروض البنكية المتعثرة :-(26
N	Valide	101	101
	Manquante	0	0
Moyenne		2,55	2,61
Ecart-type		,714	,616

Tableau de fréquences

تعتمد إدارة البنك على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالمخاطر وتعثر القروض-(21 :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	9	8,9	8,9	8,9
	محايد	8	7,9	7,9	16,8
	موافق	84	83,2	83,2	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

يساهم تطبيق البنك لنماذج التنبؤ في التقليل من مخاطر القروض المتعثرة -(22 :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	11	10,9	10,9	10,9
	محايد	9	8,9	8,9	19,8
	موافق	81	80,2	80,2	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

تستطيع إدارة البنك التنبؤ بالوضع المالي للعميل دون ا2عتماد على التحليل المالي 2 -(23 :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	15	14,9	14,9	14,9
	محايد	13	12,9	12,9	27,7
	موافق	73	72,3	72,3	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

24)- يقوم البنك بإعطاء الموظفين دورات مخصصة في مجال التنبؤ بمخاطر التعثر المصرفي :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	20	19,8	19,8	19,8
	محايد	13	12,9	12,9	32,7
	موافق	68	67,3	67,3	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

25)- يوجد لجنة متخصصة في البنك مسؤولة عن تحديد المخاطر المتنوعة ومراقبتها والسيطرة عليها :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	13	12,9	12,9	12,9
	محايد	19	18,8	18,8	31,7
	موافق	69	68,3	68,3	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

26)- أثبتت النماذج المطبقة في البنك للتنبؤ بالتعثر فعاليتها في التقليل من القروض البنكية المتعثرة :

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	7	6,9	6,9	6,9
	محايد	25	24,8	24,8	31,7
	موافق	69	68,3	68,3	100,0
	Total	101	100,0	100,0	

Diagramme en secteurs

21)-تعتمد إدارة البنك على التحليل المالى كأساس للتنبؤ بالمخاطر وتعثر القروض :

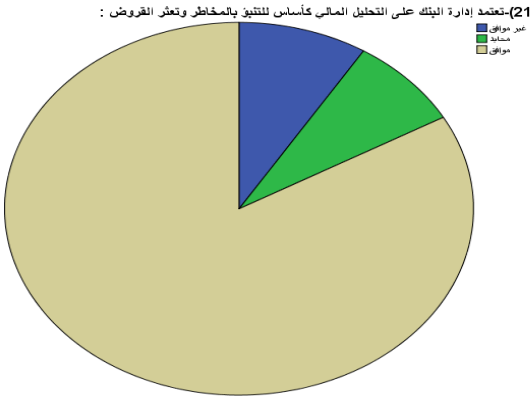

22)- يساهم تطبيق البنك لنماذج التنبؤ فى التقليل من مخاطر القروض المتعثرة :

23)- 2 تستطيع إدارة البنك التنبؤ بالوضع المالى للعميل دون ا2عتماد على التحليل المالى :

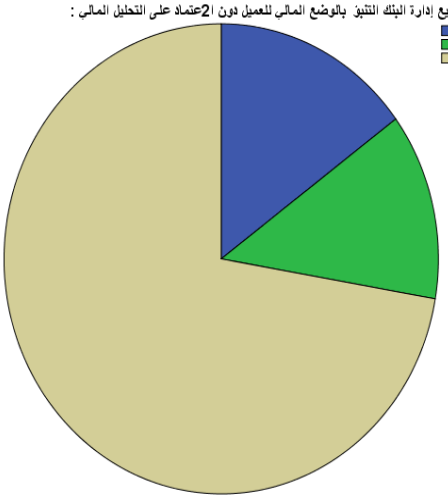

24)-يقوم البنك بإعطاء الموظفين دورات مخصصة في مجال التنبؤ بمخاطر التعثر المصرفي :

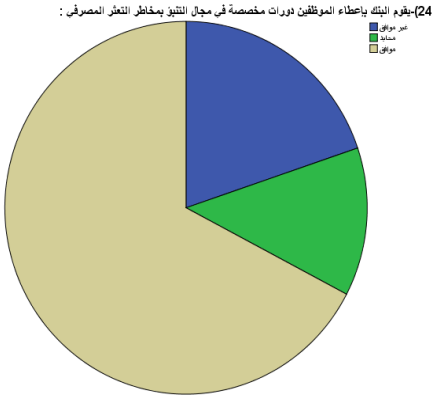

25)- يوجد لجنة متخصصة في البنك مسؤولة عن تحديد المخاطر المتنوعة ومراقبتها والسيطرة عليها :

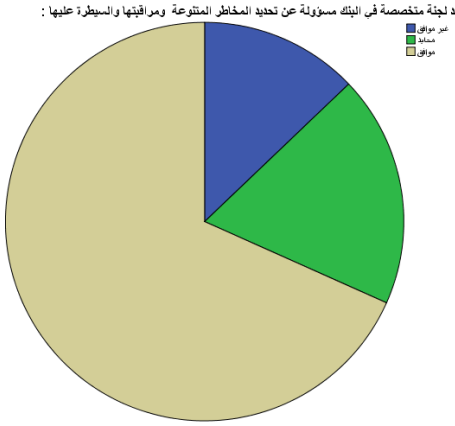

26)- أثبتت النماذج المطبقة في البنك للتنبؤ بالتعثر فعاليتها في التقليل من القروض البنكية المتعثرة :

ملحق رقم (07) مخرجات برنامج spss لاختبار الفرضيات

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
المحور1	101	2,6911	,32927	,03276
المحور2	101	2,5500	,32393	,03223
المحور3	101	2,6089	,41994	,04179

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 2					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المحور1	21,093	100	,000	,69109	,6261	,7561
المحور2	17,064	100	,000	,55000	,4861	,6139
المحور3	14,572	100	,000	,60891	,5260	,6918

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
الراسي	101	2,6376	,38022	,03783
الافقي	101	2,5099	,52272	,05201
النسب	101	2,5025	,45483	,04526

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 2					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
الراسي	16,853	100	,000	,63762	,5626	,7127
الافقي	9,803	100	,000	,50990	,4067	,6131
النسب	11,103	100	,000	,50248	,4127	,5923

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
المحور1	Inter-groupes	,024	1	,024	,217	,643
	Intra-groupes	10,818	99	,109		
	Total	10,842	100			
المحور2	Inter-groupes	,107	1	,107	1,023	,314
	Intra-groupes	10,385	99	,105		
	Total	10,493	100			
المحور3	Inter-groupes	,149	1	,149	,845	,360
	Intra-groupes	17,486	99	,177		
	Total	17,635	100			

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
المحور1	Inter-groupes	,736	4	,184	1,748	,146
	Intra-groupes	10,106	96	,105		
	Total	10,842	100			
المحور2	Inter-groupes	,987	4	,247	2,491	,048
	Intra-groupes	9,506	96	,099		
	Total	10,493	100			
المحور3	Inter-groupes	1,420	4	,355	2,102	,086
	Intra-groupes	16,215	96	,169		
	Total	17,635	100			

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
المحور1	Inter-groupes	,078	2	,039	,356	,701
	Intra-groupes	10,764	98	,110		
	Total	10,842	100			
المحور2	Inter-groupes	,225	2	,112	1,073	,346
	Intra-groupes	10,268	98	,105		
	Total	10,493	100			
المحور3	Inter-groupes	,605	2	,302	1,741	,181
	Intra-groupes	17,030	98	,174		
	Total	17,635	100			

```
ONEWAY _75;3;85_و;81_لـم;75_ 2;85_و;81_لـم;75_ 1;85_و;81_لـم BY
_75;77_يـف;92_لـو;
  /MISSING ANALYSIS.
```

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
المحور1	Inter-groupes	,969	4	,242	2,355	,059
	Intra-groupes	9,873	96	,103		
	Total	10,842	100			
المحور2	Inter-groupes	1,270	4	,317	3,305	,014
	Intra-groupes	9,223	96	,096		
	Total	10,493	100			
المحور3	Inter-groupes	1,192	4	,298	1,740	,148
	Intra-groupes	16,443	96	,171		
	Total	17,635	100			

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
المحور1	Inter-groupes	2,419	5	,484	5,457	,000
	Intra-groupes	8,423	95	,089		
	Total	10,842	100			
المحور2	Inter-groupes	,747	5	,149	1,457	,211
	Intra-groupes	9,745	95	,103		
	Total	10,493	100			
المحور3	Inter-groupes	1,234	5	,247	1,429	,221
	Intra-groupes	16,402	95	,173		
	Total	17,635	100			

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
المحور1	Inter-groupes	,119	1	,119	1,102	,296
	Intra-groupes	10,723	99	,108		
	Total	10,842	100			
المحور2	Inter-groupes	,410	1	,410	4,030	,047
	Intra-groupes	10,082	99	,102		
	Total	10,493	100			

	Inter-groupes	,193	1	,193	1,096	,298
المحور3	Intra-groupes	17,442	99	,176		
	Total	17,635	100			

الملحق(08) نتائج الاختبارات البعدية

ANOVA à 1 facteur

المحور2

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,884	4	,221	2,152	,080
Intra-groupes	9,858	96	,103		
Total	10,742	100			

Diagrammes des moyennes

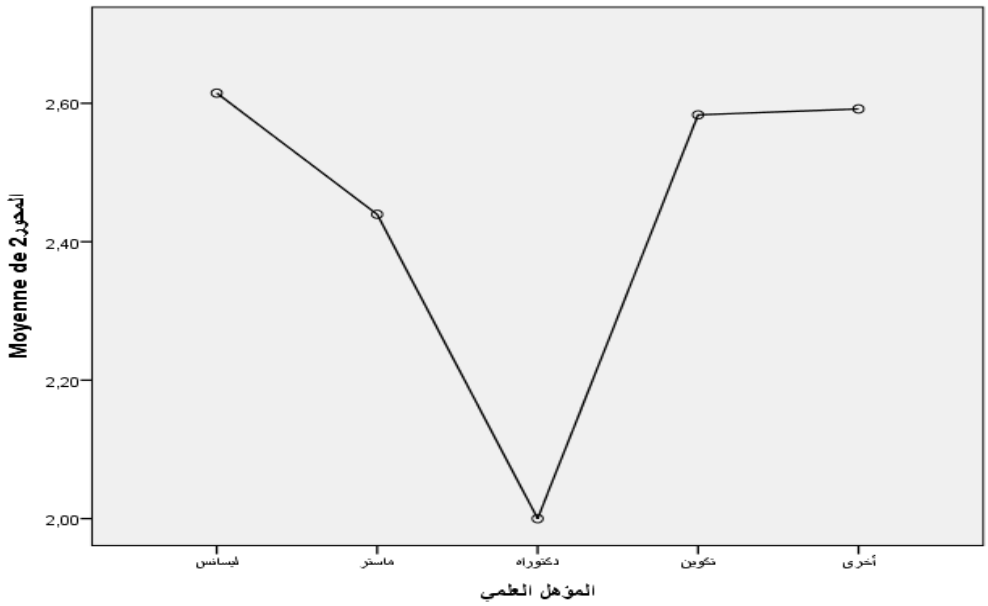

ANOVA à 1 facteur

المحور2

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	1,186	4	,296	2,978	,023
Intra-groupes	9,556	96	,100		
Total	10,742	100			

Diagrammes des moyennes

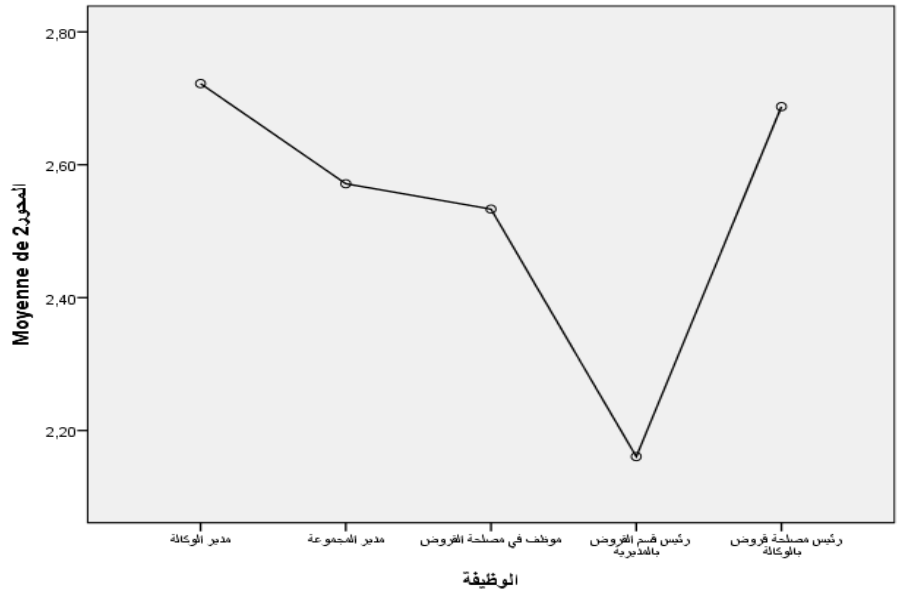

ANOVA à 1 facteur

المحور1

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	2,419	5	,484	5,457	,000
Intra-groupes	8,423	95	,089		
Total	10,842	100			

Tests post hoc

Comparaisons multiples

Variable dépendante: المحور1

Scheffe

(I) التخصص الاكاديمي	(J) التخصص الاكاديمي	Différence de moyennes (I-J)	Erreur standard	Signification	Intervalle de confiance à 95%
					Borne inférieure
محاسبة وتدقيق	مالية وبنوك	,05231	,10282	,998	-,2971
	تامينات وبنوك	,01000	,17616	1,000	-,5887
	إدارة أعمال	,81000*	,17616	,002	,2113
	إقتصاد	,09846	,12524	,987	-,3272
	أخرى	-,01778	,11744	1,000	-,4169
مالية وبنوك	محاسبة وتدقيق	-,05231	,10282	,998	-,4017
	تامينات وبنوك	-,04231	,15450	1,000	-,5674
	إدارة أعمال	,75769*	,15450	,001	,2326
	إقتصاد	,04615	,09233	,998	-,2677

	أخرى	-,07009	,08143	,980	-,3468
	محاسبة وتدقيق	-,01000	,17616	1,000	-,6087
	مالية وبنوك	,04231	,15450	1,000	-,4828
تامينات وبنوك	إدارة أعمال	,80000*	,21055	,018	,0844
	إقتصاد	,08846	,17025	,998	-,4902
	أخرى	-,02778	,16459	1,000	-,5872
	محاسبة وتدقيق	-,81000*	,17616	,002	-1,4087
	مالية وبنوك	-,75769*	,15450	,001	-1,2828
إدارة أعمال	تامينات وبنوك	-,80000*	,21055	,018	-1,5156
	إقتصاد	-,71154*	,17025	,006	-1,2902
	أخرى	-,82778*	,16459	,000	-1,3872
	محاسبة وتدقيق	-,09846	,12524	,987	-,5241
	مالية وبنوك	-,04615	,09233	,998	-,3600
إقتصاد	تامينات وبنوك	-,08846	,17025	,998	-,6671
	إدارة أعمال	,71154*	,17025	,006	,1329
	أخرى	-,11624	,10838	,949	-,4846
	محاسبة وتدقيق	,01778	,11744	1,000	-,3814
	مالية وبنوك	,07009	,08143	,980	-,2067
أخرى	تامينات وبنوك	,02778	,16459	1,000	-,5316
	إدارة أعمال	,82778*	,16459	,000	,2684
	إقتصاد	,11624	,10838	,949	-,2521

Comparaisons multiples

Variable dépendante : المحور1

Scheffe

التخصص الاكاديمي (I)	التخصص الاكاديمي (J)	Intervalle de confiance à 95%
		Borne supérieure
	مالية وبنوك	,4017
	تامينات وبنوك	,6087
محاسبة وتدقيق	إدارة أعمال	1,4087*
	إقتصاد	,5241
	أخرى	,3814
	محاسبة وتدقيق	,2971
	تامينات وبنوك	,4828
مالية وبنوك	إدارة أعمال	1,2828*
	إقتصاد	,3600
	أخرى	,2067
	محاسبة وتدقيق	,5887
تامينات وبنوك	مالية وبنوك	,5674
	إدارة أعمال	1,5156*

	اقتصاد	,6671
	أخرى	,5316
	محاسبة وتدقيق	-,2113*
	مالية وبنوك	-,2326*
إدارة أعمال	تامينات وبنوك	-,0844*
	إقتصاد	-,1329*
	أخرى	-,2684*
	محاسبة وتدقيق	,3272
	مالية وبنوك	,2677
إقتصاد	تامينات وبنوك	,4902
	إدارة أعمال	1,2902*
	أخرى	,2521
	محاسبة وتدقيق	,4169
	مالية وبنوك	,3468
أخرى	تامينات وبنوك	,5872
	إدارة أعمال	1,3872*
	إقتصاد	,4846

*. La différence moyenne est significative au niveau 0.05.

Sous-ensembles homogènes

المحور1

Scheffe[a,b]

التخصص الاكاديمي	N	Sous-ensemble pour alpha = 0.05	
		1	2
إدارة أعمال	4	1,9500	
إقتصاد	13		2,6615
مالية وبنوك	52		2,7077
تامينات وبنوك	4		2,7500
محاسبة وتدقيق	10		2,7600
أخرى	18		2,7778
Signification		1,000	,987

Les moyennes des groupes des sous-ensembles homogènes sont affichées.

a. Utilise la taille d'échantillon de la moyenne harmonique = 7,982.

b. Les effectifs des groupes ne sont pas égaux. La moyenne harmonique des effectifs des groupes est utilisée. Les niveaux des erreurs de type I ne sont pas garantis.

Diagrammes des moyennes

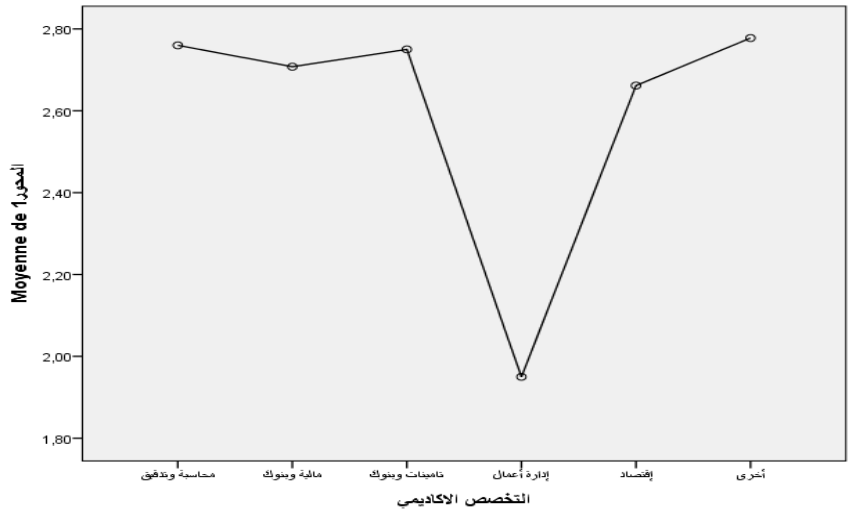

ANOVA à 1 facteur

المحور2

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,351	1	,351	3,339	,071
Intra-groupes	10,392	99	,105		
Total	10,742	100			

Diagrammes des moyennes

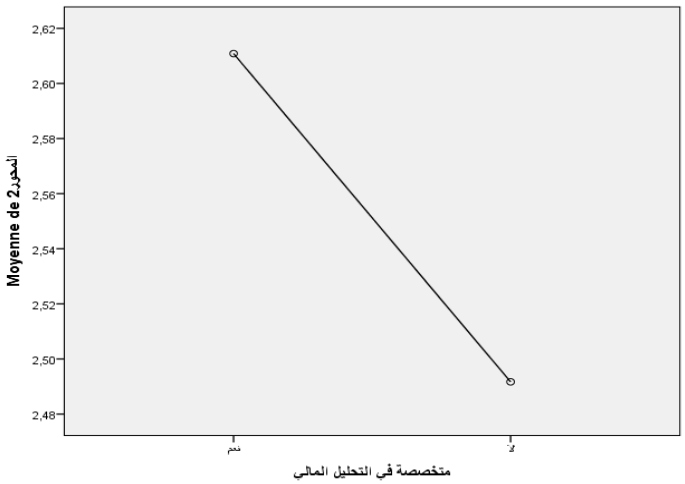

الملحق رقم (09) نتائج الاختبارات البعدية للمحور الثاني

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
الراسي	Inter-groupes	1,073	4	,268	1,924	,113
	Intra-groupes	13,384	96	,139		
	Total	14,457	100			
الافقي	Inter-groupes	,605	4	,151	,544	,704
	Intra-groupes	26,718	96	,278		
	Total	27,323	100			
النسب	Inter-groupes	1,971	4	,493	2,527	,046
	Intra-groupes	18,716	96	,195		
	Total	20,687	100			

Diagrammes des moyennes

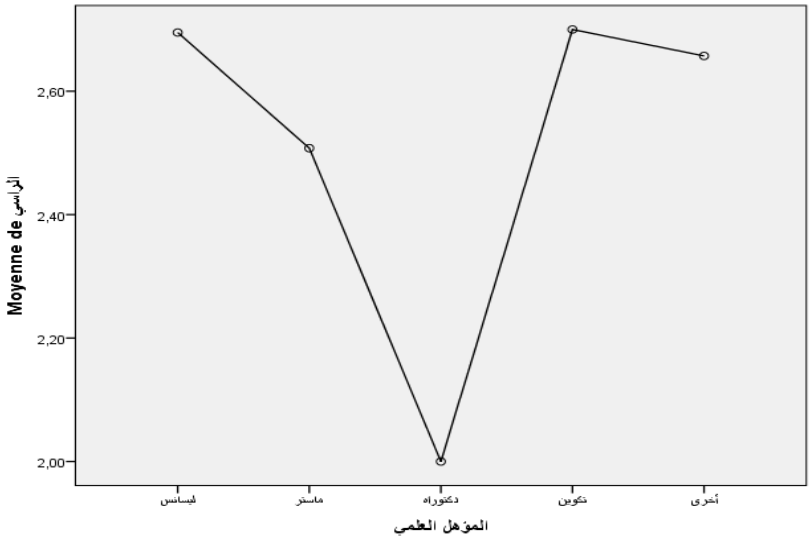

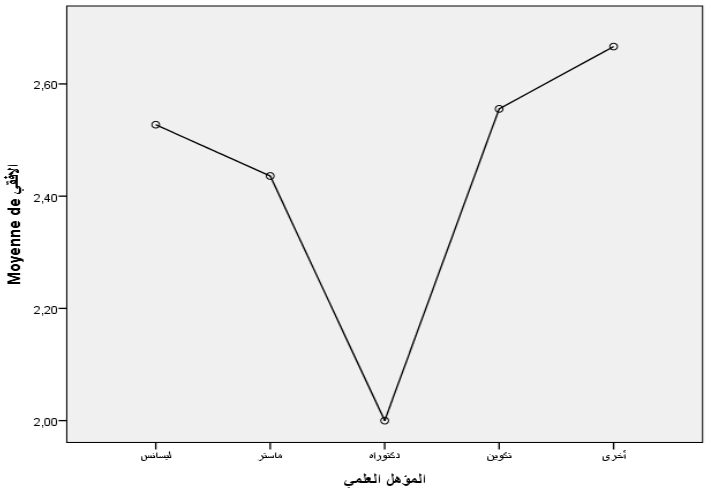

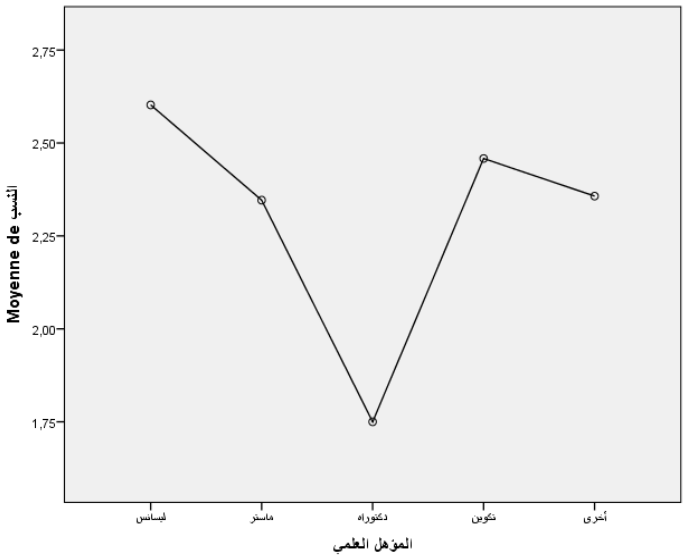

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
الراسي	Inter-groupes	1,446	4	,361	2,667	,037
	Intra-groupes	13,011	96	,136		
	Total	14,457	100			
الافقي	Inter-groupes	2,100	4	,525	1,998	,101
	Intra-groupes	25,223	96	,263		
	Total	27,323	100			
النسب	Inter-groupes	1,636	4	,409	2,061	,092
	Intra-groupes	19,051	96	,198		
	Total	20,687	100			

Diagrammes des moyennes

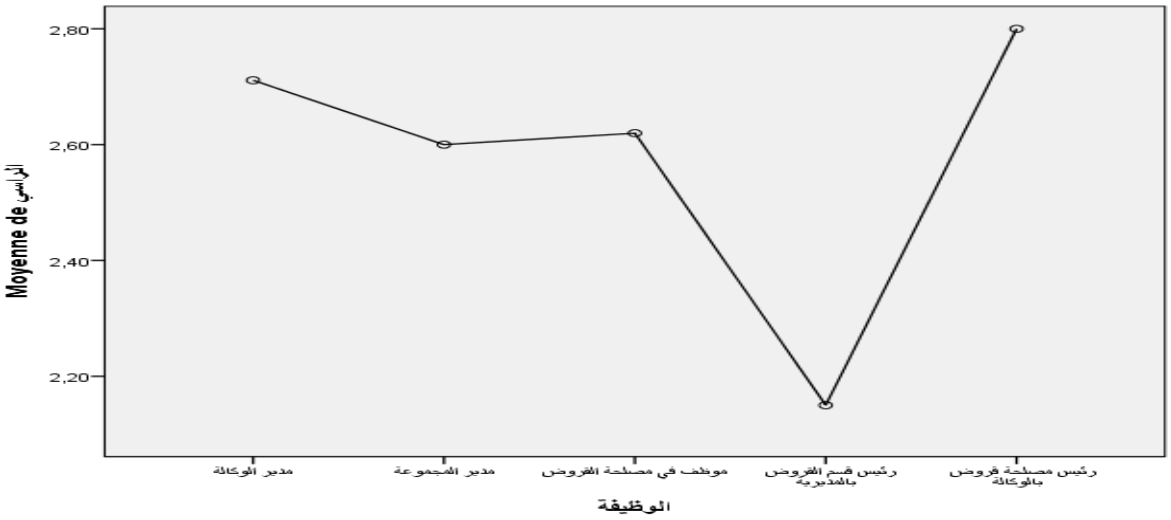

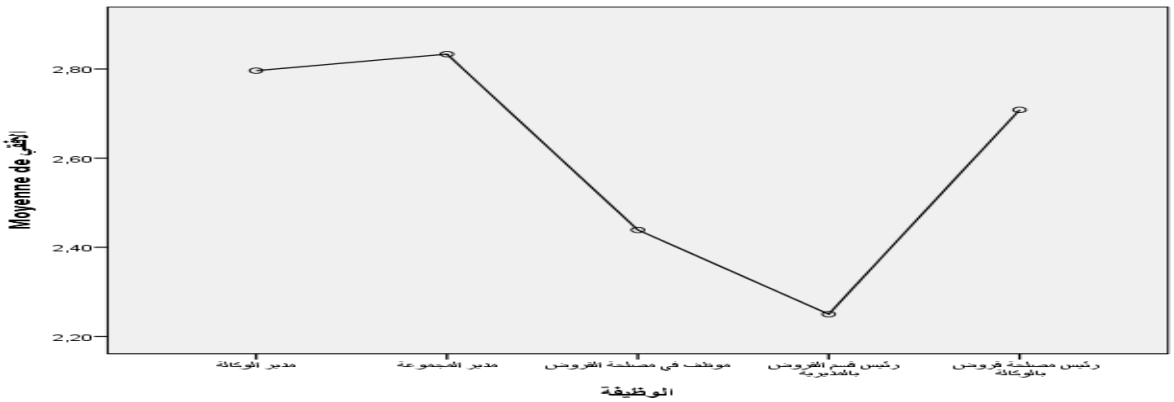

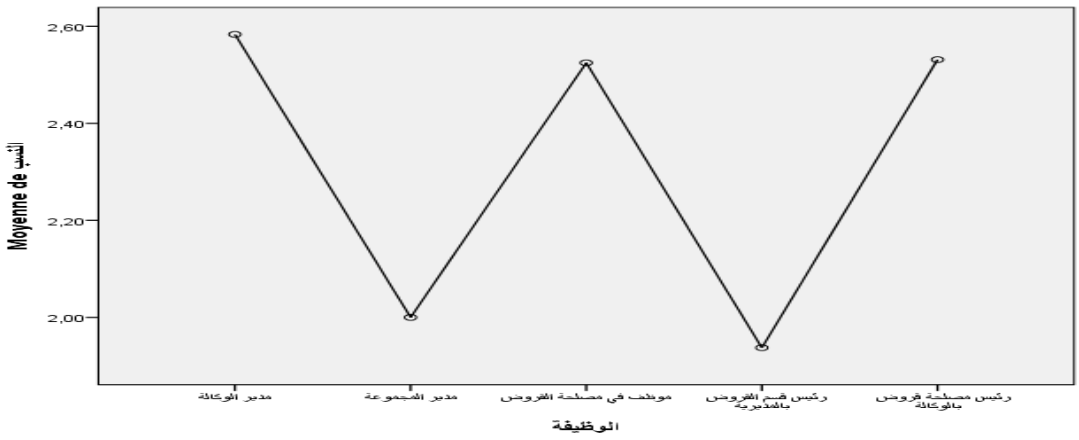

ملخص الدراسة

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي في ترشيد القرار الائتماني والتنبؤ بالتعثر، وذلك بدراسة حالة البنوك الجزائرية العمومية البالغ عددها (06) بنوك متمثلة في كل من: القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك التنمية المحلية (BDL)، بنك الجزائر الخارجي (BEA)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، وأخيرا الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP Banque). حيث قامت الباحثة بتوزيع ما عدده 150 استبيان على عينة عشوائية من موظفي مصلحة القروض بالبنوك محل الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك تمارس وظيفة الائتمان كأهم نشاط ضمن مجموع الأنشطة التي تمارسها، لذا فيتم إيلاء أهمية بالغة لهذا النشاط كون أن التوسع في منح الائتمان دون مراعاة تطبيق سياسة ائتمانية سليمة من شأنه أن يعرض البنك إلى مخاطر عدم قدرة العملاء على سداد التزاماتهم. ولذلك يستوجب من البنوك أن تستخدم مختلف الأساليب والأدوات الكمية منها والنوعية والتي من شأنها أن تساهم بشكل فعال في ترشيد قرارات منح الائتمان التي تتخذها البنوك. ويعتبر التحليل المالي من أهم الأساليب التي تعتمدها البنوك في هذا المجال، حيث يمثل الأساس الذي ترتكز عليه معظم البنوك محل الدراسة للحكم على الجدارة الائتمانية للعميل طالب الائتمان وذلك من خلال قيامها بتحليل القوائم المالية للمؤسسات طالبة التمويل واستخراج أهم المؤشرات والنسب المالية. التي من شأنها أن تعطي صورة صادقة وحقيقية عن الوضع المالي للمؤسسات ومدى قدرتها على الاستمرار والوفاء بالتزاماتها تجاه البنوك مانحة الائتمان، وذلك في الأجل الطويل والقصير.

كما توصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي يساهم في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات المقترضة عند تقديمها لطلب التمويل، وذلك من خلال اعتماده في بناء عدة نماذج للتعثر، وهو ما قام به كل من Altman و Sherrod وعدد من الباحثين باستخدام أساليب التحليل المالي خاصة فيما يتعلق بالنسب المالية وذلك لبناء نماذج قادرة على التنبؤ بالتعثر المصرفي وبالتالي إمكانية تجنب المخاطر التي تواجهها البنوك والمصاحبة لعملية منح الائتمان وإدارتها بفعالية للمساهمة في التخفيف حدة هذه المخاطر.

كلمات مفتاحية: التحليل المالي، القوائم المالية، القرار الائتماني، التنبؤ بالتعثر.

Summary:

The study aims to identify the extent of the contribution of financial statement analysis, prepared according to the financial accounting system in optimizing credit decisions and predicting loans defaults. This is achieved through a case study of six Algerian public banks, namely: Algerian Popular Credit (CPA), Local Development Bank (BDL), External Bank of Algeria. (BEA), Agriculture and Rural Development Bank (BADR)), Algerian National Bank (BNA), and National Savings and Precaution Fund (CNEP bank). The researcher administrated 150 questionnaires to a random sample of employees in the loan departments of the studied banks.

The study reveals that banks consider credit activities as a crucial function within their overall operations. Consequently, granting credit expansion without adhering to sound credit policies may expose the bank to risks associated with customers' inability to pay their obligations to the bank. Therefore, banks need to use various quantitative and qualitative methods and tools to effectively optimize credit decisions. Financial analysis is considered one of the most important methods adopted by banks in In the field of banking risk management, serving as the foundation for most of the studied banks to assess the creditworthiness of loan applicants by analyzing financial statements, extracting essential indicators and financial ratios. These are intended to provide a true and accurate picture of the financial position of institutions and their ability to continue and meet their obligations to credit-granting banks, both in the long and short term.

The study also found that financial analysis contributes to predicting the financial default of borrowing institutions when they submit a financing request. This is what Altman, Sherrod, and a number of researchers did using financial analysis methods, especially concerning financial ratios, in order to build models capable of predicting

bank default and thus the possibility of avoiding the risks faced by banks that accompany the credit granting process and managing them effectively to contribute to mitigating these risks.